

دلائل الحجارة

في علم المعاني

تأليف

الإمام عبد القادر ابن عجمي

مترجمه من مدرسة المشايخ والفقهاء

الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبد القادر ابن عجمي
والأستاذ القوي القدر الشيخ محمد بن محمد البركاني الطنطاوي

وقد تم تصحيح طبعه وتعليق تراجمه

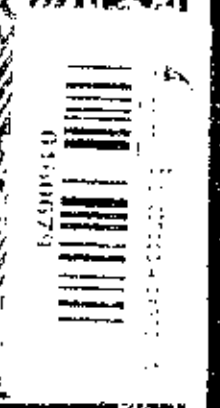
الشيخ محمد بن محمد بن عجمي

مطبعة المستنار

بمدينة مكة المكرمة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



دائرة الأبحاث
في علم الفنون

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

بطلب من: **دار الكتب العلمية** بيروت - لبنان
هاتف: ٣٦٦١٣٥
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تللكس: Nasher 41245 Le

حَدِيثُكَ الْأَعْيَانُ

فِي عِلْمِ الْمُعَانِي

تَأليف

الإمام عبد القاهر الجرجاني

صَمَّحَ أَصْلَهُ عَلَانَا الْمُعْتَرُونَ وَالْمُنْعُونَ

الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مَفِيحُ الدِيَارِ الْمِصْرِيَّةِ
وَالأستاذ اللغوي المحدث الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي

وَوَقَّفَ عَلَى تَصْحِيحِ طَبْعِهِ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ

الشيخ محمد رشيد رضا

مُنَشِئُ الْمَنَارِ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

فهرس كتاب دلائل الاعجاز)

صفحة

التعريف بالكتاب اصاحب المنار

- ١ - ٨ المدخل في دلائل الاعجاز — وهو مقدمة الكتاب لمؤلفه
- ١ - ٨ قائمة المؤلف في بيان مكانة العلم
- ٩ الكلام في الشعر — مناقشة من زهد في روايته وحفظه وذم عليه وتبعه
- ١٣ مدح النبي صلى الله عليه وسلم الشعر وأمره به واستنشاده
- ١٧ علم النبي صلى الله عليه وسلم بالشعر ، وقصيدة كعب * بانث سعاد
- ٢١ تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الشعر
- ٢٣ الكلام في النحو وتفنيد من أصغر أمره
- ٢٨ تمهيد للكلام في الفصاحة والبلاغة
- ٣٢ الكلام في إعجاز القرآن من التمهيد
- ٣٤ فصل : في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة
- ٤٠ فصل : منه في أن نظم الكلام بحسب المعاني والفرق بين نظم الكلام ونظم الحروف
- ٤٤ فصل : منه في أن النظم متوقف على التركيب النحوي
- ٤٥ فصل : منه في شبهة الذين حصروا الفصاحة في صفة اللفظ
- ١٥٢ فصل : في اللفظ يراد به غير ظاهره — السكناية والمجاز
- ٣٥ المجاز وشرح معنى الاستعارة
- ٥٤ التمثيل أو الاستعارة التمثيلية
- ٥٥ فصل : في ترجيح السكناية والاستعارة والتمثيل على الحقيقة
- ٥٨ فصل : في تفاوت السكناية والاستعارة والتمثيل
- ٥٩ الاستعارة والمخاصى النادر منها ووجه حسنه
- ٦٢ الاستعارة تفاوتها في اللفظ الواحد ، وتعددتها للتناسب
- ٦٣ نظم الكلام — شرحه وسر البلاغة فيه ومكان النحو منه
- ٦٩ نظم الكلام ومزاياه بحسب المعاني والأغراض
- ٧٣ فصل في النظم يتحد في الوضع ، ويدق فيه الصنع

فصل : القول في التقديم والتأخير	٨٣
مواضع التقديم والتأخير	٨٥
المسند إليه . تقديمه مع الاستفهام التقريري والانكاري	٨٩
الاستفهام له التقديم والصدارة وتقديم ما يقارنه من اسم وفعل	٨٩
الاسم والمضارع تقديمهما مع الاستفهام	٩١
الاستفهام على سبيل التشبيه والتخييل	٩٤
المفعول تقديمه على الفعل مع الاستفهام	٩٥
الذي مباحثه في التقديم والتأخير . الخبر الذي في التقديم والتأخير	٩٦
المسند إليه . إفادة تقديمه التأكيد والقوة	١٠٤
مثل وغير . نسكته تقديمها مسندا إليهما .	١٠٦
التقديم والتأخير في الخبر والاستفهام سواء	٢٠٨
فصل : النسكرة . تقديمها على الفعل وعكسه	١٠٩
(باب الحذف ونسكته)	١١١
حذف المبتدأ	١١٢
حذف المفعول به . مواضعه وأنواعه	١١٨
فصل : في فن آخر من بلاغة الحذف	١٣١
فصل : الفروق في الخبر — تقسيم الخبر	١٣٢
فصل : في الاسم والفعل في الخبر المثبت	١٣٣
فصل : في التعريف والتنكير في المثبت	١٣٦
فصل : في القصر في التعريف	١٣٨
الفروق في الخبر — نسكته أخرى في التعريف	١٤١
تحقيق معنى المبتدأ والخبر	١٤٦
التعريف بالذي . نسكته في باب الفروق في الخبر	١٥٤
الحال . فروق فيها تتعلق بالبلاغة	١٤٦
الجملة الحالية بالواو وغيره	١٥٧
(باب الفصل والوصل)	١٧٠
الاستئناف البياني في باب الفصل والوصل	١٨٥

صفحة

- ١٨٧ الجمل في العطف وعدمه ثلاثة
- ١٨٨ فصل : في نكتة عطف الجملة على ما قبل التي تلها
- ١٩٢ ﴿ باب اللفظ والنظم ﴾
- ١٩٩ فصل منه في أن امتياز العبارة بالتأثير
- فصل منه في أن معارضة الكلام في البلاغة بحسب معناه لا لفظه
- ٢٠٢ فصل : منه دلالة الكلام ضربان : لفظية أولية ، ومعنوية ثانوية
- ٢٠٦ فصل : منه ما وصف به الكلام البليغ خاص بما يدل فيه المعنى على المعنى
- ٢٢١ فصل : منه في أن المزية للكلام الذي يحتمل أكثر من معنى واحد
- ٢٢٥ فصل : منه في اشتراط النوق والأريحية في هذا الباب
- ٢٣٣ فصل : في المجاز الحكيم
- ٢٣٦ قول الإمام عبد القاهر في المفسرين
- ٢٣٦ فصل : في الكناية والتعريض
- ٢٤٢ فصل : في إن ومواضعها ، والقروى التي تجهلها العلماء فيها
- ﴿ باب القصر والاختصاص ﴾
- ٢٥٢ فصل : في مسائل « إنا » ومواقعها
- ٢٥٥ في النفي والإثبات
- ٢٥٨ بيان آخر في « إنا » وكونها بمعنى « لا » العاطفة
- ٢٦٠ في النفي والإثبات بما وإلا
- ٢٦٨ النفي والإثبات بما وغير
- ٢٦٩ فصل : في نكتة اتصل بالكلام الذي تضعه بما وإلا
- » فصل : في العود إلى مباحث إنا
- ٢٧٤ فصل : من باب اللفظ والنظم في الحكاية
- ٢٧٦ فصل : منه في اختصاص القول بقائله
- ٢٧٨ فصل : منه في فساد ملكة الفهم بالتقليد
- ٢٨٠ غلط الناس في معنى الحقيقة والمجاز
- ٢٨١ وجه كون المجاز أبلغ من الحقيقة
- ٢٨٢ بيان كون النظم يتوخى معاني النحو

	صفحة
٢٨٧ قراءة « عزير ابن الله » بغير التنوين والاشكال فيها	
٢٩٠ تفسير « ولا تقولوا ثلاثة »	
٢٩٤ ﴿ تحرير القول في الاعجاز والفصاحة والبلاغة ﴾	
٢٩٥ الاعجاز بنظم الكلام لا بالسكلم المفردة	
٢٩٦ النجدي بالقرآن ليس بكلمه ولا قواطعه وفواصله	
٢٩٧ كلام العرب في فصاحة القرآن وبلاغته	
٢٩٩ التشنيع على القائلين بأن الاعجاز بالصرفة	
٢٩٩ الاعجاز ليس بالاستعارة ولكن لها دخلا فيه	
٣٠٤ غريب الكلام وكونه لا يدخل له في الاعجاز والتجدي	
٣٠٦ فساد الذوق والكلام من قالوا الفصاحة للفظ	
٣٠٧ شبهة من قال إن الفصاحة صفة للفظ	
٣٠٩ فصاحة المفرد تختص بالاستعارة	
٣١١ فصل : في أن الفصاحة تدرك بالعقل لا بالسمع	
٣١٢ فصل : في أن فصاحة اللفظ بحسب معناه	
٣١٤ فصل : لا يتعلق الفكر بمعاني السكلم مجردة من معاني النحو	
٣٢٠ شبهة من رد ذلك بجهل اليدوي الفصيح النحو	
٣٢٣ فصل : كشف شبهة التعبير عن المعنى بلفظين فصيح وغير فصيح	
٣٢٧ كشف شبهة تفسير الفصيح بما دونه	
٣٢٩ بيان الفصاحة في اللفظ والفصاحة في النظم ، وكون فصاحة الكتابة والاستعارة والتشليل عقلية معنوية ، ومعنى كون الاستعارة أبانغ من الحانيقة	
٣٣٣ غلط العلماء في تفسير الاستعارة وجعلها من المنقول	
٣٣٤ الاستعارة المكنية لا يظهر فيها النقل	
٣٣٥ تعريف الاستعارة مطلقا	
٣٣٦ الفرق بين الجمل والتسمية وتفسير (وجمنا الملايكة الذين هم عباد الرحمن إنانا)	
٣٤١ الفرق بين التفسير والمفسر	
٣٤٢ التقليد هو سبب الغلط في جعل الفصاحة للألفاظ	
٣٤٣ الكناية : سبب كونها أفصح من التعرير	

صفحة

- ٣٤٤ بيان غلط الآراء في بلاغة الاستعارة
 ٣٤٦ حسن الاستعارة على قدر اخفاء التشبيه
 ٣٤٧ سورة الفاتحة مثال لكون فصاحة النظم معنوية
 ٣٤٩ التقليد هو أفسد الذوق والنهم
 ٣٥٠ الخطأ في علم الفصاحة وكلام الأولين في اللفظ
 ٣٥٢ جهل القائلين بفصاحة اللفظ وكشف شبهتهم
 ٣٥٣ فصاحة السكلم في فصيح ثعلب وأمثاله
 ٣٥٦ دلالة الابهجاز على أن الفصاحة المعاني كالجهاز
 ٣٥٧ تقليد الناس للعلماء في خطاهم وسبب الضرر بهم وكثرة الخطأ بسبب التقليد
 ٣٦٠ الاحتذاء والأخذ والسرقفة في الشعر
 ٣٦٣ دلالة الاحتذاء والتجدي بالقرآن على أن الفصاحة بحسب المعاني
 ٣٦٤ ابهجاز القرآن وكونه آية كل نبى موافقة لحال عصره
 ٣٦٦ فصل بليغ للمصنف في وصف عمله في كشف شبهات مسألة اللفظ
 ٣٦٧ الفصل الأخير في كشف شبهة من جهل الفصاحة بالألفاظ
 ٣٦٩ الشبهة بأخذ المعنى وسرقته على فصاحة الألفاظ
 ٣٧٢ قياس السكلام على السكلم في الفصاحة غلط
 ٣٧٤ الموازنة بين المعنى المتحد في اللفظ المتعدد (في شعر البلغاء)
 ٣٨٥ الموازنة بين الشعرين الاجادة فيهما من الجانبين
 ٣٩١ وصف الشعر والادلال والفخر به
 ٣٩٨ الاستدلال بكل مامضى على بطلان كون الفصاحة اللفظ
 ٣٩٩ ابهجاز القرآن . عود إلى الاستدلال به على ما ذكر
 ٤٠١ ذم السجع والتجنيس للتكلمين لأن الألفاظ تتبع المعاني
 ٤٠٣ علل التفاضل في نظم السكلام وهو مقصد هذا العلم
 ٤٠٥ ا الاستناد وتعريف معنى الخبر ، وحقيقته في الاثبات والنفي
 ٤١١ متعلقات الفعل وكونها تغير معنى الجملة
 ٤١٥ سبب وضع مفردات اللغة وحكمتها . وهو قصد التركيب
 (الخاتمة) في بيان أن العمدة في إدراك البلاغة الذوق والاحساس الروحاني

التعريف بكتاب « دلائل الإعجاز »

ما كتبه • السيد محمد رشيد رضا • رحمه الله

في نسخة الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٣٢١ هـ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

تحداً لمن علم بالقلم ، فلولاً القلم لما وصل علم الأولين إلى الآخرين ، ثم تحداً لمن علم الإنسان من صناعة الطابع ما لم يكن يعلم ، ولولاً الطباعة لما سهل انتشار العلوم في العالمين ، وصلاة وسلاماً على من أرشد جميع الأمم إلى الاختراع والابتداع في أمور الدنيا والاتباع في أمر الدين ، بقوله : « من سنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم الدين » . وقوله : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين » .

وبعد فيقول ناشر هذا الكتاب ومصححه (محمد رشيد رضا بن السيد علي رضا

الحسيني الحسيني) منشور مجلة « المنار » الإسلامي بمصر القاهرة :

إن كتاب « دلائل الإعجاز » الذي نشره اليوم ، هو صنو كتاب « أسرار البلاغة » الذي نشرناه في أول العام الماضي (عام ١٣٣٠) وقد صدرت ذلك الكتاب بمقدمة بينت فيها حقيقة معنى اللغة ومعنى « البيان » فيها ، ومكانة ذلك الكتاب من البيان وعلمه ، ومن سائر كتبه ، مع الإلمام بشيء من تاريخ البلاغة أثبت فيه أن الإمام الشيخ عبد القاهر الجرجاني هو مؤسس علمي البلاغة ومقيم ركنيها « المعاني والبيان » بكتابه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، وأن السكاكي ومن دونه من علماء هذا الشأن عيال عليه ، وذكرت ثمة أنني لما هاجرت إلى مصر لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامي في سنة ١٣١٥ وجدت الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ومفتي الديار المصرية مشغولاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » وقد استحضرت نسخة من المدينة المنورة ومن بغداد ليقابها على النسخة التي عنده وأزيد الآن : أنه قد عني بتصحيحه أتم عناية وأشرك معه فيها إمام اللغة وآدابها في هذا العصر (الشيخ محمد محمود التركي الشنيطي) ، وناهيك بكتاب اجتماع على

(ح) مكانة كتاب دلائل الإيجاز من كتب البلاغة

تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول . وبعد أن أنتم الأستاذ الإمام تدرّس كتاب « أسرار البلاغة » في الجامع الأزهر عهد الخديوي إسماعيل ، وأنشأت مجلة المنار مطبعة خاصة فأعدنا طبعه فيها . وقد بذت الجهد في تصحيحه وفسرت بعض الكلمات الغريبة فيه وفي شواهد الاختصار ، وأنشأت في اختلاف النسخ أخذاً مما كتبه الأستاذ على هامش النسخة التي طبعتها عنها . وقد بدأنا طبع الكتاب في مطبعة الموسوعات ، ثم أنشأتنا مجلة المنار مطبعة خاصة فأعدنا طبعه فيها . ثم طبع الكتاب ولما يتم الأستاذ الإمام تدرّسه ، وقد علمنا منه أنه يظهره فيه أحياناً قليل من الغلط فعزمنا على طبع جدول التصحيح انقطعاً الذي يحميه الإمام في نسخة التدرّس بعد إتمام الكتاب وإعطائه لمن يطلبه من الذين يتابعونه بغير ممن ليصححوا نسخهم عليه وبذلك يصح لنا أن نحكم بأن هذا الكتاب من أصح الكتب العربية المطبوعة ، إن لم نقل أحسنها ، إذ لا طريق إلى كمال التصحيح مثل قراءة الكتاب درساً لاسيما إذا كان المدرس مثل الأستاذ الإمام في سعة العلم ، وصحة الحكم ، وحسن التقرير ، والحرص على الأتمام ، والمعرفة بصناعة الطابع . ولا شك أن من يقرأ الشيء وحده ويحاول تصحيحه يكون عرضة للسهو والذهول عن بعض الكلام ، ولا سيما إذا كان معنى الكلام الذي يقرأه واضحاً جليلاً كجلاء كلام الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى .

ملحة الكتاب :

أما الكتاب فيعرف مكانته من يعرف معنى البلاغة ومرادها هذا الفن بالمعاني وأما من يجهل هذا السر ويحسب أن البلاغة صناعة لغوية محضة قوامها انتقاء الألفاظ الرقيقة أو الكلمات الغريبة ، فمثل هذا يعالج بهذا الكتاب فإن اعتدى به إلى كون البلاغة ملكة روحية وأريحية نفسية رجي أن يبرأ من علته ويقف على مكانة الكتاب ورتبته ، وإن بقى على ضلاله القديم وجهه المقيم ، فأحكم بأعضاله ، وتعدّر صفاته . وإنما وضع الكلام لإفادة المعاني والبلاغة فيه هي أن تبلغ به ما تريد من نفس

حياة العربية ودرجة رواج كتبها الحية (ط)

المخاطب^(١) من إقناع وترغيب وترهيب ، وتشويق ، وتمجيب أو إدخال سرور أو حزن أو غير ذلك ، وكل هذه المقاصد أمور روحانية يتوصل إليها بالكلام . فعرفة قوانين النحو والمعاني والبيان شرط فيها ، ولكنها غير كافية للوصول إليها بل لابد من الهداية إلى أسباب كون الكلام مؤثراً ، وإيراد الشواهد والأمثلة الكثيرة في المعنى الواحد ، والتوازي بين الكلامين بفتحان في المعنى ، وبخلافان في التأثير ، كقول المعبر الأول لذلك ، الملك الذي رأى في نومه أنه فقد جميع أسنانه ، إن جميع أهلك وذرى قبلك يهلكون ، وقول المعبر الثاني له : الملك يكون أطول أهل عمرأ . وهذا المذهب هو الذي ذهب إليه الإمام عبد القاهر في كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) وقد خلف من بعده خلف جعلوا البلاغة صناعة لفظية محضة ، فقالوا : السند يعرف السكدا وكذا وينسكركذا وكذا الخ . ولم يبينوا السر في ذلك ، ولم يوازنوا بين مسند منكر عرفته البلاغة وآخر أنكرته وهو مثله ، وبينوا السبب في ذلك ، ولم يبنوا بإيراد الشواهد والأمثلة والبحث في الفروق . وقد اختار أهل هذه الأمانة الأخيرة هذه السكتب المجدبة الفاحلة ، على مثل كتب عبد القاهر الخصبية الخالدة ، السكترة الحدود والرسوم والقواعد والمشاعبات في كتب المتأخرين ، فكان أثرها فيهم أن حرموا من البلاغة والفصاحة ، حتى أن أعلامهم بهذه السكتب وأكثرهم اشتغالاً بها هم أعيانهم وأعجزهم عن الاتيان بالكلام البليغ (بل والصحيح) قولاً وكتابةً ، ولا غرو فقد قال أحد كبار مؤلفي هذه السكتب المشهورة : إن بعض أقوال هذا الفن (البلاغة) ليسوا بلغاء !! ففصل بين البلاغة وعلوها ، وجعله غير مؤد إليها ، فلم يبق إلا أنه ابتدع ليمتد به . ولولا أن قبض الله للعربية في هذا العصر أبلغ البلغاء وأفصح الفصحاء الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فطلق بحيي كتب السلف النافمة وعلوهم

(١) عرفت البلاغة بعد هذا بقول : هي أن يبلغ المتكلم ما يريد من نفس المخاطب بأصاغة مواقع الإقناع من العقل والتأثير من القلب .

لكننا في بأس من حياة هذه اللغة الشريفة بعد ما قضى عليها حفظتها وأساتها .
نسأل الله تعالى أن يمد في أيامه ، ويكثر من أنصاره وأعوانه . آمين .

(ما كتبه ناشره على نسخة الطبعة الثانية)

بسم الله المبدىء المميد ، والحمد لله الولي الحميد ، قد أعدنا طبع كتاب (دلائل
الاجواز) بعد أن نفذت في العام الماضي (١٣٣٠) نسخ الطبعة الأولى كلها ، فكان
نفاذها في تسع سنين ، ولولا أن نظارة المعارف المصرية قررت الكتاب (هو وصنوه
أسرار البلاغة) مدرسة المهتمين الناصرية ومدرسة القضاء الشرعي لما نفذت نسخ الطبعة
الأولى في عشرات من السنين ، ولما أعدنا طبعه عند نفاذها ، إن هي نفذت قبل نفاذ
عمرنا ، لأن علوم اللغة العربية عامة ، وعلوم البلاغة منها خاصة ، لا تزال في بوار
وكساد ، وإن كنا نرجو أن تكون قد دخلت في طور جديد من الحياة ، ذلك بأن
هذه اللغة ليس لها حكومة مدنية إلا الحكومة المصرية والحكومة التونسية ، وكل
منهما منى بسيطرة حكومة أجنبية ، أما الثانية فكانت السيطرة عليها أشد ،
وحركة الارتقاء العلمى الاجتماعى المتوقف على ارتقاء اللغة أضف ، فلم يكن النهضة
العلوم العربية منها حظ يذكر ، وأما الثانية فالسيطرة عليها أخف وطأة ، لهذا كان
لهذه العلوم فيها تجدد ما ونشأة ، إلا أنها تنسج فيها درجان الطفل ، وهل ينظر الا
أن يكبر الطفل ويشب ؟

ولدت النهضة العربية الجديدة بمصر في عهد محمد على باشا ثم ماتت ، ثم ولدت
ثانية في أول عهد محمد توفيق باشا وحييت بتلك النفخة التي نفخها الأستاذ الامام فى
الحكومة والأمة وجريدة الوقائع المصرية الرسمية على عهد وزارة رياض باشا الأولى ،
ثم ماتت بعد الاحتلال الانجليزى بل مرضت مرضاً ! كادت تكون به حرضاً ، ثم
دبت فيها الحياة التى برحى كالماء ودوامها فى عهد عباس حلمى الثانى ، فظهرت حركتها
الحجرية فى نظارة المعارف على عهد ناظرها السابق سعد باشا زغلول الذى تم على يده
تأسيس مدرسة القضاء الشرعى الذى كان اقتصره الأستاذ الامام ، ثم أنشأت هذه

الحركة المباركة تنعى وتذبت على عهد ناظرها الآن أحمد حشمت بنشا الذي بدأ بتحويل تعاليم العلوم والفنون العصرية ، من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ، والسير في أسلوب التعليم على الطريقة العملية .

أما مدرسة الجامع الأزهر بمصر وما يتبعها من المعاهد العلمية ومدرسة جامع الزيتونة بتونس فقد كان يجب أن يكونا روح حياة العلوم العربية وبلاغتها وآدابها ، ولسكن السواد الأعظم من أهلهما في أشد الجود على طريقة التعليم السوي التي ابتدعت في القرون الوسطى ، وهبطت إلى أسفل دركات المحطاطها في القرنين الماضيين (الثاني عشر والثالث عشر) وقد قبض الله لسكل من المدرستين من يدعوها إلى التجديد والأصلاح فحدثت في كل منهما حركة فارها الجمهور أشد المفارمة ، والظاهر أن الأزهر يسبق ندم المعارضة الأجنبية له ، ولأن عزيز مصر العباس يده بالعناية والنال الكثير من الأوقاف ، وهو الذي يرجى أن يرزق ما بقى من جود أهله ، وهو الآن في دور التحول والانتقال ، وقد قال الأستاذ الامام رحمه الله تعالى إننى أتميت في الأزهر بذرة يستحيل أن يبقى معها على ما كان عليه من الجود والجود فإما أن يصلح وإما أن يسقط .

الجامع الأزهر هو أول معهد من معاهد التعليم الدينى العربى قرى فيه دلائل الإيجاز وأسرار البلاغة درساً لطلاب البلاغة ولأجله طبع الكتابان ولسكن أحجم علاؤه كلهم بعد الأستاذ الامام عن قراءتهما مع أنفسهما مقرران للتدريس فيه رسمياً ، وقد رأوا تأثيرهما فيمن حضر دروسهما من الطلاب ، بما ظهر فيهم من الأدباء والكتاب ، فالأزهر قد نكص على عقبيه بعد الأستاذ الامام ، وكاد يستبدل الورام بالأمام ، ولسكن تلك الروح كامنة فيه ، فهو مخزنى لباباع ومجرمز سيمد الباع ، ومن آيات الحياة اختيار الكتب التى تحمى العلم ، حتى يكون منشأ لما يطاب به من العمل ، ولا يوجد فى كتب البلاغة العربية مثل كتابى الامام عبد القاهر فى إفاذة هذه الحياة ، وإلهما لا يلبثان أن يدرسا فيه بسعى القامنين بالإصلاح الآن والله الموفق والمستعان

(ل) مزية الطبعة الثانية وما بعدها . وهوامش الأستاذ الإمام لأون الكتاب

(مزية الطبعة الثانية وما بعدها)

ذكرنا فيما كتبناه على الطبعة الأولى اننا شرعنا فيها ونسرع الأستاذ الإمام بقراءته درساً في الجامع الأزهر ، وأنه كان يظهر له فيه بعض الغلط في أثناء القراءة ، وأتينا قد أعمدنا طبعه قبل إتمامه تدريسه ، وأتينا سنجع ما عثر عليه من الغلط فيه ونطبعه في جدول ، وقد فعلنا ذلك .

ونقول الآن : إن ذلك الغلط كان كثيراً جداً لا كما أخبرنا في أول العهد بالقراءة ، وأن منه نقصانا وزيادة ، وإن من الزيادة شيئاً كان من هوامش الكتاب فادخل في متنه ، ومنه نبذة طويلة جاءت مكررة في موضعين . فنقرأ الطبعة الأولى غير مصححة على الجدول الذي وضعناه ، بفوته فهم مواضع متعددة من الكتاب .

ومن مزايا هذه الطبعة الثانية : أنها قوبلت بالنسخة التي قرأها الأستاذ الإمام رحمه الله تعالى درساً في الأزهر ، ومصححاً بقلمه . فصححت عليها ، وفي تلك النسخة ضبط كثير من الكلم بالشكل تابعا الأستاذ على ضبطها ، وفيها تفسير كثير من الكلم الغريب والجل من النثر والأبيات من الشعر كتبها الأستاذ على هامش نسخته فجمعتها وطبعناها في ذيل الكتاب ما عدا هوامش أربع كراسات في أول الكتاب طبعت ونحن في السفر فجمعتها وطبعناها هنا . وقد صرحنا بنسبة هذه الهوامش الجديدة إلى نسخة الدرس .

ثم إننا زدنا على ضوابط الأستاذ وهوامشه ما خطر لنا في أثناء تصحيح الطبع أن القارئ يحتاج إليه ، وقليل من ذلك يدخل في باب الاستدراك على شيخنا رحمه الله تعالى أو التوضيح لما كتبه ، وقد بلغت هذه الهوامش المفسرة والموضحة في ذيل الكتاب نحواً من ٢٨ صفحة ونيفاً بحروف أصغر من حروف متن الكتاب . ذلك أن صفحات متن الطبعة الأولى مع هوامشه ٤٠٢ حذف منها في الطبعة الثانية

نحو من صفحتين كانت زائدة . وصفحات الطبعة الجديدة ٤٢٨ أضف إليها
٣ صفحات وابقاً وهو ما جئناه هنا وهي هذه :

هوامش الأستاذ الإمام للكراسات الأربع الأولى من الكتاب :

(صفحة ١٤ - طر ٦) قال : نصب شمال على المذبح لا الوصف لأن الموصوف نكرة
(ص ١٥ س ٤) قال لا بد أن تكون الرواية بالأماثل (أى بدل الأماثل) وهو
الموافق للواقعة فان أمثال قريش أخذوا فيها بالبيوف وقتلوا . وفسر الخلاجل
في السطر الذي بعده بسيد المشيرة والشجاع الكريم .

(ص ١٦ س ٦) قال عند قول الشاعر لا يجر بك ضعفه جاء عن بعض السلف
لوعبرت رجلاً لرضع لحشيت أن يحجور بي داؤه والرضع (بالفتحريك) أن يرضع
الشاة بنفسه خشية أن يسمع حنينا وذلك لشدة اللؤم وحار به داؤه أى رجع عليه . اه
أقول ومنه في التنزيل (إنه ظن أن لن يحجور) أى يرجع . وقال عند قوله في آخر
البيت قد « نعى » تمت الناقاة سميت ونمى زاد وانتعش . وذكر أن رواية العقدة
الفريد هكذا : ارفع ضعيفك لا يحمل بك ضعفه يوماً فتذكره عواقب ما جرى
وأن الشعر لزهير بن حباب وأن رواية العقدة لآخر البيت الثانى « كمن جزى
(ص ١٧ س ٩) قال التلمذة هنا ما أخفض من الأرض لا ما علا .

(ص ١٨) قال في الحديث في س ٤ : وفي رواية « قل إن شاء الله » . وفسر أبرق
العزاف في س ١٠ بقوله : العزاف رمل بنى سعد ، صفة غالبية ؛ ويسمى أبرق العزاف
(ويسمى أيضاً فيما قيل أبرق الجنان) لأنهم يسعون فيه عزيز الجن قال حسان :
لمن الدار والرسوم العوافى بين سلسل فأبرق العزاف
وهو يسيرة عن طريق الكوفة قريب من زرد .

(ص ١٩) فسر ما فيها من قصيدة كعب فتذكره بعدد الأبيات كما فعل :
(١) تبه الدهر وأتبه أضناه والتميم المتعبد الذليل وهو هنا الأسير (٢) أى غزال أغن
في صوته غنة ورنين ، وغضيض الطرف مغضوضه وفأتره (٣) العوارض قيل

الأستان وقيل الضواحك خاصة (أى منها) وقيل هى والأنياب وقيل غير ذلك .
والظلم (بالفتح) رقة الأستان وشدة بياضها . والمهل الذى شرب أول مرة والمهلول
الذى شرب ثانية . أى أن فمها لطيبه كأنه شرب الراح مرة بعد أخرى . وأمهله سقاه
أولاً ، وعله يعله ويعله (بالضم والكسر) سقاه ثانياً (٤) الحنية ما انعطفت من
الوادي والأبطح مسيل الماء الواسع فيه ذقاق الحصى ومنه سمي مسيل مكة بالأبطح .
والمشمول الذى ضربته ريح الشمال حتى برد (٥) كان من عاداتهم فى استدعاء القوم
ليلاً أو نهاراً أن يشتموا شيئاً صعباً يجركونه فيلعب فيؤتى إليه (٦) زولوا أى هاجروا
(٧) الانكاس جمع نكس (بالكسر) وهو من السهام أضعفها وقيل هو ما يجعل
سنخه نصلاً ونصله سنخاً فلا يرجع كما كان ولا خير فيه والكشف (بضمين)
الذين لا يصدقون القتال لا واحد له . والميل جمع أميل (كأجر) وهو من لا سيف
معه . والمعازيل هم من لا سلاح لهم جمع معزال ، والمشهور أعزل (٨) التهليل من
هلل عن الشيء إذا تأخر عنه (٩) « شم » جمع أشم وهو من فى أنفه ارتفاع ،
والعرايين الأنوف ، واللبوس ما يلبس من السلاح . والسربال التميمى والدرع
وسراويل خبز عن لبوسهم ، و« من نسج داود » و« فى الميجا » أحوال متقدمة .

(ص ١٩) قال فى تفسير الحديث فى السطرين الاخسرين « يتحلون » لا يريد
بذلك أنهم يكونون عليه حلقة هو فى مركزها وإلا كان مستهدراً لبعض القوم فلا
يمكنه الالتفات إليه إلا اذا استدار وفى هذا من التكلف الذى يبعد عن أخلاق
النبي وأصحابه مما لا يخفى . وكونه مكان المائدة لا يدل على ذلك فإنما هو تشبيه فى التحلق
حوله وإنما كان (ص) يجلس فى حلقة ثم يأتى آخرون فيجلسون فى حلقة وراءها
وهكذا ، وهو واحد من الحلقة الأولى حتى يتيسر له الالتفات إلى هؤلاء وهؤلاء .

(ص ٢٢ من ١) قال فى تفسير « فإنى اذا لم أقصده » : أى لما كان التلبس به
اضطرارياً لتحصيل المعانى الجليلة التى أودعها لم يكن القصد حينئذ لأجل ما هو مكروه
(ص ٢٤) قال فى تفسير قوله « كيف تبى من كذا وكذا » فى السطر ١١ :

كما تقول كيف تبنى من وعد وزن ومثل ووكدس وجوهر فتقول أوعد وأصله ووعد أبدلت الواو الأولى همزة . وإذا سميت به لا يمنع من الصرف . وقال في بيان وزن عزويت وأرونان في السطر ١٣ قال ابن سيده هو فعليت لوجود نظيره في الكلام من عفرت ونفريت ولا يكون فعولاً لأنه لا نظير له . وقال ابن بري جعله سيويه منه . وفسره ثعلب بالتصير . وقال ابن دريد هو اسم موضع . وأما أروذن فهو أفوعال من الزين فيما ذهب إليه ابن الاعراب واقفلان عند سيويه من نحو : كشف الله عنك رونة (بالضم) هذا الأمر أى غمته وشدته ، وعلى كل حال فيوم أرونان أى شديد فى كل شيء حر أو برد أو حزن أو حرب .

(ص ٢٥) قال فى قوله « على التثنية وجمع السلامة » فى السطر الأول كقولهم زيدت حروف التثنية الألف والياء للدلالة على المدد مع ترك العطف فيكون الزيدان بدل يزيد وزيد . وخصت الزيادة بهذه الحروف لأنها أخف من سائر الحروف وزيدت النون بدل الحركة والتنوين فيما أصله منصرف و بدل الحركة فقط فى نحو الأحمدان والأحمدين وقالوا كان من حق العلامات أن تكون حركات لسكتها متمذرة فى المثنى والجمع الذى على حده فعدلوا عنها إلى أشباهها من الحروف وأرادوا الفصل بين التثنية والجمع وهو لا يمكن بنفس الحروف لأنها سوا كمن فصلوا بالحركات التى قبل هذه الحروف فكان ينبغى أن تكون تثنية الرفع بواو مفتوح ما قبلها والجرور بياء مفتوح ما قبلها والمنصوب بالألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ويكون رفع الجمع بواو مضموم ما قبلها وجره بياء مكسور ما قبلها ونصبه بالألف مفتوح ما قبلها لكن ذلك يوجب اللبس فى حالة النصب بين المثنى والجمع فأنقطوا الألف من النصب وجعلوها علامة رفع المثنى فبقى النصب بلا علامة ، فحذوه على الجر لأن الجر أخص منه بالأسماء ثم هما أخوان فى كناية الأضمار ، كغلامك وضربتك .

وقال فى تفسير أسباب موانع الصرف التهمة وتكرارها المذكورة فى السطر الخامس التهمة : هى (١) العلية و (٢) التأنيث و (٣) وزن الفعل و (٤) الوصف و (٥) العدل و (٦) الجمع و (٧) التركيب و (٨) العجمة و (٩) الألف والنون الزوائد والذى يتكرر

ألف التأنيث لأنها تزيد على تائه بأن الاسم يبنى معها وبصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير، كسكران وسكرى وأحمر وحراء . والتاء لانغير بنية الاسم كقائم وقائمة ، ثم إن الألف إذا كانت رابعة ثبتت في التفسير نحو حبل وحبال بخلاف التاء نحو طلحة وطلح ، فصارت مشاركتها للتاء علة ومزيتها عليها علة أخرى . والجمع على صيغة مفاعل ومفاعيل اعتبر علة مكررة . لأنه لانغير له في الآحاد ، فكأنه جمع مرتين ، نحو كلب وأكلب وأكالب ، ورهط وأرهط وأراهط .

ومثل لما ذكر في السطر ١٧ من هذه الصفحة من المفرد الذي يحتمل ضميراً له بدمرو منطوق والمفرد الذي لا يحتمل الضمير يزيد غلامك . وفسر قول المصنف في السطر ١٨ منها أن الجملة على أربعة أضرب ، بقوله فعلية واسمية وشرطية وظرفية ، زيد ذهب أخوه ، عمرو أبوه منطوق ، بكر إن تعطه يشكرك ، خالد في الدار . ومثل لما حذف لفظاً وأريد معنى في السطر ٢٠ فقال : كقولك البر السكر بستين والسمن رطلان بدرهم أه أي السكر منه ورطلان منه .

(ص ٢٩) فسر المرقب في السطر ١٢ بقوله : المرقب والمرقبة والموضع المشرف يرتفع عليه الرقيب . وفسر كلمة نحسر في السطر ١٣ بقوله : حسر البعير يحسر (كنحسر ينحسر وكهلم يعلم) أعياهم بتصرف . وفسر يفرقوا في النزاع في السطر ١٨ منها بقوله أغرق النازع في القوس . استوفى مدها .

(ص ٣٠) فسر « تمر فيه ونحلى » في السطر ١٨ بقوله : يقال « ما يمر وما يحلى » أي لا يتسكلم بحلو ولا مر أو لا يفعل حلواً ولا مرأ .

(ص ٣١) فسر « تربع » في السطر ٨ بقوله : ربع (كنع) وقف وانتظر وتجرن . ومنه أربع عليك أو على نفسك أو على ظامك . وفسر أمت إلى غرض في السطر ٩ بقوله . أمه وأمه وأئمه وتأممه وعمه وتيممه : قصده وهو يتعدى بنفسه . وإنما جاء بالحرف للتقوية . وفسر « أتوه لما » ناه الشيء ارتفع ونوهه ونوه به : دعاه ورفع به

(تمت الهوامش)

المدخل في دلائل الاعجاز

« وهو مقدمة الكتاب لمؤلفه »

الإمام عبد القاهر الجرجاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ

قال الشيخ الإمام مجد الإسلام ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، رحمه الله تعالى :

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، وصلواته على محمد سيد المرسلين وعلى آله أجمعين ، هذا كلام وجيز يطالع به الناظر على أصول النحو جملة ، وكل ما به يكون النظم دفعة ، وينظر منه في مرآة تربية الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له ، حتى رآها في مكان واحد ، ويرى بها مُشْتَمًا قد ضُمَّ إلى مُفْرَقٍ^(١) ، ومفْرَقًا قد أخذ بيد مشرق ، وقد دخلت بأخيرة^(٢) في كلام من أصفى إليه وتدبره تدبر ذي دين وفتوة ، دعاه إلى النظر في الكتاب الذي وضعناه ، وبعثه على طنب ما دوناه ، والله تعالى الموفق للصواب ، والملمم لما يؤدي إلى الرشاد ، بمنه وفضله .
قال رضى الله تعالى عنه :

معلوم أن ليس النظم سوى تعليق السكلم بعضها ببعض ، وجمال بعضها بسبب من بعض والسكلم ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف ، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة ، وهولا يعدو ثلاثة أقسام — تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما . فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبيراً عنه أو حالاً منه ، أو تاجلاً له صفة أو تاجلاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أو عطفاً بحرف . أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل كقولنا : زيد ضاربٌ

(١) المشتم فاسد الشام والمعروف فاسد العراق . وضم أحدهما إلى الآخر ممنوع لبيان القصد ، يقولون : « جمع بين المتفرق ، وقرن المشتم بالمفروق » .
(٢) أخرة : كمنظرة وزنا ومعنى . وهو التأخر وأخرة بالذ : مؤنث الآخرة .

أبوه عمراً ، وكقوله تعالى : « أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَعْمَالُهَا » وقوله تعالى : « وَهُمْ يَتَعَبُونَ لَاهِيَةَ قُلُوبِهِمْ^(١) » واسم المفعول كقولنا : زيد مضروب غلغاله وكقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمُوعٌ لِه النَّاسِ » والصفة المشبهة كقولنا : زيد حسن وجهه ، وكريم أصله ، وشديد ساعده . والمصدر كقولنا : عجبت من ضرب زيد عمراً . وكقوله تعالى : « أَوْ إِطَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ يَتِيماً » أو بأن يكون تمييزاً قد جَلَّاه منتصباً عن تمام الاسم . ومعنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة . وذلك بأن يكون فيه نون تثنية كقولنا : قفيزان برّاً . أو نون جمع كقولنا : عشرون درهماً ، أو نون كقولنا : رافوذاً خلا^(٢) وما في السماء قدر راحة سحاباً ، أو تقدير نون كقولنا : خمسة عشر رجلاً . أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى ، كقولنا في ملوّه عسلاً . وكقوله تعالى : « مَلِءَ الْأَرْضَ ذَهَاباً » .

وأما تعلق الاسم بالفعل : فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً قد انتصب به ، كقولك : ضربت ضرباً . ويقال له المفعول المطلق . أو مفعولاً به كقولك : ضربت زيداً . أو ظرفاً مفعولاً فيه : زماناً أو مكاناً ، كقولك : خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك ، أو مفعولاً مفعلاً : جاء البرد والطيالسة ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، أو مفعولاً له كقولنا : جئتك إكراماً لك وفعلت ذلك بإرادة الخير بك . وكقوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ » أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل : طاب زيد نفساً وحسن وجهاً وكرم أصلاً .

(١) يشترط لصل اسمي الفاعل والمفعول عمل الفعل : الاعتماد على المبتدأ أو الوصف أو ذي الحال . ولله نوع الأمانة الإشارة إلى ذلك . ومنها الاستفهام والنن نحو : أقام الزيدان . ويقال مثل هذا في كل تنوع وشمدة الأمانة المطلوب لذاته .

(٢) الرافوذا : وعاء من نوع الدق كبير . (أو سويل الأسفل ، كهشة الأردنية يطل بطنه بالفار وهو مربع) .

ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك : جاءني القوم إلا زيداً . لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب ، أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تعدى إليه بأنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول « مررت » فلا يصل إلى نحو زيد وعمرو فإذا قلت : مررت بزيد أو على زيد : وجدته قد وصل بالباء أو على . وكذلك سبيل الواو السكائنة بمعنى « مع » في قولنا : لو تركت الناقة قصيها لرضعها : بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلا أن القرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً ، لسكنها تعيين الفعل على عمله النصب . وكذلك حكم « إلا » في الاستثناء ، فأنها عندهم بمنزلة هذه الواو السكائنة بمعنى مع في التوسط ، وعمل النصب المستثنى للفعل ولكن بوساطتها وعون منها .

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف : وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ، كقولنا : جاءني زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو :

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه . وذلك أن من شأن هذه المعاني : أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد أن يسند إلى شيء . معنى ذلك : أنك إذا قلت : ما خرج زيد وما زيد خارج . لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق بل الخروج واقعاً من زيد ومنداً إليه . ولا يفرنك قولنا في نحو « لا رجل في الدار » أنها لنفي الجنس ، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس ، ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم المفرد لكان الذي قالوه في

كلمة التوحيد من أن التقدير فيها « لا إله لنا ، أو في الوجود إلا الله » فضلا من القول وتقديراً لما لا يحتاج إليه ، وكذلك الحكم أبداً . وإذا قلت : هل خرج زيد ؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقاً ، ولكن عنه واقفاً من زيد . وإذا قلت : إن يأتي زيد أكثره : لم تكن جعلت الإتيان شرطاً بل الإتيان من زيد ، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءاً للإتيان ، بل الإكرام واقفاً منك . كيف وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المحال ؟ وهو أن يكون هونا إتيان من غير آت وإكرام من غير مكرم . ثم يكون هذا شرطاً وذلك جزءاً .

ومختصر كل الأمر : أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه وكذلك السبيل في كل حرف رأيت به يدخل على جملة كإن وأخواتها ، ألا ترى أنك إذا قلت « كأن » يقتضى مشبهاً ومشبهاً به كقولك : كأن زيدا الأسد . وكذلك إذا قلت لو ولولا وجدهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى .

وجملة الأمر : أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً ، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو : يا عبد الله . وذلك أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو : أعنى وأريد وأدعو ، و« يا » دليل عليه ^(١) وعلى قيام معناه في النفس .

فهذه هي الطرائق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض . وهي كما نراها معاني النحو وأحكامه .

وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في حصة تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى

(١) « يا » مقسود انظها وهي مبتدأ خبرها « دليل عليه » .

من معانيه . ثم إننا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب ونرى العلم بها مشترك بينهم .

وإذا كان ذلك كذلك فما جوابنا لنظم يقول لنا : إذا كانت هذه الأمور وهذه الوجوه من التعلق التي هي محصول النظم موجودة على حقائقها وعلى الصحة وكما ينبغي في مشور كلام العرب ومنظومه ، ورأيانهم قد استعملوها وانصرفوا فيها وكما عرفتها ، وكانت حقائق لا تتبدل ولا يختلف بها الحال ، إذ لا يكون اللاسم بكونه خيراً لمبتداً أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو فاعلاً أو مفعولاً لفعل في كلام حقيقة هي خلاف حقيقته في كلام آخر ، فما هذا الذي تجدّد بالقرآن من عظيم المزية ، وباهر الفضل ، والعجيب من الوصف ، حتى أعجز الخلق قاطبة ، وحتى قهر من البناء والنصحاء القوي والقدر ، وقيد الخواطر والفكر ، حتى خرست الشفاشي ،^(١) وعدم نطق الناطق ، وحتى لم يجر لسان ، ولم يُن بيان ، ولم يساعد إمكان ، ولم يفتح لأحد منهم زناد ، ولم يمض له حد ، وحتى أسال الوادي عليهم عجزاً . وأخذ منافذ القول عليهم أخذاً ، أيلزمن أن نجيب هذا النظم عن سؤاله ، ونرده عن ضلاله ، وأن نطلب لدائه ، ونزيل القساد عن رائه؟^(٢) فإن كان ذلك يلزمنا فينبغي لسكل ذي دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه^(٣) ، ويستقصي التأمل لما أوردناه ، فإن علم أنه الطريق إلى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع

(١) الشفاشي جمع شفاشة بكسر الشين ، وهي لغة البعير ، أو شيء كالرثمة يخرج البعير من فيه إذا هاج . ويقال للفصح : هدرت شفاشقه . يريدون الانطلاق في القول وقوة البيان . ويقال في مقابل ذلك : خرست الشفاشي .

(٢) الراء هنا بمعنى الرأي كما قال ابن تينانة السعدي :

يا أيها الملك الذي أخلاقه من خلقه ورواؤه من رائه

(٣) يريد كتاب « دلائل الإعجاز » وهو صريح في كونه هو الواضع لعلم المعاني .

الحق وأخذ به ، وإلا رأى أن له طريقاً غيره أو ما لنا إليه ، ودلنا عليه ، وهيهات ذلك ، وهذه آيات في مثل ذلك :

إني أقولُ مقالاً ، لست أخفيه	واست أُرهب حصماً إن بدأ فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة	في النظم إلا بما أصبحت أبدية ^(١)
فما لنظم كلام أنت ناظمه	معنى - سوى حكم - عراب ترجية ^(٢)
اسم يرى ، وهو أصل للكلام فما	يتم من دونه قصد لمنشيه
وآخر هو يعطيك الزيادة في	ما أنت تثبته ، أو أنت نفيه
تفسير ذلك : أن الأصل مبتدأ	تلقى له خيراً من بعد تثنيه
وفاعلٌ مسندٌ ، فعل تقدمه	إليه بكسبه وصفاً وبمطلبه ^(٣)
هذان أصلان ، لاتانيك فائدة	من منطق لم يكونا من مبانيه
وما يزيدك من بعد التمام . فما	سلطت فعلا عليه في تعديه
هذي قوائين ، يُلقي من تبعها	ما يشبه البحر فيضاً من نواحيه
فلمست تأتي إلى باب لتعلمه	إلا انصرفت بعجز عن تقصيه ^(٤)
هذا كذلك وإن كان الذين ترى	يرون أن المدى دان لباغية ^(٥)
ثم الذي هو قصدي : أن يقال لم	بما يجيب الفتى خصماً يماريه
يقول : من أين أن لا نظمٍ يشبهه؟	وليس من منطق في ذلك يحكيه
وقد علمنا بأن النظم ليس سوى	حكم من النحو نمضي في توحيه ^(٦)

(١) يريد نظم القرآن وأسلوبه وفي هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضح للفن .

(٢) ترجية بالتشديد : تدفقه برفق وتدبوقه .

(٣) بكسبه من اللأني ومنه الحديث « تكسب العود »

(٤) التقصى : التتبع .

(٥) باغية : طالبه .

(٦) توحي الشيء : تحريه وتممه عليه .

لو نقب الأرض باغ غير ذلك له معنى وصعد يعلم في ترقبه^(١)
 ما عاد إلا بحسري في تطبسه ولا رأى غير غي في تبنيه^(٢)
 ونحن ما إن بنينا الفسك ننظر في أحكامه ونروى في معانيه
 كانت حقائق يلقى العلم مشتركا بها ، وكلاً نراه نافذاً فيه
 فليس معرفة من دون معرفة في كل ما أنت من باب تشبه
 ترى تصرفهم في الشكل مطردا يجرونه باقتدار في بحاربه
 فما الذي زاد في هذا الذي عرفوا حتى غدا العجز يهمن سيل واديه
 قولوا وإلا فاصنوا للبيان نروا كالصبح منبجاً في عين رائيه
 الحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله محمد وآله .

تم كتاب المدخل

(١) صمد - بالتشديد : رقى كالثلاثي . وهو مقابل التقيب في الأرض الذي فيه معنى التسفل .
 ويقال : صوب النظر وصمده إذا نظر في أسفل الشيء . وأعلام . وعدى نقب بنفسه حاذقاً الخافض
 وتعله كان يراه فإسأ « فقبوا في نيلاد »
 (٢) تبناه ، كابتناه : طلته .

كتاب

حَدِيثُ الْأَعْيَانِ

فِي عِلْمِ الْمَعَانِي

تأليف

الإمام عبد القاهر السمرقاني

صَحَّحَ أُمَّلَهُ عَلَّامُنَا الْعَقُولِ وَاللُّغَوِيَّ

الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مَفِيهِ الدِّيارِ المِصرِيَّةِ
والأستاذ اللغوي المحدث الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي

وَوَقَّفَ عَلَى تَصْحِيحِ طَبْعِهِ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ

الشيخ محمد رشيد رضا

مُنَشِّئُ المِنتَارِ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، حمد الشاكرين ، نحمده على عظيم نعمائه ،
وجليل بلائه ، ونستكفيه نوائب الزمان ، ونوازل الحدثنان ، ونرغب إليه
في التوفيق والعصمة ، ونهزأ إليه من الحول والقوة ، ونسأله يقيناً معلماً
الصدر ، ويعمر القلب ، ويستولى على النفس ، حتى يكفها إذا تزعمت ،
ويردها إذا تطلعت ، وثقة بأنه عز وجل الورر ، والسكائي والراعي والحافظ
وأن الخير والشر بيده ، وأن النعم كلها من عنده ، وأن لا سلطان لأحد
مع سلطانه ، نوجه رغباتنا إليه ، ونخلص نياتنا في التوكل عليه ، وأن يجعلنا
ممن هم الصدق ، وبغيته الحق ، وغرضه الصواب ، وما تصححه العقول
وتقبله الأبواب ، ونعوذ به من أن ندعى العلم بشيء لانعلمه ، وأن نسدى
قولاً لا نلحمه ، وأن نكون ممن يفره الكاذب من الشقاء ، وينخدع
للمتجوز في الإطراء ، وأن يكون سبيلنا سبيل من يعجبه أن يجادل
بالباطل ، ويموه على السامع ، ولا يبالي إذا راج عنه القول أن يكون قد
خلط فيه ، ولم يسدّه في معانيه ، ونستأنف الرغبة إليه عز وجل في الصلاة
على خير خلقه ، والمصطفى من بريته ، محمد سيد المرسلين ، وعلى أصحابه
الخلفاء الراشدين ، وعلى آله الأخيار من بعدهم أجمعين .

وبعد . فإننا إذا تصفَّحنا الفضائل لعرف منازلها في الشرف ،
ونتبَّين مواقعها من العظم ، ونعلم أيُّ أحق منها بالتقديم ، وأسبق
في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولها بذلك ، وأولها هنالك ، إذ لا شرف
إلا وهو السبيل إليه ، ولا خير إلا وهو الدليل عليه ، ولا منقبة إلا وهو
ذروتها وسنامها ، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتسامها ، ولا حسنة إلا وهو
مفتاحها ، ولا محمداً إلا ومنه يتَّقد مصباحها . هو الوفي إذا خان كل
صاحب ؛ والثقة إذا لم يوثق بناصح ، لولاه لما بان الإنسان من سائر
الحيوان إلا بتخطيط صورته ، وهياة جسمه وبنيته ، لا ولا وجد إلى
اكتساب الفضل طريقاً ، ولا وجد بشيء من المحاسن خليقاً ، ذلك لأننا
وإن كنا لا نصل إلى اكتساب فضيلة إلا بالفعل ، وكان لا يكون فعل
إلا بالقدرة ؛ فإننا لم نر فعلاً ، زان فاعله ، وأوجب الفضل له ، حتى يكون عن
العلم صدره ، وحتى يتبين ميسمه عليه وأثره ، ولم نر قدرة قط كسبت صاحبها
مجداً ، وأفادته حمداً ، دون أن يكون العلم رائدها فيما تطلب ، وقائدها حيث
توأم وتذهب ، ويكون المصرف لعنائها ، والمقاب لها في ميدانها ، فهي إذن
مفتقرة في أن تكون فضيلة إليه ، وعيال في استحقاق هذا الاسم عليه .
وإذا هي خلت من العلم أو أبت أن تمتثل أمره ، وتقتنى رسمه ، آت
ولا شيء أحشد للذم على صاحبها منها^(١) ولا شيء أشين من إعماله لها^(٢) .
فهذا في فضل العلم لا نجد عاقلاً يخالفك فيه ، ولا ترى أحداً يدفعه

(١) أحشد اسم تفضيل من المشد ، وهو الإجماع والإسراع في التعاون . وقال بعضهم : حشد
القوم — دعوا قلبوا - سراعاً ، واستعارة المصنف لهذا الحرف هنا من البلاغة يمكن . يؤدي ما يريد
من البلاغة أحسن أداء .

(٢) في نسخة أخرى : ولا شيء أشين . أي لا شيء أعجب .

أو ينفيه، فأما المفاضلة بين بعضه وبعض ، وتقديم فن منه على فن ، فإنك ترى الناس فيه على آراء مختلفة ، وأهواء متعادلة ، ترى كلا منهم حبه نفسه وإشاره أن يدفع النقص عنها ، يقدم ما يحسن من أنواع العلم على ما لا يحسن ويحاول الزرارية^(١) على الذي لم يحظ به ، والطعن على أهله ، والغضب منهم ثم تفاوت أحوالهم في ذلك ، فمن منعمور قد استهان كهواه ، وبعد في الجور مداه ، ومن مترجح^(٢) فيه بين الإنصاف والظلم ، يجور تارة ويعدل أخرى في الحكم ، فأما من يخلص في هذا المعنى من الحيف حتى لا يقضى إلا بالعدل ، وحتى يصدر في كل أمره عن العقل ، فكالشئ المعتنع وجوده ولم يكن ذلك كذلك إلا اشرف العلم وجليل محله ، وأن محبته ركوزة في الطباع ، وركبة في النفوس ، وأن الغيرة عليه لازمة للجيلة ، وموضوعة في الفطرة ، وأنه لا عيب أعيب عند الجميع من عدمه ، ولا ضعة أوضع من الخلو عنه ، فلم يعاد إذن إلا من فرط المحبة ، ولم يسمح به إلا لشدة الضن . ثم إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا ، وأسبق فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب وردا ، وأكرم نتاجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى ، ويصوغ الخلى ، ويلفظ الدر ، وينفت السحر ، ويقرى الشهيد^(٣) ويريك بدائع من الزهر ، ويجنيك الخلو اليبانع من الثمر والذي لولا تحفيه بالعلوم ، وعنايته بها ، وتصويره إيها ، لبقيت كامنة مستورة ، ولما استبنت لها يد الدهر صورة^(٤) ، ولا استمر السرار

(١) ذرى عمله عنه بزره زرارية ودريا : عاتيه عليه .

(٢) المترجح : اتخذت يتبع إلى منا وإلى هنا .

(٣) بقره : يحممه .

(٤) يتدلون : لا أمهه يد الدهر ، أى لا أمهه أبدا .

بأهلها^(١)، واستولى الخفاء على جماتها، إلى فوائده لا يدركها الاحصاء، ومحاسن لا يحصرها الاستقصاء، إلا أنك إن ترى على ذلك نوعاً من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه، ومنى من الحيف بما منى به^(٢)، ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة، وظنون رديئة، وركبهم فيه جهل عظيم، وخطأ فاحش ترى كثيراً منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين، وما تجده للخط والعقد^(٣)، يقول: إنما هو خبر واستخبار، وأمر ونهي، ولكل من ذلك لفظ قد وضع له، وجعل دليلاً عليه، فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات، عربية كانت أو فارسية، وعرف المغزى من كل لفظة، ثم ساعده اللسان على النطق بها، وعلى تأدية أجزائها وحرورها، فهو بين في تلك اللغة، كامل الأداة، بالغ من البيان المبلغ الذي لا مزيد عليه، منته إلى الغاية التي لا مذهب بعدها، يسمع الفصاحة والبلاغة والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الاطناب في القول، وأن يكون التكلم في ذلك جهير الصوت، جارى اللسان، لا تعترضه لكسنة، ولا تقف به حبسة^(٤)، وأن يستعمل اللفظ الغريب والكلمة الوحشية، فإن استظهر الأمر، وبالغ في النظر، فإن لا يحسن فيرفع في موضع النصب، أو يخطيء فيجيب باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي وعلى خلاف ما ثبتت به الرواية عن العرب، وجملة الأمر: أنه

(١) السرار بالفتح آخر آية في الضهور يستدر فيها القمر * يخفى *

(٢) منى * جهول * ابتلى وأصيب *

(٣) يريد بالعقد التمام بقدر الأصابع *

(٤) الحبسة - بالفم اسم من اجتناس الكلام أي تعذره عند إرادته *

واللكسنة: الغمى والمجزع عن القول وهي أشهر *

لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ذلك إلا من جهة تقصه في علم اللغة لا يعلم أن
ها هنا دقائق وأمراراً، طريق العلم بها الزوية والفكر، ولطائف مستقاهها
العقل، وخصائص معان يتفرد بها قوم يدهدوا إليها، وذوا أعلها، وكشف لهم
عناهم ورفعت الحجب بينهم وبينها، وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام
ووجب أن يفضل بعضه بعضاً، وأن يعمد الشاؤ في ذلك، وتعد الغاية، ويعلم
المرتقى ويعز المطلب، حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز وإلى أن يخرج من طوق البشر.
ولما لم تعرف هذه الطائفة هذه الدقائق وهذه الخواص واللطائف لم تعرض
لها ولم تطلبها. ثم عن لها بسوء الاتفاق رأى صار حجازاً بينها وبين العلم بها،
وسدّاً دون أن تصل إليها، وهو أنساء اعتقادها في الشعر الذي هو معدنها،
وعليه المول فيها، وفي علم الأعراب الذي هو لها كالناسب الذي ينمىها إلى
أصولها، وبين قاضيا من مفضولها، فجمعت تظهر الزهد في كل واحد
من النوعين، وتطرح كلا من المصنفين، وترى التشاغل عنهما، أولى من
الاشتغال بهما، والإعراض عن تدبرهما، أصوب من الإقبال على تعلمهما.
أما الشعر فبخل إليها أنه ليس فيه كثير طائل! وأن ليس إلا ملحمة
أو فكاهة أو بكاء منزل، أو وصف ظلل، أو نعت ناقة أو جمل، أو إسراف
قول في مدح أو هجاء، وأنه ليس بشيء تمس الحاجة إليه في صلاح دين أو دنيا.
وأما النحو فظنته ضرباً من التكلف، وإياها من التعسف، وشيئاً
لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة
الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ. فهو فضل لا يجدى
تفعماً، ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملاح كما عرفت - إلى
أشباه هذه الظنون في القيلين، وآراء لواعموا منبها وما تقود إليه تعودوا

بالله منها ، ولأنفوا لأنفسهم من الرضا بها ، ذلك لأنهم بإيثارهم الجهل بذلك على العلم : في معنى الصاد عن سبيل الله ، والمبتغى إطفاء نور الله تعالى .

وذلك : أنا إذا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت ، وبانت وبهرت ، هي أن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر ، ومنتهيا إلى غاية لا يطمح إليها بالتفكير ، وكان محالاً أن يعرف كونه كذلك إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب ، وعنوان الأدب ، والذي لا يشك أنه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان ، وتنازعوا فيهما قصب الرهان ، ثم بحث عن العال التي بها كان الثباين في الفضل ، وزاد بعض الشعر على بعض ؛ كان الصاد عن ذلك صادًا عن أن تعرف حجة الله تعالى . وكان مثله مثل من يتصدى للناس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتاب الله تعالى ويقوموا به ، ويتلوه ويقرئوه ، ويصنع في الجملة صنيعاً يؤدي إلى أن يقل حفظه ، والقائمون به والمقرئون له ، ذلك لأننا لم نتمجد بتلاوته وحفظه ، والقيام بأداء لفظه ، على النحو الذي أنزل عليه ، وحراسته من أن يغير ويبدل ، إلا لتكون الحجة به قاعة على وجه الدهر ، تعرف في كل زمان ، ويتوصل إليها في كل أوان ، ويكون سبيلها سبيل سائر العلوم التي يروها الخلف عن السلف ، ويأثرها الثاني عن الأول ، فمن حال بيننا وبين ماله كان حفظنا إياه ، واجتهادنا في أن نؤديه ونرعاه ؛ كان كمن رام أن يفسيناه جملة ، ويذهب من قلوبنا دفعة ، فسواء من منعك الشيء الذي ينتزع منه الشاهد والدليل ، ومن منعك السبيل إلى انتزاع تلك الدلالة ، والاطلاع على تلك الشهادة ، ولا فرق بين من أعدمك الدواء الذي تستشق به من دائلك ، وتستبق به حشاشة نفسك ، وبين من أعدمك

العلم بأن فيه شفاء ؛ وأن لك فيه استيقاء .
 فإن قال منهم قائل : إنك قد أغفلت فيما رتبته ، فإن لنا طريقاً إلى
 إعجاز القرآن غير ماقلت ، وهو علمنا بعجز العرب عن أن يأتوا بمثله ، وتركهم
 أن يعارضوه مع تكرار التجدي عليهم وطول التقرير لهم بالعجز عنه ،
 ولأن الأمر كذلك ماقامت به الحجة على المعجز قيامها على العرب^(١) واستوى
 الناس قاطبة . فلم يخرج الجاهل بلسان العرب من أن يكون محجوجاً بالقرآن
 قيل له : خبرنا عما اتفق عليه المسلمون من اختصاص نبينا عليه السلام
 بأن كانت معجزته بأقوية على وجه الدهر . أتعرف له معنى : غير أن لايزال
 البرهان منه لأثماً ، معرضاً لكل من أراد العلم به ، وطب الوصول إليه ،
 والحجة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها ، والعلم بها ممكناً لمن التمسها ؟ فإذا
 كنت لا تشك في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذي
 له كان معجزاً قائم فيه أبداً . وأن الطريق إلى العلم به موجود ، والوصول
 إليه ممكن . فانظر أي رجل تكون إذا أنت زهدت في أن تعرف حجة
 الله تعالى وآثرت فيه الجهل على العلم ، وعدم الاستبانة على وجودها .
 وكان التقليد فيها أحب إليك ، والتعويل على علم غيرك آثر لديك ، ونح
 الهوى عنك ، وراجع عقلك ، واصدق نفسك ، بين لك خُش الغلط
 فيما رأيت ، وفتح الخطأ في الذي توهمت ، وهل رأيت رأياً أعجز ،
 واختياراً أقيح : ممن كره أن تعرف حجة الله تعالى من الجهة التي إذا
 عرفت منها كانت أنور وأبهر ، وأقوى وأقهر وآثر^(٢) أن لا يقوى سلطانها
 على الشرك كل القوة ، ولا تملو على الكفر كل الملو ؟ والله المستعان .

(١) « ما » في قوله « ما قامت » مصدرية .

(٢) قول « وآثر » معطوف على قوله « كره » .

فصل

«في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحفظه ، وذم الاشتغال بامامه وتتبعه»

لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور :

(أحدها) أن يكون رفضه له وذمه إياه من أجل ما يجده فيه من هزل

أو سخف ، وهجاء وسب وكذب وباطل على الجملة .

(والثاني) أن يذمه لأنه موزون متقن ويرى هذا بمجرد عيبا يقتضى

الزهد فيه والتنزه عنه .

(والثالث) أن يتعلق بأحوال الشعراء ، وأنها غير جميلة في الأكثر .

ويقول : قد ذموا في التنزيل . وأي كان من هذه رأيا له ، فهو في ذلك على

خطأ ظاهر ، وغلط فاحش ، وعلى خلاف ما يوجب القياس والنظر ، وبالضد

مما جاء به الأثر ، وصح به الخبر .

أما من زعم أن ذمه له من أجل ما يجد فيه من هزل وسخف وكذب

وباطل فينبغي أن يذم الكلام كله ، وأن يفضل الخرس على النطق ، والمعنى

على البيان ؛ فنثور كلام الناس على كل حال أكثر من منظومه . والذي زعم

أنه ذم الشعر بسببه وعاداه بنسبته إليه أكثر ، لأن الشعراء في كل عصر

وزمان محدودون ، والعامّة ومن لا يقول الشعر من الخاصة عديد الرمل ،

ونحن نعلم أن لو كان منثور الكلام يجمع كما يجمع المنظوم ، ثم عمدت

تجميع ما قيل من جنس الهزل والسخف نثرأ في عصر واحد ، لأربى على

جميع ما قاله الشعراء نظما في الأزمان الكثيرة ، وانقره حتى لا يظهر فيه ،

ثم انك لو لم ترو من هذا الضرب شيئا قط ولم تحفظ إلا الجذ المحض ،

وإلا ما لامعاب عليك في روايته وفي المحاضرة به وفي نسخه وتدوينه لكان في ذلك غنى ومندوحة، ولو جذت طابقتك ونلت مرادك، وحصل لك ما نحن ندموك إليه من علم الفصاحة، فاختر لنفسك ودع ما تنكره إلى ما تحب . هذا وراوى الشعر حاك، وليس على الحاك عيب، ولا عليه تبعه، إذا هو لم يقصد بحكايته أن ينصر باطلا، أو يسوء مساماً وقد حكى الله تعالى كلام الكفار، فانظر إلى الغرض الذى له روى الشعر ومن أجله أريد وله دُونَ، تعلم أنك قد زغت عن المنهج، وأنتك مسيء في هذه العداوة . وهى العصبية منك على الشعر، وقد استشهد العلماء لغريب القرآن وإعراجه بالأبيات فيها الفحش وفيها ذكر الفعل القبيح، ثم لم يمههم ذلك إذ كانوا لم يقصدوا إلى ذلك الفحش ولم يريدوه ولم يرووا الشعر من أجله . قالوا : وكان الحسن البصرى رحمه الله يتمثل في مواعظه بالأبيات من الشعر، وكان من أوجعها عنده :

اليوم عندك دَلُّها وحديثها وغداً لنيرك كفها والمصم

وفي الحديث عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - ذكره المرزبانى في كتابه بإسناد عن عبد الملك بن عمير -- أنه قال : « أتى عمر رضوان الله عليه بحل من اليمن، فأناه محمد بن جعفر بن أبي طالب، ومحمد بن أبي بكر الصديق ومحمد بن طلحة بن عبيد الله، ومحمد بن حاطب، فدخل عليه زيد بن ثابت رضى الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين، هؤلاء الحمدون بالباب يطالبون الكسوة . فقال : ائذن لهم يا غلام، فدعا بحل، فأخذ زيد أجودها وقال هذه لمحمد بن حاطب، وكانت أمه عنده، وهو من بنى لؤى فقال عمر رضى الله عنه : أياهات أياهات . وتمثل بشعر عمارة بن الوليد :

أسرك لما صرع القوم نشوة خروجي منها سالماً غير غارم^(١) ؟
 بريثاً كأنني قبلُ لم أكُ منهم وليس الخداع مرتضى في التنادم
 رُدّها . ثم قال : اتئبى بثوب فألقه على هذه الخلال . وقال : أدخل يدك
 خذ حلة ، وأنت لا تراها فأعطهم قال عبد الملك : فلم أر قسمة أعدل منها .
 ومُحارة هذا : هو عمارة بن الوليد بن المغيرة ، خطب امرأة من قومه ،
 فقالت : لا أتزوجك أو تترك الشراب ، فأبى ثم اشتد وجده بها ، فخلف لها
 أن لا يشرب ، ثم مرَّ بختار عنده شرب يشربون^(٢) فدعوه فدخل عليهم ،
 وقد أنفدوا ما عندهم فنجر لهم ناقته ، وسقام بيرديه ، ومكثوا أياماً ،
 ثم خرج ، فأبى أهله ، فلما رأته امرأته قالت : ألم تحلف أن لا تشرب ؟ فقال :
 ولسنا بشرب أم عمرو إذا انتشوا ثياب الندامى عندهم كالغنائم
 ولسنا بأم عمرو نديعنا بمنزلة الريان ليس بمائم^(٣)
 أسرك - اليتيم * فإذن : رُبَّ هزل صار أداة في جد ، وكلام جرى
 في باطل ثم استعين به على حق ، كما أنه رب شيء خسيس ، توصل به
 إلى شريف ، بأن ضرب مثلاً فيه ، وجعل مثلاً له : كما قال أبو تمام .
 والله قد ضرب الأقل لنوره مثلاً من المشكاة والنبراس
 وعلى العكس : فرب كلمة حق أريد بها باطل فاستحق عليها الدم ،
 كما عرفت من خبر الخارجي مع علي رضوان الله عليه ورب قول حسن

(١) صرع - بالشديد - كصرع بالخفيف . والضمير في « منها » لنشوة السكر . ومن
 شأن اللغوي : أن يتلف ماله فيخرج غارماً ، وأن الامارة نشوة أدعى إلى الغرم ، وسكرة أبيت
 على الظلم ، ومثل عمر من يخرج منها وهو سالم ، لا ظالم ولا غارم .
 (٢) المشرب - بالفتح - جماعة الشاربين .
 (٣) الغائم : ذو العيبة - كعبية - وهي شهوة اللبن مع فقهه .

لم يحسن من قائله حين تسبب به إلى قبيح . كالذي حكى الجاحظ قال :
 رجع طاوس يوماً عن مجلس محمد بن يوسف - وهو يومئذ والى اليمن -
 فقال : ما ظننت أن قول « سبحان الله » يكون معصية لله حتى كان اليوم ،
 سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجل كلاماً . فقال رجل من أهل المجلس :
 سبحان الله ، كالمستعظم لذلك الكلام ، ليغضب ابن يوسف .

فهذا ونحوه فاعتبر ، واجعله حكماً بينك وبين الشعر

(وبعد) فكيف وضع من الشعر عندك ، وكسبه المقت منك : أنك
 وجدت فيه الباطل والكذب ، وبعض ما لا يحسن ، ولم يرفعه في نفسك ولم
 يوجب له المحبة من قلبك : أن كان فيه الحق والصدق والحكمة وفصل
 الخطاب ؟ وأن كان مجنى ثمر العقول والألباب ، ومجتمع فرق الآداب ،
 والذي قيّد على الناس الممانى الشريفة ، وأفادهم الفوائد الجليلة ، وترسل
 بين الماضي والغابر ، ينقل مكارم الأخلاق إلى الولد عن الوالد ، ويؤدي
 ودائع الشرف عن الغائب إلى الشاهد ، حتى ترى به آثار الماضين ،
 مخلة في الباقين ، وعقول الأولين ، مردودة في الآخرين ، وترى لكل من
 رام الأدب وابتغى الشرف ، وطلب محاسن القول والفعل ، مناراً مرفوعاً ،
 وعلماً منصوباً ، وهادياً مرشداً ، ومعلماً مسدداً ، وتجد فيه للنائي عن طلب
 المسائر ، والزاهد في اكتساب المحامد ، داعياً ومحرضاً ، وباعثاً ومحضضاً ،
 ومذكراً ومعرفاً ، وواعظاً ومثقفاً ؟ فلو كنت ممن ينصف كان في بعض
 ذلك ما يغير هذا الرأي منك ، وما يحدوك على راية الشعر وطلبه ، ويمنعك
 أن تعيبه أو تعيب به . ولسكنك أبيت إلا ظناً سبق إليك ، وإلا بادي

رأى عنك ، فأفقلت عليه قلبك ، وسددت عما سواه سمعك ، فمى الناصح بك^(١) ، وعسر على الصديق الخليط تنبيهك .

نعم ، وكيف رويت « لأن يعتلىء جوف أحدكم قيحاً فيريه^(٢) خير له من أن يعتلىء شعراً » ولهجيت به وتركت قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من الشعر لحكمة ، وإن من البيان لسحرا »^(٣) ، وكيف نسيت أمره صلى الله عليه وسلم بقول الشعر ، ووعده عليه الجنة ؟ وقوله لحسان : « قل وروح القدس معك » وسماعه له ، واستنشاده إياه ، وعلمه صلى الله عليه وسلم به ، واستحسانه له ، وارتياحه عند سماعه ؟

أما أمره به فن المعلوم ضرورة ، وكذلك سماعه إياه ، فقد كان حسان وعبد الله بن رواحة وكمب بن زهير يدحونه ، ويسمع منهم ويصنم إليهم ويأمرهم بالرد على المشركين^(٤) فيقولون في ذلك ويعرضون عليه ، وكان عليه السلام يذكر لهم بعض ذلك ، كالذي روى من أنه صلى الله عليه وسلم

(١) عن عجز . أصله : عى فادغم

(٢) حديث رواه أحمد والبخاري وأصحاب السنن وغيرهم عن أبي هريرة وعن غيره والزواية المشهورة فيه « حتى يريه » أى يريه وفى رواية بحذف « حتى يريه » وفى أخرى حذف « حتى » وقراها بعضهم حينئذ يريه بالفتح وبضمهم بالضم ولم أر من رواه بالقاء « فيريه » كما فى نسخة المصنف . وفى رواية ابن عدى عن جابر « لأن يعتلىء جوف الرجل قيحاً أو دماً خير له من أن يعتلىء شعراً مما هجيت به » .

(٣) الحديث مشهور رواه أصحاب الصحاح وغيرهم ورواية المصنف ملتفة من روايتين ، وقد وردت كل جملة من طريق . وأنا الجنتان مما فقد جاء فى حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه هكذا « إن من البيان شعراً وإن من الشعر حكماً » . وعند ابن عساکر من حديث علي بن أبي طالب أنه قال : « إن من الشعر حكماً » .

(٤) روى الخطيب وابن عساکر من حسان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « أهدج المشركين وجبرائيل معك ، إذا حارب أصحابي بالسلاح فحارب أنت باللسان » وفى حديث جابر عند ابن جرير أنه قال يوم الأحزاب « من يحمى أهراس المؤمنين ؟ قال كعب : أنا يا رسول الله ، فقال : إنك محسن الشعر . فقال حسان بن ثابت : أنا يا رسول الله قال : نعم أهجم أنت فسيفيك روح القدس » .

قال لكعب : « مانسى ربك ، وما كان ربك نسيًا ، شعراً قلته »^(١) قال وما هو يارسول الله؟ قال : « أنشدته ياباً بكر » ، فأنشد أبو بكر رضوان الله عليه :

زعمت سخينة أن ستغلب ربها وليغلبن مغالب الغلاب^(٢)
(وأما) استنشاده إياه فكثير . من ذلك : الخبر المعروف في استنشاده حين استسقى فسقى ، قول أبي طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل
يطيف به الملاك من آل هاشم فهم عنده في نعمة وقواضل
الآيات . وعن الشعبي رضي الله عنه عن مسروق عن عبد الله قال

وكتب الأستاذ الإمام في هامش النسخة الأصلية بآراء اسم كعب : لعنه كعب بن مالك لأن ابن زهير وإن مدح كعبه لم يؤمر بالشعر للناخلة عن الإسلام . فقد وفد على النبي صلى الله عليه وسلم سنة أربع . ويؤيد قول الأستاذ : ما رواه ابن جرير عن ابن سيرين ومخضه أن المهاجرين رغبوا إلى النبي عليه الصلاة والسلام أن يأمر علياً بهجاء الرهط الذين هجوه ، وهم عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وأبو سفيان بن الحارث ، فقال « ليس على هؤلاء » وعرض بالأصناف فانتدب لذلك حسان وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة . وفيه أنه استنشد كعباً وهو راكب ناقته . فأنشد الآيات التي أولها :

فضينا من تهامة كل ريث وخير ثم أجمعنا السيوف
لمبرها ، ولو نطقت لغالت قواطعهم دوساً أو تقبأ

قال : فأنشد السكابة كلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لم أشد عليهم من ريش الذبل » قال ابن سيرين : فثبت أن دوساً إنما أسلمت بكلمة كعب هذه .
(١) قال الأستاذ الإمام : هذا هو كعب بن مالك .

(٢) كتب في هامش الأصل : سخينة لقب تبرز به قريش ، لأنها كانت فأكل السخينة وهي طعام من دقيق الشعير والحد وتسخن . وذلك في أيام الحطاط . والحديث رواه ابن منده وابن عساكر عن جابر .

« لما نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القتلى يوم بدر مصرعين قال صلى الله عليه وسلم لأبي بكر رضى الله عنه « لو أن أبا طالب حتى لعلم أن أسيفنا قد أخذت بالأنامل » قال وذلك نقول أبي طالب^(١) .

كذبتم وبيت الله أن جد ما أرى لتلتبسن أسيفنا بالأنامل
وينهض قوم في الدروع إليهم نهوض الروايا في طريق حلالحل

(١) البيت الذى فيه نطق الأنامل في نصبة أبي طالب هو قوله :

وعد حاتفوا قوماعلينا أظنة . يعضون غبظا خلفنا بالأنامل
والبيت الذى فيه كذبتم هو قوله :

كذبتم وبيت الله ترك مكة ونظمن الا أمرهم في بلايل
وقوله :

كذبتم وبيت الله بزى محمداً ولا نطاعن دونه وتناضل
والبيت الذى فيه لتلتبسن الخ هو قوله :

ولما لعمر الله أن جد ما أرى لتلتبسن أسيفنا بالأنامل
والذى فيه ينهض الخ هو قوله :

وينهض قوم في الحديد اليكم نهوض الروايا تحت ذات الصلاصل
وبهذا تعلم ما فى بيتى الشيخ . اهـ من هامش الأستاذ الإمام .

(تفسيره) قوله أظنة : جمع ظنن وهو التهم . والظنة بالكسر التهمة وجدها ظنن . وجمع فعلى على أفعلة غير قياسى ولكنه ورد ومنه قوله قوله تعالى (أشعة هابكم) . وقوله ترك مكة أى لا تتركها . ومثله قوله بزى محمداً أى لا يتركه وأفظ (محمد) منصوب بزج الحافض . يقال أبزى فلان بفلان إذ غلبه وقهره ، أى لا تغلب بمحمد ولا تقهر عليه ، والحال أننا لم نطاعن دونه بالرمح وتناضل عنه بالسهم . فالخلة المنقبة بما حال من نائب الفاعل وقوله (لتلتبسن أسيفنا بالأنامل) أى لتتعلقن بالأشراف بما ننتك بهم في الحرب . والروايا جمع راوية وهو ما يستقى عليه من بئر وغيره . وذات الصلاصل القرب فيها بقايا الماء ، واحدها صلصلة يضم الصادين وهى بقية الماء فى الأداة والقرية — يريد أن فومه ينهضون متفادين بالحديد .

ومن المحفوظ في ذلك حديث محمد بن مسلمة الأنصاري^(١) : جمعه
 وابن أبي خدرود الأسامي الطريقي ، قال : فتذاكرنا الشكر والمعروف :
 قال فقال محمد : كنا يوماً عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لحسان بن ثابت
 « أنشدني قصيدة من شعر الجاهلية ، فإن الله تعالى قد وضع عنا آثامها
 في شعرها وروايته » فأنشده قصيدة الأعمى ، هجا بها علقمة بن علاثة :
 علقم ، ما أنت إلى عامر الناقض الأوتار والوتر
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا حسان لا تعد تنشدني هذه القصيدة
 بعد مجلسك هذا » فقال : يا رسول الله تنهاني عن رجل مشرك مقبم عند
 قيصر ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا حسان أشكر الناس للناس
 أشكرهم لله تعالى . وإن قيصر سأل أبا سفيان بن حرب عني فتناول مني
 - وفي خير آخر فشعت مني - وأنه سأل هذا عني فأحسن القول »
 فشكره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك . وروى من وجه آخر :
 أن حسان قال : يا رسول الله من نالتك يده وجب علينا شكره .
 ومن المعروف في ذلك خبر عائشة رضوان الله عليها أنها قالت : كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرًا ما يقول : « أبيتك » فأقول :
 ارفع ضعيفك لا يجر بك ضعفه يوماً ، فتدركه العواقب قد نبي
 يجزيك أو يثنى عليك وإن من أثنى عليك بما فعلت فقد جزى

(١) الحديث رواه ابن أبي الدنيا في فضاه المراج وإبن عساکر عن محمد بن مسلمة بنقط
 و يا حسان أنشدني من شعر الجاهلية ، فإن الله قد وضع عنك آثامها في شعرها وروايتها
 وفيه أنه قال له بعد إنشاد القصيدة « يا حسان لا تعد تنشدني هذه القصيدة ، إنى ذكرت عند
 قيصر وعنده أبو سفيان وعائشة بن علاثة ، وأما أبو سفيان فتناول مني ، وأنا عاقبة لحسن القول
 وإنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس »

قالت فيقول عليه السلام « يقول الله تبارك وتعالى لعبد من عبديه : صنع إليك عبدي معروفًا ، فهل شكرته عليه ؟ فيقول : يارب علمت أنه منك فشكرتك عليه . قال فيقول الله عز وجل : لم تشكرني إذ لم تشكر من أجرته على يده »

وأما علمه عليه السلام بالشعر فكما روى أن سودة أنشدت « عدى و تيم تبتغي من تحالف » فظنت عائشة وحفصة رضی الله عنهما أنها عرضت بهما . وجرى بينهما كلام في هذا المعنى ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليهن وقال « يا ويلكن ! ليس في عديكن ولا تيمكن » قيل هذا . وإنما^(١) قيل هذا في عدى تيم وتيم تيم « وتام هذا الشعر : تحالف ولا والله تهبط أكمة من الأرض إلا أنت للذل عارف^(٢) ألا من رأى العبدین أو ذكرا له عدى وتيم تبتغي من تحالف وروى الزبير بن بكار قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر رضی الله عنه برجل يقول في بعض أزقة مكة :

يا أيها الرجل المحول رحله هلا نزلت بأل عبدالدار ؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم « يا أبا بكر هكذا قال الشاعر ؟ قال : لا يا رسول الله ، ولكنه قال :

يا أيها الرجل المحول رحله هلا سألت عن آل عبدمناف ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هكذا كنا نسمعها »

وأما ارتياحه صلى الله عليه وسلم للشعر واستحسانه له ، فقد جاء فيه الخبر

(١) في نسخة (أنا) .

(٢) أكمة : تطلق على ما علا وعلى ما سفل من الأرض . وقيل : هي ما اتسع من فوهة الوادي .

(٣) — دلائل الإيجاز)

من وجوه من ذلك حديث الزبينة الجمدي قال : أنشدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قولي :

بلغنا السماء مجدنا وجدودنا وإنا لترجو فوق ذلك مظهرا
فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أين المظهر يا أبا ليلى ؟ » ، فقالت الجنة
يا رسول الله قال « أجل إن شاء الله » ثم قال « أنشدني » فأشده من قولي :
ولا خير في حلم إذا لم تكن له بوادئ تحمي صفوه أن يكذرا^(١)
ولا خير في جهل إذا لم يكن له حلیم إذا ما أورد الأمر أصدرأ
فقال صلى الله عليه وسلم « أجدت ، لا يفضض الله فاك » . قال الراوي :
فنظرت إليه فكأن فاه البرد المنهل ، ما سقطت له سن ولا انفات ترف
غروبه^(٢) .

ومن ذلك حديث كعب بن زهير : روى أن كعباً وأخاه مجيراً
خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بلغا أبرق العزاف فقال كعب
لمجير : ألق هذا الرجل ، وأنا مقيم ههنا فانظر ما يقول . وقدم بجير
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرض عليه الإسلام فأسلم وبلغ ذلك
كعباً فقال في ذلك شعراً ، فاهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، فكتب إليه
مجيراً يأمره أن يسلم ويقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : إن من

(١) البرادر : جمع بادرة وهي الحدة ، أو ما يبرد من الإنسان عند الحدة من الحدة إلى الإنقاع
بالقول أو العمل . والحديث رواه ابن عساكر وابن الجار بلنظ (مجدنا) بدل (مجدنا) وفيه أنه
أنشد البيت بعد ذلك من نفسه فقال له عليه السلام (لا يفضض فوك) مرتين قال الراوي - وهو
يعلى بن الأشعث - فقلده رأيته بعد عشرين سنة ومائة وأن أسنانه أشراً كأنها البرد . والأشعر
الحدة والرفة في أطراف الأسنان والحزير الذي يكون فيها .

(٢) المروب الأسنان ورفيقها بريقها . كذلك في الهامش بخط الأستاذ . وقبل هذه الجملة
(ولا انفات) والإنفال : التلم والأشعر . ويظهر لي أن أصلها (ولا انفكت) ومن مع (ترف
غروبه) جملة واحدة .

شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله قبل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم واسقط ما كان قبل ذلك . فقدم كعب وأنشد النبي صلى الله عليه وسلم قصيدته المعروفة :

بانت سعاد فقلبي اليوم مقبول متيم إثرها لم يفد مغلول^(١)
وما سعاد غداة البين إذا رحلت
تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت
سح السقاة عليها ماء تحيية
أكرم بها خلقة لو أنها صدقت
معوودها أولو أن النصيح مقبول^(٢)
حتى أتى على آخرها فلما بلغ مديح رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إن الرسول لسيف يستضاء به
مهند من سيوف الله مسلول^(٣)
في فتية من قريش قال قائلهم
زالوا فزال أنسكاس ولا كشف
لا يقع الظمن إلا في نحورهم
وما بهم عن حياض الموت تهليل
ثم العرائين أبطال ، لبوسهم
من تسج داود في الهيجا سرايل
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخلق أن اسمعوا . قال وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون من أصحابه مكان المائدة من القوم
يتحلقون حلقة دون حلقة . فباتت إلى هؤلاء وإلى هؤلاء .

(١) المنبول : من تله نحب إذا أضناه وأفسده ، أو ذهب بلبه وعقله . والتيم المذل المبيد .
والنفل من وضع النفل في عقه وفي رواية (مكبول) وهو القيد بالسكبل أي القيد .
(٢) وفي نسخة (سح السقاة عليها) أما الرواية المشهورة للبيت فهي :
شجت بنى شهر من ماء بحية صاف بأطح أضحي وهو مشول
(٣) وفي رواية (وبها خلة)
(٤) وفي رواية : لنور بدل لسيف . ولا تفسر الأبيات . فالقصيدة شهيرة - وشروحها في
الأبيدي ، على أنني لم أر أحداً من المحدثين رواها .

والأخبار فيما يشبه هذا كثيرة والأثر به مستفيض .
 وإن زعم أنه ذم الشعر من حيث هو موزون مقفى حتى كان الوزن
 عيباً ، وحتى كان الكلام إذا نظم نظم الشعر اتضع في نفسه وتميرت حاله ،
 فقد أبدد وقالوا قولاً لا يعرف له معنى . وخالف العلماء في قولهم : « إنما
 الشعر كلام أحسنه حسن وقيحه قبيح^(١) » ، وقد روى ذلك عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مرفوعاً .

فإن زعم أنه إنما كره الوزن لأنه سبب لأن يفتى في الشعر ويتأهى
 به ، فإننا إذا كنا لم ندعه إلى الشعر من أجل ذلك ، وإنما دعونا به إلى اللفظ
 الجزل ، والقول الفصل ، والمنطق الحسن ، والكلام البين ، وإلى حسن
 التمثيل والاستمارة ، وإلى التلويع والإشارة ، وإلى صنعة تعتمد إلى المعنى
 الحسيس فتشرفه ، وإلى الضئيل فتفخمه ، وإلى النازل فترفمه ، وإلى
 الخامل فتنوه به ، وإلى العاطل فتجليه ، وإلى المشكل فتجليه ، فلا متعاق
 له علينا بما ذكر ، ولا ضرر علينا فيما أنكر ، فليقل في الوزن ماشاء ،
 وليضعه حيث أراد ، فليس يعنيننا أمره ، ولا هو مرادنا من هذا الذي
 راجعنا القول فيه .

ومذا هو الجواب لتعلق إن تعلق بقوله تعالى « وما علمناه الشعر
 وما ينبنى له » وأراد أن يجعله حجة في المنع من الشعر ومن حفظه وروايته ،
 وذلك أنا نعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يمنع الشعر من أجل أن كان قولاً فصلاً ،

(١) روى البارظقي في الأفراد عن عائشة والبخاري في الأدب والعتراي في الأوسط وابن الجوزي
 في الواقيات عن عبد الله بن عمر . والشافعي والبيهقي عن عمرو مرسلاً : الشعر كلام بمنزلة الكلام ،
 أحسنه حسن الكلام ، وقيحه قبيح الكلام . . .

وكلاماً جزلاً ، ومنطقاً حسناً ، وبياناتنا بينا ، كيف وذلك يقتضى أن يكون الله تعالى قد منعه البيان والبلاغة ، وجماء الفصاحة والبراعة ، وجعله لا يبلغ مبلغ الشعراء في حسن العبارة وشرف اللفظ ؟ وهذا جهل عظيم ، وخلاف لما عرفه العلماء ، وأجمعوا عليه من أنه صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب ، وإذا بطل أن يكون المنع من أجل هذه المعاني ، وكنا قد علمناه إنا ندعو إلى الشعر من أجلها ، ونحمدو بطابه على طلبها ، كان الاعتراض بالآية محالاً ، والتعلق بها خطأ من الرأى وانحلالاً .

فإن قال : إذا قال الله تعالى : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » فقد كره للنبي صلى الله عليه وسلم الشعر ، ونزّهه عنه بلاشبهة وهذه الكراهة وإن كانت لا تتوجه إليه من حيث هو كلام ومن حيث إنه بليغ بين ، وفصيح حسن ونحو ذلك فإنها تتوجه إلى أمر لا بد لك من التلبس به في طلب ما ذكرت أنه مرادك من الشعر . وذلك أنه لا سبيل لك إلى أن تميز كونه كلاماً عن كونه شعرًا حتى إذا رويته التبتت به من حيث هو كلام ولم تلبس به من حيث هو شعر . هذا محال ، وإذا كان لا بد لك من ملائمة موضع الكراهة فقد لزم العيب برواية الشعر وإعمال اللسان فيه .

فيل له ^(١) : هذامنك كلام لا يتحصل . وذلك أنه لو كان الكلام إذا وزن حط ذلك من قدره وأزرى به ، وجلب على المفرغ له في ذلك القالب إنما ، وكسبه ذمًا ، لسكان من حق العيب فيه أن يكون على واضع الشعر أو من يريده لمكان الوزن خصوصاً ، دون من يريده لأمر خارج عنه ، ويطلبه لشيء سواه .

فأما قولك : إنك لا تستطيع أن تطلب من الشعر ما لا يكره حتى

(١) هذا هو جواب قوله (فإن قال إذا قال الله) الخ قاله الأستاذ الإمام .

تلتبس بما يكره ، فإنى إذ لم أقصده من أجل ذلك المكروه ، ولم أرد له وأردته لأعرف به مكان بلاغة ، وأجمله مثالا في براعة ، أو أحتج به في تفسير كتاب وسنة ، وأنظر إلى نظمه ونظم القرآن ، فأرى موضع الإعجاز وأقف على الجهة التي منها كان ، وأبين الفصل والفرقان ، فحق هذا التلبس أن لا يعتمد على ذنبا ، وأن لا أوأخذ به . إذ لا تكون مؤاخذه حتى يكون عمداً إلى أن تواقع المكروه وقصد إليه^(١) وقد تتبع العلماء الشعوذة والسحر وعنوا . بالتوقف على حيل الموهين ليعرفوا فرق ما بين المعجزة والحيلة . فكان ذلك منهم من أعظم البر . إذ كان الغرض كريماً والقصد شريفاً . « هذا » وإذا نحن رجعنا إلى ما قدمناه من الأخبار ، وما صح من الآثار ، وجدنا الأمر على خلاف ما ظن هذا السائل ورأينا السبيل في منع النبي صلى الله عليه وسلم الوزن وأن ينطق لسانه بالكلام الموزون غير ما ذهبوا إليه ، وذلك أنه لو كان منع تنزيهه وكرهه لكان ينبغي أن يكره له سماع الكلام موزوناً ، وأن ينزه سمعه عنه كما ينزه لسانه ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يأمر به ولا يحث عليه ، وكان الشاعر لا يعان على وزن الكلام وصياغته شعراً ولا يؤيد فيه بروح القدس . وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن يعلم أن ليس المنع في ذلك منع تنزيهه وكرهه ، بل سبيل الوزن في منعه عليه السلام إياه سبيل الخط حين جعل عليه السلام لا يقرأ ولا يكتب في أن لم يكن المنع من أجل كراهة كانت في الخط ، بل لأن تكون الحجة أبر وأقهر ، والدلالة أقوى وأظهر ، ولتكون أكرم^(٢) للجاحد وأقبح

(١) قال الأستاذان كلمة (قصد) مطروقة على (عمد) .

(٢) أكرم من كرم البعير إذا شد فاه بالكفاح عند هباجه إلا يرضى أو لأجل منعه الأكل .

للمعاند ، وأرد اطالب الشبهة ، وأمنع في ارتفاع الريبة .
وأما التعلق بأحوال الشعراء : بأنهم قد ذموا في كتاب الله تعالى .
فما أرى عاقلا يرضى به أن يجعله حجة في ذم الشعر وتهجينه ، والمنع من
حفظه وروايته ، والعلم بما فيه من بلاغة ، وما يختص به من أدب وحكمة .
ذلك لأنه يلزم على قود هذا القول أن يعيب العلماء في استشهادهم بشعر
امرىء القيس وأشعار أهل الجاهلية في تفسير القرآن ، وفي غريبه
وغريب الحديث ، وكذلك يلزمه أن يدفع سائر ما تقدم ذكره من أمر
النبي صلى الله عليه وسلم بالشعر وإصفائه إليه واستحسانه له . هذا ولو كان
يسوغ ذم القول من أجل قائله ، وأن يحمل ذم الشاعر على الشعر لكان
ينبغي أن يخص ولا يُعم وأن يستثنى . فقد قال الله عز وجل : « إلا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً » ولولا أن القول يجر بعضه
بعضاً ، وأن الشيء يذكر لدخوله في القسمة . لكان حق هذا ونحوه
أن لا يتشاغل به وأن لا يعاد ويبدأ في ذكره .

* * *

وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به :
فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكون صدأ
عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ذلك لأنهم لا يجدون بدءاً من أن
يعترفوا بالحاجة إليه فيه . إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها
حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى
يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام
ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم

حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ، ولم ير أن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه بالنقص والكمال لها معرض ، وآثر الفينة وهو يجد إلى الرجح سبيلا ؟ .
 فإن قالوا : إنا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء ، كثر تمويه بها ، وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تفربوا على السامعين ، وتمايوا بها الحاضرين . قيل لهم . خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول وعويص لا يعود بطائل ما هو ؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للريضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس . كقولهم : كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتبهم في ذلك الألفاظ الوحشية ، كقولهم : ما وزن عزويت وما وزن أزوتان ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف . لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم ؟ وأشبه ذلك . وقالوا : أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كد الفكر وإضاعة الوقت ؟ .

قلنا لهم : أما هذا الجنس فلنا نعيكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضموه حيث أردتم ، فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة ، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع وتقرير المقاييس التي اطردت عليها ، وذكر العلل التي اقتضت أن تجرى على ما أجريت عليه ، كالتقول في المعتل وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي الواو والياء والألف من التنغير بالإبدال والحذف والإسكان .

أو ككلامنا مثلاً على التثنية وجمع السلامة . لم كان اعرابهما على خلاف اعراب الواحد ؟ ولم تبع النصب فيهما الجر ؟ . وفي النون : انه عوض عن الحركة والتنوين في حال ، وعن الحركة وحدها في حال ؟ والكلام على ما ينصرف وما لا ينصرف ولم كان منع الصرف ؟ وبيان العلة فيه والقول على الأسباب التسعة ، وانها كلها ثوان لإصول . وأنه اذا حصل منها اثنان في اسم أو تكرر سبب صار بذلك ثانياً من جهتين ، واذا صار كذلك أشبه الفعل لأن الفعل ثان للإسم ، والإسم المقدم والأول . وكل ما جرى هذا المجرى . قلنا : إنا نسكت عنكم في هذا الضرب أيضاً ونعذركم فيه ونسأحكمم على علم منا بأن قد أسأتم الاختيار ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجملة . فدعوا ذلك وانظروا في الذي اعترقتم بصحته وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؛ وهل أحطتم بمحقاته ؟ وهل وفيتم كل باب منه حقه وأحكتموه احكاماً يؤمنكم الخطأ فيه إذا أنتم خضتم في التفسير ، وتعايطم علم التأويل ، ووازتم بين بعض الأقوال وبعض ، وأردتم أن تعرفوا الصحيح من السقيم . وعدتم في ذلك وبدأتم ، وزدتم ونقصتم ؟ وهل رأيتم اذ قد عرفتم صورة المبتدأ والخبر وأن اعرابهما الرفع أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره ، فتعلموا أنه يكون مفرداً وجملة وأن المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميراً له وإلى ما لا يحتمل الضمير . وأن الجملة على أربعة أضرب وأنه لا بد لكل جملة وقعت خبراً ابتداءً من أن يكون فيها ذكر يعود إلى المبتدأ . وأن هذا الذكر ربما حذف لفظاً وأريد معنى . وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه ، إلى سائر ما يتصل . يباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجميلة التي

لا بد منها؟ وإذا نظرتم في الصفة مثلاً، فعرفتم أنها تتبع الموصوف وأن مثالها قولك: جاءني رجل ظريف، ومررت بزيد الظريف. هل ظننتم أن وراء ذلك علماً وأن ههنا صفة تخصص وصفة توضح وتبين، وأن فائدة التخصص غير فائدة التوضيح، كما أن فائدة الشياخ^(١) غير فائدة الإيهام. وأن من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ولكن يؤتى بها مؤكدة كقولهم (أمس الدابر) وكقوله تعالى: «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ» وصفة يراد بها المدح والثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده؟ وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر، وبين كل واحد منها وبين الحال؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت؟ وهكذا ينبغي أن تعرض عليهم الأبواب كلها واحداً واحداً ويسألوا عنها باباً باباً، ثم يقال: ليس إلا أحد أمرين، إما أن تقتحموا التي لا يرضاها العاقل فتسكروا أن يكون بكم حاجة في كتاب الله وفي خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي معرفة الكلام جملة إلى شيء من ذلك وترعموا أنكم إذا عرفتم مثلاً أن الفاعل رفع لم يبق عليكم في باب الفاعل ما تحتاجون إلى معرفته. وإذا نظرتم إلى قوانا: زيد منطلق، لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر. وحتى ترعموا مثلاً أنكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وجه الرفع في «الصائبون» من سورة المائدة إلى مقاله العلماء فيه وإلى استشهادهم بقول الشاعر:

والا فاعلموا أنا وأتم بغاة ما بقينا في شقاق

(١) الشياخ: النشر والظهور.

وحتى كان المشكل على الجميع غير مشكل عندكم . وحتى كأنكم قد أوتيتم أن تستنبطوا من المسألة الواحدة من كل باب مسأله كلها ، فتخرجوا إلى فن من التجاهل لا يبقى معه كلام ، وإما أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصرتتم أمر هذا العلم وظننتم ما ظننتم فيه ، فترجعوا إلى الحق وتسلموا الفضل لأهله ، وتدعوا الذي يزرى بكم ويفتح باب العيب عليكم ، وبطيل لسان القادح فيكم . وبالله التوفيق .

هذا - ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة . وإذ زعموا أن قدر المفتقر إليه القليل منه اقتصروا على ذلك القليل فلم يأخذوا أنفسهم بالتقوى فيه والتصرف فيما لم يتعلموا منه ، ولم يخوضوا في التفسير ولم يتعاطوا التأويل - لكان البلاء واحداً ، وكانوا إذا لم ينهوا لم يهدموا وإذا لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد ، ولكنهم لم يفعلوا . فجلبوا من الداء ما أعى الطيب ، وحير اللبيب ، وانتهى التخليط بما أتوه فيه ، إلى حد يئس من تلافيه ، فلم يبق للمعارف الذي يكره الشعب إلا التعجب والسكوت . وما الآفة العظمى إلا واحدة ، وهي أن يجيء من الإنسان أن يجري في لفظه وعشيه له أن يكثر في غير تحصيل^(١) ؛ وأن يحسن البناء على غير أساس ، وأن يقول الشيء لم يقتله علماً . ونسأل الله الهداية ونرغب إليه في العصمة

ثم إنا وإن كنا في زمان هو على ما هو عليه من احالة الأمور عن جهاتها ، وتحويل الأشياء عن حالاتها ، ونقل النفوس عن طباعها ، وقاب الخلائق المحمودة إلى أصدادها ، ودهر ليس للفضل وأهله لديه إلا الشر

(١) قوله « أن يكثر » فاعل تنازعه ما قبله . كما في هامش نسخة الأستاذ الإمام .

حرفاً والفيظ بحتاً ، وإلا ما يدهش عقولهم ، ويسلبهم معقولهم ، حتى صار
 أعجز الناس رأياً عند الجميع من كانت له همة في أن يستفيد علماً ، أو يزداد
 فهماً ، أو يكتسب فضلاً ، أو يجعل له ذلك بحال شغلا ، فإن الإلف من
 طباع الكرم^(١) ، وإذا كان من حق الصديق عليك ولا سيما إذا
 تقادمت صحبته وصحت صداقته — أن لا تجفوه بأن تنكبتك الأيام^(٢)
 وتضجرك النوائب ، وتخرجك من الزمان ، فتتناساه جملة ، وتطويه
 طياً ، فالعلم الذي هو صديق لا يحول عن العهد ، ولا يدخل في الود^(٣) ،
 وصاحب لا يصح عليه النكث والنفور ، ولا يظن به الخيانة والمكر .
 أولى منه بذلك وأجدر ، وحقه عليك أكبر .

ثم إن التوق إلى أن تقرّ الأمور قرارها ، وتوضع الأشياء مواضعها ،
 والنزاع إلى بيان ما يشكل ، وحل ما ينعقد ، والكشف عما يخفى ،
 وتلخيص الصفة حتى يزداد السامع ثقة بالحجة ، واستظهاراً على الشبهة ،
 واستبانة للدليل ، وتبييناً للسبيل ، شيء في سوس العقل^(٤) ، وفي طباع النفس إذا
 كانت نفساً ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة

(١) قوله (فإن الإلف) مرتبط بقوله (ثم لا وإن كنا) الخ اهـ من همام الأستاذ (٢) كتب
 الأستاذ الإمام على هذه المارة ما نصه : الذي يابى بالمارنة هو : (أن تنكبت الأيام وتضجره النوائب وتخرجه
 عن الزمان) في النسخ تحريف فوجب اصلاح الأصل على التوبة دون الخطاب . (قال) ثم رأيت في نسخة
 بنقاد مايو وافق لسخننا هذه . يظهر أنباء إرادة الاصناف ويكون الذي أنك تذكر الصديق وتذانيه مهما عظمت
 عليك النوائب في سبيل ذلك ولا ينبغي أن ينسبك إياه ما ينزل بك ويذهالك عنه ما يعديك مهما عظم

(٣) اللذيل : السواد والريبة وأدغل في الشيء ، أدخل فيه ما يفدده

(٤) السوس : الطابع

والبلاغة، والبيان والبراعة، وفي بيان المعنى من هذه العبارات وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالأمر والإعلاء، والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الخطيء ليطلب، وموضع الدفين ليبحث عنه فيخرج، وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه، وتوضع لك القاعدة لتبنى عليها، ووجدت المعول على أن ههنا نظاماً وترتيباً، وتأليفاً وتركيباً، وصياغةً وتصويراً، ونسجاً وتحبيراً، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها. وأنه كما يفضل هناك النظم والنظم والتأليف والتأليف. والنسج والنسج. والصياغة الصياغة. ثم يعظم الفضل. وتكثر المزية. حتى يفوق الشيء نظيره. والمجانس له درجات كثيرة. وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً. ويتقدم منه الشيء الشيء. ثم يزداد من فضله ذلك ويرقى منزلة فوق منزلة. ويملو رقباً بعد رقب. ويستأنف له غاية بعد غاية. حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع. وتحسر الظنون^(١).

وتسقط القوى وتستوى الأقدام في المعجز. وهذه جملة قد يرى في أول الأمر وبإدب الظن: أنها تكفي وتغني. حتى إذا نظرنا فيها وعدنا وبدأنا وجدنا الأمر على خلاف ما حسبناه، وصادفنا الحال على غير ما توهمناه، وعلما أنهم اتن أقصروا اللفظ لقد أطالوا المعنى، وإن لم يُفرقوا في النزاع لقد أبعدوا على ذلك في المرى، وذلك لأنه يقال لنا: ما زدت على أن قسم قياساً فقلتم: نظم ونظم. وترتيب وترتيب. ونسج ونسج. ثم بنيت عليه أنه ينبغي أن تظهر المزية

(١) تحسر الظنون: أي تظلم.

في هذه المعاني ههنا حسب ظهورها هنالك . وأن يعظم الأمر في ذلك كما
عظم ثم ، وهذا صحيح كما قاتم ، ولكن بقي أن تعلمونا مكان الزينة في
الكلام ، وتصفوها لنا وتذكروها ذكراً كما ينص الشيء وبعين ،
ويكشف عن وجهه وبين ، ولا يكنى أن تقولوا : إنه خصوصية في كيفية
النظم ، وطريقة مخصوصة في نسق الكلام بعضها على بعض ، حتى تصفوا
تلك الخصوصية وتبينوها . وتذكروا لها أمثلة وتقولوا : مثل كيت وكيت ،
كما يذكر لك من تستوصفه عمل الديباج المنقش ما تعلم به وجه دقة الصنعة
أو يعمله بين يديك ، حتى ترى عياناً كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء ، وماذا
يذهب منها طولا وماذا يذهب منها عرضاً . وبم يبدأ وبم ينتهي وبم يثالث .
وتبصر من الحساب الدقيق ، ومن عجيب تصرف اليد ما تعلم منه مكان
الحدق وموضع الأستاذية ولو كان قول القائل لك في تفسير الفصاحة :
إنها خصوصية في نظم الكلام وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة
أو على وجوه تظهر بها الفائدة ، أو ما أشبه ذلك من القول المجمل كفاً في
في معرفتها ومعناها في العلم بها ، لكني مثله في معرفة الصناعات كلها .
فكان يكنى في معرفة نسج الديباج الكثير التصاوير أن تعلم أنه ترتيب
للغزل على وجه مخصوص ، وضم لطاقت الابرسيم بعضها إلى بعض
على طرق شتى وذلك ما لا يقوله عاقل .

وجملة الأمر : أنك إن تعلم في شيء من الصناعات علماً تعرفه وتجلي حتى
تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب ، ويفضل بين الإساءة والإحسان .
بل حتى تفاضل بين الإحسان والإحسان . وتعرف طبقات المحسنين .
وإذا كان هذا هكذا علمت أنه لا يكنى في علم الفصاحة أن تنصب

لها قياساً ما ، وأن تصفها وصفاً مجملاً ، وتقول فيها قولاً مرسلًا ، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى تفصل القول وتحصل ، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلام ، وتمدها واحدة واحدة ، وتسميها شيئاً شيئاً . وتكون معرفتك معرفة الصانع الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الدباج وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطع^(١) ، وكل آجرة من الآجر الذي في البناء البديع ، وإذا نظرت إلى الفصاحة هذا النظر ، وطلبتها هذا الطلب ، احتجت إلى صبر على التأمل ، ومواظبة على التدبر ، وإلى همة تأتي لك أن تقنع إلا بالتمام ، وأن تربع إلا بعد بلوغ الغاية ، ومتى جشمت ذلك ، وأبيت إلا أن تكون هنالك ، فقد أمتت إلى غرض كريم ، وتمرّضت لأمر جسيم ، وآثرت التي هي أتم لدينك وفضلك ، وأنبط عند ذوى العقول الراجعة لك ، وذلك أن تعرف حجة الله تعالى من الوجه الذي هو أضوأ لها وأنوه لها ، وأخاطق بأن يزداد نورها سطوعاً ، وكوكبها طلوعاً ، وأن تسلك إليها الطريق الذي هو آمن لك من الشك ، وأبعد من الريب ، وأصح لليقين ، وأحرى بأن يبلغك قاصية التبيين .

واعلم أنه لا سبيل إلى أن تعرف صحة هذه الجملة حتى يبلغ القول غايته وينتهي إلى آخر ما أردت جمعه لك ، وتصويره في نفسك ، وتقريره عندك إلا أن ههنا نكتة إن أنت تأملتها تأمل المتثبت ، ونظرت فيها نظر المتأني رجوت أن يحسن ظنك ، وأن تنشط للاصغاء إلى ما أورده عليك ، وهي :

(١) قطع المنيء جملته قطعاً . ويريد بالباب القطع المؤلف من قطع الخشب لأجل الزينة ، وعنده أشهر دقة صنعة النجارة

إنا إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا : لولا أنهم حين سمعوا القرآن ، وحين تحدثوا إلى معارضته ، سمعوا كلاماً لم يسموا قط مثله ، وأنهم قد رازوا أنفسهم فأحسوا بالمعجز على أن يأتوا بما يوازيه أو يذانيه ، أو يقع قريباً منه ، لكان محالاً أن يدعوا معارضته وقد تحدثوا إليه ، وقرعوا فيه ، وطوبوا به ، وأن يتعرضوا لشبا الأسننة ، ويقتحموا موارد الموت .

فتقبل لنا : قد سمعنا ما قلتم ، فخبرونا عنهم عماذا عجزوا ؟ أعن معانٍ من دقة معانيه وحسنها وصحتها في العقول ؟ أم عن ألفاظ مثل ألفاظه ؟ . فإن قلتم : عن الألفاظ . فماذا أعجزهم من اللفظ ؟ أم ما بهرهم منه ؟ . فقلنا أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه ، وخصائص صادفوها في سياق لفظه ، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها ، ومجاري ألفاظها ومواقعها ، وفي مضرب كل مثل ، ومساق كل خبر ، وصورة كل عظة وتنبية وإعلام ، وتذكير وترغيب وترهيب ، ومع كل حجة وبرهان ، وصفة وتبيان ، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة ، وعشرا عشرا وآية آية ، فلم يجدوا في الجميع كلمة يذوبها مكانها ، وانفضة ينكر شأنها أو يرى أن غيرها أصالح هناك أو أشبه ، أو أخرى وأخلاق ، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول ، وأعجز الجمهور . ونظاماً والتثاماً ، وإتقاناً وإحكاماً لم يدع في نفس بليغ منهم — ولو حكت بيافوخه السماء — موضع طمع حتى خرسست الألسن عن أن تدعى وتقول وخذلت القروم^(١) فلم تملك أن تصول ، نعم فإذا كان هذا هو الذي يذكر في جواب السائل ، فبنا أن ننظر

(١) خلدت : أى أفتت في أمانيها كما خلدت . والقروم : الفعول وهم حبة في الإبل ، وإعجاز في الناس .

أى أشبه بالفتى في عقله ودينه ، وأزيد له في علمه وبقينه ، أن يقلد في ذلك ويحفظ ، متن الدليل وظاهر لفظه ، ولا يبحث عن تفسير المزايا والخصائص ما هي ومن أين كثرت السكثرة العظيمة ، واتسعت الاتساع المجاوز لوسع الخلق وطاقة البشر ؟ وكيف يكون أن تظهر في ألفاظ محصورة ، وكلم معدودة معلومة ، بأن يؤتى بيمضها في إثر بعض ، اطائف لا يحصرها العدد ، ولا ينهى بها الأمد ، أم أن يبحث عن ذلك كله ، ويستقصى النظر في جميعه ، ويتبعمه شيئاً فشيئاً ، ويستقصيه باباً فباباً ، حتى يعرف كلاً منه بشاهده ودليله ، وبما به بتفسيره وتأويله ، ويوثق بتصوره وتمثيله ، ولا يكون كمن قيل فيه :

يقولون أقوالاً ، ولا يعلمونها ولو قيل : هاتوا حقاquem المحققوا^(١)

قد قطعت عذر المتهاون^(٢) ودلت على ما أضع من حظه ، وهداياته لرشده ، وصح أن لاغنى بالمأقل عن معرفة هذه الأمور والوقوف عليها والإحاطة بها ، وأن الجهة التي منها يقف ، والسبب الذي به يعرف استقرار كلام العرب ، وتتبع أعمارهم والنظر فيها ، وإذ قد ثبت ذلك فينبغي لنا أن نبتدىء في بيان ما أردنا بيانه وتأخذ في شرحه والكشف عنه وجملة ما أردت أن أبينه لك أنه لا بد لكل كلام تستحسنه ، ولفظ تستجيده ، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة ، وعلة معقولة ، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل ، وعلى صحة ما ادعينا من ذلك دليل ، وهو باب من العلم ، إذا أنت فتحتة أطعمت منه على فوائد جلية ، ومعانٍ شريفة ، ورأيت له أثرآ في الدين عظيماً ، وفائدة جسيمة ، ووجدته

(١) كتب الأستاذ الإمام أن البيت لأبي الأسود الدؤلي (٢) كلام مبتدأ من الصنف .

سبباً إلى حسم كثير من الفساد فيما يعود إلى التنزيل ، واصلاح أنواع من الخلال فيما يتعلق بالتأويل ، وانه ليؤمنك من أن تماط في دعواك ، وتدافع عن مغزائك . ويربأ بك عن أن تستبين هدى ثم لاتنتدى إليه ، وتُدِلُّ بعرفان^(١) ثم لاتستطيع أن تدلَّ عليه وأن تكون طالماً في ظاهر مقلد ، ومُسْتَبِيناً في صورة شك ، وأن يسألك السائل عن حجة يلقي^(٢) بها الخضم في آية من كتاب الله تعالى أو غير ذلك ، فلا ينصرف عنك بقتنع ، وأن يكون غاية ما لصاحبك منك أن تحيله على نفسه ، وتقول : قد نظرت فرايت فضلاً ومزية ، وصادفت لذلك أريحية ، فانظر لتعرف كما عرفت ، وراجع نفسك واسبر وذق لتجد مثل الذي وجدت ، فإن عرف فذاك ، وإلا فبينكما التناكر ، تنسبه الى سوء التأمل ، وينسبك الى فساد في التخيل ، وإته على الجمله بحيث ينتق^(٣) لك من علم الإعراب خالصه وليه ، ويأخذ لك منه أناسي العيون ، وحببات القلوب ، وما لا يدفع الفضل فيه دافع ، ولا ينكر رجحانه في موازين العقول منكر ، وليس يتأتى لي أن أعلمك من أول الأمر في ذلك آخره ، وان أسمى لك الفصول التي في نيتي أن أحررها بمشيئة الله عز وجل ، حتى تكون على علم بها قبل موردها عليك ، فاعمل على^(٤) أن ههنا فصولا يجيء بعضها في إثر بعض وهذا أولها :

(١) تجزى المرأة على زوجها وتقرط عليه لسكان جاهلها عنده ، ويفعل الصديق مثل ذلك مع صديقه لثقة بمكانته من نفسه ويسمى هذا وذلك ادلالاً ، كما يسمى به ما يكون من تبجح العالم بعلما واجترأ الشجاع لشجاعته .

(٢) الضمير في « يلقي » للسائل

(٣) الضمير في « ينتق » للباب من العلم الذي أراد بيانه .

(٤) وفي نسخة « فاعلم أن ههنا » .

(فصل)

في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة . والبيان والبراعة ، وكل ما شاكل ذلك ، مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا . وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يعلّموا ما في نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر^(١) قلوبهم ، ومن المعلوم أن لأمضى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها مما يفرّد فيه اللفظ بالتمت والصفة ، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى : غير وصف الكلام بحسن الدلالة ، وتامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين ، وأتق وأعجب ، وأحق بأن تستولى على هوى النفس ، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب وأولى بأن تطلق لسان الحامد ، وتطيل رغام الحاسد ، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال^(٢) : غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشف عنه وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه نبلا ، ويُظهر فيه مزية .

وإذا كان هذا كذلك . فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف ، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلام إخباراً وأمرأً ونهياً واستخباراً وتمجيباً ، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إقادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة ، وبناء لفظة على لفظة - هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة ، حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به ، حتى يقال إن «رجلا» أدلّ على

(١) وفي نسخة « ما في ضمائر » والضمائر جمع الضمير قال الأبي هو التي . تضمه في قلبك

(٢) حسن الدلالة وتامها ثم تبرجها الخ .

معناه من «فرس» على ما سمي به؟.. وحتى يتصور في الاسبين الموضوعين^(١) لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نياً عنه ، وأبين كشفاً عن صورته^(٢) من الآخر؟ فيكون « الليث » مثلاً أدل على السبع المعلوم من « الأسد » ، وحتى أنا لو أردنا الموازنة بين لغتين ، كالعربية والفارسية ساغ لنا أن نجعل لفظة « رجل » أدل على الآدمي الذكر من نظيره في الفارسية؟ وهل يقع في وم - وان جُهد - أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن يُنظر إلى مكان تقمان فيه ، من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه مألوفاً مستعملة ، وتلك غريبة وحشية^(٣)؟ أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن؟ وبما يكفد^(٤) اللسان أبعداً؟ وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة ، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة ، وفي خلافة: قلقة ونابية ، ومستكرهة ، الا وغرضهم أن يعبروا بالتمسك عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها ، وبالقلق والنبوء عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها ، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً^(٥) للثانية في مؤدّاهما؟ وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِمِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُصِّي الْأَمْرَ وَأَسْتَوْتُ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ » . فتجلى لك منها

(١) وفي نسخة يرضمان . (٢) سورة الشراء أي المني . (٣) نحو الصليح
 لن في رأسه حدة (٤) مما يكفد . متعلق بأبعد (٥) اللقي (بالكسر) اللفظة من
 شقني الامة وما لعقان ماداما . تضامين فإذا فتحت خياطة الامة لا يسميان لغتين ، ويطلق اسم
 اللغتين على الصاحبين المتلازمين . وتجاوز فيها المصنف في الكلمتين اللغيتين

الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك^(١) لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة، إلا الأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يمرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة؟ وهكذا، إلى أن تستقرها إلى آخرها، وأن الفضل نتائج ما بينها، وحصل من مجموعها.

إن شككت فتأمل! هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ملائمة وهي في مكانها من الآية؟ قل «ابلى» واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها وكذلك فاعتبر سائر ما يليها. وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن تُؤدب الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء يبادون أي نحو يا أيها الأرض، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال ابلى الماء، ثم أن اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أزيل ونحى الماء «بجاء الفعل على صيغة» «فعل» الدالة على أنه لم يفيض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى «وقضى الأمر» ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو «استوت على الجودي» ثم اضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة قيل «في الخاتمة بقيل في الفاتحة. أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تتلوهك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هبة تحيط بالنفس من أقطارها تعاقبا باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟

(١) أنك مفعول تشك.

فقد اتضح إذن انضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة بمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ . ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر ، كلفظ الأخذع في بيت الحماسة

تَلَفَّتْ^(١) نحو الحمى حتى وجدتهى وجمت من الإصغاء إيتا وأخذها^(٢)

وبيت البحترى

وإني وإن بلغتني شرف الغنى وأعتقت من رق المطامع أخذهى

(١) البيت قصيدة بن عبد الله بن مطهر بن الحارث بن مرة بن هيبه بن عامر بن سلمة الخير ابن قشير بن كعب وهو من أبيات في بنت عمر (ربا) أولها

حنت لى ربا وتمك باعدت	مزارك من ربا وشعبا كما مما
فما حسن أن تأتي الأسر طائنا	ونحزع إن داعى الصباية أسما
فقا ودعا نجدا ومن حل بالحمى	وقل لنجد عندنا أنت يودعا
بنفسى تلك الأرض ما أطيب الرى	وما أحسن المصطاف والمترىبا
وليس عشبات الحمى برواجع	عليك ولسكن خل عبيك تدمبا
ولما رأيت البدر أعرض دوننا	وحالت بنات الشوق يحنن نزعبا
بكت عيني اليسرى فلما زجرتها	عن الجهل بمد الحلم أسيلنا مما
نافت نحو الحمى حتى وجدتهى	وجمت من الإصغاء إيتا وأخذها
واذكر أيام الحمى ثم أنثى	على كبدى من خدي أن تصدعا

البشر جبل وبنات الشوق مسيافته وحالت بمعنى تحركت ومنه لاحول ولا قوة . وجملة : وشعبا كما معا . في البيت الأول حالة عاملها باعدت في الجملة الحالية السابقة

(٢) الأختطان عرقان في جانبى الدنى قد خفيا وبطانا . والميت صدغ الدنى وقيل أدنى صدغى الدنى من الرأس عليهما يتصدر المترطان أم الهامشان من تملقات الأستاذ الإمام في نسخة الدرس

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ثم أنك تتأملها في بيت أبي تمام
 يادهر قوم من أخذعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرمك^(١)
 فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف
 ما وجدت هناك من الروح والخفة، والإيناس والبهجة ومن أعجب ذلك
 لفظة « الشيء » فانك تراها مقبولة حسنة في موضع وضعيفة مستكرهة في
 موضع وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي .
 ومن مالى وعينيه من شيء^(٢) غيره إذا راح نحو الجرة^(٣) البيض كالذئبي
 وإلى قول أبي حية :

إذا ماتقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شيء لا يعل التقاضيا

فانك تعرف حسنهما ومكانهما من القبول . ثم انظر إليها في بيت المتنبي :
 لو افلك الدوار أبضت سميه لعوقه شيء عن الدوران
 فانك تراها ثقل وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم .

وهذا باب واسع فإنك تجد متى شئت الرجاءين قد استعملا كلنا بأعيانها
 ثم ترى هذا قد فرع^(٤) السماء وترى ذلك قد لصق بالحضيض ، فلو كانت
 الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ ، وإذا استحققت المزية
 والشرف استحققت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها ، دون أن يكون السبب

(١) الحرق يضم الهمزة وكذلك الخنى والجهل وضم الزاء للشعر . ويريدون بتقوم الأخدعين
 لزلة السكر والمنف لأنهم يقولون في المنكبر الماني شديد الأخدعين .

(٢) حلاوته أنه كناية عن الحسان (٣) أصل الجرة القبيحة يمتنع على عددها ثم قبل
 اسكان اجنائها ومنه الجرات لرسى الحصى (٤) أى علا وسا

في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم ، لما اختلف بها الحال
ولكانت إما أن تحسن أبدأ أو لا تحسن أبدأ ولم تر قولاً يضرب على
قائله حتى لا يدري كيف يُعبر ، وكيف يورد ويُصدر ، كهذا القول
بل إن أردت الحق فإنه من جنس الشيء يُجرى به الرجل لسانه ويطلقه
فإذا فنش نفسه وجدها نعلم بطلانه ، وتنطوي على خلافه ، ذلك لأنه بما
لا يقوم بالحقيقة في اعتقاد ، ولا يكون له صورة في فؤاد .

(فصل)

وبما يجب احكامه بعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة
وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس
نظمها بمتضى عن معنى^(١) ولا النظم لها بعقبة في ذلك رسماً من العقل
اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما انحراه . فلو أن واضع اللغة كان قد قال
« ربح » مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد . وأما نظم الكلام
فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتني في نظمها آثار المعاني وترتيبها على
حسب ترتيب^(٢) المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعينه
مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء وانفق .
وكذلك كان عندهم نظيراً للنسيج والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتجوير
وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضهم مع بعض حتى يكون لوضع كل
حيث وضع علة تقتضى كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح .
والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس

(١) أي ليس واجباً أي اقتضاه (٢) وفي نسخة (وترتيبها على حسب ترتيب) الخ

الغرض بنظم السكلم أن توالى ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالى الألفاظ في النطق ، بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وأنه نظير الصياغة والتجبير والتفويف^(١) والنقش وكل ما يقصد به التصوير ، وبعد أن كنا لا نشك في أن لا حال للفظه مع صاحبها فتعتبر إذا أنت عزلت دلالتها جانباً ، وأي مساع للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه ، ولو فرضنا أن تتخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا يتصور^(٢) أن يجب فيها ترتيب ونظم ، ولو حفظت صيباً شطر كتاب العين أو الجهرة من غير أن تفسر له شيئاً منه وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ وهيأتها ويؤديها كما يؤدي أصناف أصوات الطيور^(٣) رأيته ولا يخطر له ببال أن من شأنه أن يؤخر لفظاً ويقدم آخر . بل كان حاله حال من يرى الحصى ويمدُّ الجوز ، اللهم إلا أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المعجم ليحفظ نسق الكتاب .

ودليل آخر وهو أنه لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حدوها لكان

(١) التفويف : بقاء نوع من النوشبة ويستعار للكلام وكتب الأستاذ الامام : يلاحظ في التفويف الرقة وتمعد الألوان مع وجود البيضاء بينها . قالوا : غرفة مفوفة لبنة من ذهب وأخرى من فضة ويرد أفراف ومفرف بياس وخطوط بياس . أقول له سقط منه شيء ، والتفويف من الأفراف وهو نطق بياس في أقطار الأحداث ولذا قال بعضهم هو خطوط بيض ودمر .

(٢) وفي نسخة تصور .

(٣) وفي نسخة كما يحكي أصوات الطيور .

يفتني ان لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يحمله الآخر .

وأوضح من هذا كله وهو أن هذا النظم الذي يتواصفه البلاغاء وتفاضل مراتب البلاغة من أجله صنعة يستعان عليها بالفكرة لاجالة ، وإذا كانت بما يستعان عليه بالفكرة ويستخرج بالرؤية فينبغي أن ينظر في الفكر بماذا تلبس : بالمعاني ؟ أم بالألفاظ ؟ فأى شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمتك وتصويرك فحال أن تفكر في شيء وأنت لا تصنع فيه شيئاً وإنما تصنع في غيره . لو جاز ذلك لجاز أن يفكر البناء في الغزل ليجعل فكره فيه وصلة إلى أن يُصنع من الآجر وهو من الإحالة المفترقة فإن قيل : النظم موجود في الألفاظ على كل حال ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذي نرجمه في المعاني ما لم تنظم الألفاظ ولم ترتبها على الوجه الخاص . قيل : إن هذا هو الذي يعهد هذه الشبهة جذوة أبدأ^(١) والذي يحلها^(٢) أن تنظر : أنتصور أن تكون معتبراً مفكراً في حال للفظ مع اللفظ حتى تضعه بجانبه أو قبله وأن تقول هذه اللفظة إنما صاحت ههنا لكونها على صفة كذا؟ أم لا يعقل إلا أن تقول : صاحت ههنا لأن معناها كذا، ولذاتها على كذا، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، ولأن معنى ما قبلها يقتضى معناها ؟ فإن تصورت الأول فقل ما شئت واعلم أن كل ما ذكرناه باطل ، وإن لم

(١) أعاد الشيء جذوة أي جديداً ، وأصل الجذع ما قبل النبي من اللحم ويطلق على الشاب من الناس والأبى جذوة .

(٢) وفي نسخة « يحمله منك » .

تتصور إلا الثاني فلا تخدعن نفسك بالأضاليل ، ودع النظر إلى ظواهر الأمور ، واعلم أن ماترى أنه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتوابعها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول^(١) ضرورة من حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق ، فأما ان تصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب وأن يكون الفكر في النظم الذي يتوآصفه البلاغاء فكراً في نظم الألفاظ ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها ، فباطل من الظن وهم يتخيل إلى من لا يوفى النظر حقه ، وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً إذا عرقتها عرفت أن حقتها ان تنظم على وجه كذا ؟ .

ومما يلبس على الناظر في هذا الموضوع ويتلظفه أنه يستبعد أن يقال : هذا كلام قد نظمت معانيه فالعرف كأنه لم يجر بذلك إلا أنهم وإن كانوا لم يستعملوا النظم في المعاني قد استعملوا فيها ما هو بمعناه ونظيره ، وذلك قولهم : انه يرتب المعاني في نفسه وينزلها ويبنى بعضها على بعض . كما يقولون : يرتب الفروع على الأصول وينبع المعنى المعنى ويلحق النظر بالنظير وإذا كنت تعلم أنهم استعاروا النسج والوشى والنقش والصبغة لنفس ما استعاروا له النظم وكان لا يشك في أن ذلك كله تشبيه وتمثيل يرجع إلى أمور وأوصاف تتعلق بالمعاني دون الألفاظ فن حتمك أن تعلم أن سبيل النظم ذلك السبيل

(١) أي المطلوب الأول وهو المعنى - كعبه الأستاذ الامام .

واعلم أن من سبيلك أن تعتمد هذا الفصل حداً ، وتجعل النكت التي ذكرتها فيه على ذكر منك أبدأ ، فإنها تمهد وأصول في هذا الباب إذا أنت مكنتها في نفسك ، وجدت الشبه تنزاح عنك ، والشكوك تبتنى عن قلبك ، ولا سيما ما ذكرت من أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبياً ونظماً ، وأنت تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك فإذا تم لك ذلك أتبعها الألفاظ وقوت بها آثارها ، وانك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها ترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق .

(فصل)

واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعاقب بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليقات فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن نعلم إلى اسم فتجمله فاعلا افعل أو مفعولاً أو نعلم إلى اسمين فتجمل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيده أو بدلا

منه أو نجحىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني^(١) صفة^(٢) أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو^(٣) لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنيًا فتدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر فتجئء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمننت معنى ذلك الحرف - وعلى هذا القياس .
 وإذا كان لا يكون في الكلام نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته - بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلام تترتب في النطق ، بسبب ترتيب معانيها في النفس ، وأنها توخلت من معانيها حتى تنجرد أصواتها وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل ، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك والله الموفق للصواب .

(فصل)

وهذه شبهة أخرى ضعيفة عسى أن يتعلق بها متعلق ممن يقدم على القول من غير روية وهي أن يدعى أن لامعنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظى وتمديد مزاج الحروف حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان كالذى أنشده الجاحظ من قول الشاعر :

(١) وفي نسخة حذف والثانيء ولا بأس بها .

(٢) كبرفت زيداً ثمائل

(٣) قوله هو أى في أصل وضوء وتركيبه .

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

وقول ابن يسير :

لا أذبلُ الآمالَ بَمَدِّكَ إني بمدّها بالآمالِ جِدُّ بَحْيِلٍ^(١)

كم لها موقف يباب صديق رجعت من نداء بالتعطيل

لم يضرها والحمد لله شيء وانثنت نحو عزف نفس ذهول^(٢)

قال الجاحظ : فتفقد النصف الأخير من هذا البيت فانك ستجد

بعض ألفاظه تبرأ من بعض - ويرغم أن الكلام في ذلك على طبقات : فنه

المتناهي في الثقل المفرط فيه كالذي مضى ومنه ما هو أخف منه كقول أبي تمام :

كريم متى أمدحهُ أمدحه والورى ممي وإذا مالمته لمته وحدي^(٣)

ومنه ما يكون فيه بعض الكفاة على اللسان إلا أنه لا يبلغ أن يعاب

به صاحبه ويشهر أمره في ذلك ويحفظ عنيه ويرغم أن الكلام إذا سلم

من ذلك وصفا من شؤبه كان الفصيح المشاد^(٤) به والمشار إليه . وأن

الصفاء أيضاً يكون على مراتب يعلو بعضها بعضاً وأن له غاية إذا انتهى

إليها كان الإعجاز

والذي يبطل هذه الشبهة - إن ذهب إليها ذاهب - أنا إن قصرنا صفة

(١) لا أذبل الآمال : لأملتها (٢) عزفت النفس عن الشيء عزفاً وعزوفاً انصرفت

عنه زهداً أو مللاً - يقول إن آماله رجعت إلى صفة من صفات نفسه السكينة الدهول وتلك الصفة

التي صارت حاكمة على آماله هي النزف عن الأمور وعدم المبالاة بها . وألفاظ الشعر رقبة لطيفة

وإنما تنزف عنها النفس لجزعها عن تأدية معنى لطيف فإن إنشاء الآمال نحو عزف النفس أو نحو

النفس الغزوف الدهول ، تجوز غير جازم في شريطة الذوق ولا مقبول . (٣) أي لا أمدحه

بشيء إلا صدقني الناس فيه لأن كلامه له والسكر لا يلومه أحد فيكون ممي إذا نثته . وإذا كان

لا يلام أهل بدم ويهجي ؟ (٤) الإشادة رفيع الصوت بالشيء

الفصاحة على كون اللفظ كذلك وجعلناه المراد به الزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها . وإذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين : إما أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين ولا نخرج على غيره ، وإما أن نجعله أحداً ما فاضل به ووجهاً من الوجوه التي تقتضى تقديم كلام على كلام ، فإن أخذنا بالأول لزمنا أن نقصر الفضيلة عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفي ذلك ما لا يخفى من الشناعة لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكرها في حدود البلاغة من وضوح الدلالة ، وصواب الإشارة وتصحيح الأقسام ، وحسن الترتيب والنظام ، والإبداع في طريقة التشبيه والتمثيل ، والإجمال ثم التفصيل ، ووضع الفصل والوصل موضعهما ، وتوفية الحذف والتأكيد ، والتقديم والتأخير شروطهما - مدخل فيما له كان القرآن معجزاً حتى ندعى أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بل يغ ، ولا من حيث هو قول فصل ، وكلام شريف النظم بديع التأليف ، وذلك أنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف .

وإن أخذنا بالثاني وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة وداخلاً في عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام على الجملة لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا لأنه ليس بأكثر من أن يعمد إلى الفصاحة فيخرجها من حيز البلاغة والبيان وأن تكون نظيرة لها وفي عداد ما هو شبههما من البراعة والجزالة وأشبه ذلك مما ينبغي عن شرف النظم وعن المزايا التي شرحت لك أمرها ، وأعلمتك جنسها ، أو يجعلها اسماً مشتركاً يقع تارة لما تقع له تلك وأخرى لما يرجع إلى سلامة اللفظ مما يتقل على اللسان ، وليس واحداً من الأمرين بقادح فيما نحن بصدده وإن تعسف

متمسك في تلاؤم الحروف فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز وأخرج
سائر ما ذكره في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما له
كان القرآن معجزاً ، كان الوجه أن يقال له ؛ إنه يلزمك على قياس قولك
أن تجوز أن يكون ههنا نظم للألفاظ وترتيب لآعلى نسق المعاني ولاعلى
وجه يقصد به الفائدة ثم يكون مع ذلك معجزاً . وكفى به فساداً .

فإن قال قائل ؛ إنى لأجعل تلاؤم الحروف معجزاً حتى يكون اللفظ
مع ذلك دالاً وذلك أنه إنما يصعب مراعاة التعادل بين الحروف إذا احتيج
مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، كما أنه إنما يصعب مراعاة السجع والوزن ،
وإنما يصعب كذلك التجنيس والترصيع إذا روعي معه المعنى . نيل له ؛ فأنت
الآن إن عقلت ما تقول قد خرجت من مسئلتك وتركت أن يستحق اللفظ
المزية من حيث هو لفظ وجئت تطلب لصعوبة النظم فيما بين المعاني طريقاً
وتضع له علة غير ما يعرفه الناس . وتدعى أن ترتيب المعاني سهل ، وأن
تفاضل الناس في ذلك إلى حد ، وأن الفضيلة تزداد وتقوى إذا توخى في
حروف الألفاظ التعادل والتلاؤم ، وهذا منك وهم ، وذلك أنا لا نعلم
لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما تجده في بيت أبي تمام
* كريمتى أمدحه أمدحه والورى * وبيت ابن يسير ؛

* وانثنت نحو عزف نفس ذهول * وليس اللفظ السليم من ذلك بمجوز
ولا بعز الوجود ، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعر المقلق والمخطيب البليغ
فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس ونحو ذلك مما إذا رامه المتكلم صعب
عليه تصحيح المعاني وتادية الأغراض ، فقولنا ؛ أطال الله بقاءك ، وأدام
عزك ، وأتم نعمته عليك ، وزاد في إحسانه عندك لفظ سلم مما يكاد

اللسان وليس في حروفه استكراه . وهكذا حال كلام الناس في كتبهم ومحاوراتهم لا تكاد نجد فيه هذا الاستكراه لأنه إنما هو شيء يعرض للشاعر إذا تكلف وتعمل فأما المرسل نفسه على سجيته فلا يعرض له ذلك . هذا - والتمثال بمثل ما ذكرت من أنه إنما يكون تلاؤم الحروف معجزاً بعد أن يكون اللفظ دالاً لأن مراعاة التبادل إنما تصعب إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني - إذا تأملت - يذهب^(١) إلى شيء ظريف وهو أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى وذلك محال لأن الذي يعرفه العقلاء عكس ذلك ، وهو أن يصعب مرام المعنى بسبب اللفظ ، فصعوبة ما يصعب من السمع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ ، وذلك أنه صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجمة وبين معاني الفصول التي جمعت أروافاً لها فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن أسلوب إلى أسلوب أو دخلت في ضرب من المجاز ، أو أخذت في نوع من الاتساع ، وبعد أن تلطقت على الجملة ضرباً من التلطف وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى وأنت إن أردت الحق لا تطالب اللفظ بحال وإنما تطالب المعنى ، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرك ؟ وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى أن لو كنت إذا طلبت المعنى لخصته احتجت إلى أن تطالب اللفظ على حدة وذلك محال . هذا - وإذا توهم متوهم أننا نحتاج إلى أن نطالب اللفظ وأن من شأن الطالب أن يكون هناك فإن الذي يتوهم أنه يحتاج إلى طلبه هو ترتيب

(١) قوله « يذهب » فاعله ضمير يعود على المتعال .

الألفاظ في النطق لا عمالة وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن نرجع إلى نفوسنا فننظر : هل يتصور أن ترتب معاني أسماء وأفعال وحروف في النفس ، ثم يحنى عاينا مواقعها في النطق ، حتى يحتاج في ذلك إلى فكر وروية ؟ وذلك ما لا يشك فيه عاقل إذا هو رجع إلى نفسه .

وإذا بطل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوباً بحال ولم يكن المطلوب أبداً إلا ترتيب المعاني وكان معمول هذا المخالف على ذلك فقد اضمحل كلامه وبان أنه ليس لمن حام في حديث المزية والإعجاز حول اللفظ ورام أن يجعله السبب في هذه الفضيلة إلا التسكع في الحيرة والخروج عن فاسد من القول إلى مثله والله الموفق للصواب .

فإن قيل إذا كان اللفظ بمنزلة عن المزية التي تنازعنا فيها وكانت مقصورة على المعنى فكيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ البتة ؟ وكيف امتنع أن يوصف بها المعنى فيقال : معنى فصيحٌ وكلام فصيح المعنى ؟ قيل : إنما اختلفت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على المزية التي نحن في حديثها ؛ وإذا كانت لسكون اللفظ دالاً استحالة أن يوصف بها المعنى كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه دال مثلاً فأعرفه .

فإن قيل : فإذا دعا القدماء إلى أن قسموا الفضيلة بين المعنى واللفظ فقالوا : معنى لطيف ولفظ شريف ونعموا شأن اللفظ وعظموه حتى تبهم في ذلك من بعدهم وحتى قال أهل النظر : إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ ، فأطلقوا كاترى كلاماً يوم كل من يسمعه أن المزية في حاق اللفظ ؟ قيل له : لما كانت المعاني وإنما تتبين بالألفاظ وكان لا سبيل لترتيبها ، والجامع

شملها ، إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره ، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه
تجوزوا ففكروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف الترتيب ثم
أتبعوا ذلك من الوصف والنعمة ما أبان الغرض وكشف عن المراد كقولهم
« لفظ متمكن » يريدون أنه بواقفة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان
صالح يطمئن فيه « ولفظ قلق ناب » يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق
لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع الظمانينة فيه - إلى
سائر ما يحىء صفة في صفة اللفظ مما يعلم أنه مستمر له من معناه ، وأنهم
نحلوه إياه بسبب مضمونه ومؤداه ، هذا - ومن تعلق بهذا وشبهه واعترضه
الشك فيه بعد الذي مضى من الحجج فهو رجل قد أنس بالتقليد فهو يدعو
الشبهة إلى نفسه من ههنا وثم ، ومن كان هذا سبيله فليس له دواء سوى
السكوت عنه وتركه وما يختاره لنفسه من سوء النظر وقلة التدبر .

قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية وأنها من حيز المعاني
دون الألفاظ ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنيك ، بل حيث تنظر بقلبك
وتستمين بفكرك ، وتعمل رَوَيْتِكَ وتراجع عقلك ، وتَسْتَنْجِدُ في الجملة
فهيك ، ويبلغ القول في ذلك أقصاه ، وانتهى إلى مدها ، وينبني أن نأخذ
الآن في تفصيل أمر المزية وبيان الجهات التي منها تعرض ، وإنه لمرام
صعب ومطلب عسير ، ولولا أنه على ذلك لما وجدت الناس بين منكر له
من أصله ، ومتخيل له على غير وجهه ، ومعتقد أنه باب لا تقوى عليه
العبارة ، ولا تملك فيه إلا الإشارة ، وأن طريق التعليم إليه مسدود ،
وباب التفهيم دونه مغلق ، وأن معانيك فيه معان تأتي أن تبرز من الضمير ، وأن
تدين للتبيين والتصوير ، وأن ترى سافرة لا نقاب عليها ، ونادية لا حجاب

دونها^(١)، وأن ليس للواصف لها إلا أن يلوح ويشير أو يضرب مثلاً ينبيء عن حسن قدره على الجملة وفضيلة قد أحسها من غير أن يتبع ذلك بياناً، ويقوم عليه برهاناً، ويذكر له علة، ويورد فيه حجة، وأنا أنزل لك القول في ذلك وأدرجه شيئاً فشيئاً وأستمين بالله تعالى عليه وأسأله التوفيق :

(فصل)

(في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره)

اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين - الكناية والمجاز . والمراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يحىء إلى معنى هو تاليه وردفه^(٢) في الوجود فيومئ به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، مثال ذلك قولهم : « هو طويل النجاد » يريدون طوليل القامة « وكثير رماد القدر » يعنون كثير القرى ، وفي المرأة : « تؤوم الضحى » والمراد أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها . فقد أرادوا في هذا كناية كما ترى معنى ثم لم يذكره بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يرده في الوجود . وأن يكون إذا كان . أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثير القرى كثير رماد القدر ؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها رديف ذلك أن تنام إلى الضحى ؟

(١) النادية الجليلة في النادي .

(٢) وفي نسخة رادفه والردف الراكب خلف الراكب وكل ما تبع شيئاً فهو ردفه .

وأما المجاز فقد عوّل الناس في حده على حديث النقل ، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز . والكلام في ذلك يطول وقد ذكرت ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر^(١) وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر . والاسم والشهرة فيه لشبهتين - الاستعارة والتشبيه ، وإنما يكون التشبيه مجازاً إذا جاء على حد الاستعارة .

فالاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه . تريد أن تقول : رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء ، فتدع ذلك وتقول رأيت أسداً . وضرب آخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله : إذ أصبحت بيد الشمال زمامها « هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء ، وذلك أنك في الأول تجعل الشيء الشيء ليس به ، وفي الثاني تجعل للشيء الشيء له . تفسير هذا أنك إذا قلت : رأيت أسداً ، فقد ادعيت في إنسان أنه أسد وجعته إياه ، ولا يكون الإنسان أسداً . وإذا قلت * إذ أصبحت بيد الشمال زمامها * فقد ادعيت أن للشمال يداً ومعلوم أنه لا يكون للريح يد . وههنا أصل يجب ضبطه وهو أن جعل المشبه المشبه به على ضربين^(٢) أحدهما أن تنزله منزلة الشيء المذكور . بأمر قد ثبت له فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وترجيته^(٣) وذلك حيث تسقط ذكر المشبه من الشبهتين^(٤)

(١) لعله يريد بالموضع الآخر كتاب أسرار البلاغة . (٢) أي جعلك المشبه عين المشبه به يكون على ضربين . (٣) أي أنك تنزل الرجل مثلاً منزلة الأسد . يذكره بأمر ثبت له وهو لفظ الأسد أو الأسدية . والترجيبة السوق والمراد الإثبات في الذكر ١٠ هـ من هامش نسخة الاستاذ . (٤) وفي نسخة * من الدين * .

ولا تذكره بوجه من الوجوه كقولك : رأيت أسداً . والثاني أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وترجيته وذلك حيث تجرى اسم المشبه به صراحة^(١) على المشبه فتقول : زيد أسد وزيد هو الأسد ، أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك : إن لقيته لقيت به أسداً ، وإن لقيته لياقينك منه الأسد ، فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه أسداً أو الأسد وتضع كلامك له وأما في الأول فتخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقدير والقياس يقتضى أن يقال في هذا الضرب أعني ما أنت تعمل في إثباته وترجيته أنه تشبيه على حد المبالغة ويقتصر على هذا القدر ولا يسمى استعارة وأما التمثيل الذي يكون مجازاً لمجيبك به على حد الاستعارة ، فمثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه : أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، فالأصل في هذا أراك في ترددك كمن يُقدم رجلاً ويؤخر أخرى ثم اختصر الكلام وجعل كأنه يقدم الرجل ويؤخرها على الحقيقة كما كان الأصل في قولك . رأيت أسداً « رأيت رجلاً كالأسد » ثم جعل كأنه الأسد على الحقيقة ، وكذلك تقول للرجل يعمل غير معمل^(٢) :

(١) وفي نسخة « خبراً » بدل صراحة (٢) ضبط في الطبعة الأولى بفتح الميم وكتب الأستاذ بهامش نسخة الدرس ما نصه : « العمل موضع العمل وطريق عمل أى حب » كضخم « مسنونك ، والذهب الواضح » اه أنقول واسكن ضبط في اللسان والواجب يضم الميم بوزن « مكرم » عند وصف الطريق به ويظهر لي الآن أنه هنا كذلك فهو اسم مفعول من أعمته بمعنى جعله طاملاً أو ولاء العمل . والمعنى أنك تقول للرجل الذي يعمل حال كونه لم يزل ذلك العمل : أراك تنفخ في غير لحم الخ أى إن عملك ذاهب سدى فلا تؤجر عليه .

أراك تنفخ في غير غم ، وتخط على الماء . فتجمله في ظاهر الأمر كأنه
ينفخ ويخط ، والمعنى على أنك في فعلك كمن يفعل ذلك . وتقول للرجل
يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه إلى الشيء قد كان أباه ويتمتع منه : ما زال
يفتل في الذروة والغارب^(١) حتى بلغ منه ما أراد . فتجمله بظاهر اللفظ
كأنه كان منه فتل في ذروة وغارب ، والمعنى على أنه لم يزل يرفق^(٢)
بصاحبه رفقا يشبه حاله فيه حال الرجل يجيء إلى البعير الصمب فيحكه
ويقتل الشعر في ذروته وغاربه^(٣) حتى يسكن ويستأنس وهو في المعنى
نظير قولهم : فلان يُقرّد فلانا يعني به أنه يتلطف له ، فعل الرجل
ينزع القراد من البعير ليند ذلك^(٤) فيسكن ويثبت في مكانه حتى يتمكن
من أخذه - وهكذا كل كلام رأيهم قد نحوا فيه التمثيل ثم لم يفصحوا
بذلك وأخرجوا اللفظ مخرجه^(٥) إذا لم يريدوا تمثيلا .

(فصل)

قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع
من التصريح . وأن للاستعارة مزية وفضلا وان المجاز أبدأ أبلغ من
الحقيقة . إلا أن ذلك وإن كان معلوما على الجملة فإنه لا تطمئن نفس العاقل

(١) الغارب الكاهل وقيل مدين السنام والعتق وهو الذي يثق عنيه خطام البعير إذا أرسل ليرعى

(٢) رفق به وعنبه وله من باب نصر وخرّب وعلم نطاب ولم ينف

(٣) زغب الإبل يقال له وبر ولا يقال له شعر (٤) بلد ذلك بدون ضمير أى يجده

لذيذا . ولم أعرف في اللغة لذة المتعب ، ولا أله ولأما المعروف لذ له الشيء ولذ هو الشيء .
ولذ به ثم من هوامش الأستاذ - أدول وفي الأساس لذت الشيء ولذت به ، والتذذته والتذذت
به والتذذت ، وهذا مما يذني والتذذني وأستلذه . وقال قبل ذلك لذ الشيء ، لذة ولذذته والتذذت إذاذا

(٥) أى جعلوه في صورة الحقيقة كأن لا تمثيل فيها . كتبه الأستاذ الإمام .

في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يغفل الفكر إلى زواياه ، وحتى لا يبقى عاينه موضع شبهة ومكان مسألة ، فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت : هو طويل النجاد وهو جمُّ الرماد . كان أبهى لمناك ، وأنبل من أن تدع الكتابة وتصرح بالذي تريد . وكذا إذا قلت : رأيت أسداً كان لكلامك مزية لا تسكون إذا قلت : رأيت رجلاً هو والأسد سواء في معنى الشجاعة وفي قوة القلب وشدة البطش وأشياء ذلك . وإذا قلت : بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى . كان أوقع من صريحه الذي هو قولك بلغني أنك تتردد فيه في أمرك وأنت في ذلك كمن يقول : أخرج ولا أخرج فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى . ونقطع على ذلك^(١) حتى لا يجالنا شك فيه فإننا نسكن أنفسنا تمام السكون إذا عرفنا السبب في ذلك والعلة ، ولم كان كذلك ، وهياً ناله عبارة تفهم عنا من نريد إلفهامه . وهذا هو القول في ذلك^(٢) اعلم أن سبيلك أولاً أن تعلم أن ليست المزية التي تثبت لها هذه الأجناس على الكلام للتروك على ظاهره ، والمبالغة التي تدعى لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره ، ولكنها في طريق إثباته لها^(٣) وتقريره إياها . تفسير هذا أن ليس المعنى إذا قلنا : « إن الكناية أبلغ من التصريح » أنك لما كنيته عن المعنى زدته في ذاته ، بل المعنى أنك زدته في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشد . فليست المزية في قولهم : جمُّ الرماد . أنه دل على قرى أكثر بل إنك أثبت له القرى الكثير من وجهه هو أبلغ وأوجبه إيجاباً

(١) قوله « ونقطع » عطف على قوله « نعلم أنك إذا قلت الخ »

(٢) وفي نسخة « وهذا قول في ذلك »

(٣) أي إثبات المتكلم لتلك المعاني

هو أشد ، وادعيته دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق
وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك : « رأيت أسداً » على
قولك « رأيت رجلاً لا يميز عن الأسد في شجاعته وجرأته » أنك قد
أفدت بالأول زيادة في مساواته الأسد ، بل أنك أفدت تأكيداً وأشدّيداً
وقوة في إثباتك له هذه المساواة وفي تقريرك لها فليس تأثير الاستعارة
إذن في ذات المعنى وحقيقته ، بل في إيجابه والحكم به .

وهكذا قياس التمثيل ترى المزية أبداً في ذلك تقع في طريق إثبات
المعنى دون المعنى نفسه . فإذا سمعتم يقولون : إن من شأن هذه الأجناس
أن تكسب المعاني نبلاً وفضلاً ، وتوجب لها شرفاً ، وأن تفخها
في نفوس السامعين ، وترفع أقدارها عند المخاطبين ، فإنهم لا يريدون
الشجاعة والقرى وأشباه ذلك من معاني الكلام المفردة ، وإنما يعنون
إثبات معاني هذه الكلام إن ثبتت له ويختبر بها عنه .

هذا ما ينبغي للعاقل أن يجمله على ذكر منه أبداً ، وأن يعلم أن ليس
لنا إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلام المفردة شغل
ولا هي منا بسبيل ، وإنما نعلم إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب
وإذا قد عرفت مكان هذه المزية والمبالغة التي لا تزال تسمع بها وأنها في
الإثبات دون المثبت فإن لها في كل واحد من هذه الأجناس سبباً وعلّة .
أما الكناية فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح
أن كل عاقل يعلم — إذا رجع إلى نفسه — أن إثبات الصفة بإثبات دليلها ،
وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، أكد^(١) وأبلغ في الدعوى من أن

(١) أكد خير قوله « إن إثبات الصفة »

تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجاً غفلاً . وذلك أنك لاندى شاهد الصفة
ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف وبحيث لا يشك فيه ولا يظن بالخبر
التجوز والغلط .

وأما الاستعارة فسبب ما ترى لها من المزية والفضامة أنك إذا قلت :
رأيت أسداً كنت قد تأنقت لما اردت إثباته له من فرط الشجاعة حتى
جعلتها كالشئ الذى يجب له الثبوت والحصول ، وكالأمر الذى نصب له
دليل يقطع بوجوده . وذلك أنه إذا كان أسداً فواجب أن تكون له تلك
الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يمرى عنها ، وإذا صرحت
بالتشبيه قلت : رأيت رجلاً كالأسد كنت قد أثبتتها إثبات الشئ يترجح
بين أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب فى شئ .
وحكم التشبيه حكم الاستعارة سواء فإنك إذا قلت : أراك تقدم رجلاً
وتؤخر أخرى ، فأوجبت له الصورة التى يقطع معها بالتحير والتردد كان
أبلغ لاحالة من أن تجرى على الظاهر ، فتقول : قد جعلت تتردد فى أمرك
فأنت كمن يقول أخرج ولا أخرج فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى .

(فصل)

اعلم أن من شأن هذه الأجناس أن تجرى فيها الفضيلة وأن تتفاوت
التفاوت الشديد . أفلا ترى^(١) فى الاستعارة العامى المتبذل كقولنا :
رأيت أسداً ، ووردت بحراً ، واقبت بدرأ . والخاصى النادر الذى لا تجده
إلا فى كلام الفحول ، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال كقوله :

(١) وفى نسخة « تجد » . وقد أمثال المصنف القول فى الاستعارة النابية والخاصة وسماها
الزيدة فى كتابه « أسرار البلاغة »

* وسالت بأعناق المطى الأباطح * أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة ، وكانت سرعةً في لين وسلاسة كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها ومثل هذه الاستمارة في الحسن واللفظ وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول الآخر :

سالت عليه شعابُ الحى حين دعا أنصـارهُ بوجـوه كاللدنانير^(١)
أراد أنه مطاع في الحى وأنهم يسرعون إلى نصرته ، وأنه لا يدعوهم للحرب ، أو نازل خطب ، إلا أتوه وكثروا عليه ، وازدهوا حواليه ، حتى تجدهم كالسيول تجيء من ههنا وههنا ، وتنصب من هذا وذاك ، حتى يفص^(٢) بها الوادى ويطفح منها .

ومن بديع الاستمارة ونادرها - إلا أن جهة الغرابية فيه غير جهتها في هذا - قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له وأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه :
عودتهُ فيما أزور حَبائبي إهماله وكذلك كل مخاطر
وإذا احتبى قَرَبوسهُ بمنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر^(٣)

(١) انشعب جمع شعب بكسر الشين ، وهو الطريق في الجبل وسيل الماء في بطن أرض . وقوله بوجوه كاللدنانير معناه ، شرفة مثلثة أى من السرور ولانها يكون هذا من الثقة بشجاعتهم والإدلال بقوتهم ، والزموا بزعمهم ، ولو كانوا خائفين أو كارهين لجاءوا متخاذلين بوجوه بأسرة عليها غيرة الخوف وظلمة الكتابة .

(٢) غص من باب علم بالطعام والماء : اهترس في حلقه شيء فغصه النفس ، وأغصه جملة يغص بالشيء ، كغصه الأستاذ الأمام .

(٣) احتبى بالثوب اشتعل به . وقيل جمع بين ظهره وسائبه إهماله ونحوها ، إذ لم يكن للمرب في البداية جدران يستندون إليها في مجالسهم . والشكيم جمع شكبة ، وهي المعيدة المعتضة في دم الفرس من اللجام . كتب هذه الأستاذ الإمام في نسخة الدرس أيضا . وما عبر عنه بقيل من مدني الاستمارة هو الأشهر ، وجرى عليه المصنف في بيان الاستمارة في البيت .

فانفراجة ههنا في الشبه نفسه وفي أن استدرك أن هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج كالهيفة في موقع الثوب من ركبة المحتبي وليست الفراجة في قوله : « وسالت بأعناق المطى الأباطح * على هذه الجملة^(١) وذلك أنه لم يغرب لأن جعل المطى في سرعة سيرها وسهولته كالماء يجرى في الأبطح ، فإن هذا شبه معروف ظاهر ، ولكن الدقة^(٢) والظاف في خصوصية أفادها بأن جعل « سال » فعلاً للأباطح ثم عداه بالباء ثم بأن أدخل الأعناق في البيت^(٣) فقال : « بأعناق المطى » ولم يقل بالمطى ، ولو قال : سالت المطى في الأباطح ، لم يكن شيئاً وكذلك الفراجة في البيت الآخر ليس في مطلق معنى سال ولكن في تعديته بعلى والباء وبأن جعله فعلاً لقوله « شعاب الحى » ولولا هذه الأمور كلها لم يكن هذا الحسن وهذا موضع يصدق الكلام فيه وهذه أشياء من هذا الفن :

اليوم يومان مُذْغِيَّتْ عن بصرى نفسى فداؤك ما ذنبى فأعتذر^(٤)
 أمسى وأصبح لا أفك وأحزننا لقد تأنق في مكر وهى القدر
 سوار بن المضرب وهو لطيف جداً :

بعرض تنوفة للريح فيها نسيم لا يرموع التراب وان^(٥)

(١) أى على هذا الخط كتبه الأستاذ الإمام .

(٢) وفي نسخة « الرقة » بالراء .

(٣) وفي نسخة « البين » بالنون .

(٤) يريد أن اليوم تضاعف طوله ، لأنه ألم بعد فكان كبيرين .

(٥) في نسخة أخرى : « وظهر تنوفة » ، و« تنوفة » المدازة والأرض الواسعة البعيدة الأطراف أو القلاء لا ماء لها ولا أنيس وإن كانت مديحة . كتبه الأستاذ . وصف النسيم بالوق وهو الضف أو الثعب ، وأنه لا يثير التراب . وما أسن تغييره عن الإثارة بالروح .

بعض الأعراب^(١) :

ولربّ خصم جاهدين ذوى شذآ تقذى عُيونُهُم بهتر هاتر^(٢)
لُدّ ظأرتهم على ما ساءهم وَخسأت باطلهم بحق ظاهر^(٣)
ابن المعتز :

حتى إذا ما عرف الصيّد أنصاراً وأذن الصبح لنا في الإبصار^(٤)
المعنى : حتى إذا تهيأ لنا أن نبصر شيئاً ، لما كان تعذّر الإبصار منعاً
من الليل جعل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً من الصبح .
وله : يخيل قد بايت به يكذّ الوعد بالحجيج
وله :

يُنأجيني الإخلاف من تحت مطاه فتختصم الآمال واليأس في صدرى
ومما هو في غاية الحسن وهو من الفن الأول قول الشاعر
أنشده الجاحظ :

لقد كنت في قوم عايك أشحّة بنفسك إلا أن ما طاح طائح^(٥)

(١) هو أدبية بن صعب (بالتصغير) المازني كما في هامش نسخة الأستاذ الإمام .
(٢) الشفا : الحدة والأذى والضر . والرواية في البيت « تقذى صدورهم » كما في هامش
نسخة الأستاذ وقدت العين تقذى (كرمت ترمى من باب ضرب) قدقت بالرمس والتمس ، وهو
الوسخ الأبيض في مجرى الدم وقدبت تقذى (من باب علم) وقع فيها التقذى ، وهو كل ما يؤذيها .
والهتر سقط القول وباطله .
(٣) اللد جمع لُد ، وهو الشديد المصومة . والظأر أن تجعل أربع ينيق فأكثر على حوار
واحد ترضه ، يريد جمع عليهم جميعاً كثيرة . كذا كتب الأستاذ . وفي كتب اللغة : فأره على
الأمر لوأه وعطفه ، وفأره على ما يكره أو يسره إذا أكرهه عليه ، وأسله حلّ لثلاثة على
لمرضاع حوار غيرها .

(٤) أنصار : أي انضم والجميع أو مال . وصف بأذى الصيد .
(٥) طاح ملك : أي ما هلك أو قدر له الهلاك فهو طائح ، أي هالك لا عماله ، لا برد الهلاك
عنه راد .

يودون لو خاطوا عليك جلودهم ولا تدفع الموت النفوس الشحاح
قال : وإليه ذهب بشار في قوله :
وصاحب كالدمل العمد^(١) حملته في رقصة من جلدي
ومن سر هذا الباب أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعميرت في
عدة مواضع ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي . مثال
ذلك أنك تنظر إلى لفظة الجسر في قول أبي تمام :
لا يطمع المرء أن يجتأب لجنته بالقول ما لم يكن جسراً له العمل^(٢)
وقوله :

بصرت بالراحة العظمى فلم ترها ثنأل إلا على جسر من التعب
فترى لها في الثاني حسناً لانراه في الأول ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي
قولى نعم ونعم إن قلت واجبة قالت عسى وعسى جسر إلى نعم
فترى لها لطفاً وخلافة وحسناً ليس الفضل فيه بقليل
وبما هو أصل في شرف الاستعارة أن ترى الشاعر قد جمع بين
عدة استعارات قصداً إلى أن يلحق الشكل بالشكل وأن يتم المعنى
والشبه فيما يريد . مثاله قول امرئ القيس :

فقلت له لما تظنى بصابه وأردف أعجازاً وناء بكل كلكل
لما جعل للأيل صلباً قد تظنى به نى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها
الصلاب وثلاث فجعل له كل كلاً قد ناه به^(٣) فاستوفى له جملة أركان

(١) الدمل من أود الجرح حدث فيه الدمة . وهي بالسكسر ما يجتمع في الجرح أو الدمل من
الدمج القلبي . أما الرقيم فهو صديد . كتبه الأستاذ .

(٢) يجتأب : يفتح الحافة ، وانجدة مقام الماء . وفي رواية غمرته بدل لجنته وهي معناها تقريباً

(٣) ناه الرجل بالجل نض به متفلاً ، ويقال ناه به الرجل إذا سقط به لقله ؛ والكلكل الحبل الذي

الشخص وراعى ما يراه الناظر من سواده^(١) إذا نظر قدامه وإذا نظر إلى خلفه وإذا رفع البصر ومدته في عرض الجوّ .

واعلم أن ههنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلا بعد أن يُمدَّ جملة من القول في النظم وفي تفسيره والمراد منه وأى شئ هو وما محموله ومحمول الفضيلة فيه فينبغى لنا أن نأخذ في ذكره ، وبيان أمره ، وبيان المزية التى تُدعى له من أين تأتية ، وكيف تعرض فيه ، وما أسباب ذلك وعمله ، وما الموجب له ، وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له ، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ . وبتهم الحكم بأنه الذى لا تمام دونه ، ولا قوام إلا به ، وأنه القطب الذى عليه المدار ، والعمود الذى به الاستقلال ، وما كان بهذا المحل من الشرف ، وفي هذه المنزلة من الفضل ، وموضوعاً هذا الموضوع من المزية ، وبالغاً هذا المبلغ من الفضيلة ، كان حرى بأن توظف له الهمم ، وتوكل به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتستخدم فيه الخواطر ، وكان العاقل جديراً أن لا يرضى من نفسه بأن يحد فيه^(٢) سبيلاً إلى مزية علم^(٣) ، وفضل استبانة ، وتلخيص حجة ، وتحرير دليل ، ثم يمرض عن ذلك صفحاً ، ويطوى دونه كشحاً ، وأن يرهأ بنفسه ، وتدخل عليه الأفة ، من أن يكون في سبيل المقلد الذى لا يبت حكماً ، ولا تقتل الشئ علماء^(٤) ، ولا يجد ما يبرى من الشبهة ، ويشقى غليل الشاك ،

(١) الضمير لبل . (٢) أى يجد عنده وفي نفسه الخ .

(٣) لعل الأصل مزيد . ومن كان معنى المزية يصح .

(٤) إذا كان العلم بالهـ . ظمراً به وانتصاراً عليه تأجدر بأكل العلم أن يكون نكلاً المقوم

وهو يستطيع أن يرتفع عن هذه المنزلة ، ويبين من هو بهذه الصفة ، فإن ذلك دليل ضعف الرأي وقصر الهمة ممن يختاره ويعمل عليه .

واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا ترفع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يستغيبه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج . وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مشرعاً وجاءني يسرع وهو مسرع أو هو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويحيى به حيث ينبغي له . وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يحيى بما في نفي الحال ، وبلا إذا أراد نفي الاستقبال ، وبإن فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن . وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثم وموضع « أو » من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل .

ويتصرف^(١) في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله .
وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، فيضع^(٢) كلاماً من ذلك مكانه ،
ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل فليست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً
وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى
من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عمل بخلاف
هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى
كلاماً قد وُصف بصحة . نظم أو فساد ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت
تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو
وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه ،
هذه جملة لا زداد فيها نظراً ، إلا ازدادت لها تصورا ، وازدادت
عندك صحة وازدادت بها ثقة ، وليس من أحد تحركه لأن يقول في أمر النظم
شيئاً إلا وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ووافق فيها درى ذلك
أو لم يدرك . ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا
فساد النظم فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّسكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه^(٣)
وقول المتنبي :

(١) وفي نسخة « وينظر » بدل يتصرف .

(٢) وفي نسخة : « فيصيب بكلمة الخ » .

(٣) أي ما مثل المددوح (وهو إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك بن مروان)
في الناس من يقاربه في فضائله لإصاحبه ملك أبو أمه ، أي أم الملك أبوه ، أي أبو هذا المددوح .
وحاصل المعنى أنه لا يشبهه إلا ابن أخيه الذي هو هشام ، وهذا ما يسونه للتعقيد للخلل في النظم
وتأليف الكلام .

ولذا اسم أغضية العيون جفونها من أنها عمل السيوف عوامل^(١)
وقوله :

الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل^(٢)
وقوله :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه بأن تُسعدا والدمع أشفاء ساجمه^(٣)
وقول أبي تمام :

ثأنيه في كبد السماء ولم يكن كائنين ثاب إذ هما في الغار^(٤)
وقوله :

يدي لمن شاء رهن لم يندق جرعا

من راحتك درى ما للصاب والعسل^(٥)

وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف،

إن الفساد^(٦) والحمل كائنا من أن تماطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على

(١) الجفن : عمد الديق ، يدل تسديته جفون العيون بأنها تعمل في انقلب عمل الديق ، وهو تعقيد .

(٢) الماء تصوب بفعل محذوف لأن المسألة لا تعمل بما قبلها . كنه الأستاذ ، وبعضهم يجعله مبتدأ يعود عليه ضمير محذوف من الصلة .

(٣) طاسمه : حارسه ، وأشجاء اسم تفضيل ، وأسعدا من الإسعاد ، وهو ما أعد على البكاء . أشفاء اسم تفضيل ، وساجمه سائله وسأكه . والهمى وفاؤكما أي المصاحبان بإسعادى مثل الربيع أشده شجواً : أي أدها إلى الحزن مادوس منه وعمدا وكالدمع أدهه في الشفاء ما جرى منه وسجم ، لا ما احتبس ، فني قل لإسعادكما وصف اشهد حرنى وقوى . ومعنى زاد وأكثر خف الوجد ونفس ، وضبط بعضهم الدمع بالرفع فجعله جملة ثانية تنيد الاعتذار عن كثرة البكاء وترغب صاحبه فيه والتعريض بالإسكار وجدما بتركة .

(٤) وفي رواية : كائنين ثاب . ومعنى أظهر .

(٥) وفي رواية : « من يندق جرعا » . ومعنى أظهر .

(٦) قوله : « وفي نظائر ذلك » عطف على قوله : « يخالف في نحو قول المرزوق » .
وقوله : « إن الفساد » الخ . معقول يخالف .

غير الصواب ، وضع في تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك ما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم وإذا ثبت أن سبب فساد النظام واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها ثم إذا ثبت أن مستنبط صحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيه . وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توحى معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين السكام والله الموفق للصواب .

وإذ قد عرفت ذلك فاعمد إلى ما توأصفوه بالحسن ، وتشاهدوا له بالفضل ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصاً دون غيره مما يستحسن له الشعر وأغير الشعر من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استمارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل في النظم وتأمله ، فاذا رأيتك قد ارتحت واهتزت واستحسنيت فانظر إلى حركات الأريحية مم كانت وعند ماذا ظهرت ؟ فإنك ترى عياناً أن الذي قلت لك كما قلت اعمد إلى قول البحترى .

بلونا ضرائب من قد نرى	فما إن رأينا لفتح ضريباً ^(١)
هو المرء أبعد له الحادنا	ت عزمنا وشيكاً ورأيكاً صليباً ^(٢)
تنقل في خلُق سودد	سماحاً مرجى وبأساً مهيباً
فكالسيف إن جثته صارخاً	وكالبحر إن جثته مستثيباً

فإذا رأيتها قد راقبتك وكثرت عندك ، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك ، فعد فانظر في السبب ، واستقص في النظر ، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا

(١) الضرب - النوع من الندى ، والنيل والشيك جده ضرائب (٢) الوشيك السريع ، والصليب الشديد .

أنه قدّم وأخر ، وعرف ونكر ، وحذف وأضمر ، وأعاد وكرّره ، وتوخى على الجملة وجهها من الوجوه التي يقتضيهما علم النحو فأصاب في ذلك كله ثم لطف موضع صوابه وأتى ما أتى بوجوب الفضيلة . أفلا ترى أن أول شيء يروك منها قوله « هو المرء أبدت له الحادثات » ثم قوله : « تنقل في خلقي سوّدد ، بتنكير السوّدود وإضافة الحقيين إليه . ثم قوله « فكالسيف » وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ لأن المعنى لا محالة فهو كالسيف . ثم تكريره السكاف في قوله « وكالبحر » ثم أن قرن الى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه^(١) . ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالاً على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله « صارخاً » هناك « ومستثيباً » وهنا . لا ترى حسناً تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عدت أو ما هو في حكم ما عدت فأعرف ذلك

وإن أردت أظهر أمر آفي هذا المعنى فانظر إلى قول إبراهيم بن العباس^(٢)
 فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب^٣ وسلط أعداء وغاب نصير
 تكون عن الأهواز داري بنجوة^(٤) ولكن مقادير جرت وأمور
 وإني لأرجو بمسد هذا محمداً^٥ لأفضل ما يرجي أخ وزير
 فانك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقد السبب في ذلك فتجده إغماً كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو « إذ نبا » على عامله الذي هو « تكون » وأن لم يقل : فلو تكون عن

(١) أي في كل واحد . كنه الأستاذ . (٢) قاله في عهد بن عبد الملك الثقات . (٣) النجوة ما ارتفع من الأرض ، والأهواز سبع كور بين البصرة ومارس لسكن كورة منها اسم . كنه الأستاذ أيضاً .

الأهواز داري بنجوة إذ نبادهر . ثم أن قال « تكون » ولم يقل « كان »
 ثم أن نكر الدهر ولم يقل « فلو إذ نبا دهر » ثم أن ساق هذا التنكير
 في جميع ما أتى به من بعد . ثم أن قال « وأنكر صاحب » ولم يقل :
 وأنكرتُ صاحباً ، لا نرى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عدته لك
 تجمله حسناً في النظم ، وكله من معاني النحو كما ترى . وهكذا السبيل أبدأني
 كل حسن ومزاية رأيتهما قد أسبا إلى النظم وفضل وشرف حيل فيهما عليه

(ففصل)

(في أن هذه المزايا في النظم بحسب المعاني والأغراض التي تؤم)
 وإذا قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجود
 والفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجود كثيرة
 ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجدها ازدياداً بعدها ، ثم اعلم أن
 ليست المزية بواجبة لها في أنفسها^(١) ومن حيث هي على الإطلاق ولكن
 تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع
 بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض تفسير هذا أنه ليس إذاراقتك
 التنكير في « سوود » من قوله « تنقل في خلق سوود » وفي « دهر »
 من قوله « فلو إذ نبا دهر » فإنه يجب أن يروقتك أبدأ وفي كل شيء . ولا
 إذا استحسنت لفظ ما لم بسم فاعله في قوله « وأنكر صاحب » فإنه
 ينبغى أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا . بل ليس من
 فضل ومزاية إلا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي

(١) الضمير يعود لمعاني النحو أو لفروق الوجود التي أشار إليها وهي التعريف والتذكير
 والتقديم والتأخير الخ

تؤم ، وإعنا سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور
والنقوش فكما أنك ترى الرجل قد تهدي في الأصباغ التي عمل منها الصورة
والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفاس الأصباغ
وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها وترتيبها إياها إلى ما لم يتهدي
إليه^(١) صاحبه فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك
حال الشاعر والشاعر في توخيهم ما معاني النحو ، ووجوهه التي علمت أنها
محصول النظم .

واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن كالأجزاء
من الصبغ تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى تسكثر في العين ، فأنت
لذلك لا تكبر شأن صاحبه ولا تقضى له بالحدق والأستاذية وسعة الذرع وشدة
المنة^(٢) حتى تستوفي القطعة وتأتي على عدة أبيات وذلك ما كان من الشعر
في طبقة ما أنشدت من أبيات البحترى ومنه ما أنت ترى الحسن يهجم
عليك منه دفعة ، ويأتيك منه ما يعلل العين غرابة^(٣) حتى تعرف من البيت
الواحد مكان الرجل من الفضل ، وموضعه من الحدق ، وتشهد له بفضل
المنة وطول الباع ، وحتى تعلم أن لم تعلم القائل أنه من قبل شاعر فحل ،
وأنه خرج من تحت يد صناع ، وذلك ما إذا أنشدته وضعت فيه اليد على
شيء فقلت : هذا هذا . وما كان كذلك فهو الشعر الشاعر ، والكلام الفاخر ،
والنمط العالي الشريف ، والذي لا تجده إلا في شعر الفحول البزل^(٤) ثم

(١) وفي نسخة د إلى ما لم يكن يهدي لابه د (٢) المنة بالضم القوة (٣) وفي نسخة ضربية أي
دفعة واحدة (٤) البزل جمع بزل وهو البعير يزل نابه (بالفتح وبطلم) بدخوله في السنة التاسعة
(ويجمع على بزاز وبزل أيضاً) ويستعملون البزل للرجل الكامل التجربة .

المطبوعين^(١) الذين يلهمون القول إلهاماً ، ثم إنك تحتاج إلى أن تستقرى
 عدة قصائد بل أن تقلى^(٢) ديواناً من الشعر حتى تجمع منه عدة أبيات
 وذلك ما كان مثل قول الأول وتمثل به أبو بكر الصديق رضوان الله عليه
 حين أنام كتاب خالد بالفتح في هزيمة الأحاجم :

تمننا ليلقانا بقوم نخال بياض لأهمم السرابا^(٣)
 فقد لاقيتنا فرأيت حرباً عوانا تمنع الشيخ الشرابا
 أنظر إلى موضع الفاء في قوله * فقد لاقيتنا فرأيت حرباً * ومثل قول
 العباس بن الأحنف .

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم الققول فقد جئنا خراسانا
 أنظر إلى موضع الفاء و« ثم » قبلها . ومثل قول ابن الدثينة :

أبينى أفي يميني يديك جعلتني فأفرح أم صيرتني في شمالك
 آبيت كأنى بين شقين من عصا حذار الردى أو خيفة من زبالك^(٤)
 تعاللت كي أشجى وما بك علة تريدن قتلى قد خلفت بذلك
 إنظر إلى الفصل والاستئناف في قوله * تريدن قتلى قد خلفت بذلك *
 ومثل قول أبي حفص الشطرنجي وقاله على لسان عايبه أخت الرشيد وقد
 كان الرشيد عتب عليها :

(١) هم الذين طبعهم الله على فطرة خاصة بهذا النوع من المزية . ككتبه الأستاذ (٢) في الرأس
 معروف يستعملون القلى للبحث في الشيء وفتحته . قال في الأساس : « ومن الحجاز نلت الشعر
 — تدريته وفتحت عن معانيه . يقال : « أقل هذا البيت فانه صعب » ورأيت العامة يعبرون عن
 البحث الدقيق التام بالقلبية . يقولون في جاني الثمر « في الشجرة » من القلية إذا لم يدع فيها ثمرة
 ناعمة إلا جذاها (٣) اللأم الدروع واحدها لأمة (٤) الزبال المزيلة (المعارفة)

لو كان يمنع حسن الفعل صاحبه من أن يكون له ذنب إلى أحد
 كانت علية أبرى الناس كلهم من أن تكافأ بسوء آخر الأبد
 ما أعجب الشيء ترجوه فتحرره قد كنت أحسب أنى قدملات يدي
 أنظر إلى قوله : قد كنت أحسب . وإلى مكان هذا الاستئناف . ومثل
 قول أبي ذؤاد :

ولقد أغتدي يدافع ركني أخوذى ذو ميمة إضريح^(١)
 سلب شرجب كأن رماحا حملته وفي السراة دموع^(٢)
 أنظر إلى التنكير في قوله « كأن رماحا » ومثل قول ابن البواب :

أبتك عائداً بك منك لما ضاقت الحيل
 وصيرنى هواك وبى لحنى يضرب المشل
 فان سلمت لكم تقسى فما لاقيته جلال
 وإن قتل الهوى رجلا فانى ذلك الرجل

أنظر إلى الإشارة والتعريف في قوله : فانى ذلك الرجل . ومثل قول
 عبد الصمد :

(١) الاحوزى الحاذق المشمر للأمور القاهر لها والسريم في كل ما أخذ به وفي الأساس :
 « رجل أخوذى يسوق الأمور أحسن مذاق لعله بها » . والميمة أول العرس يقولون : ميمة الشباب
 و — النهار و — السكر . وميمة الفرس أول جريه وانفضه . ومن استقرى الاستعمال رأى أن
 الميمة إما تطلق على أول العرس الذى تكون قوته أو كاله في ابتدائه ثم يصف أو ينقص . والاضريح
 الفرس الشديد المدو . ومن معانيه الكماء الأصفر والخز الأحمر (٢) السلب من الخيل ما عظم
 وطالت عظامه ويطلق على الطويل من الرجال أيضاً . والعرجب الطويل والفرس السكرم .
 والسراة الظهر والدموج الاستحكام .

مكتتب ذو كبدٍ حَرَى تَبكى عليه مقلةٌ عبرى
يرفع يَنسأه إلى ربه يدعو وفوق الكبد اليُسرى
أنظر إلى لفظ « يدعو » وإلى موقعها ، ومثل قول جرير :
لمن الديار بئرقة الروحان^(١) إذ لا يبيع زماننا بزمان
صدع الفوانى إذ رمين فؤاده صدع الزجاجة مالمالك تدان
أنظر إلى قوله « مالمالك تدان » وتأمل حال هذا الاستثناء . ليس من
نصير عارف بجوهر الكلام حساس متفهم لسر هذا الشأن ينشد أو يقرأ
هذه الأبيات إلا لم يلبث أن يضع يده في كل بيت منها على الموضع الذي
أشرت إليه يعجب ويدجّب^(٢) ويكبر شأن المزية فيه والفضل

(فصل)

(في النظم يتحد في الوضع . ويدق فيه الصنع^(٣))

واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويضمض المسلك في توحى
المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد
ارتباط ثان منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضمها في النفس وضماً
واحداً ، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حال ما يضع

(١) كتب الأستاذ هنا ما نصح : موضع في ديار بني سعد ، وهذا البيت مطلع القصيدة وبينه وبين
الثاني أبيات كثيرة وقبل الثاني .

ولقد أبيت شجاع كل محض رخس الأناضل طيب الأردن

عطر الثياب من البشير مذيل بمضى الهوى من مغبة السكران

(٢) بموجب بكسر الجيم المشددة أى يحمل غيره على العجب ، ويفتحها بحمله غيره على العجب .

(٣) وفيه ألفت أنواع البديع اللاتفة بعلم المعاني .

بيساره هناك . نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين
وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره وقانون يحيط به ،
فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة . فمن ذلك أن تزوج بين معينين
في الشرط والجزاء معاً كقول البحتري :

إذا ما هسى الزاهي فليجّ بي الهوى أصاغت إلى الواشي فليجّ بها المهجر
وقوله (١) :

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها تذكرت القرني ففاضت دموعها
فهذا نوع . ونوع منه آخر قول سليمان بن داود القضاعي :

فبيننا المرء في علياء أهوى ومنحط أتيج له اعتلاء (٢)
وبينا نعمة إذ حال بؤس وبؤس إذ تعقبه ثراء
ونوع ثالث وهو ما كان كقول كثير :

وإني وتهايمي بعزة بعد ما تخليت مما بيننا وتخات
لسكالرتجي ظل النمامة كلا تبوأ منها للمقبل اضمحلت
وكقول البحتري :

لعمرك إنا والزمان كما حنت على الأضعف الموهون عادية الأقوى
ومنه التقسيم وخصوصاً إذا قسمت ثم جمعت كقول حسان :
قرم إذا حاربوا ضروا عدوم أو حاولوا الزفع في أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير معدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع
ومن ذلك وهو شيء في غاية الحسن قول القائل :

(١) في المزاوجة أيضاً يصف بي ثواب في تحاربها .

(٢) منحط عطاف على علياء ، ول نسخة و * ومبعدة * بدل و . منحط ، وأهوى يهوى هوى
إذا سقط .

لو أن ما أنتم فيه يدوم لكم ظننت ما أنا فيه دائماً أبداً
 لكن رأيت الليالي غير تاركة ماسر من حادث أوساء مطردا
 فقد سكنت إلى أنى وانكم سنستجدُ خلاف الحالتين غدا
 قوله « سنستجدُ خلاف الحالتين غدا » جمعُ فيما قسم لطيف . وقد
 ازداد لطفاً بحسن ما بناه عليه ، ولطف ما توصل به إليه ، من قوله « فقد
 سكنت إلى أنى وانكم »

وإذ قد عرفت هذا النمط من الكلام وهو ما تتحد أجزاؤه حتى يوضع
 وضماً واحداً فاعلم أنه النمط العالى والباب الأعظم والذي لا ترى - لعلان المزية
 يهظم في شيء كعظمه فيه - ومما ندر منه ولطف مأخذه ، ودق نظر
 واضعه ، وجلى لك عن شأؤ قد تحسر دونه العتاق ، وغاية يعي من قبلها (١)
 المذاكي القرح ، الابيات المشهورة في تشبيهه شيئين بشيئين - بيت
 بيت امرئ القيس

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشيف البالى
 وبيت الفرزدق .

والشيب ينهض في الشباب كأنه ليل يصبح بجانيبه نهار (٢)
 وبيت بشار

كأن مئثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها

(١) وفي نسخة « نهي » أي أن الجباد تنهب قبل الوصول لانيها . (٢) صاح الشجر طال
 وصاح العتود استتم خروجه من أكنته « بنشد يد الميم » وطال وهو غش . كفته الأناذ الإمام ،
 ومعنى يصبح يظهر وينتشر في الأساس : وصاح الكافور إذا ظهر الطلع ، ونحوه « كالكريم
 إذ نادى من الكافور » قال الفرزدق « وذكر البيت « ا ه . وقوله نادى من الكافور أراد به
 صاح ولو قال صاح لما استقام الوزن وهو لرؤية .

وبما أتى في هذا الباب ما أتى أعجب مما مضى كله قول زياد الأعمى .
 وإنا وما تلقى لنا إن هجوتنا لك البحر مهما يلق في البحر يفرق
 وإنا كان أعجب لأن عمله أدق ، وطريقه أغمض ، ووجه المشابهة فيه أغرب
 واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتاج واضعه إلى
 فكر وروية حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من
 عمد إلى لآل نخرطها في سلك لا يبنى أكثر من أن يمنعا التفريق ، وكن
 قَصْدَ أشياء بعضها على بعض لا يريد في أضده ذلك أن تجيء له منه هيئة
 أو صورة بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين . وذلك إذا كان
 معناك معنى لا يحتاج أن تصنع فيه شيئاً غير أن تعطف لفظاً على مثله كقول
 الجاحظ : « جَبَّكَ اللهُ الشبهة ، وعصمك من الحيرة ، وجعل بينك وبين
 المعرفة نسبا ، وبين الصدق سبباً ، وحبب إليك التثبت ، وزين في عينك
 الإنصاف ، وأذاقك حلوة التقوى ، وأشمر قلبك عز الحق ، وأودع
 صدرك برد اليقين ، وطرده عنك ذل اليأس ، وعرفك ما في الباطل من
 الدالة ، وما في الجهل من القالة » ، وكقول بعضهم : « لله در خطيب قام
 عندك بأمر المؤمنين ، ما أفصح لسانه ، وأحسن بيانه ، وأمضى جناحه ،
 وأبل ريقه ، وأسهل طريقه ، » ومثل قول النابغة في الشفاء المسجوع :
 « أيفأخرك الملك اللخمى ؟ فوالله لقفالك خير من وجهه ، ولشمالك خير
 من عينه ، ولأحمصك خير من رأسه ، ولخطوك خير من صوابه ، ولعيتك
 خير من كلامه ، ولخدمك خير من قومه ، » وكقول بعض البلغاء في
 وصف اللسان . « اللسان أداة يظهر بها حسن البيان ، وظاهر يخبر عن
 الضمير ، وشاهد يثبتك عن غائب ، وحاكم يفصل به الخطاب ، وواعظ

ينهى عن القبيح ، ومزين يدعو إلى الحسن ، وزارع يححث المودة ، وحاصد
يحصد الضئيلة ، وملو يوق الأصماع ، ، فما كان من هذا وشبهه لم يجب
به فضل إذا وجب إلا بمعناه أو بتون ألفاظه ، دون نظمه وتأليفه ، وذلك
لأنه لأفضلية حتى ترى في الأمر مصنعا ، وحتى تجد إلى التخيير سبيلا ،
وحتى تكون قد استدركت صوابا .

فإن قلت : أفليس هو كلاماً قد اطرده على الصواب وسلم من الميب ؟
أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة ؟ قيل : أما والصواب كما ترى فلا .
لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن وزين الإعراب فنعتد
بعثل هذا الصواب . وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة ، ودقائق
يوصل إليها بذاقب الفهم ، فليس ذلك صواب دركا فيما نحن فيه حتى يشرف
موضعه ، ويصعب الوصول إليه ، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركا حتى
يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر ، وفضل روية ، وقوة ذهن ، وشدة
تيقظ ، وهذا باب ينبغي أن تراعيه ، وأن تعنى به ، حتى إذا وازنت بين
كلام وكلام دريت كيف تصنع ، فضمنت إلى كل شكل شكله ، وقابلته
بما هو نظير له ، وميزت ما الصنعة منه في لفظه ، مما هي منه في نظمه .

واعلم أن هذا — أعني الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ ، وبين
أن تكون في النظم — باب يكثر فيه الغلط فلا تزال ترى مستحسناً
قد أخطأ بالاستحسان موضعه ، فينحل اللفظ ما ليس له ، ولا تزال ترى
الشبهة قد دخلت عليك في الكلام قد حسن من لفظه ونظمه ، فظننت أن
حسنه ذلك كله للفظ منه دون النظم . مثال ذلك أن تنظر إلى قول ابن المعتز :
وإني على إشتاق عيني من العدى لتتجمع مني نظرة ثم أطرق

فترى أن هذه الطلاوة وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظر يجمع وليس هو لذلك بل لأن قال في أول البيت « وإني » حتى دخل اللام في قوله « لتجمع » ثم قوله « منى » ثم لأن قال نظرة ولم يقل النظر مثلاً ثم لمكان « ثم » في قوله . ثم أطرق ، وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف وهي اعتراضه بين اسم إن وخبرها بقوله « على إشفاق عيني من العدى » وإن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك فانظر إلى قوله : — وقد تقدم إنشاده قبل —

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كاللدنانير
فانك ترى هذه الاستمارة على لطفها وغيابها إنما تم لها الحسن وانتهى
إلى حيث انتهى بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير وتجدها قد
ملحت ولطفت بما ونة ذلك وموازرت لها . وإن شككت فاعمد إلى الجارين
والظرف فأزل كلا منها عن مكانه الذى وضعه الشاعر فيه فقل : سالت
اشعاب الحى بوجوه كاللدنانير عليه حين دعا أنصاره . ثم انظر كيف يكون
لحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة وكيف تعدم أريحيتك التى كانت
وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها ؟

وجلة الأمر أن هنا كلاماً حسنه للفظ دون النظم ، وآخر حسنه
للنظم دون اللفظ ، وثالثاً قرى الحسن^(١) من الجهتين ، ووجبت له المزية بكلا
الأمرين ، والإشكال في هذا الثالث وهو الذى لا تزال ترى الغلط قد
صارضك فيه ، وتراك قد حفت فيه على النظم فتركته ، وطمحت ببصرك
إلى اللفظ وقدّرت في حسن كان به وباللفظ أنه للفظ خاصة . وهذا هو

(١) « قرى الحسن » أى جمه وفي نسخة أخرى « قد أتاه الحسن » وهى المعجزة

الذى أردتُ حين قلتُ لك : إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقةته .

ومن دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : « وَأَشْتَمَلُ الرَّأْسُ شَيْبًا » لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ، ولم يروا المزية موجبا سواها ، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم ، وليس الأمر على ذلك . ولا هذا الشرف العظيم ولا هذه المزية الجليلة وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة ، ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه^(١) فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني ولما بينه وبينه من الاتصال والملازمة كقولهم : طاب زيد نفسا ، وفر عمرو عينا ، وتصيب عرقا ، وكرّم أصلا وحسن وجها . وأشياء ذلك مما تجدد الفعل فيه منقولا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه^(٢) وذلك أنا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى وإن كان هو للرأس في اللفظ ، كما أن طاب للنفس وقرّ للعين وتصيب للعرق وإن أسند إلى ما أسند إليه . يبين أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك ، وتوحيّ به هذا المذهب ، أن تدع هذا الطريق فيه وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحا فتقول : اشتعل شيب الرأس والشيب في الرأس . ثم تنظر :

(١) قوله وهو أى الفعل لشيء هو أى ذلك للشيء ، كالشيب مثلا من سببه أى سبب الشيء الذى أسند إليه الفعل كالرأس . (٢) نفسى . كالشيب ، وما كتبه عن الرأس مثلا الذى الشيب من سببه . كتبها الأستاذ على نسخة الدرس .

هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها ؟
فإن قلت : فما السبب في أن كان « اشتعل » إذا استمير للشيب على هذا الوجه
كان له الفضل ، ولم يأن بالميزية من الوجه الآخر هذه البيونة ؟ فإن السبب
أنه يفيد مع لمان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول^(١) وأنه
قد شاع فيه ، وأخذ من نواحيه ، وأنه قد استقر^(٢) به وعم جلته ، حتى لم
يبق من السوادشيء أو لم يبق منه إلا ما لا يمتد به ، وهذا ما لا يكون إذا
قيل : اشتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس . بل لا يوجب اللفظ حينئذ
أكثر من ظهوره فيه على الجملة . ووزان هذا أنك تقول : اشتعل البيت
ناراً فيكون المعنى أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت
عليه وأخذت في طرفيه ووسطه . وأقول : اشتعلت النار في البيت فلا
يفيد ذلك بل لا يقتضى أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه فأما
الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة
ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا »
التفجير للعيون في المعنى وأوقع على الأرض في اللفظ كما أسند هناك
الاشتغال إلى الرأس . وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا مثل الذي
حصل هناك . وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها
وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها . ولو أجرى اللفظ على ظاهره
فقال : ونجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض ، لم يفد ذلك ولم يدل
عليه ولسان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض
وتيجس من أماكن منها .

(١) الشمول مفعول يعيد (٢) وفي نسخة « استمر فيه »

واعلم ان في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس النظم وهو تعريف الرأس بالألف واللام وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة وهو أحد ما أوجب المزية . ولو قيل : واشتمل رأسي ، فصُرح بالإضافة لذهب بعض الحسن فاعرفه . وأنا أكتب لك شيئاً مما سبيل الاستعارة فيه هذا السبيل ليستحكم هذا الباب في نفسك ولتأنس به . فن عجيب ذلك قول بعض الأعراب الليسلُ داجِ كَنَفًا جَلْبَابِيهِ وَالْبَيْنَ مَحْجُورًا عَلَى غُرَابِهِ ليس كل ما ترى من الملاحظة لأن جعل لليسل جلباباً وحجر على الغراب ولكن في أن وضع الكلام الذي ترى لجعل الليل مبتدأ وجعل داجِ خبراً له وفعلًا لما بعده وهو الكنفان وأضاف الجلباب إلى ضمير الليل ولأن جعل كذلك البين مبتدأ وأجرى محجوراً خبراً عنه وأن أخرج اللفظ على مفعول . يبين ذلك انك لو قلت : وغراب البين محجور عليه أو : قد حجر على غراب البين . لم تجده له هذه الملاحظة . وكذلك لو قلت : قد دجا كنفًا جلباب الليل لم يكن شيئاً .

ومن النادر فيه قول المتنبي :

غَصَبَ الدَّهْرَ وَالْمَلُوكَ عَلَيْهَا فَبِنَاهَا فِي وَجْهَةِ الدَّهْرِ خَالًا^(١)

(١) الضمير في ما فيها يعود إلى قلعة الحدث التي بناها سبب الدولة على جبل الحدث وقد ذكر في البيت الذي قبل هذا وهو :

ان دون التي على الدرب والاحد ديب والنهر مغلغلا ، زبالا

والأحد اسم لذلك الجبل والدرب انتمس إلى بلاد الروم . والمغلغلا المزيال كثير الخاطلة للأمور ثم مزابلتها ومفارقتها ، يراد منه الداهية . الحروب وهو في البيت كناية عن سيف الدولة والدون في رواية المتنبي وجنة الأرض لا وجنة الدهر . ٨١ من نسخة الدرس

(٦ — دلائل الإيجاز)

قد ترى في أول الأمر ان حسنه أجمع في أن جعل للدهر وجنة وجعل البنية
 خالا في الوجنة وليس الأمر على ذلك فان موضع الأعجوبة في أن أخرج
 الكلام مخرجه الذي ترى وأن أتى بالخال منصوباً على الحال من قوله
 « فبناها » أفلا ترى إنك لو قلت : وهي خال في وجنة الدهر . لوجدت
 الصورة غير ما ترى ؟ وشبيه بذلك أن ابن المعتز قال :

يا مسكة العطار * وخال وجه النهار

وكانت الملاحظة في الاضافة بعد الاضافة لا في استعارة لفظة الخال إذ
 معلوم أنه لو قال : يا خالا في وجه النهار أو . يا من هو خال في وجه النهار
 لم يكن شيئاً . ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه قال صاحب
 إياك والاضافات المتداخلة فان ذلك لا يحسن . وذكر أنه يستعمل في
 الهجاء كقول القائل .

يا على بن حمزة بن عمارة أنت والله تلجة في خياره

ولا شبهة في ثقل ذلك في الاكثر واسكنه إذا سلم من الاستكراه
 لطيف وملح . ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضاً .

وظلت تدير الراح أيدي جآذر عناق دنائير الوجوه ملاح
 ومما جاء منه حسناً جميلاً قول الخالدي في صفة غلام له .

ويعرف الشعر مثل معرفتي وهو على أن يزيد مجهد
 وصيرفي القريض وزان دينيا ر المعاني الدقاق منتقد
 ومنه قول أبي تمام .

خذها ابنة الفكر المهبذب في الدجي والليل أسود رقعة الجلياب
 ومما كثر الحسن فيه بسبب النظم قول المتنبي

وقيدتُ نفسى فى ذراك محبةً ومن وجد الإحسان قِيداً تقيداً
 الاستعارة فى أصلها مبتدلة معروفة فإنك ترى العاصم يقول للرجل
 يكثير إحسانه إليه وبره له ، حتى يألفه ويختار المقام عنده : قد قيدنى بكثرة
 إحسانه إلىّ وجميل فعله معى حتى صارت نفسى لا تطار عنى على الخروج
 من عنده وإنما كان ماترى من الحسن بالمسلك الذى سلك فى النظم والتأليف .

(فصل)

(القول فى التقديم والتأخير)

هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ،
 لا يزال يفتقر لك عن بديعة ، ويقضى بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً
 يروفتك مستمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن رافك
 ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان .

واعلم أن تقديم الشيء على وجهين - تقديم يقال إنه على نية التأخير
 وذلك فى كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذى كان عليه وفى جنسه
 الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على
 الفاعل ، كقولك : منطلق زيد وضرب عمر أزيد . معلوم أن « منطلق »
 « وعمر أ » لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً
 بذلك وكون ذلك مفعولاً ومنسوباً من أجله كما يكون إذا أخرت .
 وتقديم لاعلى نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم
 وتجمله بابا غير باب ، وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى إسمين
 يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له فتقدم تارة
 هذا على ذلك وأخرى ذلك على هذا . ومثاله ما تضمنه يزيد والمنطلق حيث

تقول مرة : زيد المنطلق . وأخرى : المنطلق زيد . فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأً كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأً إلى كونه خبراً . وأظهر من هذا قولنا : ضربت زيدا وزيد ضربته لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشمل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له . وإذا قد عرفت هذا التقسيم فإني أتبعه بجملة من الشرح

واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول : كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر في ذلك مثالا . وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بانسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجى يخرج فيعيت ويقسد ويكثر به الأذى ، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعينهم منه شيء فإذا قُتل وأراد مرید الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجى فيقول : قتل الخارجى زيد . ولا يقول قتل زيد الخارجى لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهيمهم ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجى المفسد وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل فقتل

رجلا وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول : قتل زيد رجلا : ذاك لأن الذي يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه ويُعده كان من الظن . ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبمبدأ من حيث كان واقعا بالذي وقع به ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه . فهذا جيد بالغ إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرف في كل شيء قُدّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويُفسر وجه العناية فيه هذا التفسير . وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قُدّم للعناية ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم . وتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوتوا الخطب فيه حتى أنك لترى أكثرهم يرى تبعه والنظر فيه ضربا من التكاف ولم ترظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه

وكذلك صنعوا في سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، والفصل والوصل ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه ، إلا نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما إن لم تعلمه لم يضررك لا جرم أنت ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدّ أوجههم عن الجهة التي هي فيها ، والشق الذي يحويها والمدخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرة وهذه من أعجبها - إن وجدت متمجبا - وليت شعري إن كانت هذه أمورا هينة ، وكان المدى فيها قريبا ، والجدي يسيرا ، من أين كان نظم أشرف من نظم ، وبم عظم التفاوت ، واشتد التباين ، وترقى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى

أن يقهر أعناق الجبارة؟ أو هاهنا أمور آخر نحيل في المزية عليها، ونجمل الإعجاز كان بها، فتسكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النظر في هذه التي معنا، والإعراض عنها وقلة المبالاة بها؟ أو ليس هذا التهاون - إن نظر العاقل - خيانة منه لعقله ودينه ودخولاً فيما يزرى بذي الخطر، وينقض من قدر ذوى القدر؟ وهل يكون^(١) أضغث رأياً وأبمد من حسن التدبر منك إذا همك أن تعرف الوجوه في «أنذرهم» والإمالة في «رأى القمر» وتعرف الصراط والزراط وأشياء ذلك مما لا يمدو علمك فيه اللفظاً وجرس الصوت، ولا يعمدك إن لم تعلمه بلاغة، ولا يدفعك عن بيان، ولا يدخل عليك شكاً، ولا يطلق دونك باب معرفة، ولا يقضى بك إلى تحريف وتبديل، وإلى الخطأ في تأويل، وإلى ما يعظم فيه المعاب عليك، ويغيب لسان القادح فيك، ولا يمشيك ولا يهيك أن تعرف ما إذا جهلته عرضت نفسك لكل ذلك، وحصلت فيما هنالك، وكان أكثر كلامك في التفسير، وحيث تخوض في التأويل، كلام من لا يدنى الشيء على أصله، ولا يأخذه من مأخذه، ومن ربما وقع في الفاحش من الخطأ الذي يبقى عاراً، وتشنع آثاره، ونسأل الله العصمة من الزلل، والتوفيق لما هو أقرب إلى رضاه من القول والعمل

واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض. وأن يعمل تارة بالعبارة وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعهم. ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة

(١) أى يوجد.

ولا يدل أخرى . فتمت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض ، فما ينبغي أن يرغب عن القول به .

وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه . ومن أي شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أنت فعلت ؟ فبدأت بالإسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : أبيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه يجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن . وتقول : أنت ببيت هذه الدار ؟ أنت قلت هذا الشعر ؟ أنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ في ذلك كله بالإسم . ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ؟ كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوبا ؟ وإنما شككت في الفاعل من هو . فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شك ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر . فلو قلت : أنت ببيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟

أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : أبقيت هذه الدار ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا الكتاب ؟ قلت ما ليس بقول ذلك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك : أموجود^(١) أم لا أو مما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالإسم إنك^(٢) تقول : أقلت شعراً قط ؟ أرايت اليوم إنساناً ؟ فيكون كلاماً مستقيماً . ولو قلت : أأنت قلت شعراً قط ؟ أأنت رايت إنساناً . أخطأت^(٣) وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : من قال هذا الشعر ؟ ومن بنى هذه لدار ؟ ومن أتاك اليوم ؟ ومن أذن لك في الذي فعلت ؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة وروية إنسان على الإطلاق فحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يستل عن عين فاعله . ولو كان تقديم الإسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو ، وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أ كان أم لم يكن ، لكان ينبغي أن يستقيم ذلك .

واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة « وهى للاستفهام » قائم فيها إذا هي كانت للتقرير . فإذا قلت : أأنت فعلت ذلك ، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول عمروذ « أأنت فعلت هذا بألھتنا بإبراهيم » لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له

(١) قوله : انه نائب فاعل يعلم وقوله : اذك الخ مزيداً مؤخر خبره « ومما يعلم »

(٢) جواب لو . والذي في الكتاب بدل أخطأت فقط أخطت

عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم . «أأنت فعلت هذا» وقال هو عليه السلام في الجواب . «بل فعله كبيرهم هذا» ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل . فإن قلت . أو ليس إذا قال «أفعلت» فهو يريد أيضاً أن يقرره بأن الفعل كان منه لا بأنه كان على الجملة؟ فأى فرق بين الحالين؟ فإنه ^(١) إذا قال «أفعلت» فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوم أنه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة . وإذا قال . «أأنت فعلت؟» كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه في نفس الفعل تردد ولم يكن كلامه كلام من يوم أنه لا يدري أن كان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما رأيت في الآية .

واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وانكار له لم يكن، وتوبيخ لفاعله عليه . ولها مذهب آخر وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله . ومثاله قوله تعالى «أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا» . وقوله عز وجل «أَصْطَقَ الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدّي إلى هذا الجهل العظيم . وإذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل ومثاله قولك للرجل قد اتحل شعراً . «أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله . أنكرت أن يكون

(١) هذا جواب فإن قلت

القائل ولم تنكر الشعر . وقد تكون ^(١) إذ يراد إنكار الفعل من أصله ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل ، مثال ذلك قوله تعالى « قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ » الإذن راجع إلى قوله « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا » ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنا كان من غير الله فإذا حقق عليه ارتدع . ومثال ذلك قولك للرجل يدعى أن قولاً كان ممن تعلم أنه لا يقوله : أهو قال ذلك بالحقيقة أم أنت تغلط ؟ تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من قائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشد لئني ذلك وإبطاله . ونظير هذا قوله تعالى « قُلْ اللَّهُ كَرِيمٌ حَرَّمَ أَمْ الْأُنثَيْنِ أَمْ أَسْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ » أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع إن المراد إنكار التحريم من أصله ونفى أن يكون قد حرم شيء مما ذكروا أنه محرم . وذلك أن كان الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان ثم يقال لهم : اخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم قيم هو ؟ أفي هذا أم ذلك أم فى الثالث ؟ ليتبين بطلان قولهم ويظهر مكان الغمزية منهم على الله تعالى . ومثل ذلك قولك للرجل يدعى أمراً وأنت تنكره : متى كان هذا أفي ليل أم نهار ؟ تضع الكلام وضع من سلم أن ذلك قد كان ثم تطالبه ببيان وقته لئكى يتبين كذبه إذا لم يقدر

(١) قد تكون أى الغمزة .

أن يذكر له وقتاً ويفتضح ومثله قولك . من أمرك بهذا متناً وأيضاً اذن لك فيه ؛ وأنت لا تعنى أن أمراً قد كان بذلك من واحد منكم إلا أنك تضع الكلام هذا الوضع لكي تضيق عليه وليظهر كذبه حين لا يستطيع أن يقول فلان وأن يحيل على واحد .

وإذ قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض فينبغي أن ينظر فيه والفعل مضارع . والقول في ذلك أنك إذا قلت . أتفعل وأنت تفعل ؟ لم يحل من أن تريد الحال أو الاستقبال . فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي فإذا قلت : أتفعل ؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو بفعله وكنت كمن يوم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كأن . وإذا قلت : أنت تفعل ؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل ، وكان أمرُ الفعل في وجوده ظاهراً وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كأن . وإن أردت بفعل المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإسكار إلى الفعل نفسه وترغم أنه لا يكون وأنه لا ينبغي أن يكون . فمثال الأول :

أَيُّقَاتِي وَالْمَشْرِفِي مُضَاجِمِي وَمَسْنُونَةُ زُرُقٍ كَأَنْبَابِ أَعْوَالِ
فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه . ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكون مثله فتجهله في طمعه فتقول : أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتعجب منه ما تحب وقد فعلت وصنعت ؟ وعلى ذلك قوله تعالى « أَنْزَلْنَاكُمْ مَوْتًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ » ومثال الثاني قولك للرجل يركب الخطر : أنتخرج في هذا الوقت أتذهب في غير الطريق أنفرر بنفسك ؟ وقولك للرجل يضع

الحق : أتنمى قديم إحسان فلان ؟ أترك صحبته وتغير عن حالك معه لأن تغير الزمان ؟ كما قال :

أترك أن قات دراهمُ خالدٍ زيارته إني إذاً للثيم^(١)

وجملة الأمر أنك تنحو بالإنكار نحو الفعل فإن بدأت بالاسم قلت : أنت تفعل ؟ أو قلت أهو يفعل ؟ كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور^(٢) وأبنت أن تكون بموضع أن يحيى منه الفعل ويمن يحيى منه وأن يكون بتلك المنايا تفسير ذلك أنك إذا قلت : أنت تمنى ؟ أنت تأخذ على يدي ؟ صرت كأنك قلت : إن غيرك الذي يستطيع معنى والأخذ على يدي واست بذاك ، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك ، هذا إذا جملة لا يكون منه الفعل للعجز ولأنه ليس في وسعه . وقد يكون أن تجعله لا يحيى منه لأنه لا يختاره ولا يرضيه وأن نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه ومثاله أن تقول : أهو يسأل فلاناً ؟ هو أرفع همة من ذلك . أهو يمنع الناس حقوقهم ؟ هو أكرم من ذلك . وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره وقصر همته وأن نفسه نفس لانسمو . وذلك فوالك : أهو يسمح بمنل هذا ؟ أهو يرتاح للجليل ؟ هو أقصر همة من ذلك وأقل رغبة في الخير مما تظن .

وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضى أنك عمدت بالإنكار إلى

(١) هو خالد بن يزيد بن يزيد الشيباني ابن عم من بن زائدة وقال البيت عمارة بن عقيل ابن بلال ابن جرير (٢) قوله : إلى نفس المذكور . أي جعلت مقصدك من الإنكار نفس الضمير وهو المذكور في العبارة بمعنى إسناد الفعل إليه خاصة أنه له الأستاذ .

ذات من قيل إنه يفعل أو قال هو : إني أفعل . وأردت ما تريده إذا قلت :
ليس هو بالذي يفعل وليس مثله يفعل . ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت
بالفعل فقلت : أتفعل . ألا ترى أن المحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل
لصاحبه : أخرج في هذا الوقت ؟ أتفرّر بنفسك ؟ أتعصى في غير الطريق ؟
أنه أنكّر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك وبوضع من يجيء منه ذلك .
ذلك لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه وأنه لا يليق بالمحال التي يستعمل
فيها هذا الكلام . وكذلك محال أن يكون المعنى في قوله جلّ وعلا
« أُنزِلْ مَكْمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ » أنا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا
الإلزام وإن غيرنا من يفعله -- جلّ الله تعالى -- وقد يتوهم المتوهم في الشيء
من ذلك أنه يحتمل ، فإذا نظر لم يحتمل ، فمن ذلك قوله : أيقناني والمشرقي
مضاجعي ؟ وقد يظن الظان أنه يجوز أن يكون في معنى أنه ليس بالذي
يجيء منه أن يقتل مثلي ويتعلق بأنه قال قبل

يَغِيظُ غَطِيظَ الْبَكْرِ شِدَّةً خِنَافَةً لِيَقْتَنِي وَالْمَرْءَ لَيْسَ بِقَتَالٍ (١)
ولكنه إذا نظر علم أنه لا يجوز وذلك لأنه قال « والمشرقي مضاجعي »
فذكر ما يكون منعا من الفعل ومحال أن يقول هو ممن لا يجيء منه الفعل
ثم يقول : إني أمنه ، لأن المنع يتصور فيمن يجيء منه الفعل ومع من
يصح منه ، لا من هو منه محال ، ومن هو نفسه عنه عاجز ، فأعرفه

واعلم أنا وإن كنا نفسر الاستفهام في مثل هذا بالإينكار فإن الذي

(١) الغطيظ صوت البعير إذا هدر ، وذلك عند ما يخرج شفقته والناقة تهدير ولا تنطق لأنه
لا شفقته لها -- وصوت الزنم والمخوف والمذبح ويسمى النخير أيضاً . والبكر ينفج وبالضم
أيضاً . ولد الناقة الفتي .

هو محض المعنى انه ليتنبه السامعُ حتى يرجع إلى نفسه فينجلل ويرتدع ويعيَ بالجواب ، إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه فإذا ثبت على دعواه قيل له « فافعل » فيفضحه ذلك ، وإما لأنه هم بأن يفعل ما لا يستصوب فعله فإذا رجع فيه تنبه وعرف الخطأ ، وإما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله فإذا ثبت على تجويزه وُبُخ على تعنته وقيل له : فأرناهُ في موضع وفي حال وأقم شاهداً على أنه كان في وقت . ولو كان يكون الإنكار وكان المعنى فيه من بدء الأمر ، لسكان ينبغي أن لا يجيء فيما لا يقول عاقل إنه يكون حتى يُنكر عليه كقولهم : أتصعد إلى السماء أتستطيع أن تنقل الجبال ؟ إلى رَدِّ ما مضى سبيل ؟ وإذا قد عرفت ذلك فإنه لا يقرّر بالجمال وبما لا يقول أحد إنه يكون إلا على سبيل التمثيل وعلى أن يقال له إنك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعى هذا الجمال ، وإنك في طمعك في الذي طمعت فيه بمنزلة من يطمع في الممتع .

وإذا قد عرفت هذا فما هو من هذا الضرب قوله تعالى « أفأنت تُسمع الصمَّ أو تهدي العمى » ليس إسماعُ الصمِّ مما يدعيه أحد فيكون ذلك الإنكار وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وإن ينزل الذي يظن بهم أنهم يسمعون أو أنه لا يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنه يُسمع الصم ويهدي العمى . ثم المعنى في تقديم الاسم وأن لم يقل « أُنسمع الصمَّ » هو أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : أنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم ؟ وأن^(١) يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتى قدرة على إسماع الصم . ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة :

(١) عطب على « أن يقال » والضمير له عليه السلام .

فدع الوعيد لها وعيدك ضايرى أطين أجنحة الذباب بضير
 جعله كأنه قد ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما بضير حتى ظن أن
 وعيده بضير .

واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل أعنى تقديم الاسم
 المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنع من أن يكون
 بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل فإذا قلت : أزيداً نضرب ؟ كنت قد
 أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بوضع أن يحترأ عليه ويستجازر
 ذلك فيه ومن أجل ذلك قدم (غير) فى قوله تعالى « قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَلْتَأْخِذُوا بِالْبَاطِلِ أَلِيًّا ،
 وَقَوْلِهِ عِزٍّ وَجَلٍّ » قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنتُمْ كُنتُمْ
 السَّاعَةِ أَعْبُدُوا اللَّهَ تَدْعُونَ » وكان له من الحسن والمزية والفضامة ما تعلم أنه
 لا يكون لو أُخِّرَ فقيل : قُلْ أَلْتَأْخِذُوا بِالْبَاطِلِ أَلِيًّا وَأَتَدْعُونَ اللَّهَ بغير الله ؟ وذلك
 لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أياكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟
 وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ وأياكون جهلٌ أجهل وعمى
 أعمى من ذلك ؟ ولا يكون شئ من ذلك إذا قيل : أَلْتَأْخِذُوا بِالْبَاطِلِ أَلِيًّا .
 وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل (١) أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك فاعرفه
 وكذلك الحكيم فى قوله تعالى « قَالُوا ابشراً منا واحداً نتبعه » وذلك لأنهم
 بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشراً لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع
 ويُنتهى إلى ما يأمر ويُصدق أنه مبعوث من الله تعالى ، وأنهم مأمورون
 بطاعته كما جاء فى الأخرى : « إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا »
 وكتوبه عز وجل : « إِنْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ

(١) أى أن الإنكار يتناول أن يكون الفعل . كتبها الأستاذ .

ولو شاء الله لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً « فهذا هو القول في الضرب الأول ^(١) وهو أن يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن .

وأما الضرب الثاني وهو أن يكون يفعل لفعل موجود فإن تقديم الاسم يقتضى شيئاً بما اقتضاه في الماضي من الأخذ بأن يُقَرَّرَ أنه الفاعل أو الإنكار أن يكون الفاعل . فمثال الأول قولك للرجل يبغى ويظلم : أنت تجيء إلى الضعيف فتنصب ماله ؟ أنت تزعم أن الأمر كيت وكيت ؟ وعلى ذلك قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » . ومثال الثاني « أهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ » :

(فصل)

وإذا قد عرفت هذه المسائل في الاستفهام فهذه مسائل في النفي إذا قلت : ما فعلت . كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول وإذا قلت : ما أنا فعلت . كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول . تفسير ذلك أنك إذا قلت : ما قلت هذا : كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك وكنت نوطرت في شيء لم يثبت أنه مقول . وإذا قلت : ما أنا قلت هذا : كنت نفيت أن تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول . وكذلك إذا قلت : ما ضربت زيداً . كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلاً . وإذا قلت : ما أنا ضربت زيداً : لم تقله إلا وزيد مضروب وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب . ومن أجل ذلك صلح في الوجه

(١) الأول في كلامه عن المستقبل ولذلك صرح به في قوله « وهو أن يكون يفعل بعد الهمزة » الخ ولا فالأول في كلامه على الماضي هو الثاني هنا . كتبه الأستاذ

الأول أن يكون النفي عاماً كقولك : ما قلت شعراً قط وما أكلت اليوم شيئاً وما رأيت أحداً من الناس : ولم يصلح في الوجه الثاني فكان خلفاً أن تقول : ما أنا قلت شعراً قط وما أنا أكلت اليوم شيئاً وما أنا رأيت أحداً من الناس : وذلك لأنه يقتضى المحال وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كل شعر في الدنيا وأكل كل شيء يؤكل ورأى كل أحد من الناس فنقيت أن تكونه . ومما هو مثال بين في أن تقديم الاسم يقتضى وجود الفعل قوله :

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضربت في القلب ناراً

المعنى كما لا يخفى على أن السقم ثابت موجود وليس المقصد بالنفي إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ويكون قد جرّه إلى نفسه . ومثله في الوضوح قوله : * وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله * الشعر مقول على القطع والنفي لأن يكون هو وحده القائل له .

وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق ويصير العلم به كالضرورة (أحدهما) أنه يصح لك أن تقول : ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس ، وما ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي : ولا يصح ذلك في الوجه الآخر . فلو قلت : ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس ، وما أنا ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي . كان خلفاً من القول وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : لست الضارب زيداً أمس : فتثبت أنه قد ضرب ثم تقول من بعده : وما ضربه أحد من الناس : ولست القائل ذلك فتثبت أنه قد قيل ثم تجيء فتقول . وما قاله أحد من الناس . والثاني من الأمرين (٧ - دلائل الإعجاز)

إنك تقول : ماضرت إلا زيداً : فيكون كلاماً مستقيماً ، ولو قلت : ما أنا ضربت إلا زيدا : كان لغواً من القول ، وذلك لأن تقض النفي بإلا يقتضى أن تكون ضربت زيداً وتقدمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضى نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعا ، فاعرفه .

ويجى ذلك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره ، فإذا قلت : ماضرت زيداً : فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهماً محتملاً . وإذا قلت : مازيداً ضربت : فقدمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان وظن أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه . فلك أن تقول في الوجه الأول ماضرت زيداً ولا أحداً من الناس ؛ وليس لك في الوجه الثاني . فلو قلت : مازيداً ضربت ولا أحداً من الناس : كان فاسداً على ماضى في الفاعل .

ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصح لك أن تقول : ماضرت زيداً ولسكنى أكرمته : فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ولا يصح أن تقول : مازيداً ضربت ولسكنى أكرمته : وذلك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ولسكنى ذلك . ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولسكنى ذلك ، فالواجب إذن أن تقول : مازيداً ضربت ولسكنى عمراً : وحكم الجار مع الجرود في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب فإذا قلت : ما أمرتك بهذا : كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشئ آخر ، وإذا قلت : ما بهذا أمرتك : كنت قد أمرته بشئ غيره

واعلم أن هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت ، فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقالت : زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت : اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين ، أحدهما جلي لا يشكك وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجمله له وترغم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد . ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت في معنى فلان وأنا شفعت في بابه : تريد أن تدعى الافراد بذلك والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيه وتردّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت ومن البين في ذلك قولهم في المثل « أُمَلِمَتِي بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتُهُ »^(١) .

والقسم الثاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولا ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه ، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار ، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد ، ومثاله قولك : هو يعطى الجزيل وهو يحب الثناء : لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطى الجزيل ويحب الثناء غيره ولا أن تعرض بالناس وتخطئه عنه وتجمله لا يعطى كما يعطى ولا يرغب كما يرغب . ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك في نفسه . ومثاله في الشعر :

(١) المثل يقول العالم بالنسيء إن يريد تعليبه إياه . وحرض الضب واحترش صاده بالميلة المروفة وهو أن يحرك يده على باب جعده لفظه حبة فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذ

همُ يَفْرَشُونَ اللَّيْدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبْذُ الْمَغَالِبَا^(١)

لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها وينص عليهم فيها، حتى كأنه يعرض بقوم آخرين فينتفى أن يكونوا أصحابها. هذا حالها وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يتهدون صهوات الخيل، وأنهم يقتعدون الجياد منها^(٢) وأن ذلك دأبهم، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويُعلمُ بدياً^(٣) قصده إليهم بما في نفسه من الصفة، لينبهه بذلك من الشك، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فقلط إليهم. وعلى ذلك قول الآخر:

همُ يَضْرِبُونَ السَّكْبَشَ يَبْرُقُ بِيضُهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدَّمَاءِ سَبَائِبُ^(٤)

لم يرد أن يدعى لهم الانفراد ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم ولكن أراد الذي ذكرت لك من تلبية السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ليحقق الأمر ويؤكدده. ومن البين فيه قول عروة ابن أذينة:

سَلَيْمَى أَرْمَعَتْ يَيْنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا^(٥)

(١) الليد السرف أو الشعر المتلبد وقد جرت العادة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت السرج لئنه. والطمرة أثنى الطمر وهو الفرس الجواد أو المتجمع للتداخل الخاق كأنه متهيء لوثبان دائم. والأجرد الفرس القصير الشعر والسباح الذي يشبه عدوه السباحة و (يبد) يقلب (٢) وفي نسخة (يمتدون) أي يملسكونها ويربطونها من اعتقاد إذا أخذ عقدة أي عقارا (٣) فعل الشيء، بدأ أي أولاً وابتداءً (٤) وفي نسخة يتكون السكبش وهو رئيس الجيش أي يتكونه قبلاً والسباب طرائق الدم. وفي رواية يضرِبُونَ السَّكْبَشَ ويظهر أنها رواية المصنف. وقد وجد في نسخة المدينة (يضرِبُونَ) نفس الصحيفة (٥) تقولها بمعنى تظنها

وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الإزمام لها خاصة ويجعلها من جماعة لم يرمع البين منهم أحد سواها ، هذا محال . ولكنه أراد أن يحقق الأمر ويؤكدده فأوقع ذكرها في سماع الذي كلم ابتداء ومن أول الأمر ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث فيكون ذلك أبعده من الشك . ومثله في الوضوح قوله :

هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ أَحْسَنَ لِنِسْبَةٍ شَحِيحَانِ مَا اسْتَظَا مَا عَلَيْهِ كَلَاهِمَا
 لاشبهة في أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ولكن به لهما قبل الحديث عنهما . وأبين من الجميع قوله تعالى : « وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ » : وقوله عز وجل : « وَإِذَا جَاءُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ » وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبية له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدِّمَ فرفع بالابتداء وبني الفعل الناصب كان له عليه^(١) وعدي إلى ضميره فشغل به كقولنا في « ضربت عبد الله » : عبدُ الله ضربته : فقال وإنما قلت عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء .

فإن قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له وأن يكون قوله « هما يلبسان المجد » أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال : يلبسان المجد . فإن ذلك من أجل^(٢) أنه لا يوثق بالاسم معرّي من العوامل إلا بالحديث قد نوى إسناده إليه .

(١) أي بنى الفعل الذي كان ناسباً له عليه (٢) وفي نسخة « قلت ذلك من أجل »

وإذا كان كذلك فإذا قلت «عبد الله» فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً قام أو قلت : خرج ، أو قلت : قدم ، فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبلة قبول المهيب له المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوتيه وأنتى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق .

وجلة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة^(١) مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الإعلام ، في التأكيد والإحكام ، ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أنعم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار . ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى : «فإنها لا تسمى الأبصار» نغامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا : فإن الأبصار لا تسمى : وكذلك السبيلُ أبدأ في كل كلام كان فيه ضمير قصة . فقوله تعالى : «إنه لا يُفْلِحُ الكافرون» يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل : إن الكافرين لا يفلحون : لم يُعَد ذلك . ولم يكن ذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمية وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بين ولوح ثم صرح . ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق .

ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له إنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر نحو أن يقول الرجل : ليس لي علم بالذي تقول : فتقول له : أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي : وكقول الناس :

(١) ولي نسخة غفلا ضم المذنب بدل بغتة

هو يعلم ذلك وإن أنكر وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف عليه :
 وكقوله تعالى : « وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » فهذا من أبين
 شيء وذلك أن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب ، وإذا لم
 يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب ،
 أو يجهل فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع
 فلان ولم يملكك ؛ فيقول : أنا أعلم ولكني أدياره : أو في تكذيب مدح
 كقوله عز وجل : « وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ
 قَدْ خَرَجُوا بِهِ » وذلك أن قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر
 كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب . أو فيما القياس في مثله أن
 لا يكون كقوله تعالى : « وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يُخْلِقُونَ شَيْئًا
 وَهُمْ يُخْلَقُونَ » وذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقة .
 وكذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة وعمما يستغرب من
 الأمر نحو أن تقول : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم ، وهو يعي
 باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شيء :

ومما يحسن ذلك فيه ويكثر الوعد^(١) والضمان كقول الرجل :
 أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر . وذلك أن من شأن من
 تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به ، فهو من
 أحوج شيء إلى التأكيد . وكذلك يكثر في المدح كقولك : أنت تعطى
 الجزيل ، أنت تقرى في المحل أنت تجود حين لا يجود أحد . وكما قال :

(١) الوعد مبتدأ خبره مقدم عليه وهو « مما يحسن ذلك فيه ويكثر »

ولأنت تفرى ما خلقت وبمعض القوم يخلق ثم لا يفري^(١)
وكقول الآخر : * نحن في المشتاة ندعو الجفلى *^(٢) وذلك أن من
شأن المداح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة ،
وكذلك المقتخر . ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه
ولا ينكر بحال لم يكديجى ، على هذا الوجه ، ولكن يؤتى به غير مبنى
على اسم فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عاداته أن يخرج في كل
غداة قلت : قد خرج . ولم تحتج إلى أن تقول هو قد خرج ، ذاك لأنه
ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه وإلى أن تقدم فيه ذكر
المحدث عنه . وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب
والمضى إلى موضع ولم يكن شك وتردد أنه يركب أو لا يركب كان
خبرك فيه أن تقول : قد ركب . ولا تقول : هو قد ركب فإن جئت
بعثل هذا في صلة كلام ووضعت به مدواً والحال حسن حينئذ وذلك قولك :
جئته وهو قد ركب . وذلك أن الحكم يتغير إذا صارت الجملة في مثل هذا
الموضع وبصير الأمر بمرض الشك ، وذلك أنه إنما يقول هذا من ظن
أنه يصادفه في منزله وأن يصل إليه من قبل أن يركب . فإن قلت

(١) فرى الشيء ، يفريه فطعه وفري الزيادة منها والخلق التقدير والذي يصنع شيئاً من
الجلد ونحوه على مثال سابق كالزيادة والنقل بقدر ثم يقطع ويفصل . ومثل هذا البيت قول بعضهم
وأراك نعل منقول وبضهم مذق اللسان يقول مالا يفعل
(٢) المشتاة والمشتاة مكان الشتاء وزمانه والجفلى الدعوة العامة إلى الطعام وبقابها (التقرى).
وهي الدعوة الخاصة . والبيت للبيد وتنته * لانرى الأدب فينا ينتقر * أى ان الذين يأدبون
للسأدب منا لا ينتقرون العيوب وينتقونها . وهي (التقرى)

فإنك قد تقول : جثته وقد ركب ، بهذا المعنى ومع هذا الشك . فإن الشك^(١) لا يقوى حينئذ قوته في الوجه الأول ، أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت : أتانا والشمس قد طلعت ، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول : أتانا وقد طلعت الشمس ، وعكس هذا أنك إذا قلت : أتى والشمس لم تطلع . كان أقوى في وصفك له بالمجبة والمجىء قبل الوقت الذي ظن أنه يجيء فيه من أن تقول : أتى ولم تطلع الشمس بعد . هذا وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نائياً ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالإسم وتبنى الفعل عليه كقوله * قد أغتدى والطير لم تكلم * فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعاً لم يصحح إلا مبنياً على اسم كقولك : رأيت وهو يكتب ، ودخلت عليه وهو يملى الحديث ، وكقوله :
تَمَزُّزُهَا وَالذِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصُوبُوا^(٢)

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه لو قلت : رأيت ويكتب ، ودخلت عليه ويملى الحديث وتمززتها ويدعو الديك صباحه . لم يكن شيئاً .

ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجرد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى : « إِنَّ وَائِيَّ اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ » وقوله تعالى : « وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبْنَا

(١) جواب فإن قلت (٢) تمزز الشراب كتصمصه أي شربه مصاً . وانزلة بالضم الحرة فيها حوضة . والنزلة بالفتح والمز والمزاة بالضم الحرة فيها نزازة وهم يستحبونها . وما أحسن تمجيده عن قرب الصباح بدعاء الديك لياه . ويريد من دنو بني نعش قرب الغروب ولذلك قال تصوبوا والواحد من كواكب بنات نعش يسمى ابن نعش وجاء في الشعر « بنو نعش » كما هنا

فَهِيَ تُمْتَلَى عَلَيْهِ بِكُرَّةٍ وَأَصِيلًا » وقوله تعالى : « وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ » فإنه لا يخفى على من له ذوق انه لو جرى في ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم فقيل : إن وُلِيَ اللهُ الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين ، واكتتبا فتملى عليه ، وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون : لو وجد اللفظ قد نباعن المعنى والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغى أن يكون عليها

* * *

واعلم أن هذا الصنيع يقتضى في الفعل المنقّى ما اقتضاه في المثبت فإذا قلت : أنت لا تحسن هذا : كأن أشد لنفى إحسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا : ويكون الكلام في الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه وأعرض دعوى في أنه يحسن حتى أنك لو أثبت بانت فيما بعد تحسن فقلت : لا تحسن أنت : لم يكن له تلك القوة ، وكذلك قوله تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ » يفيد من التأكيد في نفي الإشراف عنهم ما لو قيل : والذين لا يشركون ربهم أو بربهم لا يشركون : لم يفد ذلك ، وكذا قوله تعالى : « لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » وقوله تعالى : « فَعَمَّيْتَ عَلَيْهِمُ الْآبَاءَ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ » و « إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » .

ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و (غير) في نحو قوله :
مِثْلَكَ يَنْثَى الْمُرْتَنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ^(١)

(١) المزن الحجاب وصوبه انصباب مائه . وكتب الأستاذ عليه : الصرب الانصباب كالانصباب والصوب كالصوب (شاذ) وغرب الدمع سببه وانهاله من العين

وقول الناس : مثلك راعى الحق والحُرمة : وكقول الذى قال له
الحجاج : لأحملك على الأدم . يريد القيد ، فقال على سبيل المناطقة :
ومثل الأمير يحمل على الأدم والأشهب ، وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه
بمثل إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان
مثله فى الحال والصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف والمادة أن
يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ، ومن أجل أن المعنى كذلك قال :

ولم أقل مثلك أعنى به سواك بافرداً بلا مُشبه

وكذلك حكم (غير) إذا سلك به هذا المسلك فقبل : غيرى يفعل ذلك :
على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يرمى بغير إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ،
كما قال « غيرى بأكثر هذا الناس يتخذع * وذلك أنه معلوم أنه لم يرد
أن يعرض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوف يُغترّ
ويتخذع ، بل لم يرد إلا أن يقول : إنى لست بمن يتخذع ويغترّ ، وكذلك
لم يرد أبو تمام يقوله :

وعيرى بأكل المعروف سُخْتًا وتشجب عنده بيض الأيادى^(١)

أن يعرض مثلاً بشاعر سواه فيزعم أن الذى عرف^(٢) به عند
الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، هذا محال ، بل ليس
إلا أنه نفى عن نفسه أن يكون بمن يكفر النعمة ويلوّم ، واستعمال « مثل »
و « غير » على هذا السبيل شىء مركوز فى الطباع وهو جار فى عادة كل
قوم ، فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان
أبدأ على الفعل إذا نحي بهما هذا النحو الذى ذكرت لك ، وترى هذا

(١) شجب تغير لونه وهو هنا مجاز يبلغ (٢) عرف به أى أتهم . ويقال عرف فلاناً إذا عابه

المعنى لا يستقيم فيها إذا لم يقدمها أفلا ترى أنك لو قلت « يثنى المزن عن صوبه مثلك ، ورعى الحق والحرمه مثلك ، ويحمل على الأدمم والأنتهب مثل الأمير ، ويتخذع غيرى بأكثر هذا الناس ، ويأكل غيرى المعروف سحنا » رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ، ومنهياً عن صورته ، ورأيت اللفظ قد بنا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه .

واعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت نحى عن كل ما سواه ، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر ، وذلك أن الاستفهام استخبارٌ والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك ، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت : أزيد قام : غيره إذا قلت : أقام زيد : ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر ويكون قولك « زيد قام » و « قام زيد » سواء ذلك لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبت لك بها على ذلك الوجه ، وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إجابات أو نفي فإذا قلت : أزيد منطلق . فأنت تطلب أن يقول لك : نعم هو منطلق . أو يقول : لا ما هو منطلق وإذا كان ذلك كذلك كان محالاً أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نزلت منها همزة إخباراً به على ذلك الوجه فأعرفه .

(فصل)

هذا كلام في النكرة إذا قدمت على الفعل أو قدم الفعل عليها
إذا قلت : أجهلك رجل : فأنت تريد أن تسأله : هل كان مجيئاً من
أحد من الرجال إليه . فإن قدمت الاسم فقلت : أرجلُ جءك ؟ فأنت
تسأله عن جنس من جاءه أرجلُ هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا
كنت علمت أنه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي فسبيلك
في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : أزيدُ جءك أم عمرو؟
ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى لأن تقديم الاسم يكون إذا
كان السؤال عن الفاعل والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن
جنسه ولا ثالث ، وإذا كان كذلك كان محالاً أن تُقدِّمَ الاسم النكرة
وأنت لا تريد السؤال عن الجنس لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق
من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين . والنكرة لا تدل على عين
شيء فيستل بها عنه . فإن قلت : أرجل طويل جءك أم قصير ؟ كان
السؤال عن أن الجأئى من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ فإن وصفت
النكرة بالجملة فقلت : أرجل كنت عرفتته من قبل أعطاك هذا أم رجلٍ
لم تعرفه ؟ كان السؤال عن المعطى أكان ممن عرفه قبل أم كان إنساناً لم
تتقدم منه معرفة .

وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابن الخبر

عليه . فإذا قلت : رجل جاءني : لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت . فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول جاءني رجل فتقدم الفعل . وكذلك إن قلت : رجل طويل جاءني : لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير أو نزلته منزلة من ظن ذلك . وقولهم : شرٌّ أهرّ ذا ناب : إنما قدم فيه (شرٌّ) لأن المراد أن يعلم أن الذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير فجري مجرى أن تقول : رجل جاءني : تريد أنه رجل لا امرأة . وقول العلماء أنه إنما يصلح لأنه بمعنى « ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ » يبان لذلك ألا ترى أنك لا تقول : ما أتاني إلا رجل : إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ذلك لأن الخبر بتقضى النفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء وينفي عما عداه فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد : كان المعنى أنك قد قصرت المجهول على زيد ونفيته عن كل من عداه وإنما يتصور قصر الفعل على معلوم . ومتى لم يُرد بالنكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم حتى يزعم أني أقصر له الفعل عليه وأخبره أنه كان منه دون غيره .

واعلم أن لم نرد بما قلناه من أنه إنما حسن الابتداء بالنكرة في قولهم « شرٌّ أهرّ ذا ناب » لأنه أريد به الجنس أن معنى شرٌّ والشرّ سواه ، وإنما أردنا أن الغرض من الكلام أن نبين أن الذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير كما أننا إذا قلنا في قولهم : أرجل أتاك أم امرأة :

ان السؤال عن الجنس لم يرد بذلك أنه بمنزلة أن يقال : الرجل أم المرأة أتاك ولسكنا نعلم أن المعنى على أنك سألت عن الآتى : أهو من جنس الرجال أم جنس النساء ؟ فالتنكرة إذن على أصلها من كونها لواحد من الجنس إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال وعكس هذا أنك إذا قلت : أرجل أتاك أم رجلان . كان القصد منك إلى كونه واحداً دون كونه رجلاً فأعرف ذلك أصلاً وهو أنه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ^(١) وإذا اعتبرت ما قدمته من قول صاحب الكتاب : أنك قلت عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل وجدته يطابق هذا وذلك أن التنبيه لا يكون إلا على معلوم كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا بدأت بالتنكرة فقلت : رجل ، وأنت لا تقصد بها الجنس وأن تعلم السامع أن الذى أردت بالحديث رجل لا امرأة كان محالاً أن تقول : إني قدمته لأتبه المخاطب له : لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إني أردت أن أتبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل : وذلك ما لا يشك في استحالة فأعرفه .

(١) (كأنه) في خبر يصير و (بأن لم يدخل) متعلق بيمصير

(القول في الحذف)

هو باب دقيق المسلك ، لطيف المآخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فانك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون اذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تحجر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديناً أمثله مما عرض فيه الحذف ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه ، صاحب الكتاب :

اعتاد قلبك من ليلي عوائده وهاج أهواك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المصبراتُ به وكل حيرانَ سارٍ ماؤهُ خَصِلٌ^(١)
قال : أراد ذلك ربع قواء أو هو ربع : قال ومثله قول الآخر :
هل تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما عرفت يحفن الصيقل الخلل^(٢)
دار لموة إذ أهلى وأهلهم بالكاسية^(٣) ترعى اللهور الغزل
كأنه قال : تلك دار : قال شيخنا رحمه الله : ولم يحمل البيت الأول على أن الربع بدل من الطلل لأن الربع أكثر من الطلل والشئ يُبدل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشئ من أقل منه ففاسد لا يتصور . وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل . وكما يضمرون

(١) « أذاع المصبرات به » أنزلت ماءها بكثرة حتى ذهبت به وطست ، والحيران السارى هو الزن يجرى ليلاً وكتب الأستاذ في هامش نسخة الدرس : «قواء» لا أنيس به . والمصبرات السحاب . وأذاع الناس بما في الخوض شربوه بجماعه ذهب به . فعناء طستته وذهبت به .
(٢) الخلة بالسحر جفن السيف المقصى بالأدم (الجلد) وقيل بطانة يعض بها جفن السيف وما هنا من هذا . كنه الأستاذ . والجفن القراب والصيقل السيف المستول (٣) الكاسية موضع

المبتدأ فيرفعون فقد يضمرون الفعل فينصبون كبيت الكتاب أيضاً :
 ديار مية إذ حى نُساعفنا ولا يرى مثاها عجم ولا عرب
 أنشده بنصب ديار على إضمار فعل كأنه قال : اذكر ديار مية :
 ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف
 يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول
 ويستأنفون كلاماً آخر وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير
 مبتدأ مثال ذلك قوله :

وعلمت أنى يوم ذا ك منازل كعباً ونهدا
 قوم إذا لبسوا الحديد د تَمَرُوا حلقاً وقداً^(١)

وقوله

هم حلوا من الشرف الممل ومن حسب المشيرة حيث شاؤا

(١) تَمَرٌ تشبه بالنمر في خلقه أو خلقه أو بهما والتد الجلد وتصنع منه الدروع المسماة بالياب .
 وقد اتفقت نسخ الكتاب على رواية كلمة (حلقاً) بالهمزة والسينها راجعاً فراجعت فإذ اتج المروس
 بروبها بالمعجمة وقال هـ أى تشبهوا بالنمر لاختلاف ألوان القد والحديد . والأظهر عندي أن (حلقاً)
 بضم الحاء (وقداً) بفتح القاف أى تَمَرُوا في أخلاقهم وفي شكل قديم . ولكن كتب الأستاذ
 الإمام في هامش نسخة الدرس مانصه : البتداء الممروى بمعنى كرم وقوله تَمَرُوا أى تشبهوا
 بالنمر لاختلاف ألوان القد والحديد . والقدر جلد يابس في الحرب وهو الياب . والياب لما يابس
 الرمح خاصة وإنما أن يكون هو الدروع من الجلد ، على اختلاف في الروايات . وكان لون الحديد
 ولون ذلك الجلد يختلف لونه النمر . والحق بالهمزة فعلاً ، وهي حاق الدروع ويبر بها عن
 الدروع نفسها . وأراد بكعب بن الحارث بن كعب وهم من مذحج ، ونهد من قضاة ، وكانت
 بينه وبينهم حروب ، يقال أيس فلان جلد النمر فلان إذا تنكر له ، وكانت ملوك العرب إذا
 جهت فقتل إنسان ليست جلود النمر ثم أمرت بقتل من تريد قتله له وقد اعتمد الأستاذ ضبط
 لسان العرب للبيت قال في اللسان بعد تفسير حلقاً وقداً . وانتصبا على التمييز ونسب التنكير إلى
 الحلقى والقدر مجازاً إذ كان ذلك سبب تنكير لابسهما فكانه قال تنكر حلقهم وقدم فلما جعل
 فعل لها انتصبا على التمييز كما تقول تنكرت أخلاق القوم

مُنبأة مكارم وأساة كلمه دماؤهم من السكب الشفاء (١)

وقوله

رآني على مابي حُميلة فاشتكي إلى ماله حالي أسراً كما جهر
غلام رماه الله بالخير مقبلاً له سيمياء لانشق على البصر (٢)

وقوله

إذا ذكر أبنا العنبرية لم تضق ذراعي وأني بأسته من أفاخر
هلالان (٣) حلالان في كل شتوة من الثقل ما لا نستطيع الأباغر
حلالان خبر ثان وليس بصفة كما يكون لوقت مثلاً : رجلان حلالان :
ومما اعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بنى على مبتدأ محذوف قولهم بعد
أن يذكروا الرجل : فتي من صفته كذا وأغر من صفته كيت وكيت
كقوله :

ألا لافتي بعد ابن ناشرة الفتى ولا عرف إلا قد توتى وأدبرا
فتى حنظلي ما تزال ركابه تجود بمعروف وتنكر منكراً (٤)

(١) قال الأزهري إن الرجل السكب يعض إنساناً فيأثون رجلاً قريباً فيعطر لهم من دم
أصبه فيسقون السكب فيبرأ . كذا الأستاذ بعد أن أورد بيت السكيت :

أحلامك لسقام الجهل شافية كما دماؤكم يشق بها السكب

(٢) وفي رواية « ياقا » بدل « مابلا » وفي أخرى « بالحنن مقبلاً » والسيمياء الماسن
ولا تنق على البصر بنى إذا أدام النظر إليها لانه ولا يكرهه . ويروي لاشق لها البصر أي لا يقع
لأنها كالشمس (٣) الهلال الجمل المهزول والفلان الجميل ، قال الأستاذ وهو الراد هنا ولذلك
اختر المصنف القطع من الصفة وجعل « حلالان » خبراً تانياً لاوصفاً لهلالان . أما القطع الذي
السكلام فيه فهو قطع هلالان الخ عما قبله بجملة بداية كلام يستأنف المدح أو أقول والسكن التبعي
قال أي هان في الاشتهار والانتفاع بمكانهما بمنزلة هلالين

(٤) الحنظلي نسبة إلى حنظلة الأكرمين من تميم والركاب الرواحل تحمل الطعام إلى الناس وهو
جودها بالدرور وتحملهم إلى الحرب وهو إنكارها المنكر

وقوله

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي أيادي لم تُنمَنِّ وإن هي جَلَّتْ^(١)
ففي غير محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذ اللعل زلت
ومن ذلك قول جميل :

وهل بيننا بالإناس قاضي ديني وفاعة خيراً فأجزها
ترنو بعيني مهابة أقصدت بهما قلبي عشية ترميني ورميها^(٢)
هيفاء مقبلةً عجائب مذبذبة ريباً العظام باين العيش غاذيها^(٣)

وقوله

إني عشية رحمت وهي حزينة تشكو إلى صبايةً لصبور
وتقول بت عندي فديتك ليلة أشكو إليك فإن ذلك يسير
غراءه مبسأم كأن حديتها دُرٌّ تحذر نظمةً منثور^(٤)
مخطوطةً المتئين مضرة الحشا ريباً الرؤادف خلقتها مكمور^(٥)

(١) قوله عمراً منصوب على الحذف والإيصال وبعبارة أخرى على نزع الحائض قال الأستاذ أي لعمرو ولأن شكري لا يمدى إن فهو ابن بنته ويروي • تراخت • بدل أن تراخت .
وقوله أيادي لم تُنمَنِّ أي نعماً لم تعط بل هي مستهزئة على عظامها

(٢) المهابة البقرة الوحشية وتشبه بها المرأة في حال غيها وكما في يافعا . ومن معانيها القدرة والبلورة تطابق على المرأة بهذا المعنى ، والمرنو زيادة النظر مع سكون الطرب وأقصدت بها إلى معناه أصابته بسهماها . فقله يقال أقصد السهم إذا رمى فأصاب مكانه وأقصد فلاناً طعنه فقلته يقال أقصد السهم إذا رمى فأصاب مكانه وأقصد فلاناً طعنه فقلته ، ووجه لغت فقلته . يريد أنه لما تراعى من وهي بالاحتياط أصابت قلبه فقلته فقلته فكان هو الغريب في الغوى .

(٣) في رواية ريباً العظام بلا عيب يرى فيها ، وأقيداء الضامرة البطون الرقيقة الحصر ، وريباً النظام الفضة الناعمة سنة من الرى ضد الفطش والبيات بذبل ويبس من العطش

(٤) أصله مبتدأ ومنثور خبره وإجته صفة ثانية لدر أو حال من ناعل نحوذي كأنه عن تحمدر أي تساقط من سلسكة التي تقام في (٥) فانه مكموره مجسوة الخفق ومخطوطة المنثور أراد أن جوانبي سائسة الظهر أيضا يناهين بارزين أم من هئس الأستاذ الإمام . وزاد في نسخة القدس : حيا الظهر ما اكتنفت العصاب من عيب وثبال من عصب ولم يذكر ويؤت ، وقيل المنثور والمنثوران بهذا الظهر ، ومخطوطهما ممدودتهما وقد الأزهري أي حسنة مستوية .

وقول الأقبشري في ابن عم له موسر سأله فذمه وقال : كم أعطيتك
مالى وأنت تنفقه فيما لا يعينك والله لأعطيتك : فتركه حتى اجتمع القوم في
ناديهم وهو فيهم فشكاه إلى القوم وذمه فوثب إليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول
سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعى الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيقٌ لدينه وليس لما في بيته بعضيع
فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً وانظر إلى
موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف وبالظرف إذا أنت مررت بموضع
الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجدد وألطفت النظر فيما تحس به . ثم
تكاف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمك
فإنك تعلم أن الذى قلتُ كما قلتُ ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد ،
وقاعدة التجويد ، وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة ، وأدل دلالة ،
فالنظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريباً له قد ألح عليه :

عرضت على زيد ليأخذ بعض ما يحاوله قبل اعتراض الشواغل
فدب ديب البغل يألم ظهره وقال تعلم أنني غير فاعل^(١)
تناوب حتى قلت داسع نفسه^(٢) وأخرج أنياباً له كالمعاول

الأصل حتى قلت : هو داسع نفسه أى حبيته من شدة التناوب
ومما به من الجهد يقذف نفسه من جوفه ويخرجها من صدره كما يدسع
البعير جرته^(٣) . ثم إنك ترى نصبة الكلام^(٤) وهيئته تروم منك أن تنامى
هذا المبتدأ أو تباعد عن وهمك ، وتجهد أن لا يدور في خلدك ، ولا

(١) أراد أنه أبداً في تناوله كالبعير يزد بلاه إذا ألم ظهره يريد أن لا يأخذ السكر دونه
واحدة . كنه الأستاذ . (٢) أى يخرجها ودسع يدسع قائم على الف ، ودسع يقبضه روى به
(٣) أى صورته في برأعه وقيامه .

يعرض لخاطرك ، وتراك كأنك تتوقاه توقي الشيء يُكره مكانه ، والثقل
يُخشى هجومه ، ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح :

العين تبدى الحب والبغضا وتظهر الإبرام والنقضا^(١)
درة ما أنصفتني في الهوى ولا رحمت الجسد المنصى^(٢)
غضبي ولا والله يا أهلهما لا أطمع البارد أو ترضى

يقول في جارية كان يحبها وسعى به إلى أهلها فنعوها منه والمقصود
قوله (غضبي) وذلك أن التقدير « هي غضبي » أو « غضبي هي » لا محالة
إلا أنك ترى النفس كيف تنفادي من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس
إلى إضماره ، وترى الملاحظة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به ، ومن
جيد الأمثلة في هذا الباب قول الآخر يخاطب امرأته وقد لامته على الجود
قالت سُميَّة قد غويت بأن رأيت حقاً تناوب مالنا ووفوداً
غى لعمرك لا أزال أعوده مادام مال عندنا موجوداً
المعنى « ذاك غى لا أزال أعود إليه فدعى عنك لومي » وإذ قد عرفت
هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء ، فما
من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال
ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ،
وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به .

(١) أي تظهر ما أبرمه المرء في نفسه من عقد المحبة وما تقصه من ذلك ، كتبه الأستاذ والأمر
في فقه الحب وإبرامه أوسع من ذلك ، فكم يرم الحب والمحبة ويأنس من أمر ، وكه يبي يوم
كل يوم ، والعين هي التي تم على ما في القلب من ذلك
(٢) من أنفى بهيمة إذا أهزله بشدة السير واستمراره .

وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ وهو حذف اسم إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً فإن أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً ، فإن الحاجة إليه أمس ، وهو بما نحن بصدده أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن والرويق أعجب وأظهر ، وههنا أصل يجب ضبطه وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل وكما أنك إذا قلت : ضرب زيد فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق . كذلك إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت : ضرب زيد عمراً . كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنعا كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما . فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه ، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول أو يمرض لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد ضرب ، وما شا كل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء .

وإذ قد عرفت هذه الجملة فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المنتمية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فإذا

كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطى ويحزل، ويقرى ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع، وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَمْلِكُونَ » المعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى: « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى » وقوله « وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى^(١) » المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه أو لا يكون منه فإن الفعل لا يعدي هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت: هو يعطى الدنانير: كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه ولم يكن كلامك مع من نفي أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع . فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه .

(١) أقي: أعطى ما يقضى .

وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم إلى جلي لاصنعة فيه وخفي تدخله الصنعة . فمثال الجلي قولهم أصغيت إليه : وهم يريدون أذني ، و . أغضيت عليه : والمعنى جفني ، وأما الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع . فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجري ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن أثبتت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه للمفعول ومثاله قول البحتري :

شجوة حساده وغيظُ عداؤه أن يرى مبصرٌ ويسمع واع

المعنى لا محالة^(١) أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص ، وقال أنه يدح خليفة وهو الممتز ويعرض بخليفة وهو المستعين فأراد أن يقول : إن محاسن الممتز وفضائله المحاسن والفضائل يكنى فيها أن يقع عليها بصر ويعمها سمع ، حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغيب من علمهم بأن ههنا مبصر آ يرى وسامعاً يعي حتى ليتعنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها ، وأذن يعي معها ، كي يخفي مكان استحقاقه لشرف الإمامة فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها .

(وهذا نوع آخر منه) وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود

(١) قوله لا محالة ، اعترض بين المبتدأ وخبره .

قصده قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواء بدليل الحال أو ما سبق من الكلام إلا أنك تطرحه وتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخاص له وتنصرف بجماتها وكما هي إليه . ومثاله قول عمرو بن معدى كرب :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت^(١)
« أجرت » فعل متمم ومعلوم أنه لو عداه لما عداه إلا إلى ضمير المتكلم نحو « ولكن الرماح أجرتني » وأنه لا يتصور أن يكون ههنا شيء آخر يتعدى إليه لاستحالة أن يقول : فلو أن قومي أنطقني رماحهم : ثم يقول : ولكن الرماح أجرت غيري : إلا أنك تجد المعنى يلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تخرجه إلى لفظك ، والسبب في ذلك أن تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وجبس الألسن عن النطق وأن يصح وجود ذلك . ولو قال « أجرتني » جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجراراً . بل الذي عناه أن يتبين أنها أجرتة ، فقد يذكر الفعل كثيراً والغرض منه ذكر المفعول مثاله أنك تقول : أضربت زيدا؟ وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضرب ، وإنما تنكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد وأن يستحيز ذلك أو يستطيعه ، فلما كان في تعديته « أجرت » ما يؤم ذلك وقف فلم يمدّ اليقظة ولم ينطق بالمفعول لتخاص العناية لإثبات الإجرار

(١) أجرت أي قطعت لسانه من القول لأنها لم تفعل شيئاً يذكر فيمدح .

للرماع ويصح أنه كان منها وتسلم بكايتهما لذلك ، ومثله قول جرير :
 أميئتِ المنى وخطبت حتى تركت ضمير قلبي مستهماً^(١)
 الغرض أن يثبت أنه كان منها تمنية وخطابة وأن يقول لها : أهكذا
 تصنعين وهذه حيلتك في فتنة الناس ؟ ومن بارع ذلك ونادره ما تجده
 في هذه الأبيات : روى المرزباني في كتاب الشعر بإسناد قال : لما تشاغل
 أبو بكر الصديق رضي الله عنه بأهل الردة استبطأته الأنصار فقال^(٢) :
 إما كافتمونني أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما ذاك عندي
 ولا عند أحد من الناس ولكني والله ما أوتي^(٣) من مودة لكم ولا حسن
 رأي فيكم ، وكيف لا نجبكم ! فوالله ما وجدت مثلاً لنا ولكم إلا ما قال
 طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب :

جزى الله عنا جعفر آحين أزلقت بنا نعمانا في الواطئين فزلت
 أبوا أن يملؤنا ولو أن أمننا تلاقى الذي لا قوة منا ملت
 هم خلطونا بالنفوس والجؤا إلى حجرات أدفأت وأظلت^(٤)

فيها حذف مفعول مقصود قصده في أربعة مواضع قوله : ملت والجؤا
 وأدفأت وأظلت : لأن الأصل « ملتنا والجؤنا إلى حجرات أدفأتنا
 وأظلتنا » إلا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه في حد المتناهي^(٥) حتى
 كأن لا قصد إلى مفعول وكان الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد
 شيء يقع عليه كما يكون إذا قلت : قدم فلان : تريد أن تقول : قد

(١) المستهام الذي لا يدري أين يذهب من المعنى ونحوه . (٢) أي أن كلفتموني الخ فليس
 ذلك في استطاعتي . (٣) أي لا يغمز علي من تلك الجهة . (٤) في رواية « وأكنت » .
 (٥) الذي تنهى أو انتهى عند الفاعل لا يتعداه إلى سواه .

دخله الملال : من غير أن تخص^(١) شيئاً بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته وكما تقول : هذا بيت يدفيء ويظل . تريد أنه بهذه الصفة .
واعلم أن لك في قوله : أجرت وملت : فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل وهي أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم^(٢) عن القتال ما يجزئ مثله وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقاً : وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى لأنك إذا قلت : وانكن الرماح أجرتي : لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يجزئ قضية مستمرة في كل شاعر قوم بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجزئ شاعرهم . ونظيره أنك تقول : قد كان منك ما يؤلم : تريد ما انشروط^(٣) في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان . ولو قلت : ما يؤلمني : لم يفد ذلك لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء لا يؤلم غيرك . وهكذا قوله : ولو أن أمنا تلاقى الذي لا قوم منا ملت : يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تل وتسأم وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تل له الابن وتبهرم به مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المسكاره في مصالح الأولاد ، وذلك أنه وإن قال (أمنا) فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ، ولو قلت (ملتنا) لم يحتمل ذلك لأنه يجري مجرى أن تقول : لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يلها منا : وإذا قلت : ما يلها منا : فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن . وكذلك قوله : إلى حجرات أدفأت وأظلت : لأن فيه معنى قولك حجرات من شأن مثلها أن تدفيء وتظل

(١) وفي نسخة تصد . (٢) أحجهمهم ؛ كذب عن الأمر أحجم . (٣) لعله د المان .

أى هى بالصفة التى إذا كان البيت عليها أدفاً وأظلم ، ولا يجىء هذا المعنى مع إظهار المفعول إذ لا تقول : حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلمنا : هذا لغوٌ من الكلام فأعرف هذه النكتة فإنك تجدهما فى كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر الذى هو توفير العناية على إثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لأن تعلم التباسه بمفعوله .

وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل أعنى وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب فانظر إلى قوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْتَقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا نِمْ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ » ففيها حذف مفعول فى أربعة مواضع إذ المعنى وجد عليه أمة من الناس يستقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لانسقى غنمنا فسقى لهما غنمهما . ثم أنه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس فى ذلك كاه إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقاً وما ذلك إلا أن الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى ومن المرأتين ذود وأنهما قالتا : لا يكون مناسقى حتى يصدر الرعاء : وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى أغناماً أم إبلا أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم بخلافه ، وذلك أنه لو قيل : وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما : جاز أن يكون لم يتكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم يتكر الذود كما أنك إذا قلت : مالك تمنع أخاك ؟

كنت منكرًا المنع لامن حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ فاعرفه
تعلم أنك لم تجد الحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت
إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأن الغرض لا يصح إلا على تركه .
ومما هو كأنه نوع آخر غير ماضى قول البحرى :

إذا بعدت أبلت وإن قربت شفت فهجراتها يُبلى ولقيانها يُشنى
قد علم أن المعنى « إذا بعدت عنى أبلتني وإن قربت منى شفتنى » إلا
أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب إطراحه ، وذلك لأنه أراد أن
يجعل اليبلى كأنه واجب في إبعادها أن يوجهه ويحلبه وكأنه كالطبيعة فيه ،
وكذلك حال الشفاء مع القرب حتى كأنه قال : أتدرى ما إبعادها ؟ هو الداء
المضى . وما قربها ؟ هو الشفاء والبرء من كل داء . ولا سبيل لك إلى هذه
اللطيفة وهذه النكتة إلا بحذف المفعول البتة فاعرفه . وليس لتأتج هذا
الحذف أعنى حذف المفعول نهاية فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة وإلى
لطائف لا تحصى

(وهذا نوع منه آخر) اعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف يسمى
الإضمار على شريطة التفسير وذلك مثل قولهم : أكرمى وأكرمى عبد الله
أردت « أكرمى عبد الله وأكرمى عبد الله » ثم تركت ذكره في الأول
استغناء بذكره في الثانى . فهذا طريق معروف ومذهب ظاهر وشيء
لا يعبأ به ويظن أنه ليس فيه أكثر مما ترىك الأمثلة المذكورة منه . وفيه
إذا أنت طلبت الشيء من معدنه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة
. إلا تجده إلا فى كلام الفحول . فن لطائف ذلك ونادره قول البحرى

لوشئت لم تفسد سماحة حاتم كرمًا ولم تهسدم مآثر خالد
الأصل لا محالة لوشئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف
ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه ، ثم هو على ما تراه وأعلمه
من الحسن والفرابة وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم
البلاغة أن لا ينطق بالحذف ولا يظهر إلى اللفظ ، فليس يخفى أنك
لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت : لوشئت أن لا تفسد سماحة حاتم
لم تفسدها : صرت إلى كلام غث وإلى شيء يعجزه السمع وتعاقفه النفس ،
وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبدأ لطفًا ونبلا
لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وأنت إذا قلت لوشئت : علم السامع أنك
قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئًا
تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون ، فإذا قلت : لم تفسد سماحة
حاتم : عرف ذلك الشيء ومحجبه المشيئة بمد « لو » وبعد حروف الجزاء
هكذا موقوفة غير معداة إلى شيء كثير شائع كقوله تعالى « ولو شاء
الله لجمعهم على الهدى » « ولو شاء لهداكم أجمعين » والتقدير في ذلك كله على
ما ذكرت فالأصل « لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم » « ولو شاء
أن يهديكم أجمعين لهداكم » إلا أن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفًا وقد
يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن وذلك نحو قول الشاعر
ولو شئت أن أبكي دما لبكيتَه عليه ولسكن ساحة الصبر أوسع
فقياس هذا لو كان على حد « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى » أن
يقول : لوشئت بكيت دما ، ولسكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى
هذه لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصًا وسبب حسنه أنه كأنه بدع

عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به .

وإذا استقرت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمن . يقول الرجل يخبر عن عزة نفسه : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ، ولو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت : فإذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف كقولك : لو شئت خرجت ولو شئت قمت ولو شئت أنصفت ولو شئت لقلت : وفي التنزيل « لو نشاء لقلنا مثل هذا » وكذا تقول لو شئت كنت كزبد ، قال :

لو شئت كنت ككرز في عبادته أو كابن طارف حول البيت والحرم^(١)
وكذا الحكم في غيره من حروف المجازاة أن تقول : إن شئت قلت وإن أردت دفعت : قال الله تعالى : « فإن يشأ الله يختم على قلبك » وقال عز اسمه « من يشأ الله يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ونظائر ذلك من الآي ترى الحذف فيها المستمر . وبما يعلم أن ليس فيه لغير الحذف وجه قول طرفة :

وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت مخافة ملوئٍ من القَدِّ مُحْصَدٍ^(٢)

(١) وفي نسخة « طارقي » بالفاء بدل « طارف » .

(٢) الأرقام سرعة السير وناقة صرقال وصرقة صريرة والقَد السوط من الجلد والمحصد كالملوي المتبول وكتب الأستاذ في هامش نسخة القدس ما نصه : قبل البيت :

وإن شئت ساهى واسط السكرور رأسها وعامت بفسببها نجاء الخفيده
ساهى - ساهى وسط الرجل ، وعامت مدت يديها كهيمة السابح في الماء والضيمان الضدان والنجاء الصرعة والمفيدة الظلم وهو ذكر التمام .

وقول حميد :

إذا شئت غنني بأجزاء بيضة أو الزرق من ثلث أو يلهما^(١)
مطوقة ورقاء تسجع كلما د. الصيف وانجاب الربيع فانجما^(٢)

وقول البحترى :

إذا شاء غادي صرمة أو غدا على عقائل سرب أو تقنص ربّربا^(٣)
وقوله :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة خللت بين عقية وزروده
معلوم أنك لو قلت : وإن شئت أن لا ترقل لم ترقل . أو قلت : إذا
شئت أن تغنني بأجزاء بيضة غنني ، وإذا شاء أن يغادي صرمة غادي ،
ولو شئت أن تعود بلاد نجد عودة عدتها : أذهبت الماء والروتق
وخرجت إلى كلام غث ، ولفظ رث ، وأما قول الجوهري :

فلم يبق من الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا
فقد نحا به نحو^(٤) قوله : ولو شئت أن أبكي دما لبكيتيه فأظهر مفعول
شئت ولم يقل : فلو شئت بكيت تفكراً لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا

(١) جزع الوادي بالكسر حيث تجزعه أي تقطعه ، وقيل منقطعه وقيل جانبه ومنقطعه وبيضة
وبيش واد بطريق اليمامة والزرق آ كنية « وفي القاموس رمال » بالدهاء قال ذو الرمة :
وترين بالزرق الحمازل بعدما تقوب عن غريان أوراكها الخطر
وتلثت موضع وقيل اسم واد عظيم ويحمل ميقات أهل اليمن . كتبه الأستاذ الإمام في هامش
نسخة المدرس .

(٢) انجاب وأنجم كلاماً بمعنى انكشف وولى .

(٣) الصرمة جماعة من الإبل وعقائل السرب كرائحة والسرب قطع الظباء . ويطلق على النساء
والغرب القطيع من نفر الوحش وغاداه ما كره وغدا عليه مثله ويريد هنا البكور إلى انصيد .
(٤) نحا في مجرد إظهار المفعول وإن كان هناك فرق في المعنى والغرض . كتبه الأستاذ الإمام
في هامش نسخة المدرس .

بذكر المفعول وذلك أنه لم يرد أن يقول : ولو شئت أن أبكى تفكراً
بكيت كذلك ، ولكنه أراد أن يقول : قد أفناني النحول ، فلم يبق منى وفي
غير خواطر تجول ، حتى لو شئت بكاء فَمَرَّيْتُ شتوني ، وعصرت عيني ،
ليسيل منها دمع لم أجده ، ويخرج بدل الدمع التفكير . فالبكاء الذي أراد
إيقاع المشيئة عليه مطلق مبهم غير مُعَدَّى إلى التفكير البتة ، والبكاء الثاني
مقيد ممدى إلى التفكير . وإذا كان الأمر كذلك صار الثاني كأنه شيء غير
الأول وجري مجرى أن تقول : لو شئت أن تعطى درهماً أعطيت درهماين
في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأول .

واعلم أن هذا الذي ذكرنا ليس بصريح « أكرمت وأكرمني عبد الله »
ولكنه شبيه به في أنه إنما حذف الذي حذف من مفعول المشيئة والإرادة
لأن الذي يأتي في جواب (لو) وأخواتها يدل عليه .

وإذا أردت ماهو صريح في ذلك ثم هو نادر لطيف ينطوى على معنى
دقيق وفائدة جليلة ، فانظر إلى بيت البحتری :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والملك مثلنا
المعنى قد طلبنا لك مثلنا ثم حذف لأن ذكره في الثاني يدل عليه . ثم
إن في المجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة ما لا يخفى ، ولو أنه
قال : طلبنا لك في السؤدد والمجد والملك مثلنا فلم نجد له من هذا
الحسن الذي تراه شيئاً . وسبب ذلك أن الذي هو الأصل في المدح
والفرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن المثل فأما الطالب فسكاليه يذكر
ليبنى عليه الغرض ويؤكد به أمره . وإذا كان هذا كذلك فلو أنه قال : قد

طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده : لكان يكون قد ترك
أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل وأوقعه على ضميره ولن تبلغ
الكناية مبلغ الصريح أبداً .

وَيُبَيِّنُ هَذَا كَلَامُ ذِكْرِهِ أَبُو عَثْمَانَ الْجَاحِظُ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ
وَأَنَا أَدْكُتُ لَكَ الْفَصْلَ حَتَّى يَسْتَبِينَ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ قَالَ « وَالسَّنَةُ فِي
خُطْبَةِ النَّسَاكِ أَنْ يَطِيلَ الْخَاطِبُ وَيَتَصَرَّحَ بِالْحَبِيبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَيْسَ بْنَ
خَارِجَةَ لَمَّا ضَرَبَ بِسَيْفِهِ مَوْخِرَةَ رَاحِلَةِ الْخَامِلِينَ^(١) فِي شَأْنِ سَمَالَةَ دَاخِسَ
وَقَالَ : مَا لِي فِيهَا أَيُّهَا الْعَشْمَتَانُ ، قَالَا : بَلْ مَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : عِنْدِي قِرَى كُلِّ نَازِلٍ ،
وَرَضِيَ كُلِّ سَاخِطٍ ، وَخُطِبَ مِنْ لَدُنْ تَطَلَعَ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ تَغْرِبَ ، أَمَرَ فِيهَا
بِالتَّوَاصُلِ ، وَأَنْهَى فِيهَا عَنِ التَّنْقَاطِ . قَالُوا : نَخُطُّ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ فَمَا أُحَادِثُ
كَلِمَةً وَلَا مَعْنَى . فَقِيلَ لِأَبِي يَعْقُوبَ : هَلَا أَكْتَفَى بِالْأَمْرِ بِالتَّوَاصُلِ ، عَنْ
النَّهْيِ عَنِ التَّنْقَاطِ ؟ أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ هُوَ النَّهْيُ عَنِ الْقَطِيعَةِ ؟ قَالَ :
أَوْ مَا عَمِلْتَ أَنْ السُّكْنَانِيَّةَ وَالتَّعْرِيبُ لَا يَمْلَأَنَّ فِي الْعُقُولِ عَمَلُ الْإِبْطَاحِ
وَالتَّكْشِيفِ ، وَانْتَهَى الْفَصْلَ الَّذِي أُرِدْتُ أَنْ أَكْتُبَهُ ، فَقَدْ بَصُرْتُ هَذَا أَنْ
لَنْ يَكُونَ إِقَاعُ نَفْيِ الْوُجُودِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِ الْمَثَلِ كَمَا يَقَعُ عَلَى ضَمِيرِهِ .

وإذ قد عرفت هذا فإن هذا المعنى بعينه قد أوجب في بيت
ذي الرمة أن يضع اللفظ على عكس ما وضعه البحرى فيعمل الأول من
الفصلين وذلك قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئبما أن يكون أصاب مالا

(١) هما هرم والحارث من غطفان من بني مرة وقد حلا ديات من قتل في حرب داخس والغبراء
والعشمتان ثنية عسمة وهو الرجل بلغ غاية الهرم . كنه الأستاذ الإمام .

أعمل « لم أمدح » الذي هو الأول في صريح لفظ اللثيم و « أرضى » الذي هو الثاني في ضميره وذلك لأن إيقاع نفي المدح على اللثيم صريحاً والمجىء به مكشوفاً ظاهراً هو الواجب من حيث كان أصل الفرض وكان الإرضاء تعليلاً له . ولو أنه قال : ولم أمدح لأرضى بشعري لثيماً . لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل وأبانه فيما ليس بالأصل فاعرفه . ولهذا الذي ذكرنا من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى « وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ » وقوله تعالى « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ » من الحسن والبهجة ومن الفخامة والنبيل ما لا يخفى موضعه على بصير وكان لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار فقليل : وبالحق أنزلناه وبه نزل . وقل هو الله أحدهو الصمد . لعدمت الذي أنت واجده الآن .

(فصل — ل)

قد بان الآن واتضح لمن نظر نظر المتثبت الحصيف الراجب في اقتداح زناد العقل ، والازدياد من الفضل ، ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويتعامل إلى دقائقها ، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر ، ولا يمدو الذي يقع في أول الخاطر ، أن الذي قات في شأن الحذف وفي تنخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وأن مأخذه مأخذ يشبه السحر ، ويههر الفكر ، كالذي قلت . وهذا فن آخر من معانيه عجيب وأنا ذاكرة^(١) لك : قال البحترى في قصيدته التي أولها * أعن سفه يوم الايبرق أم حلم * وهو يذكر محاماة الممدوح عليه

(١) وفي نسخة (وهو ما ذكره) .

وصيائته له ودفعه نوائب الزمان عنه :

وكم أدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حَزَزَنَ إلى العظم
الأصل لا محالة حزن اللحم إلى العظم إلا أن في محبته به محذوفا
وإسقاطه له من النطق وتركه في الضمير مزينة مجيبة وفائدة جارية ، وذلك
أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنعه به من
أن يتوهم في بدء الأمر شيئاً غير المراد ثم ينصرف إلى المراد ، ومعلوم أنه
لو أظهر المفعول فقال : وسورة أيام حزن اللحم إلى العظم لجاز أن
يقع في وهم السامع إلى أن يحىء إلى قوله « إلى العظم » أن هذا الحز كان
في بعض اللحم دون كله وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم ، فلما
كان كذلك ترك ذكر اللحم وأسقطه من اللفظ ليبرىء السامع من هذا
ويجمله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم^(١) ويتصور في نفسه من أول
الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظم . أفبكون دليل أوضح
من هذا وأبين وأجلى في صحة ما ذكرت لك من أنك قد ترى ترك الذكر
أفصح من الذكر ، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير أحسن للتصوير .

(فصل)

« القول على فروق في الخبر »

أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم
الفائدة دونه ، وخبر ليس بجزء من الجملة ولا سكنه زيادة في خبر آخر سابق
له . فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك زيد منطلق والفعل كقولك

(١) أنه أول

خرج زيد . فشكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة . والثاني هو الحال كقولك : جاءني زيد راكباً . وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لدى الحال كما تُثبِتُهُ بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل ألا تراك قد أثبتت الركوب في قولك : « جاءني زيد راكباً » لزيد إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجمله بهذه الهيئة في محيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به بل ابتدأت فأثبتت المجيء ثم وصات به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته . وأما في الخبر المطابق نحو « زيد منطلق وخرج عمرو » فانك مثبت للمعنى إثباتاً جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه فاعرفه :



وإذ قد عرفت هذا الفرق فالذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تأس الحاجة في علم البلاغة إليه . ويأنه ان موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئاً بـمـدـشـيء . وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئاً بـمـدـشـيء فإذا قلت : زيد منطلق . فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجمله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمرو قصير . فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجمل الطول أو التصير يتجدد ويحدث بل توجههما وثبتهما فقط وتقتضى وجودهما على الإطلاق، كذلك لا تعرض

في قولك : زيد منطلق . لا أكثر من إثباته لزيد .
وأما الفعل فانه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت : زيد هاهو ذا ينطلق
فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً بجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه .
وإن شئت أن تحسّ الفرق بينهما من حيث يلفظ فتأمل هذا البيت :
لا يألف الدرهم المضروب صرّتنا لـ لكن يـر عليها وهو منطلق
هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ولو قلته بالفعل : لكن يـر عليها وهو
ينطلق . لم يحسن . وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح
في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ
بِالْوَيْدِ »^(١) فان احداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا وان قولنا :
كلهم يبسط ذراعيه . لا يؤدي الغرض وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضى
مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقضى الاسم ثبوت السنة وحصولها
من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً .
ولا فرق بين « وكلهم باسط » وبين أن يقول : وكلهم واحد . مثلاً
في أنك لا تثبت مزاولة ولا تجعل السكاب يفعل شيئاً بل تثبته بصفة هو
عليها فالغرض إذن تأدية هيئة السكاب . ومتى اعتبرت الحال في الصفات
المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ولم يمتزك الشك في أن أحدهما
لا يصلح في موضع صاحبه فإذا قلت : زيد طويل وعمر و قصير . لم يصلح
مكانه يطول ويقصر ، وإنما تقول : يطول ويقصر إذا كان الحديث عن
شيء يز . وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد في الطول

(١) الويد بناء الدار والمراد هنا فناء السكف كتبه الأستاذ في هامش نسخة الدرس .

أو يحدث فيه القصر فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثم ترايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم .

وإذا ثبت الفرق بين الشئيين^(١) في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أن تقضى بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر كما هو العبارة في حمل الخنق على الجلي . وينعكس لك هذا الحكم . أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه كذلك تجد الفعل يقع ثم^(٢) لا يصلح الاسم مكانه ولا يؤدي ما كان يؤديه . فن البين في ذلك قول الاعشى :

لعمري لقد لاحت عيونٌ كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق^(٣)
 تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندي والمخاق^(٤)
 معلوم أنه لو قيل : إلى ضوء نار متحرقة لنبا عنه الطبع وأنكرته
 النفس ثم لا يكون ذلك النبؤ وذلك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد
 به بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال وكذلك قوله :

أَوْ كَمَا وَرَدَتْ عَسَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيْفِهِمْ^(٥) يَتَوَسَّمُ
 وذلك لأن المعنى في بيت الاعشى على أن هناك مؤقداً يتجدد منه
 الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً وإذا قيل متحرقة كان المعنى أن هناك

(١) وفي نسخة « بين الشئ » والنبي « (٢) وفي نسخة حيث .

(٣) لاح إليه لاج واليقاع للشرف من الأرض والجبل وقيل هو ما ارتفع من الأرض قال ابن بري ويجمع على بقوع أو من هادش نسخة الدرس .

(٤) الخاق هو عبد العزيز السكلاوي جاهل كريم عضته فرسه فأثر فيه مثل الحاقة فدمى الخلو كنية الأستاذ الإمام (٥) العريف من يعرف أصحابه . كنية الأستاذ في هادش نسخة الدرس

ناراً قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة وجرى مجرى أن يقال : إلى ضوء نار عظيمة . في أنه لا يفيد فعلاً يفعل . وكذلك الحال في قوله : بعثوا إلى عريفهم يتوسم . وذلك لأن المعنى على توشم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً وتصفح منه للوجوه واحداً بعد واحد ولو قيل : بعثوا إلى عريفهم متوسماً . لم يفد ذلك حق الإفادة ، ومن ذلك قوله تعالى « هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض » لو قيل : هل من خالق غير الله رازق لكم . لكان المعنى غير ما أريد . ولا ينبغي أن يفرك أنا إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول . في « زيد يقوم » : إنه في موضع « زيد قائم » فإن ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيها استواءً لا يكون من بعدهم اقتراق فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين .

ومن فروق الإثبات أنك تقول : زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد . فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي وأنا أفسر لك ذلك اعلم أنك إذا قلت زيد منطلق . كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلافاً كان لامن زيد ولا من عمرو فأنت تقيده ذلك ابتداءً ، وإذا قلت : زيد المنطلق . كان كلامك مع من عرف أن انطلافاً كان لإمان زيد وإمان عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره ، والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : زيد منطلق فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو

« زيد المنطلق » فعلا قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلمه زيد فأفدته ذلك ، فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبرا وهو إثبات المعنى للشيء ، وليس يقدر في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلاقاً كان من أحد الرجلين لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو كان حالك في الحاجة إلى من كان يثبت زيد كحالكم إذا لم تعلم أنه كان من أصله .
وتمام التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت^(١) أنه كان من إنسان انطلق من موضع كذا في وقت كذا الفرض كذا فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد فإذا قيل لك : زيد المنطلق : صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزئين فقالوا : زيد هو المنطلق .
ومن الفرق بين المسألتين - وهو مما تمس الحاجة إلى معرفته - أنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بابتداء ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول وإذا عرفت لم يجز ذلك . تفسير هذا أنك تقول : زيد منطلق وعمرو . تريد « وعمرو منطلق أيضاً » ولا تقول : زيد المنطلق وعمرو . ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد فإذا أثبتته زيد لم يصح إثباته لعمرو ، ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإنه ينبغي أن تجتمع بينهما في الخبر فتقول : زيد وعمرو هما المنطلقان . لا أن تفرق فتثبته أولاً لزيد ثم تجيء فتثبته لعمرو . ومن الواضح في تمثيل هذا النحو

(١) وفي نسخة بلفك .

قولنا : هو القائل بيت كذا : كقولك : جرير هو القائل * وليس
لسيفي في العظام بقية * فأنت لو حاولت أن تشارك في هذا الخبر غيره
فتقول : جرير هو القائل هذا البيت وفلان : حاولت محالاً لأنه قوله
بمعناه فلا يتصور أن يشارك جريراً فيه غيره .

واعلم أنك تجدد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له
في ذلك وجوهاً (أحدها) أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك
المباينة وذلك قولك : زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع : تريد أنه
الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد أو الشجاع
لم توجد إلا فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن
يبلغ الكمال ، فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك ، فلو قلت :
زيد هو الجواد وعمرو : كان خلفاً من القول .

(والوجه الثاني) أن تقصر جنس المعنى الذي تُفخِده بالخبر على المخبر
عنه لا على معنى المباينة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه بل على
دعوى أنه لا يوجد إلا منه ، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء
يخصه ويحمله في حكم نوع برأسه وذلك كنعنو أن يقيد بالحال والوقت
كقولك : هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً :^(١) وهكذا إذا كان
الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً كقول الأعشى :

(١) من كلام جبار بن سلمى بن عامر ابن عم عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ،
— وسلي اسم أبيه — صراطى فبر عامر قبل إسلامه فأبته وقال : مان من الناس بثلاث ، كان
لايضل حتى يضل النجم ، ولا يعطش حتى يعطش الجبل ، وكان خير ما يكون حين لا تظن نفس =

هو الواهب المائة المصطفاة^(١) إما مخاصماً وإما عشاراً^(٢) فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعاً خاصاً وكذا الباقي . ثم إنك تجعل كل هذا خبراً أعلى معنى الاختصاص وأنه المذكور دون من عداه ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى أنه لا يهب هذه الهبة إلا الممدوح ! وربما ظن الظان أن اللام في « هو الواهب المائة المصطفاة » بمنزلتها في نحو « زيد هو المنطلق » من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص وليس الأمر كذلك لأن القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها . يدل ذلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه وعلى أنه يجعله يهب المائة مرة بعد أخرى . وأما المعنى في قولك: زيد هو المنطلق . فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة لا إلى جنس من الانطلاق ، فالتكرار هناك غير متصور ، كيف وأنت تقول: جريير هو القائل :

* وليس لسيفي في العظام بقية *

== بنفس خبراً . وسلمى والطهيلي من أولاد أم البنين الأربعة . ا هـ من هاشم الأستاذ الإمام ثم زاد في هاشم نسخة درس ما نصه : يظهر أن هذا الاختلاف في الغيب وإلا فتقبل ليس أنا سلمى وإنما هو أخو ابن سلمى (ثم كتب) أم البنين هي أبل بنت عمرو بن عامر . وهي زوج مالك بن جعفر بن كلاب ولدت له خمسة نجباء وهم عبيدة الواح . وطهيلي الجليل . وعاوية عمود الحكماء . وعامر ملاعب الأستة . والرماح أبو براء . وربيعة أبو نبيد . وأما سلمى نزلت لما ضرب فهو ابن مالك من زوجة أخرى وهو وأخوه عتبة أبو عروة الرجال ولدا هند امرأة من بني سالم . ولما لك ولد ثامن اسمه عمرو . وقد تزوج سعيد بن العاص بابنة حفيده حبيب بن يحيى بن عمرو بن مالك أم (١) الخائن الموامل من النوق . وناقة عشراء (يضم وفتح كنفاء) مضى على حملها عشرة أشهر والعرب تسمى النوق عشاراً بعد وضعها ما في بطونها لزوم الإسم لها بعد الوضع كما يسمونها لاقا . وقيل العشار من الإبل كالنساء من النساء ا هـ من نسخة درس .

تريد أن تثبت له قيلَ هذا البيت وتأليفه . فافصل بين أن تقصد إلى نوع فعل وبين أن تقصد إلى فعل واحد متعين حاله في المعاني حالُ زيد في الرجال في أنه ذات بعينها .

(والوجه الثالث) أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان في «زيد هو الشجاع» تريد أن لا تمتدَّ بشجاعة غيره ، ولا كما ترى في قوله : هو الواهب المائة المصطفاة لكن على وجه ثالث وهو الذي عليه قول الخنساء :

إذا قبح البكاء على قتيل رأيتُ بكاءك الحسنَ الجميلاً

لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيد الحسن بشيء فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تُقره في جنس ما حُسنته الحسنُ الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شكٌ . ومثله قول حسان^(١) .
وإن سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبدُ
أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله^(٢) ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها
ولو قال : ووالدك عبد . لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة . وعلى ذلك قول الآخر :

أسودُ إذا ما أبدت الحرب نابها وفي سائر الدهر الغيوث المواطر

واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك وله

(١) قاله في هجو أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب قبل إسلامه . ومعنى كون الحارث عبداً أن أمه ليست بفرسية ولم تُلها فبيلة مشهورة . كتبه الأستاذ الإمام .

(٢) أي يجعل الهجو .

مسلك ثم دقيق ولحمة كالخلس يكون التأمل عنده كما يقال يعرف وينكر
 وذلك قولك : هو البطل المحامي وهو المتقى المرتجى . وأنت لاتقصد
 شيئاً مما تقدم فاست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ولم يعلم
 أنه ممن كان كما مضى في قولك : زيد هو المنطوق . ولاتريد أن تقصر
 معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال كما كان في قولك : زيد
 هو الشجاع . ولا أن تقول إنه ظاهر بهذه الصفة كما كان في قوله :
 ووالدك العبد ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل
 المحامي ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل
 حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قناتةً عالماً وتصورته حق
 تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بفتك .
 وطريقه كطريق قولك : هل سمعت بالأسد وهل تعرف ماهو ؟ فإن
 كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه :

ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي تريد الاخبار بها
 عن المبتدأ مجرأة على موصوف كقول ابن الرومي :

هو الرجل المشرؤك في جل ماله ولكن به بالمجد والحمد مفرد
 تقديره كأنه يقول للسامع : ففكر في رجل لا يتهيز عفاته وجيرانه
 ومعارفه عنه في ماله وأخذ ماشاء وامنه ، فإذا حصلت صورته في نفسك
 فاعلم أنه ذلك الرجل . وهذا فن عجيب الشأن وله مكان من الفخامة والنبل
 وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه ، والمعول فيه على
 مراجعة النفس واستقصاء التأمل ، فإذا علمت أنه لا يريد بقوله : الرجل
 المشرؤك في جل ماله . أن يقول : هو الذي بانك حديثه وعرفت من حاله

القول في الخبر - نكت أخرى في التعريف

وقصته^(١) أنه يُشْرِك في جل ماله على حد قولك : هو الرجل الذي بلغك أنه أنفق كذا والذي وهب المائة المصطفاة من الإبل ولا أن يقول إنه على معنى « هو الكامل في هذه الصفة حتى كأن ههنا أقواماً يُشْرِكُون في جلّ أموالهم إلا أنه في ذلك أكمل وأتم » لأن ذلك لا يتصور . وذلك أن كون الرجل بحيث يُشْرِك في جل ماله ليس معنى يقع فيه تفاضل ، كما أن بذل الرجل كل ما يملك كذلك ، ولو قيل : الذي يشرك في ماله جاز أن يتفاوت . وإذا كان كذلك^(٢) علمت أنه معنى ثالث وليس إلا ما أشرت إليه من أنه يقول للمخاطب : ضع في نفسك معنى قولك « رجل مشرّك في جل ماله » ثم تأمل فلاناً فإنك تستملي هذه الصورة منه وتجده يؤديها لك نصاً ويأتيك بها كلاً . وإن أردت أن تسمع في هذا المعنى ما تسكن النفس إليه سيكون الصادي إلى برد الماء فاسمع قوله :

أنا الرجل المدعو عاشق فقره إذا لم تُسْكَرْ مني حروف زمانى
وإن أردت أعجب من ذلك فقوله :

أهدى إلى أبو الحسين يدا أرجو الثواب بها لديه غدا
وكذاك عادات الكريم إذا أولى يداً حسبت عليه يداً^(٣)
إن كان يحسد نفسه أحد فلا زعمتك ذلك الأحدا

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير وأن يُصَوَّر في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم . وليس شيء أغلب على هذا

(١) وفي نسخة « ومن قصته »

(٢) هذا بمنزلة تكرار الشرط في قوله « فإذا علمت أنه لا يريد » وجواب الشرط قوله :

أنه معنى ثالث . اهـ من هامش نسخة الدرس .

(٣) أى إن أحسانه بعد إحساننا إليه وبداء أى نعمة عليه .

الضرب الموهوم من «الذي» فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدر شيئاً في وهمك ثم تعبر عنه بالذي ومثال ذلك قوله :

أخوك الذي إن تدعه إمليمة

يُجيبك وإن أغضب إلى السيف يغضب

وقول الآخر^(١) :

أخوك الذي إن ربه قال إنما أرئت وإن عابته لان جانبه^(٢)
فهذا ونحوه على أنك قدرت إنساناً هذه صفة وهذا شأنه وأحلت السامع
على من يتعين في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة فأعلمته أن
المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه حتى كأنك قلت : أخوك زيد
الذي عرفت أنك إن تدعه الممة يجيبك ، ولكون هذا الجنس معهوداً من
طريق الوهم والتخيل جرى على ما يوصف بالاستحالة كقولك للرجل وقد
تمنى : هذا هو الذي لا يكون وهذا ما لا يدخل في الوجود^(٣) . وقوله :

ملا يكون فلا يكون بحيلة أبدأ وما هو كائن سيكون

ومن لطيف هذا الباب^(٤) قوله :

وإني لمشتاق إلى ظل صاحب يروق ويصفو إن كدرت عليه
قد قدر كما ترى ما لم يعلمه موجوداً ، ولذلك قال المأمون : خذ مني
الخلافة وأعطني هذا الصاحب : فهذا التعريف الذي تراه في الصاحب
لا يعرض فيه شك أنه موهوم .

(١) ومثله : أخوك الذي إن تدعه الممة * يجيبك كما تفي ويكذبك من يفي .

(٢) إن ربه أي أنيت بما يرئاب فيه قال لك أرئت أي انتقت عنك الرية .

(٣) التشبيه في مجرد التوهم والجرى على التمثيل ولا فهو ليس من الإخبار بمعرفة من معرفة

أحدهما أو الذي له من نسخة الدرس (١) أي باب الوهم .

وأما قولنا : المنطق زيد والفرق بينه وبين « زيد المنطق » ، فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد ، فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر ، وبيانه أنك إذا قلت : زيد المنطق ، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع^(١) كونه إلا أنه لم يعلم أم من زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت : زيد المنطق ، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . وليس كذلك إذا قدمت « المنطق » ، فقلت : المنطق زيد : بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو فقال لك صاحبك : المنطق زيد^(٢) أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد . وقد ترى الرجل قائماً بين يديك وعليه ثوب ديباج والرجل من عرفته قديماً ثم بعد عهدك به فتناسيته فيقال لك : اللباس الديباج صاحبك الذي كان يكون عندك في وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لشدة ما نسيت ، ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج لاستحالة ذلك من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تفنيك عن إخبار مخبر وإثبات مثبت لبسه له ، فتقضى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدىء به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً كقولك : زيد المنطق

(١) أي عرف من قبل الكلام . أما في « المنطق زيد » فالانطلاق كان من الكلام .

(٢) لأن القاعدة أنك تبتدىء بالأعرف فالذي تراه منطلقاً أعرف عندك من زيد لأنه مشخص أمام عينك تشير إليه وهو منطلق وأنت تجهل أنه زيد . من هاتين لسعة الدرس .

واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ، ومما يؤم ذلك قول النحويين في (باب كان) : إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك : كان زيد أخاك وكان أخوك زيداً فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضى أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتنتى بذلك ، وحتى كان الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معا معرفتين . ومما يؤم ذلك أنك تقول : الأمير زيد وجنتك والخليفة عبد الملك : فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد والخلافة لعبد الملك كما يكون إذا قلت : زيد الأمير وعبد الملك الخليفة : وت قوله لمن يشاهد ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومعدن الخلافة . وهكذا من يتوهم في نحو قوله : أبوك حباب سارق الضيف برده وجدى يا حجاج فارس شمرأ أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : حباب أبوك وفارس شمر جدى : وهو موضع غامض . والذي يبين وجه الصواب ويدل على وجوب الفرق بين المسألتين أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يحتمل التسوية وما تجد الفرق قائماً فيه قياماً لا سبيل إلى دفعه هو الأعم الأكثر^(١) وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى ما قدمت لك من قولك : اللابس الديباج زيد :

(١) هو الأعم الأكثر ، مفعول « وجدت » أى وجدت ما لا يحتمل التسوية هو الأعم الأكثر .

وأنت تشير له إلى رجل بين يديه ، ثم انظر إلى قول العرب : ليس الطيب إلا المسك : وقول جرير * أستم خير من ركب المطايا * ونحو قول المتنبي * أستم ابن الأولى سمعوا وسادوا * وأشبه ذلك مما لا يحصى ولا يعد وأرد^(١) المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفي الجملة وقل : ليس المسك إلا الطيب : و : أليس خير من ركب المطايا إياكم و : أليس ابن الأولى سمعوا وسادوا إياك ؟ تعلم أن الأمر على ما عرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير .

وهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى : تفسير ذلك أنك إذا قلت : زيد منطلق : فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحسب واجب من هذه الجهة أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : منطلق زيد ؛ ولوجب أن يكون قولهم : إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير ؛ محالاً . وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول ، فإذا قلت : زيد أخوك ؛ كنت قد أثبتت بأخوك معنى لزيد ، وإذا قدمت وأخرت فقلت : أخوك

(١) أمر من أراد يريد عطف على « انظر إلى قول العرب » أح كته الأربعة .

زيد : وجب أن تسكون مثبتا بزيد معنى لأخوك وإلا كان نسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير معنى ولأذى إلى أن لا يكون لقولهم « المبتدأ والخبر » فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن يتفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه ، وذلك مما لا يشك في سقوطه .

ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى — إذا جئت بمعرفتين ثم جمعت هذا مبتدأ وذلك خبرا تارة وتارة بالمعكس — قولهم : الحبيب أنت وأنت الحبيب : وذلك أن معنى « الحبيب أنت » أنه لافصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة وأن مثل المتحابين مثل نفس يتقسمها شخصان كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : الحبيب أنت إلا أنه غيرك ؛ فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة ولو حاولت أن تقيدها بقولك : أنت الحبيب ؛ حاولت ما لا يصح لأن الذي يعقل من قولك أنت الحبيب هو ما عناه المتنبى في قوله :

أنت الحبيب ولكني أعوذ به من أن أكون محباً غير محبوب ولا يخفى بعد ما بين الغرضين . فالمعنى في قولك « أنت الحبيب » أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس . وإذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب أبدأ وأنه لا يجوز أن يكون « أخوك زيد » و « زيد أخوك » بمعنى واحد .

وهنا شيء يجب النظر فيه وهو أن قولك : أنت الحبيب : كقولنا أنت الشجاع تريد أنه الذي كملت فيه الشجاعة ، أو كقولنا : زيد المنطلق تريد أنه الذي كان منه الانطلاق الذي سمع المخاطب به وإذا نظرنا وجدناه

لا يحتمل أن يكون كقولنا : أنت الشجاع ، لأنه يقتضى أن يكون المعنى أنه
لا محبة في الدنيا إلا ما هو به حبيب كما أن المعنى في « هو الشجاع » أنه
لا شجاعة في الدنيا إلا ما تجده عنده وما هو شجاع به وذلك محال .

وأمر آخر وهو أن الحبيب فعيل بمعنى مفعول فالمحبة إذن ليست هي
له بالحقيقة وإنما هي صفة لغيره قد لا يسته وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول
والصفة إذا وصفت بكمال وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من
هي صفة له دون من تلبسه ملابسة المفعول . وإذا كان كذلك بعد أن
تقول : أنت المحبوب : على معنى أنت الكامل في كونك محبوباً كما أن
بمعنى أن يقال هو المضروب : على معنى أنه الكامل في كونه مضروباً ،
وإن جاء شيء من ذلك جاء على تعسف فيه وتأويل لا يتصور ههنا ، وذلك
أن يقال مثلاً : زيد هو المظلوم : على معنى أنه لم يصب أحداً ظلم يبلغ
في الشدة والشناعة الظلم الذي لحقه فصار كل ظلم سواه عدلاً في جنبه ،
ولا يجيء هذا التأويل في قولنا : أنت الحبيب : لأننا نعلم أنهم لا يريدون
بهذا الكلام أن يقولوا : إن أحداً لم يحب أحداً محبتي لك ، وإن ذلك قد
أبطال المحبات كلها حتى صرت الذي لا يعقل المحبة معنى إلا فيه . وإنما
الذي يريدون أن المحبة منى بجمتها مقصورة عليك وأنه ليس لأحد غيرك
حظ في محبة منى .

وإذا كان كذلك فإن أنه لا يكون بمنزلة « أنت الشجاع » تريد الذي
تكامل الوصف فيه إلا أنه ينبغي من بعد أن تعلم أن بين « أنت الحبيب »
وبين « زيد المنطلق » فرقاً وهو أن لك في المحبة التي أميتها طرفاً من الجنسية
من حيث كان المعنى أن المحبة منى بجمتها مقصورة عليك ولم تعد إلى محبة

واحدة من محباتك . ألا ترى أنك قد أعطيت بقولك : أنت الحبيب أنك لا تحب غيره وأن لا محبة لأحد سواه عندك ، ولا يتصور هذا في « زيد المنطلق » لأنه لا وجه هناك للجنسية إذ ليس ثم إلا انطلاق واحد قد عرف المخاطب أنه كان واحتاج أن يبين له الذي كان منه وينص له عليه ، فإن قلت : زيد المنطلق في حاجتك ، تريد الذي من شأنه أن يسمى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية حينئذ على حدها في « أنت الحبيب » وههنا أصل يجب أن تحكّمه ، وهو أن من شأن الأجناس كلها إذا وصفت أن تتنوع بالصفة فيصير الرجل الذي هو جنس واحد إذا وصفته فقلت « رجل ظريف ورجل طويل ورجل قصير ورجل شاعر ورجل كاتب » أنواعاً مختلفة يمدّ كل نوع منها شيئاً على حدة ويستأنف في اسم الرجل بكل صفة تفرقها^(١) إليه جنسية . وهكذا القول في المصادر تقول : العلم والجهل والضرب والقتل والسير والقيام والقعود ، فتجد كل واحد من هذه المعاني جنساً كالرجل والفرس والحمار ، فإذا وصفت فقلت : علم « كذا وعلم كذا كقولك : علم ضروري وعلم مكنسب وعلم جلي وعلم خفي وضرب شديد وضرب خفيف وسير سريع وسير بطيء وما شا كل ذلك ، انقسم الجنس منها أقساماً وصار أنواعاً وكان مثلاً مثل الشيء المجموع المؤلف تفرقه فرقاً وتشبّهه شُعباً . وهذا مذهب معروف عندهم وأصل متعارف في كل جيل وأمة ..

ثم إن ههنا أصلاً هو كالتفرّع على هذا الأصل أو كالنظير له وهو

(١) وفي نسخة « تصرفها » .

أن من شأن المصدر أن يفرق بالصلوات كما يفرق بالصفات ، ومعنى هذا الكلام أنك تقول « الضرب » فتراه جنساً واحداً ، فإذا قلت : الضرب بالسيف صار تعديتك له إلى السيف نوعاً مخصوصاً . ألا تراك تقول : الضرب بالسيف غير الضرب بالعصا . تريد أنهما نوعان مختلفان وأن اجتماعهما في اسم الضرب لا يوجب اتفاقهما ، لأن الصلة قد فصلت بينهما وفرقتهما . ومن المثال اليقيني في ذلك قول المتنبي :

وتوتّموا اللعيبَ الوغى والطعنُ في الهيجاء غير الطعن في الميدان
لولا أن اختلاف صلة المصدر تقتضي اختلافه في نفسه وأن يحدث
فيه انقسام وتنوع لما كان لهذا الكلام معنى ولكان في الاستحالة كقولك
والطعن غير الطعن : فقد بان إذن أنه إنما كان كل واحد من الطعنين جنساً
برأسه غير الآخر بأن كان هذا في الهيجاء وذاك في الميدان . وهكذا الحكم
في كل شيء تعدى إليه المصدر وتعلق به فاختلف مفعولى المصدر يقتضي
اختلافه وأن يكون التمدى إلى هذا المفعول غير التمدى إلى ذلك . وعلى
ذلك تقول : ليس إعطاؤك الكثير كإعطائك القليل . وهكذا إذا عديته
إلى الحال كقولك : ليس إعطاؤك معسراً كإعطائك موسراً . وليس بذلك
وأنت مقل كذلك وأنت مكتر . وإذا قد عرفت هذا من حكم المصدر فاعتبر
به حكم الاسم المشتق منه .

وإذا اعتبرت ذلك علمت أن قولك : هو الوفي حين لا يفي أحد وهو
لواهب المائة المصطفاة وقوله :

وهو الضارب الكتبية والطاعة تغلو والضرب أغلى وأعلى
وأشبه ذلك كلها أخبار فيها معنى الجنسية وأنها في نوعها الخاص بمنزلة

الجنس المطلق إذا جماعته خبراً فقلت : أنت الشجاع . وكما أنك لا تقصد بقولك : أنت الشجاع . إلى شجاعة بعينها قد كانت وعرفت من إنسان وأردت أن تعرف ممن كانت ، بل تريد أن تقصر جنس الشجاعة عليه ولا تجعل لأحد غيره فيه حظاً كذلك لا تقصد بقولك : « أنت الوقى حين لا : أحد » إلى وفاء واحد ، كيف وأنت تقول « حين لا يفي أحد » وهكذا محال أن يقصد في قوله : « هو الواهب المائة المصطفاة » إلى هبة واحدة لأنه يقتضى أن يقصد إلى المائة من الإبل قد وهبها مرة ثم لم يعد لثلمها ، ومعلوم أنه خلاف الغرض ، لأن المعنى أنه الذى من شأنه أن يهب المائة أبداً والذى يبالغ عطاؤه هذا المبالغ كما تقول : هو الذى يعطى مادحة الألف والألفين وكتوبه : * وحاتم الطائي وهاب المئى^(١) * وذلك أوضح من أن يخفى .

(وأصل آخر) وهو أن من حقنا أن نعلم أن مذهب الجنسية في الاسم وهو خبر غير مذهبها وهو مبتدأ . تفسير هذا أنا وإن قلنا : إن اللام في قولك : أنت الشجاع للجنس كما هو له في قولهم : « الشجاع موقى والجبان ملقى . فإن الفرق بينهما عظيم . وذلك أن المعنى في قولك الشجاع موقى . أنك تثبت الوقاية لكل ذات من صفتها الشجاعة ، فهو في معنى قولك : الشجاعان كلهم موقون . ولست أقول إن الشجاع كالشجيمان على الإطلاق وإن كان ذلك ظن كثير من الناس ، ولكنى أريد أنك تجعل الوقاية تستغرق الجنس وتشمله وتشيع فيه . وأما في قولك : أنت الشجاع

(١) يجمع لفظ « مائة » على مئى وأماه مئى على وزن مئى كسرت ذؤه لكسرة ما بعده وقال الأخص انه « كئولين » وهو يحمل « وهاب المئى » هنا على الترخيم .

فلامعنى فيه للاستفراق إذ لست تريد أن تقول أنت الشجاعان كلهم حتى
 كأنك تذهب به مذهب قولهم : أنت الخلق كلهم ، وأنت العالم كما قال :
 ليس على الله بسنكرك أن يجمع العالم في واحد
 ولكن لحديث الجنسية ههنا مأخذاً آخر غير ذلك وهو أنك أعمد
 بها إلى المصدر المشتق منه الصفة وتوجهها إليه لا إلى نفس الصفة ، ثم لك
 في توجيهها إليه مسلك دقيق ، وذلك أنه ليس القصد أن تأتى إلى شجاعات
 كثيرة فتجمعها له وتوجدتها فيه ، ولا أن تقول : إن الشجاعات التي يتوهم
 وجودها في الموصوفين بالشجاعة هي موجودة فيه لا فيهم ، هذا كله محال
 بل المعنى على أنك تقول كنا قد عقلنا الشجاعة وعرفنا حقيقتها وما هي
 وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامه وبطشه حتى يعلم أنه شجاع على
 الكمال ، واستمرينا الناس فلم نجد في واحد منهم حقيقة ما عرفناه حتى إذا
 صرنا إلى المخاطب وجدناه قد استكمل هذه الصفة واستجمع شرائطها
 وأخلص جوهرها ورسخ فيه سينخها^(١) . ويبيّن لك أن الأمر كذلك
 اتفاق الجميع على تفسيرهم له بمعنى الكامل ولو كان المعنى على أنه استغرق
 الشجاعات التي يتوهم كونها في الموصوفين بالشجاعة لما قالوا إنه بمعنى
 الكامل في الشجاعة ، لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغي أن
 تكون عليه وأن لا يخاطبها ما يقدح فيها ، وليس الكمال أن تجتمع آحاد
 الجنس وينضم بعضها إلى بعض فالغرض إذن بقولنا : أنت الشجاع هو
 الغرض بقولهم : هذه هي الشجاعة على الحقيقة وما عداها جبنٌ وهكذا

(١) أى أملها .

يكون العلم وما عداه تحييل^(١) وهذا هو الشعر وما سواه فليس بشيء .
وذلك أظهر من أن يخفى .

(و ضرب آخر) من الاستدلال في إبطال أن يكون : أنت الشجاع :
بمعنى أنك كأنك جميع الشجعان على حد « أنت الخلق كلهم » وهو أنك
في قولك : أنت الخلق وأنت الناس كلهم وقد جمع العالم منك في واحد :
تدعى له جميع المعاني الشريفة المتفرقة في الناس من غير أن تبطل تلك
المعاني وتنفيها عن الناس ، بل على أن تدعى له أمثالها . ألا ترى أنك إذا
قلت في الرجل : إنه معدود بألف رجل . فلست تعنى أنه معدود بألف
رجل لا معنى^(٢) فيهم ولا فضيلة لهم بوجه ! بل تريد أن تُعطيَه من معاني
الشجاعة أو العلم أو كذا أو كذا مجموعاً ما لا تجد مقداره مفرقاً إلا في
ألف رجل . وأما في نحو « أنت الشجاع » فإنك تدعى له أنه قد انفرد
بحقيقة الشجاعة ، وأنه قد أوتي فيها مزية وخاصة لم يوتها أحد حتى صار
الذي كان يمدّه الناس شجاعة غير شجاعة ، وحتى كأن كل إقدام إحجام
وكل قوة عرفت في الحرب ضعف ، وعلى ذلك قالوا : جاد حتى يتحلَّ
كل جواد ؛ وحتى منع أن يستحق اسم الجواد أحد . كما قال :

وانك لا تجود على جواد هباتك أن يلقب بالجواد^(٣)

وكما يقال : جاد حتى كأن لم يعرف لأحد جود وحتى كأن قد كذب

الواصفون الغيث بالجود . كما قال :

أعطيت حتى تركت الريح حاسرة ووجدت حتى كأن الغيث لم يجيد

(١) وفي نسخة : وهذا هو العلم وما عداه جهل .

(٢) وفي نسخة : لا غناء . (٣) « هباتك » ذاعل تجود « ان يلقب بمفوله . »

هذا

(فصل — ل)

في «الذي» خصوصاً

اعلم أن لك في «الذي» علماً كثيراً وأسراراً جمة وخفايا إذا بحثت عنها وتصورتها ، اطلمت على فوائد تؤنس النفس ، وتُثلج الصدر ، بما يُفرض بك إليه من اليقين ، ويؤديه إليك من حسن التبيين ، والوجه في ذلك أن تتأمل عبارات لهم فيه : لم وضع ، ولأى غرض اجتناب ، وأشياء وصفوه بها ، فمن ذلك قولهم : إن «الذي» اجتناب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجل كاجتناب «ذو» ليتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس : يعنون بذلك أنك تقول : مررت بزيد الذي أبوه منطلق وبالرجل الذي كان عندنا أمس . فتجدك قد توصلت بالذي إلى أن أبنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك «أبوه منطلق» ولولا «الذي» لم تصل إلى ذلك كما أنك تقول : مررت برجل ذي مال : فتوصل بذي إلى أن يبين الرجل من غيره بالمال ولولا «ذو» لم يتأت لك ذلك إذ لا تستطيع أن تقول : رجل مال . فهذه جملة مفهومة إلا أن تحتها خبايا تحتاج إلى الكشف عنها ، فمن ذلك أن تعلم من أين امتنع أن توصف المعرفة بالجملة ، ولم لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تصفها بها في قولك : مررت برجل أبوه منطلق ورأيت إنساناً تقاد الجنائب بين يديه . وقالوا : إن السبب في امتناع ذلك أن الجمل نكرات كلها بدلالة أنها تستفاد ، وإنما يستفاد المجهول دون المعلوم (قالوا) فلما كانت كذلك كانت وفقاً للنكرة فجاز وصفها بها ولم يجوز أن توصف بها المعرفة إذ لم تكن وفقاً لها .

والقول المبين في ذلك أن يقال : إنه إنما اجتناب حتى إذا كان قد عرف

رجل بقصة وأمر جرى له فتخصص بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذكر «الذي» تفسير هذا أنك لا تصل «الذي» إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها وأمر قد عرفه له نحو أن ترى عنده رجلاً ينشده شعرًا فتقول له من غدي: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟ هذا حكم الجملة بعد «الذي» إذا أنت وصفت به شيئًا فكان معنى قولهم: إنه اجتلب ليرعمل به إلى وصف المعارف بالجل: أنه جرى به ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له وبين أن لا يكون الأمر كذلك. فإن قلت: قد يؤتى بعد الذي بالجملة غير المعلومة للسامع وذلك حيث يكون «الذي» خبراً كقولك «هذا الذي كان عندك بالأمس»، وهذا الذي قدم رسولاً من الحضرة أنت في هذا وشبهه تعلم المخاطب أمرًا لم يسبق له به علم وتفيده في المشار إليه شيئًا لم يكن عنده، ولو لم يكن كذلك لم يكن الذي خبراً إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يضاف به، فالقول في ذلك أن الجملة في هذا النحو وإن كان المخاطب لا يعلمها لعين من أشرت إليه، فإنه لا بد من أن يكون قد علمها على الجملة وحدث بها فإنك على كل حال لا تقول: هذا الذي قدم رسولاً: لمن لم يعلم أن رسولاً قدم ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل. وكذا لا تقول: هذا الذي كان عندك أمس، إن قد نسي أنه كان عنده إنسان وذهب عن وهمه وإنما تقوله لمن ذاك على ذكر منه إلا أنه رأى رجلاً يُقبل من بعيد فلا يعلم أنه ذاك ويظنه إنساناً غيره. وعلى الجملة فكل عاقل يعلم بؤن ما بين الخبر بالجملة مع الذي وبينها

مع غير الذي فليس من أحد به طريق^(١) إلا وهو لا يشك أن ليس
 المعنى في قولك : هذا الذي قدم رسولاً من الحضرة : كالمعنى إذا قلت .
 هذا قدم رسولاً من الحضرة ، ولا : هذا الذي يسكن في محلة كذا ،
 كقولك : هذا يسكن محلة كذا ، وليس ذلك إلا أنك في قولك « هذا
 قدم رسولاً من الحضرة » مبتدئٌ خبراً بأمر لم يبلغ السامع ولم يبلغه^(٢)
 ولم يعلمه أصلاً وفي قولك : هذا الذي قدم رسولاً « معلم في أمر قد بلغه
 أن هذا صاحبه^(٣) فلم يَحُلْ إِنْ من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع «الذي»
 من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها فاعرفه فإنه من
 المسائل التي من جهلها جهل كثيراً من المعاني ودخل عليه الغلط في كثير
 من الأمور والله الموفق للصواب .

(فروق في الحال لها فضل تعلق بالبلاغة)

اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفرداً وجملة والنقص ههنا إلى
 الجملة ، وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجيء تارة مع الواو وأخرى
 بغير الواو ، فمثال مجيئها مع الواو قولك : أتاني وعليه ثوب ديباج ورأيت
 وعلى كتفه سيف ولقيت الأمير والجند حواليه وجاءني زيد وهو متقلد
 سيفه : ومثال مجيئها بغير واو « جاءني زيد يسمى غلامه بين يديه وأتاني

(١) الطريق بالسكسرة قوة العقل .

(٢) وفي نسخة حذف « ولم يبلغه » .

(٣) أن هذا الخ مفعول « معلم » والضمير في صاحبه عائد إلى الأمر . كله من ههنا
 أستاذ الإمام .

عمرو يقود فرسه ، وفي تمييز ما يقتضى الواو مما لا يقتضيه صعوبة ،
والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن
تجىء مع الواو كقولك : جاءني زيد وعمرو أمامه وأتاني وسيفه على كتفه ،
فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال لم يصلح بغير الواو البتة ،
وذلك كقولك : جاءني زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس ،
ودخلت عليه وهو يُعْمَلِي الحديث ، وانتهيت إلى الأمير وهو يُعَبِّيهِ
الجيوش . فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح ، فلو قلت : جاءني
زيد هو راكب ، ودخلت عليه هو يُعْمَلِي الحديث ، لم يكن كلاماً ، فإن
كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفاً ، ثم كان قد قدم على المبتدأ
كقولنا : عليه سيف ، وفي يده سوط ، كثر فيها أن تجىء بغير واو ،
فما جاء منه كذلك قول بشار :

إذا أنكرتني بلدةً أو نسكرتها خرجت مع البازي على سواد
يعنى على بقية من الليل . وقول أمية :

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً في رأس غمضان داراً منك محلاً (١)
وقول الآخر :

لَقَدْ صَبَرْتَ لِلذَّلِ أَعْوَادُ وَمُنْبَرٍ تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبٌ

(١) غمضان حصن في رأس جبل بناحية صنعاء ، وروضة علال إذا أكثر الناس الحول بها
ال ابن سيده : وعندي أنها تحول الناس كثيراً لأن معنلاً إنما هي في معنى فاعل لا في معنى مفعول
وكذلك أرض علال وروضة علال أي جيدة للحول للناس . وقال ابن الأعرابي في قول الأخطل :
« وشربتها بأرضة علال » الأرضة الخوصبة ، والمهلل الخبازة للجملة والنزول له من هاشم نسخة
لدرس للأستاذ الإمام .

كل ذلك في موضع الحال وليس فيه واو كما ترى ولا هو محتمل لها إذا نظرت . وقد يجي ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك ، ولكنه لا يكثر فمن ذلك قولهم : كلفته فوه إلى في^(١) ، ورجع عودُهُ على بدثه ، في قول من رفع ، ومنه بيت الإصلاح^(٢) :

نصفتَ النهار الماء غامره ورفيقه بالضب لا يدرى^(٣)

ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو علي في الإغفال :

ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ إلى جعفر سرباله لم يمزق^(٤)

ومما ظاهره أنه منه قوله :

إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم

فقوله : حاضراه الجود . جملة من المبتدأ والخبر كما ترى وليس فيها واو والموضع موضع حال ، ألا تراك تقول : أتيت فوجدته جالساً فيكون جالساً حالاً ، ذلك لأن وجدت في مثل هذا من الكلام لا تكون التعدية إلى مفعولين ، ولكن التعدية إلى مفعول واحد كقولك : وجدت الضالة إلا أنه ينبغي أن تعلم أن لتقدير الخبر الذي هو حاضراه تأثيراً في معنى الغنى عن الواو وأنه لو قال : وجدته الجود والكرم حاضراه . لم يحسن حسنه الآن وكان السبب في حسنه مع التقديم أنه يقرب في المعنى من قولك : وجدته حاضره الجود والكرم ، أو حاضراً عنده الجود والكرم .

وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفي

(١) أي إصلاح للنطق وهو في كتاب سيديويه قبل الإصلاح كتبه الأستاذ الإمام

(٢) بصف غائماً على الدر يقول إنه بقي غائماً تحت الماء من الصباح إلى الظهر ورفيقه

المسند بالجل على البر لا يدرى كتبه الأستاذ أيضاً . (٣) جنان الليل غلظته .

لم يكذب يحيى بالواو بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو كقولك :
جاءني زيد يسمى غلامه بين يديه . وكقوله :

وقد علوت قُودَ الرجلِ يَسْفَعُنِي . يومَ قُدَيْدِيمةَ الجوزاءِ مسموم^(١)
وقوله :

ولقد أغتدى يدافع ركني أخوذني ذوميمة إضريح^(٢)
وكذلك قولك : جاءني زيد يسرع . لا فصل بين أن يكون الفعل
لذي الحال وبين أن يكون لمن هو من سببه فإن ذلك كله يستمر على
الغنى عن الواو وعليه التنزيل والكلام ومثاله في التنزيل قوله عز وجل :
« وَلَا تَمَنَّؤْا تَسْتَكْبِرُ » . وقوله تعالى : « وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي
مَالَهُ يُتْرَكَ » وكقوله عز اسمه : « وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » فأما قول
ابن همام السَّلُونِي :

فأما خشيت أظايرهم نجوت وأرهنهم مالكا^(٣)

في رواية من روى « وأرهنهم » وما شبهوه به من قولهم : قتت
وأصك وجهه . فليست الواو فيها للحال وليس المعنى (نجوت راهناً مالكا
وقمت صاكاً وجهه) ولكن أرهن وأصك حكاية حال مثل قوله :
ولقد أمرت على اللئيم يسبني فضيت ثم قلت لا يعنيني

(١) القود جمع قود وهو خشب الرجل المهدود . ويسمى اليوم بالقود نمره فيغير لونه وأصله
تأثير النار وتعلبها ما تصيب . وقديديمة : ظرف تصغير فدام على أنها مؤنثة وهو الأكثر .
والجوزاء برج تنزله الشمس في آخر الربيع وحينئذ تهب الرياح ادباجاً ، ويقال سم اليوم إذا كانت
ريجه سموماً « حارة » فهو مسموم وفي رواية « يوم نجى به الجوزاء مسموم » .
(٢) تقدم تقديمه في ص ٧٢ . (٣) ويرى وأرهنهم .

فكما أن «أمرٌ» ههنا في معنى «مرت» كذلك يكون «أرهن وأصك» هناك في معنى «رهنت وصككت» ويبين ذلك أنك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا وذلك كنجو ما في الخبر في حديث عبد الله ابن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه قال : « فاتتهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنى هو من البيت فقلت : أبارافع . فقال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دَهَشٌ » فكما أن «أضربه» مضارع قد عطفه بالفاء على ماض ، لأنه في المعنى ماض كذلك يكون «أرهنهم» معطوفاً على الماضي قبله ، وكما لا يشك في أن المعنى في الخبر «فأهويت فضربت» كذلك يكون المعنى في البيت «نجوت ورهنت» إلا أن النرض في إخراجه على لفظ الحال أن يحكى الحال في أحد الخبرين ويدع الآخر على ظاهره كما كان ذلك في : « ولقد أمرت على اللائم يسبني فضيت » إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخر معطوف ، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدم معطوف عليه ، فاعرفه

فإن دخل حرف نفي على المضارع تغير الحكم فجاء بالواو وبتركها كثيراً ، وذلك مثل قولهم : كنت ولا أخشى بالذنب^(١) . وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدعى لأب

وقول مالك بن ربيع وكان جنى جناية فطلبه مُصعب بن الزبير :
أنا نى مُصعبُ وبنو أبيه فأين أجيدُ عنهم لا أحميد

(١) أي لا أخوف به .

أَقَادُوا مِنْ دَيْي^(١) وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَمَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ
 « كَانَ » فِي هَذَا كُلَّهُ تَامَةً وَالْجُمْلَةُ الدَّخِلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ،
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى « وَوُجِدْتُ غَيْرَ خَاشٍ لِلذُّئْبِ . وَاقْدُ وَوُجِدْتُ غَيْرَ مَدْعُوٍّ
 لِأَبِ . وَوُجِدْتُ غَيْرَ مَنْهِنَةٍ بِالْوَعِيدِ وَغَيْرَ مَبَالٍ بِهِ » وَلَا مَعْنَى لْجُمْلَتِهَا نَاقِصَةٌ
 وَجَعَلَ الْوَاوُ مَزِيدَةً . وَلَيْسَ مَجْبِيءُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ حَالًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
 بَعَزِيْزٍ فِي الْكَلَامِ ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : جَعَلْتُ أَمْشِي وَمَا أُدْرِي أَيْنَ أُضْعِ
 رَجُلِي وَجَعَلْتُ يَقُولُ وَلَا يَدْرِي : وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ « بِصَيْبٍ وَمَا يَدْرِي^(٢) »
 وَهُوَ شَائِعٌ كَثِيرٌ .

فَأَمَّا مَجْبِيءُ الْمَضَارِعِ مَنْفِيًّا حَالًا مِنْ غَيْرِ الْوَاوِ فَيَكْثُرُ أَيْضًا وَيَحْسَنُ
 مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

مَضُوءًا لَا يَرِيدُونَ الرُّوَّاحَ وَغَالَتَهُمْ مِنْ الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَيْنَ عَلَيَّ قَدْرُ
 وَقَالَ أَرْطَاةُ بْنُ سُهَيْبَةَ وَهُوَ لَطِيفٌ جَدًّا :

إِنْ تَلَقَّنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ تَذْسَنُ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جِهَةَ الْأَسَدِ
 فَقَوْلُهُ : لَا تَرَى . فِي مَوْضِعِ حَالٍ . وَمِثْلُهُ فِي اللَّاطِفِ وَالْحَسَنِ قَوْلُ

أَعَشَى قَهْدَانَ وَصَحِبَ عَبَادَ بْنَ وَرْقَاءَ إِلَى إِصْبَهَانَ فَلَمْ يَحْمَدْهُ فَقَالَ :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَّائِنَا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ .

(١) أَي جَعَلُوا مِنْ دَيْي قَوْلًا . كَتَبَهُ الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ بِهَامِشِ نَسْخَةِ الدَّرْسِ .

(٢) هُوَ جِزَاءُ بَيْتِ لَأَبِي الْأَسْوَدِ .

يَصِيبُ وَمَا يَدْرِي وَيَعْطَى وَمَا يَدْرِي وَكَيْفَ يَكُونُ الذُّئْبُ بِالْكَذَّابِ
 وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدِ فِي مَجْزُوعِ الْمُسَيَّبِ بْنِ الْمُرَّةِ الْعَنْبَرِيِّ . وَكَتَبَ الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ فِي هَامِشِ نَسْخَةِ
 الدَّرْسِ : مَوْضِعُ الْإِثْمَالِ هُوَ « وَمَا أُدْرِي وَلَا يَدْرِي » .

وكان سفاهةً منى وجهلاً مسيرى لا أسير إلى حميم
 قوله: لا أسير إلى حميم حال من ضمير المتكلم الذي هو الياء في
 « مسيرى » وهو فاعل في المعنى فكأنه قال: وكان سفاهة منى وجهلاً
 أن سرت غير سائر إلى حميم، وأن ذهبت غير متوجهة إلى قريب.
 وقال خالد بن يزيد بن معاوية:
 لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب^(١)
 وهو كثير إلا أنه لا يهتدى إلى وضعه بالموضع المرضي إلا من كان
 صحيح الطبع.

ومما يجيء بالواو وغير الواو الماضي وهو لا يقع حالا إلا مع « قد »
 مظهرة أو مقدره، أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع كقولك: أتاني
 وقد جهده السير. وأما بغير الواو فكقولاه:

متى أرى الصبح قد لاحت نخله والليل قد مرقت عنه السرايل
 وقول الآخر:

فأبوا بالرماح مكسرات وأبنا بالسيوف قد انحنينا
 وقال آخر وهو لطيف جداً:

يُشُونَ قد كسروا الجنون إلى الوغى مُتَبَسِّمِينَ وفيهم استبشار
 ومما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ثم يأتي في مواضع بغير الواو
 فيلطف مكانه ويدل على البلاغة الجملة قد دخلها « ليس » تقول: أتاني وليس
 عليه ثوب ورأيتُه وليس معه غيره، فهذا هو المعروف المستعمل ثم قد
 جاء بغير الواو فكان من الحسن على ماترى، وهو قول الأعرابي:

(١) وفي نسخة كلمة « فيهم » بدل قبيلة.

لنا فتى وحببنا الافتاءَ تعرفه الأرسان، والدلائل^(١)

إذا جرى في كفه الرشاء خلى القلب ليس فيه ماء

ومما ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنك ترى الجملة قد جاءت حالا
بغير واو ويحسن^(٢) ذلك، ثم تنظر فتري ذلك إنما حسن من أجل حرف
دخل عليها، مثاله قول الفرزدق:

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالى الأسود الخوارد^(٣)

قوله « كأنما بنى » إلى آخره في موضع الحال من غير شبهة ولو أنك
تركت « كأن » فقلت: عسى أن تبصريني بنى حوالى كالأسود. رأيت
لا يحسن حسنه الأول ورأيت الكلام يقتضى الواو كقولك: عسى أن
تبصريني وبنى حوالى كالأسود الخوارد. وشبهه بهذا أنك ترى الجملة
قد جاءت حالا بمقب مفرد فلفظ مكانها ولو أنك أردت أن تجعلها حالا
من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن. مثال ذلك قول ابن الرومي:

والله يبيحك لنا سالما برذاك تبجيل وتمظيم

فقوله: برذاك تبجيل. في موضع حال ثانية ولو أنك أسقطت « سالما »

من البيت فقلت: والله يبيحك برذاك تبجيل. لم يكن شيئاً.

وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف
الظاهر فلا بد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه وأسباب
تقتضيه فحال أن يكون ههنا جملة لا تصاح إلا مع الواو وأخرى لا تصاح

(١) الافتاء جمع فتى يشهد بالباء وهو الشاب والأرسان أباال والرشاء حبل القلو والقلب البئر.

(٢) وفي نسخة « فيحسن » - (٣) الخوارد جمع خارد وهو المجتمع الخلق المهيب المنظر

يرى لونه كالفضة.

فيها الواو وثالثة تصلح أن نجى فيها بالواو وأن تدعها فلا تجى بها ، ثم لا يكون لذلك سبب وعلّة ، وفي الوقوف على العلة في ذلك إشكال ونموض ذلك لأن الطريق إليه غير مسلك والجهة التي منها تعرف غير معروفة ، وأنا أكتب لك أصلاً في الخبر إذا عرفته أنتفتح لك وجه العلة في ذلك . واعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه ، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له ، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك : زيد منطلق . والفعل كقولك : خرج زيد وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة . والثاني هو الحال كقولك : جاءني زيد راكباً . وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذى الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ^(١) وبالفعل للفاعل ، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك : جاءني زيد راكباً : لزيد إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالجيء ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تبشره به ابتداء بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبعية لغيره وبشرط^(٢) أن يكون في صلته . وأما في الخبر المطلق نحو « زيد منطلق وخرج عمرو » فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له وجعلته مباشرة^(٣) من غير واسطة ومن غير أن تقسب بغيره إليه .

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضمته إلى

(١) وفي نسخة « كما ثبت بغير المبتدأ للمبتدأ » . (٢) وفي نسخة « وبشرط » .

(٣) وفي نسخة « مباشرة » .

الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت، حالاً ثم اقتضت الواو فذاك لأنك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات .

تفسير هذا أنك إذا قلت : جاءني زيد يسرع كان بمنزلة قولك : جاءني زيد مسرعاً ، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبراً واحداً وتريد أن تقول : جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة . وهكذا قوله :

وقد علوت قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قُدَيْدَةَ الْجُوزَاءِ مَسُومٍ
 كأنه قال : وقد علوت قُتُودَ الرَّحْلِ بَارِزاً لِلشَّمْسِ ضَاحِياً . وكذلك
 قوله : « متى أرى الصبح قد لاحت نخايه » لأنه في معنى « متى أرى
 الصبح بادياً لأحماً ييناً^(١) متجلياً » وعلى هذا القياس أبدأ . وإذا قلت :
 جاءني وغلامه يسمى بين يديه ، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه . كان المعنى
 على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ، ثم استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً
 ثانياً لسمى الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه . ولما كان المعنى
 على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجاء بالواو كما
 جرى بها في قولك : زيد منطلق وعمرو ذاهب والعلم حسن والجهل قبيح .
 وتسميتنا لها « واو حال » لا يخرجها عن أن تكون مجتابة لضم جملة إلى
 جملة ونظيرها في هذا الفاء في جواب الشرط نحو « إن تأتي فأنت
 مكرم » فإنها وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون
 بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها

فاعرف ذلك ونزل الجملة في نحو « جاءني زيد يسرع وقد علوت فتود الرجل يسفمني يوم » منزلة الجزاء الذي يستغنى عن الفاء لأن من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط وهو قولك : إن تعطيني أشكرك ونزل الجملة في « جاءني زيد وهو راكب » منزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه ويحتاج إلى الفاء كالجملة في نحو « إن تأتي فأنت مكرم » قياساً سويّاً وموازنة صحيحة .

فإن قلت : قد علمنا أن آلة دخول الوار على الجملة أن تستأنف الإثبات ولا تنصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد ولا تنزل الجملة منزلة المفرد ، ولكن بقي أن تعلمَ إيمَ كان بعض الجمل بأن يكون تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات أولى من بعض ؟ وما الذي منع في قولك : جاءني زيد وهو يسرع أو وهو مسرع : أن يدخل الإسراع في صلة المحيىء وبضائه في الإثبات كما كان ذلك حين قلت : جاءني زيد يسرع ، فالجواب أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك : جاءني زيد وهو يسرع على استئناف إثبات للسرعة ولم يكن ذلك في « جاءني زيد يسرع » وذلك أنك إذا أعدت ذكر زيد فجئت بضميره المفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فتقول « جاءني زيد وزيد يسرع » في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل « يسرع » في صلة المحيىء وتضمه إليه في الإثبات وذلك أن إعادتك ذكر زيد لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع وحتى تبتدئ إثباتاً للسرعة ، لأنك إن لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذي هو ضمير زيد أو اسمه الظاهر بضميمة وجعلته لغواً في البين وجرى مجرى أن تقول : جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه ثم ترعم أنك لم تستأنف كلاماً

ولم تبتدى للسرعة إثباتاً وإن حال « يسرع » ههنا حاله إذا قلت : جاءني زيد يسرع . فجعلت السرعة له ولم تذكر عمراً وذلك محال .
 فإن قلت إنما استحال في قولك : جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه .
 أن ترد « يسرع » إلى زيد وتنزله منزلة قولك : جاءني زيد يسرع . من حيث كان في « يسرع » ضمير عمرو ، وَتَضَمُّنُهُ ضمير عمرو يمنع أن يكون لزيد وأن يقدر حالاً له ، وليس كذلك « جاءني زيد وهو يسرع لأن السرعة هناك لزيد لا محالة فكيف ساع أن تقيس إحدى المسألتين على الأخرى ؟ قيل : ليس المانع أن يكون يسرع في قولك : جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه حالاً من زيد أنه فعل لعمرو فإنك لو أخرت عمراً فرفته بيسرع وأوليت « يسرع » زيدا فقلت : جاءني زيد يسرع وعمرو أمامه وجدته قد صلح حالاً لزيد مع أنه فعل لعمرو وإنما المانع ما عرفتك من أنك تدع عمراً بمضيمة وتجيء به مبتدأ ثم لاتعطيه خبراً ومما يدل على فساد ذلك أنه يؤدي إلى أن يكون « يسرع » قد اجتمع في موضعه النصب والرفع وذلك أن جعله حالاً من زيد يقتضى أن يكون في موضع نصب وجعله خبراً عن عمرو المرفوع بالابتداء يقتضى أن يكون في موضع رفع وذلك بين التدافع ولا يجب هذا التدافع إذا أخرت عمراً فقامت جاءني زيد يسرع وعمرو أمامه . لأنك ترفعه بيسرع^(١) على أنه فاعل له وإذا ارتفع به لم يوجب في موضعه إعراباً^(٢) فيبقى مفرغاً لأن يقدر فيه النصب على أنه حال من

(١) وفي نسخة « ترفعه حيث يشاء يسرع »

(٢) أى أن عمرو إذا ارتفع بيسرع فلا يمكن أن يكون عملاً في موضع يسرع أى من الإعراب

بأنه لا يتأتى أن يكون عملاً مع ولا لشيء واحد فيبقى موضع « يسرع » مفرغاً لأن يقدر به =

زيد وجري مجرى أن تقول : جاءني زيد مسرعاً عمرو وأمامه .
 فإن قلت : فقد ينبغي على هذا الأصل ألا تجيء جملة من مبتدأ وخبر
 حالاً إلا مع الواو ، وقد ذكرت قبل أن ذلك قد جاء في مواضع من
 كلامهم : فالجواب أن القياس والأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر
 حالاً إلا مع الواو وأما الذي جاء من ذلك فسبيله سبيل الشيء يخرج عن
 أصله وقياسه والظاهر فيه بضرب من التأويل ونوع من التشبيه فتقولهم
 « كلمته فوه إلى في » إنما حسن بغير واو من أجل أن المعنى كلمته مشافها
 له . وكذلك قولهم « رجع عوده على بدته » إنما جاء الرفع فيه والابتداء
 من غير واو لأن المعنى رجع ذاهباً في طريقه الذي جاء فيه . وأما قوله :
 وجدته حاضراً الجود والكرم . فلأن تقديم الخبر الذي هو « حاضراً »
 يجعله كأنه قال : وجدته حاضراً عنده الجود والكرم . وليس الحمل على
 المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم وقد قالوا : زيد اضرب به
 فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر لأن المعنى على النصب نحو
 « اضرب زيداً » ووضعوا^(١) الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل
 في نحو قوله تعالى : « ادْعُوهُمْ أُمَّ أَنْتُمْ صَابِتُونَ » . لأن الأصل في
 المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو « ادْعُوهُمْ أُمَّ صَمْتُمْ » ويبدل على
 أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير الواو أصلاً قلته وأنه
 لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء ، هذا ويجوز أن يكون ما جاء من ذلك

== النصب على المبالغة بخلاف ما لو كان « يسرع » مؤخرًا عن عمرو أمامه فإنه إن أصل يسرع
 يزيد كان عمله النصب مع أن « عمرو » المبتدأ عمل في موضعه الرفع فيأتي التدافع كما سبق
 (١) وفي نسخة « ووضع »

إنما جاء على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة « قد » .
واعلم أن الوجه فيما كان مثل قول بشار * خرجت مع البازي على
سواد * أن يؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش فيرفع « سواد »
بالظرف دون الابتداء ويجرى الظرف ههنا مجراه إذا جرت الجملة صفة
على النكرة نحو « مررت برجل معه صقر صائداً به غدا » ، وذلك أن
صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع فيرفع « صقر » بما في
« معه » من معنى الفعل فلذلك يجوز أن يجرى الحال مجرى الصفة فيرفع
الظاهر بالظرف إذا هو جاء حالاً فيكون ارتفاع « سواد » بما في « على »
من معنى الفعل لا بالابتداء ، ثم ينبغي أن يقدر ههنا خصوصاً أن الظرف
في تقدير اسم فاعل لا فعل أعني أن يكون المعنى « خرجت كأننا على
سواد وباقياً على سواد » ولا يقدر « يكون على سواد ويبقى على سواد »
اللهم إلا أن تقدر فيه فعلاً ماضياً مع « قد » كقولك : خرجت مع البازي
قد بقى على سواد . والأول أظهر ، وإذا تأملت الكلام وجدت الظرف
وقد وقع مواقع لا يستقيم فيها إلا أن يقدر تقدير اسم فاعل ولذلك قال
أبو بكر بن السراج في قولنا : زيد في الدار . إنك تخير بين أن تقدر
فيه فعلاً فتقول : استقر في الدار وبين أن تقدر اسم فاعل فتقول : مستقر
في الدار . وإذا عاد الأمر إلى هذا كان الحال في ترك الواو ظاهرة^(١)
وكان « سواد » في قوله : خرجت مع البازي على سواد . بمنزلة قضاء
الله في قوله :

سأغسل عنى العازر بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا
 في كونه اسماً ظاهراً قد ارتفع باسم فاعل قد اعتمد على ذى حال فعمل
 عمل الفعل . ويدلك على أن التقدير فيه ما ذكرت وأنه من أجل ذلك
 حسن أنك تقول^(١) : جاءنى زيد والسيف على كتفه وخرج والتاج عليه .
 فتجده لا يحسن إلا بالواو وتعلم أنك لو قلت : جاءنى زيد السيف على
 كتفه وخرج التاج عليه . كان كلاماً نافرماً لا يكاد يقع في الاستعمال ،
 وذلك لأنه بمنزلة قولك : جاءنى وهو متقلد بسيفه وخرج وهو لايس
 التاج . في أن المعنى عنى أنك استأنفت كلاماً وابتدأت إثباتاً وأنتك لم
 ترد : جاءنى كذلك . واسكن « جاءنى وهو كذلك » فاعرفه .

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الفصل واوصل

اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض
 أو ترك العطف فيها والمجيء بها منشورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى
 من أسرار البلاغة وما لا يأتي تمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص
 والأقوام طربوا على البلاغة وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها
 أفراد . وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة فقد جاء
 عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : معرفة الفصل من الوصل . ذلك لغموضه

(١) « إنك تقول » فاعل يدل

ودقة مسلحة وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلا كمل لسائر معاني البلاغة .

واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها ، ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك^(١) الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك ، وإذا كان هذا أصله في المفرد فإن الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين : أحدهما أن يكون المعطوف عليها موضع من الإعراب ، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد ، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً والإشراك بها في الحكم موجوداً . فإذا قلت : مررت برجل خلّقه حسّن وخلّقه قبيح . كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى وذلك الحكم كونها في موضع جرٍّ بأنها صفة للسكر . وانظر ذلك تكثر ، والأمر فيها يسهل .

والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني : وذلك أن تعطف على الجملة العاربية الموضع من الإعراب جملة أخرى كقولك : زيد قائم وعمرو قاعد والعلم حسن والجهل قبيح لاسبيل لنا إلى أن ندعى أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب الأولى بوجه من الوجوه . وإذا كان كذلك

(١) « يشرك » بمعنى لتفاعل وطاقته ضير يعود على العطف أم

فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا المطف والمغزى منه ولیم تم يستو الحال
بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول : زيد قائم عمرو وقاعد بمد أن
لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالمطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه .

واعلم أنه إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف
المطف ، وذلك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أن الفاء توجب
الترتيب من غير تراخ و « ثم » توجب مع تراخ و « أو » تردد الفعل بين
شيئين وتجمله لأحدهما لا بعينه ، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة
ظهرت الفائدة ، فإذا قلت : أعطاني فشكرته ، ظهر بانفاء أن الشكر كان
معقباً على العطاء ، ومسبباً عنه . وإذا قلت : خرجت ثم خرج زيد . أفادت
« ثم » أن خروجه كان بعد خروجك وأن مُهَلَّة وقعت بينهما . وإذا قلت :
يمطيك أو يكسوك . دلت « أو » على أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه وليس
لواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه
الثاني الأول . فإذا قلت : جاءني زيد وعمرو ، لم تفد بالواو شيئاً أكثر من
إشراك عمرو في الجيء الذي أثبتته لزيد والجمع بينه وبينه ، ولا يتصور
إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه . وإذا
كان ذلك كذلك ولم يكن معنا في قولنا : زيد قائم وعمرو قاعد : معنى ترعم
أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة .

ثم إن الذي يوجب النظر والتأمل أن يقال في ذلك : إنا وإن كنا إذا
قلنا : زيد قائم وعمرو قاعد ، فإننا لا نرى ههنا حكماً ترعم أن الواو جاءت
للجمع بين الجملتين فيه ، فإننا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع
وذلك ألا نقول : زيد قائم وعمرو قاعد : حتى يكون عمرو بسبب من

زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عنه أن يعرف حال الثاني بذلك على ذلك أنك إن جئت فمطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم ، فلو قلت : خرجت اليوم من داري . ثم قلت : وأحسن الذي يقول بيت كذا قلت ما يضحك منه . ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله :
لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ وأن أبا الحسين كريم^(١)
وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ولا تعاق لأحدهما بالآخر وليس يقتضى الحديث بهذا الحديث بذلك .

واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجرى مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت : زيد طويل القامة وعمرو شاعر . كان خافاً لأنه لا مشاكلة ولا تعاق بين طول القامة وبين الشعر وإنما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل القامة وعمرو قصير . وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفظاً لمعنى في الأخرى ومضامناً له ، مثل أن زيداً وعمراً إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شا كل ذلك مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك ، وكذا السبيل أبدأ والمعاني في ذلك كالأشخاص فإنما قلت مثلاً : العلم حسن والجهل قبيح ، لأن كون العلم

(١) وفي رواية « مر » بدل « صبر » والمبرك ككف عصاره شجرة من فلول المنصف مرارة النوى يصح على الروايتين

حسناً مضموم في المقول إلى كون الجهل قبيحاً .

واعلم أنه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا : هو يقول ويفعل ويضر وينفع ويسى ويحسن ويأمر وينهى ويحل ويعقد ويأخذ ويعطى ويبيع ويشترى ويأكل ويشرب . وأشبه ذلك ، ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهوراً ، وكان الأمر حينئذ صريحاً ، وذلك أنك إذا قلت : هو يضر وينفع ، كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعاً وجعلته يفعله ما . ولو قلت : يضر ينفع من غير واو لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك « ينفع » رجوعاً عن قولك « يضر » وإطالاً له . وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصفة^(١) ازداد الاشتباك والأقتران حتى لا يتصور تقدير إفراد في أحدهما عن الآخر وذلك في مثل قولك : العجب من أني أحسنت وأساءت ويكفيك ما قلت وسمعت وأبحسن أن تنهى عن شيء وتأتى مثله . وذلك أنه لا يشتبه على عاقل أن المعنى على جمل الفعلين في حكم فعل واحد . ومن البين في ذلك قوله :

لا تطعموا أن تهينونا ونكرمكم وأن نكف الأذى عنكم وتؤذونا
المعنى لا تطعموا أن تروا إكرامنا قد وجد مع إهانتكم وجامعها
في الحصول . وماله مأخذ لطيف في هذا الباب قول أبي تمام :

لهان علينا أن نقول وتفعلنا ونذكر بعض الفضل منك وتفضيلا
واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يوصله معناه بالاسم قبله فيستغنى بصلته
معناه له عن واصل يوصله ورابط يربطه . وذلك كالصفة التي لا تحتاج

(١) أراد من الصفة ما يكون بوصف اسم أو حرف يزول بمصدر له . من هاشم
نسخة المدرس

في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به ، وكالتأكيد الذي لا يفتر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد — كذلك يكون في الجمل ما اتصل من ذات نفسها بالتي قبلها وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها ، وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبينة لها وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكد ، فإذا قلت : جاءني زيد الظريف وجاءني القوم كلهم . لم يكن «الظريف» و«كلهم» غير زيد وغير القوم ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى : «الم . ذلك الكتاب لأريب فيه » قوله «لأريب فيه» بيان وتوكيد وتحقيق لقوله : « ذلك الكتاب » وزيادة تثبيت له وبمثلة أن تقول : هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب . فنعيد مرة ثانية لتثبته ، وليس بثبت الخبر غير الخبر ، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضمّ يضمه إليه وعاطف يطفه عليه . ومثل ذلك قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون . ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم » قوله تعالى «لا يؤمنون» تأكيد لقوله (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم) وقوله (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد أن أبلغ من الأول لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة . وكذلك قوله عز وجل (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله) إنما قال يخادعون ولم يقل ويخادعون لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم (آمنا) من غير أن يكونوا مؤمنين فهو إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه ، وليس شيئاً سواه ، وهكذا قوله عز وجل (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا

خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) وذلك لأن معنى قولهم : (إنا معكم) أنا لم نؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم نترك اليهودية ، وقولهم (إنما نحن مستهزون) خبر بهذا المعنى بعينه لأنه لا فرق بين أن يقولوا : إننا لم نقل ما قلناه من أننا آمننا إلا استهزاء . وبين أن يقولوا : إننا لم نخرج من دينكم وإنا معكم . بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار كأنهم قالوا : إننا معكم لم نفارقكم ، فكما لا يكون (إننا لم نفارقكم) شيئاً غير (إننا معكم) كذلك لا يكون (إنما نحن مستهزون) غيره فاعرفه .

ومن الواضح البين في هذا المعنى قوله تعالى : (وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا) لم يأت معطوفاً نحو (وكأن في أذنيه وقراً) لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقراً هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع إلا أن الثماني أبلغ وآكد في الذي أريد ، وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعاً أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تلى عليه من الآيات فائدة معه ويكون لها تأثير فيه ، وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحالها إذا لم تلى ، ولا شبهة في أن التشبيه بمن في أذنيه وقراً أبلغ وآكد في جملة كذلك من حيث كان من لا يسمع منه السمع^(١) - وإن أراد ذلك - أبعد من أن يكون لتلاوة ما يتلى عليه فائدة من الذي يسمع منه إلا أنه لا يسمع إما اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمع فاعرفه وأحسن تدبره .

ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى : « مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » وذلك أن قوله (إن هذا إلا ملك كريم) مشابه لقوله : ما هذا

(١) أي أذن من لا يسمع منه السمع وإن أصغى وأراد أن يسمع هو أبعد عن التأثير بالتلاوة من الذي يسمع منه أحسن كتبه الأسناد الإمام

بشراً» ومداخل^(١) في ضمنه من ثلاثة أوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة فأحد وجهي كونه شبيهاً بالتأكيد هو أنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً وإذا كان كذلك كان إثبات كونه ملكاً تحقيقاً لا محالة وتأكيدياً لئني أن يكون بشراً ، والوجه الثاني أن الجارى في العرف والعادة أنه إذا قيل : ما هذا بشراً ، وما هذا بآدمي - والحال حال تعظيم وتعجب مما يشاهد في الإنسان من حسن خلق أو خلق - أن يكون الغرض والمراد من الكلام أن يقال إنه ملك وإنه يمكن به عن ذلك حتى إنه يكون مفهوم اللفظ ، وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يذكر كان ذكره إذا ذكر تأكيدياً لا محالة لأن حد التأكيدي أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك ، أفلا ترى أنه إنما كان «كلهم» في قولك : جاءني القوم كلهم . تأكيدياً من حيث كان الذي فهم منه وهو الشمول قد فهم بديناً^(٢) من ظاهر لفظ القوم ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم ولا كان هو من موجه لم يكن «كل» تأكيدياً ولكان الشمول مستفاداً من «كل» ابتداءً .

وأما الوجه الثالث الذي هو شبيه بالصفة فهو أنه إذا نفي أن يكون بشراً فقد أثبت له جنس سواه إذ من المحال أن يخرج من جنس البشر ثم لا يدخل في جنس آخر وإذا كان الأمر كذلك كان إثباته ملكاً تبييناً وتمييزاً لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه وإغناء عن أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : فإن لم يكن بشراً فما هو وما جنسه ؟ كما أنك إذا قلت :

(١) وفي نسخة « داخل » .

(٢) وفي نسخة « بذاته » .

مرت يزيد الظريف . كان « الظريف » تبييناً وتعييناً للذي أردت من بين من له هذا الاسم^(١) وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول : أى الزَّيْدِينِ أردت ؟

ومما جاء فيه الإنبات بيان وإلا على هذا الحد قوله عز وجل « وما علمناهُ الشُّمْرَ وما ينبئني له ، إن هو إلا ذكر وقرآن مبين » وقوله : « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحىٌ يوحى » أفلا ترى أن الإنبات في الآيتين جميعاً تأكيد وتثبيت لنفى ما نفي فإنبات ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم وأوحى إليه ذكراً وقرآناً تأكيد وتثبيت لنفى أن يكون قد علم الشمر ، وكذلك إنبات ما يتلوه عليهم وحياً من الله تعالى تقرير لنفى أن يكون نطق به عن هوى .

واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول إنه فيه خفي غامض ودقيق صعب إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب ، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف : إن الكلام قد استوفى وقطع عما قبله : لا يتطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة . ومما هو أصل في هذا الباب أنك ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها . مثال ذلك قوله تعالى : « اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيُذِئِبُهُمْ فِي طغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » الظاهر كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قبله من قوله : « إنما نحن مستهزئون » وذلك أنه ليس بأجنبي منه بل هو

(١) أى تعييناً للذى أردته من بين الأشخاص لهم اسم زيد .

نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » وقوله « وَمَكْرُوهًا وَمَكْرًا اللَّهُ » وما أشبه ذلك مما يرد فيه العجز^(١) على الصدر ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف وهو أن قوله (إنما نحن مستهزئون) حكاية عنهم أنهم قالوا وليس بخير من الله تعالى . وقوله تعالى (الله يستهزئ بهم) خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ولا يجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى إلى كونه حكاية عنهم وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤخذون وأن الله تعالى يعاقبهم عليه . وليس كذلك الحال في قوله تعالى « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَمَكْرًا وَمَكْرًا اللَّهُ » لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية وهذا هو العلة في قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ مَالْفُسْدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ » إنما جاء (إنهم هم المفسدون) مستأنفاً مفتوحاً بالآلة لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك والذي قبله من قوله : (إنما نحن مصلحون) حكاية عنهم ، فلو عطف للزم عليه مثل الذي قدمت ذكره من الدخول في الحكاية وإصدار خبراً من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، وإصدار كأنه قيل : قالوا إننا نحن مصلحون وقالوا إنهم هم المفسدون . وذلك ما لا يشك في فساده . وكذلك قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ

(١) هو تنكير بكافة في شطرين من الشعر والقمرنين من السجع . في كتبه الأستاذ الإمام

كما آمن السفهاء إلا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون « ولو عطف (إنهم هم السفهاء) « على ما قبله لكان يكون قد أدخل في الحكاية ولصار حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء من بعد أن زعموا أنهم إنما تركوا أن يؤمنوا لثلاث يكونوا من السفهاء ، على أن في هذا أمراً آخر وهو أن قوله « أنؤمن » استفهام ولا يعطف الخبر على الاستفهام ، فإن قلت : هل كان يجوز أن يعطف قوله تعالى « الله يستهزئ بهم » على (قالوا) من قوله (قالوا إنا معكم) لأعلى ما بعده ، وكذلك كان يفعل في إنهم هم المفسدون وإنهم هم السفهاء وكان يكون نظير قوله تعالى : « وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ! وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ الْقُضِيِّ الْأَمْرِ » وذلك أن قوله (ولو أنزلنا ملكاً) معطوف من غير شك على (قالوا) دون ما بعده ؟ قيل إن حكم المعطوف على (قالوا) فيما نحن فيه مخالف لحكمه في الآية التي ذكرت وذلك أن (قالوا) ههنا جواب شرط فلو عطف قوله (الله يستهزئ بهم) عليه للزم إدخاله في حكمه من كونه جواباً وذلك لا يصح وذلك أنه متى عطف على جواب الشرط شيء بالواو كان ذلك على ضربين : أحدهما أن يكونا شيتين يتصور وجود كل واحد منهما دون الآخر ، ومثاله قولك : إن تأتني أكرمك^(١) أعطك وأكرمك . والثاني أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتى يكون المعطوف عليه ويكون الشرط لذلك سبباً فيه بواسطة كونه سبباً للأول ومثاله قولك : إذا رجع الأمير إلى الدار استأذنته وخرجت ، فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان وقد صار الرجوع سبباً في الخروج من أجل كونه سبباً في الاستئذان فيكون المعنى في مثل هذا على كلاهين نحو

(١) : أكرمك ، في نسخة أخرى مكان : أعطك ، أي . من هامش نسخة الدرس .

إذا رجع الأمير استأذنت وإذا استأذنت خرجت .

وإذا قد عرفت ذلك فإنه لو عطف قوله تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (قالوا) كما زعمت كان الذي يتصور فيه أن يكون من هذا الضرب الثاني وأن يكون المعنى (وإذا خلّوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون) فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومدّم في طغيانهم بعمهون وهذا وإن كان يرى أنه يستقيم فليس هو بمستقيم ، وذلك أن الجزء إنما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إياه في قولهم : آمنا ، لا على أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزئون والعطف على (قالوا) يقتضى أن يكون الجزل على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء لاعليه نفسه . وبين ما ذكرناه من أن الجزء ينبغي أن يكون على قصد الاستهزاء وفعلهم له لا على حديثهم عن أنفسهم بأننا مستهزئون أنهم لو كانوا قالوا لكبرائهم : إنما نحن مستهزئون ، وهم يريدون بذلك دفعهم عن أنفسهم بهذا الكلام وأن يسلموا من شرهم ، وأن يوهوم أنهم منهم وإن لم يكونوا كذلك لكان لا يكون عليهم مؤاخذه فيما قالوه من حيث كانت المؤاخذه تكون على اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان لافي قول : إنا استهزأنا من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاد وية .

هذا - وههنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستثناف وترك العطف وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم ، وأتزل بهم النعمة ماجلام لا تنزل وينهلون وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك وإذا كذلك كان هذا الكلام الذي هو قوله (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) في معنى ما صدر جواباً عن

هذا المقدر وقوعه في أنفوس السامعين وإذا كان مصدره كذلك كانت
حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف أيكون في صورته^(١) إذا قيل : فإن
سألتهم قيل لكم (الله يستهزئ بهم ويعدُّهم في طغيانهم يعمهون)
وإذا استقرت وجدت هذا الذي ذكرت لك من تنزيههم الكلام
إذا جاء بمقب ما يقتضى سؤالاً منزلة إذا صرح بذلك السؤال كثيراً
فمن لطيف ذلك قوله :

زعمَ العواذِلُ أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

لما حكى عن العواذِل أنهم قالوا : هو في غمرة ، وكان ذلك مما يحرك
السامع لأن يسأله فيقول : فما قولك في ذلك وما جوابك عنه ؟ أخرجه
الكلام مُخرِجاً إذا كان ذلك قد قيل له وصار كأنه قال : أقول صدقوا أنا
كما قالوا ولكن لا مطمع لهم في فلاحى ، ولو قال : زعم العواذِل أنني
في غمرة وصدقوا ، لكان يكون لم يصح^(٢) في نفسه أنه مسئول وأن كلامه
كلام محجب . ومثله قول الآخر في الحماسة :

زعم العواذِل أن ناقة جندب يحنوب خبت عرّيت وأجمت^(٣)

كذب العواذِلُ لو رأين مناخنا بالقادسية قلن لج وذات

وقد زاد هذا^(٤) أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب تأكيدياً بأن

وضع الظاهر موضع المضمَر فقال : كذب العواذِلُ ، ولم يقل « كذبن »

(١) أى ليكون للكلام في عين الصورة التي يكون عليها لو قيل : فإن سألتهم قيل لكم الخ
فإن الكلمة تكون مقول القول بدون واو فكذلك يجب أن يكون حالها في الآية .

(٢) وفي نسخة « يضع » . (٣) خبت موضع بالشام وبلدة بزويد ، أجمت أى تركت
أن تتركب . (٤) أى هذا الشاعر ا ه كل ما هنا من هامش نسخة الدرس خلا هامش عدد ٣

وذلك أنه لما أعاد ذكر العواذل ظاهراً كان ذلك أبين وأقوى لكونه كلاماً مستأنفاً من حيث وضعه وضماً لا يحتاج فيه إلى ما قبله وأتى به مأتى ما ليس قبله كلاماً ومما هو على ذلك قول الآخر :

زعمتم أن إخوانكم قريش لهم ألف وليس لكم إلاف
 وذلك أن قوله : لهم ألف تكذيب لدعواهم أنهم من قريش فهو إذن
 بمنزلة أن يقول : كذبتهم لهم ألف وليس لكم ذلك . ولو قال : زعمتم أن
 إخوانكم قريش ولهم ألف وليس لكم إلاف . لصار بمنزلة أن يقول : زعمتم
 أن إخوانكم قريش وكذبتهم : في أنه كان يخرج عن أن يكون موضوعاً على
 أنه جواب سائل يقول له : فإذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم ؟ فاعرفه
 واعلم أنه لو أظهر « كذبتهم » لكان يجوز له أن يعطف هذا الكلام
 الذي هو قوله : لهم ألف عليه بالفاء فيقول : كذبتهم فلهم ألف وليس لكم
 ذلك . أما الآن فلا مساع لدخول الفاء البتة لأنه يصير حينئذ معطوفاً
 بالفاء على قوله : زعمتم أن إخوانكم قريش . وذلك يخرج إلى المحال من
 حيث يصير كأنه يستشهد بقوله : لهم ألف . على أن هذا الزعم كان منهم
 كما أنك إذا قلت : كذبتهم فلهم ألف : كنت قد استشهدت بذلك على
 أنهم كذبوا فاعرف ذلك . ومن اللطيف في الاستئناف على معنى جعل
 الكلام جواباً في التقدير قول اليزيدي :

ملكته حبلى ولكنه ألقاه من زهد على غاربي
 وقال إنى في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب
 استأنف قوله : انتقم الله من الكاذب : لأنه جعل نفسه كأنه يجيب
 سائلاً قال له : فما تقول فيما اتهمك به من أنك كاذب ؟ فقال أقول : انتقم

الله من الكاذب . ومن النادر أيضاً في ذلك قول الآخر :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزنت طويل
لما كان في العادة إذا قيل للرجل : كيف أنت فقال « عليل » أن يسأل
ثانياً فيقال : ما بك وما علتك ؟ قدر كأنه قد قيل له ذلك فأتى بقوله :
سهر دائم : جواباً عن هذا السؤال المفهوم من غوى الحال فاعرفه .
ومن الحسن البين في ذلك قول المثني :

وما عفت الرياح له محلاً عفاه من حدا بهم وساقاً^(١)
لما نبي أن يكون الذي يرى به من الدروس والعفاء من الرياح وأن تكون
التي فعلت ذلك وكان في العادة إذا نفي الفعل الموجود الحاصل عن واحد
فقيل : لم يفعله فلان أن يقال فن فعله ؟ قدر كأن قائله قال : قد زعمت أن
الرياح لم تطف له محلاً فما عفاه إذن ؟ فقال مجيباً له : عفاه من حدا بهم
وساقاً . ومثله قول الوليد بن يزيد :

عرفت المنزل الخالي عفا من بعد أحوال
عفاه كل حنانٍ عسوف الويل هطال^(٢)
لما قال عفا من بعد أحوال . قدر كأنه قيل له : فاعفاه ؟ فقال : عفاه كل حنان
واعلم أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً في مثل هذا كان الأكثر
أن لا يذكر الفعل في الجواب ويقتصر على الاسم وحده فأما مع الاضمار
فلا يجوز إلا أن يذكر الفعل . تفسير هذا أنه يجوز لك إذا قيل : إن

(١) عسوف الويل ينفس (٢) عفت الرياح الآثار عفاه إذا درستها وعتمها وقد عنت
الآثار تغفر عفوا . الذي ساق جالم فغار فوه هو الذي عفاه بإبعاد أهله عنه والسكلام في الربع اهـ .
من هاشم نسخة الدرس ، والحنان السحاب أو المطر .

كانت الرياح لم تحفه فاعفاه؟ أن تقول: من حدا بهم وساقا، ولا تقول: عفاه من حدا، كما تقول في جواب من يقول: من فعل هذا؟ زيد، ولا يجب أن تقول: فعله زيد، وأما إذا لم يكن السؤال مذكورا كالذي عليه البيت فإنه لا يجوز أن يترك ذكر الفعل، فلو قلت مثلا: وما عفت الرياح له محلا من حدا بهم وساقا: تزعم أنك أردت: «عفاه من حدا بهم» ثم تركت ذكر الفعل أحلت، لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكورا، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيل فاعرف ذلك.

واعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ قال مفصولا غير معطوف، هذا هو التقدير فيه والله أعلم، أعني مثل قوله تعالى: «هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين. إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون. فراغ إلى أهله فجاء بمجل سمين فقرّبه إليهم قال ألأنا كلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف» جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال فلما كان في العرف والمادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم: دخل قوم على فلان فقالوا كذا: أن يقولوا: فما قال هو؟ ويقول المجيب: قال كذا: أخرج^(١) الكلام ذلك المخرج لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه وكذلك قوله «قال ألأنا كلون وذلك ان قوله: «فجاء بمجل سمين فقرّبه إليهم» يقتضى أن يتبع هذا الفعل بقول فكأنه قيل والله أعلم: فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم؟

(١) أخرج جواب لا.

فأتى قوله « قال ألا تأكلون » جواباً عن ذلك ، وكذا « قالوا لا تخف » لأن قوله « فأوجس منهم خيفة » يقتضى أن يكون من الملائكة كلام فى تأنيبه وتسكينه مما خافه فسكاً نه قيل : فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخاته الخيمة ؟ فقيل : قالوا لا تخف ، وذلك والله أعلم المعنى فى جميع ما يجيء منه على كثرة كالتدى يجيء فى قصة فرعون عليه اللعنة وفى رد موسى عليه السلام كقوله : « قال فرعون وما رب العالمين . قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين . قال لمن حواره ألا تستمعون قال ربكم ورب آبائكم الأولين . قال إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون قال أنين اتخذت إلهها غيرى لأجعلنك من المسجونين . قال أولو جنتك بشيء مبين قال فأت به إن كنت من الصادقين » جاء ذلك كله والله أعلم على تقدير السؤال والجواب كالتدى جرت به العادة فيما بين المخلوقين ، فلما كان السامع منا إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال وما رب العالمين ؟ وقع فى نفسه أن يقول : فما قال موسى له ؟ أتى قوله : قال رب السموات والأرض ما أتى الجواب مبتدأ مفصلاً غير معطوف ، وهكذا التقدير والتفسير أبداً فى كل ما جاء فيه لفظ « قال » هذا المجيء وقد يكون الأمر فى بعض ذلك أشد وضوحاً .

ومما هو فى غاية الوضوح قوله تعالى « قال فما خبطكم أيها المرسلون . قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين » وذلك أنه لا يخفى على حافل أنه جاء على معنى الجواب وعلى أن ينزل^(١) السامعون كأنهم قالوا : فما قال له

(١) وفى نسخة « نزل » .

الملائكة فقيل : قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، وكذلك قوله عز وجل في سورة يس : « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعزَّزنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون . قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذيبون قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون . وما علينا إلا البلاغ المبين . قالوا إنا تطهيرنا بكم لننظيهم لئن لم تنتهوا أمر جنكم وليمسنكم منا عذاب أليم . قالوا طاركم معكم أنن ذكركم بل أنتم قوم مسرفون وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين . اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون ، التقدير الذي قد ذكرناه من معنى السؤال والجواب بين ظاهر في ذلك كله ، وأسأل الله التوفيق للصواب ، والعصمة من الزلل .

(فصل)

وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها فاعلم أنا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب : جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف ألبتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه . وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف . وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاله في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه

وبينه وأما . وحق هذا ترك العطف ، البتة فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فأعرفه .

(فصل)

هذا فن من القول خاص دقيق ، اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤدي بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

تولوا بقتة فكان بيننا تهيبني ففاجأني اغتيالاً

فكان مسير عيسهم ذميلاً وسير الدمع إثرهم انهمالاً

قوله « فكان مسير عيسهم » معطوف على « تولوا بقتة » دون ما يليه من قوله : ففاجأني ، لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث أنه يدخل في معنى كأن وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسهم حقيقة ويكون متوهماً كما كان تهيب اليبين كذلك ، وهذا أصل كبير ، والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً وبين المعطوف عليها الأولى ترتبط في معناها بتلك الأولى كالذي ترى أن قوله « فكان بيننا تهيبني » مرتبط بقوله « تولوا بقتة » ، وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب ، ألا ترى أن المعنى « تولوا بقتة فتوهمت أن بيننا تهيبني ؟ » ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولي بقتة ، وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يحى بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده على الجملة وأن يمتد كلاماً على حدته

وهنا شيء آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله : فكان مسير عيسهم ذميلا . وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله ، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهيئه مستدعياً بكاءه^(١) وموجباً^(٢) أن ينهمل دمه فلم يمهت أن يذكر ذمّان العيس إلا ليذكر هملان الذممع وأن يوفق بينهما وكذلك الحكم في الأول فنحن وإن كنا قلنا : إن العطف على « تولوا بغتة » فإننا لانعنى أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره وإنما أردنا بقولنا : « إن العطف عليه أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة وأن نصرّفك عن أن تطرحه وتجعل العطف على ما يلي هذا الذي تعطفه فتزعم أن قوله : فكان سير عيسهم . مطوف على « فاجأني فتقع في الخطأ كالذي أريناك فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة وتعتمد أخرى^(٣) إلى جملتين أو جل فتعطف بعضاً على بعض ثم تعطف مجموع هذى على مجموع تلك .

ويبنى أن يجعل ما يصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلاً يعتبر به وذلك أنك ترى متى شئت جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى ثم جملنا مجموعهما شرطاً ، ومثال ذلك قوله تعالى : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْتَمِ بِهِ نَبِيًّا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا » الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الأفراد ولا في واحدة دون

(١) مستدعياً مفعول ثانٍ ليجمع - (٢) أى المطوف عليه اهـ من هاشم نسخة الدرس .

(٣) أى تارة أخرى .

الأخرى لأننا إن قلنا: إنه في كل واحدة منهما على الافراد جعلناها شرطين
وإذا جعلناها شرطين اقتضتا جزأين وليس معنا إلا جزاء واحد وإن قلنا
إنه في واحدة منهما دون الأخرى لزم منه إثراك ما ليس بشرط في الجزم
بالشرط وذلك ما لا يخفى فساده . ثم إننا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء
الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلق^(١) بإيجابه لمجموع ما حصل
من الجملتين ، فليس هو لا كتساب الخطيئة على الافراد ، ولا لرمي البرئ
بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق ، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان
من الراسي ، وكذلك الحكم أبدأ ، فقوله تعالى « وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ » لم يعلق الحكم
فيه بالهجرة على الافراد بل بها مقرونًا إليهما أن يدركه الموت عليهما .
واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما ينزلة الجملة الواحدة
سبيل الجزئين تعقد منهما الجملة ثم تجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالا
كقولك : زيد قام غلامه وزيد أبوه كريم ومررت برجل أبوه كريم وجاءني
زيد بعدو به فرسه . فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع
الجزئين لا في أحدهما كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحدهما ،
وإذا علمت ذلك في الشرط فاحتذه في العطف فإنك تجده مثله سواء
ومما لا يكون العطف فيه إلا على هذا الحد قوله تعالى « وما كنت
بمجانب العربي إذ قضبتنا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين . ولكننا

(١) أي كتساب إيجابه أو نحو ذلك ، وإلا فاللزم بمجموع بدل مجموع ام . من هاتين
نسخة الدرس أي الظاهر أن يقال « يتعلق بإيجابه بمجموع » الخ فذا قال « لمجموع » جعل مجموع
متعلقاً بإيجابه ، ولا من الجملتين متعلقاً بقوله يتعلق على أنه بمعنى كتساب أو نحوه . وقد يكون الأصل
« مجموع » طرفة النسخ .

أنشأنا قروناً فتناول عليهم العُمُرُ وما كنت ناويًا في أهل مدين تلو عليهم آياتنا ولنكنا كنا مرسلين « لوجريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها منع منه المعنى وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله «وما كنت ناويًا في أهل مدين» معطوفًا على قوله «فتناول عليهم العُمُر» وذلك يقتضى دخوله في معنى «لكن» وبصير كأنه قيل : ولكنا ما كنت ناويًا وذلك ما لا يخفى فساد . وإذا كان كذلك بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع «وما كنت ناويًا في أهل مدين» إلى «مرسلين» على مجموع قوله «وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر» إلى قوله «العمر» فإن قلت : فهلا قدرت أن يكون «وما كنت ناويًا في أهل مدين» معطوفًا على «وما كنت من الشاهدين» دون أن ترعم أنه معطوف عليه مضمومًا إليه ما بعده إلى قوله «العمر» ؟ قيل : لأننا إن قدرنا ذلك وجب أن ينوى به التقديم على قوله : ولنكنا أنشأنا قروناً ، وأن يكون الترتيب وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين وما كنت ناويًا في أهل مدين تلو عليهم آياتنا ولنكنا أنشأنا قروناً فتناول عليهم العُمُر ولنكنا كنا مرسلين : وفي ذلك إزالة (لكن) عن موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه ، ذلك لأن سبيل (لكن) سبيل (إلا) فكما لا يجوز أن تقول : جاءني القوم وخرج أصحابك إلا زيدا وإلا عمرًا ، يجعل «إلا زيدا» استثناء من جاءني القوم و «إلا عمرًا» من خرج أصحابك ، كذلك لا يجوز أن تصنع مثل ذلك بلكن فتقول : ما جاءني زيد وما خرج عمرو ولكن بكرًا حاضر ولكن أخاك خارج ، فإذا لم يحز ذلك وكان تقدرك الذي زعمت يؤدي إليه وجب أن تحكم بامتناعه فاعرفه .

هذا وإنما تجوزنية التأخير في شيء معناه يقتضى له ذلك التأخير مثل أن كون الاسم مفعولاً يقتضى له أن يكون بعد الفاعل فإذا قدم على الفاعل نوى به التأخير ومعنى (لكن) في الآية يقتضى أن تكون في موضعها الذى هي فيه فكيف يجوز أن ينوى بها التأخير عنه إلى موضع آخر ٢٠٢ .

هذه نصوص شتى في أسرار اللفظ والنظم فيها فضل شهد للبصيرة ، وزيادة كشف عما فيها من السريرة

(فصل)

وغلط الناس في هذا الباب كثير ، فمن ذلك أنك تجد كثيراً ممن يتكلم في شأن البلاغة إذا ذكر أن للعرب الفضل والمزية في حسن النظم والتأليف وأن لها في ذلك شأواً لا يبلغه الدخلاء في كلامهم والمولدون جعل يطل ذلك بأن يقول : لاغرو فإن اللغة لها بالطبع ولنا بالتكلف ، ولن يبلغ الدخيل في اللغات والألسنة مبلغ من نشأ عليها ، وبدئ من أول خالقها ، وأشياء هذا مما يوم أن المزية أتتها من جانب العلم باللغة وهو خطأ عظيم وغلط منكر يفضى بقاتله إلى رفع الإعجاز من حيث لا يعلم . وذلك أنه لا يثبت إعجاز حتى تثبت مزايا تفوق علوم البشر وتقصّر قوى نظرم عنها ومعلومات ليس في مَن أفكارهم وخواطرهم أن تفضى بهم إليها ، وأن تطعمهم عليها ، وذلك محال فيما كان علماً باللغة لأنه يؤدي إلى أن يحدث في دلائل اللغة ما لم يتواضع عليه أهل اللغة وذلك ما لا يخفى امتناعه على حائل . واعلم أننا نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنسند إلى اللغة ولكننا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها

فليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع والفاء للثمة بسبب تغير ترانخ « و ثم » له بشرط الترخي و « إن » لكذا و « إذا » لكذا ، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه . وأمر آخر إذا تأمله إنسان أنف من حكاية هذا القول فصلا عن اعتقاده وهو أن المزية لو كانت تجب من أجل اللغة والعلم بأوضاعها وما أراد الواضع فيها لكان ينبغي أن لا تجب إلا بمثل الفرق بين الفاء و ثم وإن وإذا وما أشبه ذلك مما يعبر عنه وضع لغوي فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف وبال حذف والتكرار والتقديم والتأخير وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ويقتضيها الغرض الذي تؤم والمعنى الذي تقصد ، وكان ينبغي أن لا تجب المزية بما يتدته الشاعر والخطيب في كلامه من استمارة اللفظ للشيء لم يستمر له وأن لا تكون القضية إلا في استمارة قد تعورفت في كلام العرب وكفى بذلك جهلا . ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الغلط إلا لأنه ليس في جملة الخفايا والمشكلات أغرب مذهباً في الغموض ولا أعجب شأناً من هذه التي نحن بصددنا ، ولا أكثر تفاناً من الفهم والنسلا منها ، وإن الذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبار عنها رموز لا يفهمها إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع ومن هو ميباً لفهم تلك الإشارات حتى كأن تلك الطباع اللطيفة وتلك القرائح والأذهان قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها قوم فلا تمدوم ولا يعرفها من ليس منهم . وليت شعري من أين إن لم يتعب في هذا الشأن ولم يمارسه ولم يوفر عنايته عليه أن ينظر إلى قول الجاحظ وهو يذكر إيجاز القرآن : « ولو أن

رجلا قرأ على رجل من خطبائهم وبلغاتهم سورة قصيرة أو طويلة لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها ولو تحدى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها» وقوله وهو يذكر رواية الأخبار « ورأيت حالتهم فقد طالت مشاهدتي لهم وهم لا يتقنون إلا على الألفاظ المتخيرة والمعاني المتخبة والمخارج السهلة والديباجة الكريمة وعلى الطبع المتمكن وعلى السبك الجيد وعلى كل كلام له ماء ورونق » وقوله في بيت الخطيئة: متى تأتته تمشوا إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد « وما كان ينبغي أن يمدح بهذا البيت إلا من هو خير أهل الأرض على أنى لم أعجب بمعناه أكثر من عجبى بلفظه وطبعه ونحته وسبكه » فيفهم منه شيئا أو يقف للطابع والنظام والنحت والسبك والمخارج السهلة على معنى أو يحلى منه بشيء وكيف بأن يعرفه ولربما خفى على كثير من أهله .
واعلم أن الداء الدوي والذي أعى أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يمطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى : يقول ما في اللفظ لولا المعنى وهل الكلام إلا بمعناه : فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ، فإن مال إلى اللفظ شيئا ورأى أن ينحله بمض الفضية لم يعرف غير الاستمارة ثم لا ينظر في حال تلك الاستمارة أحسنت بمجرد كونها استمارة أم من أجل فرق ووجه أم للأمرين . لا يحفل بهذا وشبهه قد قنع بطواهر الأمور وبالجل وبأن يكون كمن يجاب المتاع للبيع وإنما هم أن يروج عنه . يرى أنه إذا تكلم في الأخذ والسرقه وأحسن أن يقول : أخذه من فلان وألم فيه بقول كذا . فقد استكمل الفضل وبلغ أقصى ما يراد

واعلم أنا وإن كنا إذا اتبعنا العرف والمادة وما يهجس في الضمير وما عليه العامة أرائنا ذلك أن الصواب معهم وأن التعويل ينبغي أن يكون على المعنى وأنه الذي لا يسوغ القول بخلافه فإن الأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وإلى ما عليه المحصلون لأننا لا نرى متقدماً في علم البلاغة ، مبرزاً في شأوها^(١) إلا وهو ينكر هذا الرأي ويعيبه ويرى على القائل به وينقض منه . ومن ذلك ما روى عن البحتري . روى أن عبيدالله بن عبدالله ابن طاهر سأله عن مسلم وأبي نواس أيهما أشعر ؟ فقال أبو نواس فقال إن أبا العباس ثعلباً لا يوافقك على هذا ، فقال : ليس هذا من شأن ثعلب وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دون عمله إنما يعلم ذلك من دفع في سلك^(٢) طريق الشعر إلى مضايقة وانتهى إلى ضروراته . وعن بعضهم أنه قال : رأيت البحتري ومعي دفتر شعر ، فقال ما هذا ؟ فقلت شعر الشنفرى ، فقال وإلى أين تمشي ؟ فقلت إلى أبي العباس أقرأه عليه ، فقال : قد رأيت أبا عباسكم هذا منذ أيام عند ابن نوبة فما رأيت نافعاً للشعر ، ولا مميّزاً للألفاظ ، ورأيت يستجيد شيئاً وينشده وما هو بأفضل الشعر ، فقلت له : أمّا نقدّه وتمييزه فهذه صناعة أخرى ولكنه أعرف الناس بإعرابه وغريبه إذا كان يُنشد ؟ قال قول الحارث بن وعلّة :

فوسى همّ قتلوا أميمَ أخى فإذا رميتُ يصيبني سهمي^(٣)
فلئن عفوت لأعفون جَدلاً ولئن سطوت لأوهين عظمي^(٤)

(١) الكأ والسبق والناية والأمد . (٢) السلك والسلوك واحد .

(٣) « أميم » في البيت منادى مرخم أي يا أميمة . (٤) وفي رواية « لأوهين عظمي » نسخة المدرس نفا لقبه كعفا عن ذنبه فجلا وصف للذنب المحذوب أي لأعفون ذنابنا هـ

فقلت : والله ما أنشد إلا أحسن شعر في أحسن معنى ولفظ : فقال :
 أين الشعر الذي فيه عروق الذهب ؟ فقلت : مثل ماذا ؟ فقال : مثل قول
 أبي ذؤاب :

إن يقتلوك فقد ثلثت عروشهم بعثية بن الحارث بن شهاب
 بأشدهم كلبًا على أعدائهم وأعزهم فقد آوى الأصحاب
 وفي مثل هذا قال الشاعر :

زوامل للأشمار لا علم عندهم يجيدها إلا كعلم الأباقر
 امرئ ما يدري البعير إذا غدا بأوساقه أوراغ ما في الغرائر
 وقال الآخر :

يا أبا جعفر تحكّم في الشع ر وما فيك آلة الحكام
 إن نقد الدينار إلا على الصية رف صعب فكيف تقدّال كلام
 قد رأيتك لست تفرّق في الأش مار بين الأرواح والأجسام

واعلم أنهم لم يعيّنوا تقديم الكلام بعمناه من حيث جهلوا أن المعنى
 إذا كان أدبًا وحكمة وكان غريبًا نادرًا فهو أشرف مما ليس كذلك ، بل
 عابوه من حيث كان من حكم من قضى في جنس من الأجناس بفضل
 أو نقص أن لا يعتبر في قضيّته تلك إلا الأوصاف التي تخص ذلك الجنس
 وترجع إلى حقيقته وأن لا ينظر فيها إلى جنس آخر وإن كان من الأول
 بسبيل أو متصلا به اتصال ما لا ينفك منه . ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل
 التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع
 التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوارفكما أن
 محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل وورداًته

أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة - كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه . وكما أننا لو فضلنا خاتماً على لخاتم بأن تكون فضة هذا أجود أو فضة أنفس لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام^(١) وهذا قاطع فأعرفه .

واعلم أنك لست تنظر في كتاب صنف في شأن البلاغة وكلام جاء عن القدماء إلا وجدته يدل على فساد هذا المذهب ورأيهم يتشدّدون في إنكاره وعيبه والعيب به . وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبالغ في ذلك كل مبلغ ويتشدّد غاية التشدد ، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركاً وسوّى فيه بين الخاصة والعامة فقال : ورأيث ناساً يهرحون أشعار المولدين ويستسقطون من رواها ولم أر ذلك قط إلا في رواية غير بصير بجوهر ما يروى ، ولو كان له بصير لعرف موضع الجيد ممن كان وفي أي زمان كان . وأنا سمعت أبا عمرو الشيباني وقد بلغ من استجداته لهذين البيتين ونحن في المسجد الجامع يوم الجمعة أن كلف رجلاً حتى أحضره قرطاساً ودواة حتى كتبهما . قال الجاحظ : وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ولولا أن أدخل في الحكومة بعض الغيب لزعمت أن ابنه لا يقول الشعر أيضاً وهما قوله :

لا تحسبن الموت موت البلي وإنا الموت سؤال الرجال
كلاهما موت ولكن ذا أشد من ذلك على كل حال

(١) بل من حيث هو تصور أو ذكر له من هاشم نسخة العرس .

ثم قال : وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها المعجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخفيف اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير . فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني وأبى أن يجب لها فضل فقال : وهي مطروحة في الطريق ثم قال : وأنا أزم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً : فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بعناه وأنه إذا عديم الحسن في لفظه ونظمه لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة ، وأعاد طرفاً من هذا الحديث في (البيان) فقال : « ولقد رأيت أبا عمرو والشيباني يكتبُ أشعاراً من أفواه جلسائه ليدخلها في باب التحفظ والتذكر ، وربما خيل إلى أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً لمسكان أعراقهم من أولئك الآباء : (ثم قال) ولولا أن أكون عيانياً ثم للعلماء خاصة لصورّت لك بعض ما سمعت من أبي عبيدة ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة » :

واعلم أنهم لم يبنوا في إنكار هذا المذهب ما بنوه إلا لأن الخطأ فيه عظيم وأنه يفضى بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ويبطل التحدي من حيث لا يشعر ، وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى وحتى يكون قد قال حكمة أو أدباً واستخرج معنى غريباً أو شديداً نادراً فقد وجب اطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة وفي شأن النظم والتأليف وبطل أن يجب بالنظم فضل وأن تدخله المزية وأن تتفاوت فيه المنازل . وإذا بطل ذلك فقد بطل أن يكون في الكلام معجز وصار الأمر إلى ما يقوله اليهود ومن قال بمثل

مقالهم في هذا الباب ودخل في مثل تلك الجهالات ونعوذ بالله من العمى بعد الإبصار .

فصل

لا يكون لإحدى العبارتين زينة على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما . فإن قلت : فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك فليستتا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنين : قيل لك : إن قولنا « المعنى » في مثل هذا يراد به الغرض والذي أراد المتكلم أن يثبتته أو ينفيه نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول : زيد كالأسد . ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول : كأن زيدا الأسد . فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول وهي أن نجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي . وإذا كان هذا كذلك فالنظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلا بما توخى في نظم اللفظ وترتيبه حيث قدم الكاف إلى صدر الكلام وركبت مع « إن » وإذا لم يكن إل الشك سبيل أن ذلك كان بالنظم فأجعله المبررة في الكلام كله ورُضْ نفسك على تفهم ذلك وتنبه ، واجعل فيها أنك تراول منه أمراً عظيماً لا يقادر قدره ، وتدخل في بحر عميق لا يدرك قعره .

فصل

« هو فن آخر يرجع إلى هذا الكلام »

قد علم أن المعارض للكلام معارض له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح وبارع ومتخير اللفظ جيد السبك ونحو ذلك من الأوصاف التي

نسبوا إلى اللفظ . وإذا كان هذا هكذا فينا أن ننظر فيما إذا أتى به كان معارضاً ما هو ؟ أهو أن يجيء بلفظ فيضمه مكان لفظ آخر نحو أن يقول بدل أسد ليت وبدل بعمد نأى ومكان قرب دنا أم ذلك ما لا يذهب إليه حافل ولا يقوله من به طريق ؟ كيف ولو كان ذلك معارضة لكان الناس لا يفصلون بين الترجمة والمعارضة ولكان كل من فسر كلاماً معارضاً له . وإذا بطل أن يكون جهة للمعارضة وأن يكون الواضع نفسه في هذه المنزلة معارضاً على وجه من الوجوه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقتيهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يبدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها لأنه إذا لم يكن في القسمة إلا المعاني والألفاظ وكان لا يعقل تعارض في الألفاظ المجردة إلا ما ذكرت لم يبق إلا أن تكون المعارضة معارضة من جهة ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون ألفاظه المسموعة . وإذا عادت المعارضة إلى جهة المعنى وكان الكلام يعارض من حيث هو فصيح وبلغ ومتخير اللفظ حصل من ذلك أن الفصاحة والبلاغة وتخير اللفظ عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عاينها وعن زيادات تحدث في أصول المعاني كالذي أريتك فيما بين «زيد كالأسد» و«كأن زيدا الأسد» وأن لا نصيب للألفاظ من حيث هي ألفاظ فيها بوجه من الوجوه . واعلم أنك لا تشفى العلة ولا تنتهي إلى تلج اليقين^(١) حتى تتجاوز حد العلم بالشيء مجملاً إلى العلم به مفصلاً ، وحتى لا يقنعك إلا النظر في زواياه والتغلغل في مكانه ، وحتى تكون كمن تتبع الماء حتى عرف منبعه وانتهى في البحث

(١) تلجت نفسي بالشيء تلجاً وتلجيت تلج تلوجاً ، اشتقت به وإطمانت إليه وقبل عرفته ومررت به أم من هاتس نسخة الدرس .

عن جوهر العود الذي يصنع فيه إلى أن يعرف منبته^(١) ومجرى عروق
الشجر الذي هو منه ، وإنا لترام يقيسون الكلام في معنى المعارضة على
الأعمال الصناعية كندسج الديباج وصوغ الشَّنْف^(٢) والسُّوَار وأنواع
ما يصاغ وكل ما هو صنعة وعمل يد بعد أن يبلغ مبلغاً يقع التفاضل فيه ثم
يعظم حتى يزيد فيه الصانع على الصانع زيادة يكون له بها صيتٌ ويدخل
في حد ما يمجز عنه الأكترون . وهذا القياس وإن كان قياساً ظاهراً معلوماً
وكالشئء المركوز في الطباع حتى ترى العامة فيه كالتخاطب فإن فيه أمرٌ يجب
العلم به وهو أنه يتصور أن يبدأ هذا فيعمل ديباجاً ويُدَّع في نقشه
وتصويره فيجبيء آخر ويعمل ديباجاً آخر مثله في نقشه وهيئته وجملة صفته
حتى لا يفصل الرائي بينهما ولا يقع لمن لم يعرف القصة ولم يخبر الحال إلا أنهما
صنعة رجل واحد وخارجان من تحت يد واحدة ، وهكذا الحكم في سائر
المصنوعات كالسُّوَار يصوغه هذا ويجبيء ذلك فيعمل سواراً مثله ويؤدي
صنعته^(٣) كما هي حتى لا يفاد منها شيئاً ألبتة ، وليس يتصور مثل ذلك
في الكلام لأنه لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من
النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته^(٤) بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم
من هذه هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من
الأمر ، ولا يَبْرُكَ قول الناس : قد أتى بالأمى بعينه وأخذ معنى كلامه
فأداه على وجهه فإنه تسامح منهم والمراد أنه أدَّى الغرض فيما أن يؤدي

(١) الذبت بكسر الباء شذوذاً والقياس الذبت بالفتح اهـ . (٢) الشنف القرط الأعلى وقيل :

يخمس القرط بما في أسفل الأذن والشنف بما في أعلاها اهـ من هامش نسخة المدرس .

(٣ ، ٤) وفي نسخة : صفة ، في الموضعين

المعنى بعينه على الوجه الذى يكون عليه فى كلام الأول حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقته هنالك وحتى يكون حالهما فى نفسك حال الصورتين المشتبهين فى عينك كالسوارين والشنفين فى غاية الإحالة وظن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة وهى أن تكون الألفاظ مختلفة المعانى إذا قرأت ومتفقتها إذا جمعت وألف منها كلام ، وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو «فعد وجلس» ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر نحو أن تنظر فى قوله تعالى : «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» وقول الناس : قتل البعض إحياء للجميع : فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا فى مثل هذا أنهما عبارتان معبرتهما واحد ، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ بظاهره أو يقع لما قل شك أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم من الآخر .

(فصل)

الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت خرج زيد : وبالإطلاق عن عمر وفقلت : عمر ومنطلق : وعلى هذا القياس وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذى يقتضيه موضوعه فى اللغة ثم تجدد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستمارة والتمثيل ، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحة مستقصاة ، أولاترى أنك إذا قلت : هو كشير رماد القدر ، أو قلت : طويل النجاد ، أو قلت فى المرأة :

نُؤوم الضحى : فإنك في جميع ذلك لا تقيّد غرضك الذى تعنى من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذى يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف ومن طويل النجاد^(١) أنه طويل القامة ومن نُؤوم الضحى في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها . وكذا إذا قال : رأيت أسداً . - وذلك الحال على أنه لم يرد السبع - علمت أنه أراد التشبيه إلا أنه بالغ فجعل الذى رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته . وكذلك تعنى من قوله : بلغنى أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى : أنه أراد التردد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه على ما مضى الشرح فيه .

وإذ قد عرفت هذه الجملة فهأهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى تعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذى تصل إليه بتغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذى فسرت لك .

وإذ قد عرفت ذلك فإذا رأيتهم يعملون الألفاظ زينة المعانى وحياة عليها ويعملون المعانى كالجوارى والألفاظ كالمعارض لها^(٢) وكالوشى المحبّر^(٣) واللباس الفاخر والكسوة الرائقة^(٤) إلى أشباه ذلك مما يفخمون به أمر اللفظ ويعملون المعنى ينبل به ويشرف به فاعلم أنهم يضعون كلاماً

(١) النجاد كتاب جائل نسب . (٢) ناموس جمع معرض كندر وهو ما تلبسه الجارية عند عرضها للبيع ونوب العروس . (٣) النجبر التحمين اهـ . (٤) في نسخة هـ الرائقة هـ اهـ من هامش نسخة الدرس .

قد يضمون به أمر اللفظ ويحملون المعنى أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى فسكنى وعرض ومثل واستعار ثم أحسن في ذلك كله وأصاب ووضع كل شيء منه في موضعه وأصاب به شاكلته^(١) وعمد فيما كنى به وشبه ومثل لما حسن مأخذه ودق مسلكه ولطفت بإشارته ، وأن المعرض وما في معناه ليس هو اللفظ المنطوق به ولكن معنى اللفظ الذى دلت به على المعنى الثانى كعنى قوله : * فإنى . جبان الكلب مهزول الفصيل *^(٢) الذى هو دليل على أنه مضاف ، فالعائى الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هى المعارض والوشى والحلى وأشباه ذلك والمعانى الثوانى التى يوما إليها بتلك المعانى هى التى تكمنى تلك المعارض وتزين بذلك الوشى والحلى . وكذلك إذا جعل المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة ويبدو فى هيئة ويتشكل بشكل يرجع المعنى فى ذلك كله إلى الدلالات المعنوية ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهره^(٣) وحيث لا يكون كناية وتمثيل به ولا استعارة ولا استعانة فى الجملة بمعنى على معنى وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ ، فلو أن قائلاً قال : رأيت الأسد . وقال آخر : لقيت الليث : لم يجوز أن يقال فى الثانى إنه صور المعنى فى غير صورته الأولى ولا أن يقال أبرزه فى معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس . وجملة الأمر أن صور المعانى لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له فى اللغة ولكن يشار بمعانيها إلى معانٍ آخر .

(١) الشاكلة أصابها الخاطرة واستعمل فى وسط المعنى وحاشته .

(٢) أول الليث * وما يك فى من عيب فإنى * الخ . (٣) أى على الحقيقة المحضة

واعلم أن هذا كذلك مادام النظم واحداً ، فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ماضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير وعلى ما رأيت في المسألة التي مضت الآن أعنى قولك : إن زيداً كالأسد وكأن زيداً الأسد : ذلك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء وإنما تغير النظم فقط ، وأما فتحك « أن » عند تقديم الكاف وكانت مكسورة فلا اعتداد بها ، لأن معنى الكسر باق بحاله .

واعلم أن السبب في أن أحالوا في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك على اللفظ أنها ليست بأ نفس المعاني ، بل هي زيادات فيها وخصائص ، ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك : كأن زيداً الأسد ، على قولك : زيد كالأسد ، شيئاً خارجاً عن التشبيه الذي هو أصل المعنى ، وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكل^(١) نحو أن بصاغ خاتم على وجه وآخر على وجه آخر تجمعهما صورة الخاتم ويفترقان بخاصة وشيء يعلم إلا أنه لا يعنى منفرداً . ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص ، إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له ، وخصوصية فيه ، فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يعلم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظ كنجو وصفهم له بأنه لفظ شريف وأنه قد زان المعنى ، وأن له ديباجة ، وأن عليه طلاوة ، وأن المعنى منه في مثل الوشى ، وأنه عليه كالحلى إلى أشباه ذلك مما يعلم ضرورة أنه لا يعنى بمثله الصوت والحرف^(٢) ثم إنه لما جرت به العادة واستمر عليه العرف

(١) صفة للخصوصية له ، من نسخة المدرس . (٢) وفي نسخة الحروف .

وصار الناس يقولون اللفظ واللفظ لـ^(١) ذلك بأنفس أقوام باباً من الفساد
وخامرهم منه شيء لست أحسن وصفه .

(فصل)

ومن الصفات التي تجدهم يجرّونها على اللفظ^(٢) ثم لا تعترضك شبهة
ولا يكون منك توقف في أنها ليست له ولكن لمعناه قولهم : لا يكون
الكلام^(٣) يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ،
ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك : وقولهم : يدخل
في الأذن بلا إذن ، فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى
على المعنى وأنه لا يتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له
في اللغة ، ذلك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالماً باللغة ومعاني
الألفاظ التي يسمها أو يكون جاهلاً بذلك ، فإن كان عالماً لم يتصور أن
يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر
وإن كان جاهلاً كان^(٤) ذلك في وصفه أبعد . وجلة الأمر أنه إنما يتصور
أن يكون معنى أسرع فهما منه معنى آخر إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر
وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سماعه للكلام ، وذلك محال في دلالات
الألفاظ اللغوية ، لأن طريق معرفتها التوقيف ، والتقدم بالتعريف .

وإذا كان ذلك كذلك عَلِمَ ذلك عَلَمَ الضرورة أن مصرف ذلك إلى

(١) وفي نسخة « زين » وزاد الأستاذ في هامش نسخة الدرس « زيه » بزه لزا ووزراً ووزراً
شده وألفه وأززه إياه ، فباباً مفعول « زيه » أي الصق بنفوسهم باباً من الفساد الخ ويقال لز
المعنى بالمعنى لصق به لازم له . (٢) أي اللفظ الفردي أو الذي ليس فيه تصرف في النظم .
(٣) أي الذي ليس فيه تصرف في النظم . (٤) أي كان وصفه بأنه أي أسرع فهماً
منه معنى آخر أشد بد أن الجاهل لا يفهم شيئاً فضلاً عن معرفة الفهم له . جميعه من هامش
نسخة الدرس .

دلالات المعاني على المعاني وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي يجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالاته ، مستقلاً بوساطته ، ^(١) يَسْمُرُ^(٢) بينك وبينه أحسن سفارة ، ويشير لك إليه أبين إشارة ، حتى يخيل إليك أنك فهمته من حاق اللفظ وذلك لقلة الكلفة فيه عليك ، وسرعة وصوله إليك ، فكان من الكناية مثل قوله :

لا أمتع العوذ بالفصال ولا أبتاع إلا قربة الأجل^(٣)

ومن الاستعارة مثل قوله :

وصدر أراح الليل عازباً هممه
تضاعف فيه الحزن من كل جانب^(٤)

ومن التمثيل مثل قوله :

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

وإن أردت أن تعرف ماله بالضد من هذا فكان منقوص القوة في تأدية ما أريد منه ، لأنه يعترضه ما يمنعه أن يقضى حق السفارة فيما بينك وبين مننك ، ويوضح تمام الإيضاح عن منزلك ، فانظر إلى قول العباس ابن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتتربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

(١) سفر بين النوم أصابع . (٢) نموذج جمع هائذ وهي التي صر على ولادتها عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً ثم هي مطفل والبيت لإبراهيم بن هرمة الشاعر المعروف ويقال ابن هرمة لآخر ولد الشيخ والشيخة ومعناه أنه لا يجتمع الأمهات من الإبل بأبنائها بل يذبحها ولا يشترى منها إلا قربة الأجل . (٣) هذا للإبابة الذي أتى من القصيدة التي مطلعها :

كلبي لهم يا أميمة ناصب ولبل أغاسيه بلىء السكواكب

والعازب الذي كان من الإبل في المرعى وحده ، وأراحه أي أرجعه إلى الحلة ومعناه جاء الليل بلهم بعد أن كان غائباً مع كلبهما من هامن الأستاذ الإمام .

بدأ فدل بسكب الدموع على ما بوجهه الفراق من الحزن والكمد فأحسن وأصاب لأن من شأن البكاء أبدأ أن يكون أمانة للحزن وأن يجعل دلالة عليه وكناية عنه كقولهم : أبكاني وأضحكني ، على معنى : « ساءني وسرني » وكما قال :

أبكاني الدهرُ وياربما أضحكني الدهر بما يُرضى

ثم ساق هذا القياس إلى تقيضه فالتمس أن يدل على ما يوجبه دوام التلاقي من السرور بقوله « لتجمدا » وظن أن الجود يبلغ له في إفادة المسرة والسلامة من الحزن ، ما بلغ نسكب الدمع في الدلالة على السكابة والوقوع في الحزن ونظر إلى أن الجود خلو العين من البكاء وانتفاء الدموع عنها وأنه إذا قال « لتجمدا » فكأنه قال : أحزن اليوم لثلاث أحزن غداً ، وتبكي عيناي جهدهما لثلاث تبكيا أبداً ، وغلط فيما ظن وذلك أن الجود هو أن لا تبكي العين ، مع أن الحال حال بقاء ، ومع أن العين يراد منها أن تبكي ويشتكى من أن لا تبكي ، ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجود إلا وهو يشكوها ويذمها وينسبها إلى البخل ، ويمد امتناعها من البكاء تركاً لمعونة صاحبها على ما به من الهم ، ألا ترى إلى قوله :

ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط عليك يجارى دمعها أجمود^(١)

فأتى بالجود تأكيداً لنفي الجود ومحال أن يجعلها لا تجود بالبكاء وليس هناك التماس بقاء لأن الجود والبخل يقتضيان مطلوباً يبذل أو يمنع ولو كان الجود يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء ويصح أن يدل به على أن الحال

(١) الجود كالجماد الذي لا دمع له نعم من مائة من نسخة المدرس .

حال مسرة وحبور لجاز أن يدعى به للرجل فيقال : لازالت عينك جامدة كما يقال : لا أبكي الله عينك ، وذلك مما لا يشك في بطلانه ، وعلى ذلك قول أهل اللغة : عين جمود - لاماء فيها ، وسنة جماد ، لامطر فيها ، وناقاة جماد - لالبن فيها ، وكما لا تجعل السنة والناقاة جماداً إلا على معنى أن السنة بجيلة بالقطر ، والناقاة لانسخو بالدر ، كذلك حكم العين لا تجعل جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها وما يجمها إذا بكيت بحسنة موصوفة بأن قد جادت وسخت ، وإذا لم تبك مسيئة موصوفة بأن قد صنت وبخلت .

فإن قيل إنه أراد أن يقول : إني اليوم أتجمع غصص الفراق وأحمل نفسي على رؤه وأحتمل ما يؤدبني إليه من حزن يفيض الدموع من عيني ويسكبها نسكي أنسب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة تصل حتى لأعرف بعد ذلك الحزن أصلاً ولا تعرف عيني البكاء وتصير في أن لا ترى باكية أبداً كالجمود التي لا يكون لها دمع ، فإن ذلك لا يستقيم ويستتب لأنه يوقم في التناقض ويجمله كأنه قال : أحتمل البكاء لهذا الفراق عاجلاً لأصير في الآجل بدوام الوصل واتصال السرور في صورة من يريد من عينه أن تبكي ثم لا تبكي لأنها خافت جامدة لاماء فيها ، وذلك من التهافت والاضطراب بحيث لا تنجع الحيلة فيه . وجملة الأمر أنا لا نعلم أحداً جعل جمود العين دليل سرور وأمارة غبطة وكناية عن أن الحال حال فرح ، فهذا مثال فيما هو بالضد مما شرطوا من أن لا يكون أفضله أسبق إلى سمعك ، من معناه إلى قلبك ، لأنك ترى اللفظ يصل إلى سمعك وتحتاج إلى أن تحب وتوضع في طلب المعنى . ويجرى لك هذا الشرح والتفسير

في النظم كما جرى في اللفظ ، لأنه إذا كان النظم سويًا والتأليف مستقيمًا كان وصول المعنى إلى قلبك ، تلوّ وصول اللفظ إلى سمعك ، وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع وبقيت في المعنى تطلبه واتبه فيه ، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا إنه يستهلك المعنى .

واعلم أن لم تضق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم ينغلق الكلام في هذا الباب إلا لأنه قد تنهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات ، وإنك لا ترى أعرب مذهبًا ، وأعجب طريقًا ، وأحرى بأن تضطرب فيه الأراء منه . وما قولك في شيء قد بلغ من أمره أن يدعى على كبار العلماء بأنهم لم يلمسوه ولم يظنوا له ؟ فقد ترى أن البحترى قال حين سُئِلَ عن مسلم وأبي نواس . أيهما أشعر ؟ فقال . أبو نواس . فقيل : فإن أبا العباس ثعلبًا لا يوافقك على هذا ، فقال : ليس هذا من شأن ثعلب وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دون عمله إنما يعلم ذلك من دُفع في مسلك^(١) طريق الشعر إلى مضايقه وانتهى إلى ضروراته .

ثم لم ينفك العالمون به والذين هم من أهله من دخول الشبهة فيه عليهم ، ومن اعتراض السهو والغلط لهم ، روى عن الأصمعي أنه قال : كنت أسير مع أبي عمرو بن العلاء وخلف الأحمر^(٢) وكانا يأتيان بشارًا فيسلمان عليه بغاية الإعظام ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما ويسألانه ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان . وأتياه يوماً فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في سلم بن قتيبة ؟ قال

(١) الذي تقدم هناك و سلك ، بدون هم . (٢) الذي في الأثنان أن الأصمعي قال : كنت أشهد خلف بن أبي عمرو بن العلاء الخ خلفه اه . وكتب الأستاذ الإمام في هامش نسخة المرس ماله : « عبارة الأثنان فيها غلط في الطبع وفساد في اللفظ » .

هي التي بلغتكم . قالوا : بلغنا أنك أ كثر فيها من الغريب . قال : نعم
بلغني أن سلم بن قتيبة يقباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف :
قالوا : فأنشدناها يا أبا معاذ . فأنشدها :

بكرًا صاحبي قبل الهجير إن ذلك النجاح في التبكير
حتى فرغ منها ، فقال له : تلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان : « إن ذلك النجاح
في التبكير » * بكرًا فالنجاح في التبكير * كان أحسن . فقال بشار :
إنما بنيتها أعرابية وحشية فقلت : إن ذلك النجاح في التبكير : كما تقول
الأعراب البدويون . ولو قلت : « بكرًا فالنجاح » كان هذا من كلام
المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة . قال فقام
خلف فقبل بين عيني . فهل كان هذا القول من خاف والنقد على بشار
إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه ؟

واعلم أن من شأن « إن » إذا جاءت على هذا الوجه أن تغني غناء
الفاء الماطفة مثلًا وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرًا عجيبيًا فأنت ترى
الكلام بها مستأنفًا غير مستأنف مقطوعًا موصولًا مما . أفلا ترى أنك
لو أسقطت « إن » من قوله : « إن ذلك النجاح في التبكير » لم تر الكلام
يلتئم ولو رأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ولأنكون منها بسبيل حتى
تجىء بالفاء فتقول : « بكرًا صاحبي قبل الهجير * فذلك النجاح في التبكير »
ومثله قول بعض العرب :

فغناها وهي لك القداء إن غناء الإبل الحداء

فانظر إلى قوله : إن غناء الإبل الحداء . وإلى ملاءمته الكلام قبله

وحسن تشبثه به وإلى حسن تعطف الكلام الأول عليه . ثم انظر إذا تركت « ان » فقلت : فغناها وهي لك الفداء ، غناء الإياب الحداء . كيف تكون الصورة وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر وكيف يُشتم هذا ويمرق ذلك حتى لا نجد حيلة في ائتلافهما حتى تجتلب لهما الفاء فتقول : فغناها وهي لك الفداء فغناء الإياب الحداء : ثم تعلم أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان وأن قد ذهبت الأنسة التي كنت تجد والحسن الذي كنت ترى . وروى عن عنبسة^(١) أنه قال : قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالسكناسة^(٢) نصيدته الحائية التي منها :

هي البرء والأسقام والهمُّ والمنى وموت الهوى في القلب منى الميرح^(٣)
وكان الهوى بالنأي يمحي فيمحي وحبك عندي يستجدُّ ويربح^(٤)
إذا غير النأي المحبين لم يكسد رسيس^(٥) الهوى من حب مية يرح
قال فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة : يا غيلان ! أراه قد برح . قال فشئق ناقته^(٦) وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال :

إذا غير النأي المحبين لم أجد رسيس الهوى من حب مية يرح
قال فلما انصرفت حدثت أبي قال : أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة أنا هذا كقول

(١) هو عنبسة الغليل شاعر معروف هجاء الفرزدق . (٢) هي بالكوفة مثل المرند في البصرة يجمع الشعراء والأدباء وشيبه يجادون الاجتماع في المدن الكبيرة هذه الأيام . (٣) أراد من موت الهوى في قلبه دفنه فيه أبداً بحيث لا يفارقه ولذلك وصف الموت بالبرح يرح به جهده وأذاه . (٤) يرح يزيد . (٥) رسيس الحب أوله امر . (٦) شئق البعير من باب نصر وضرب شئقاً ، كفه بزمامه حتى ألصق ذفره بغلامه الرجل ، وقيل رفع رأسه وهو راكبه ام هذه الأربعة الهوامش من هادش نسخة الدرس .

الله تعالى « ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها »
وإنما هو لم يرها ولم يكد :

واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال ما كاد يفعل ولم يكد يفعل : في فعل قد فعل على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله كقوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون » : فلما كان مجيء النفي في كاد على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال : لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فقد زعم أن الهوى قد برح ووقع لدى الرمة مثل هذا الظن وليس الأمر كالذي ظنناه فإن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل : لم يكد يفعل وما كاد يفعل أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظن أنه يكون . وكيف بالشك في ذلك وقد علمنا أن « كاد » موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع وعلى أنه قد شارف الوجود . وإذا كان كذلك كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقارنة الفعل الوجود وجوده وأن يكون قولك : ما قارب أن يفعل ، مقتضياً على البت أنه قد فعل ، وإذا قد ثبت ذلك فمن سبيلك أن تنظر فتى لم يكن المعنى على أنه قد كان هناك صورة تقتضى أن لا يكون الفعل وحال يبعد معها أن يكون ثم تغير الأمر كالذي تراه في قوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون » فليس إلا أن تلزم الظاهر وتجعل المعنى على أنك ترعم أن الفعل لم يقارب أن يكون فضلاً عن أن يكون ، فالمعنى إذن في بيت ذي الرمة على أن الهوى من رسوخه في القلب وثبوته فيه وغلبته على طبايع بحيث لا يتوهم عليه البراح وإن ذلك لا يقارب أن يكون فضلاً عن أن

يكون ، كما تقول : إذا سَلَ المحبون وفتروا في محبتهم لم يقع لي وهم ولم يجر مني على بال أنه يجوز على ما يشبه السَّلوة وما بعد فترة فضلاً عن أن يوجد ذلك مني وأصير إليه : وينبغي أن تعلم أنهم إنما قالوا في التفسير : لم يرها ولم يكد : فبدأوا فنفوا الرؤية ثم عطفوا « لم يكد » عليه ليملأوك أن ليس سبيل « لم يكد » ههنا سبيل « ما كادوا » في قوله تعالى « فذبجوها وما كادوا يفعلون » في أنه نفي معقَّب على إثبات ، وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون ، ولكن المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلاً عن أن تكون ، ولو كان « لم يكد » يوجب وجود الفعل لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول . لم يرها ورآها ؛ فاعرفه .

وههنا نكتة وهي أن « لم يكد » في الآية والبيت واقع في جواب إذا والماضى إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل كان مستقبلاً في المعنى ، فإذا قلت : إذا خرجت لم أخرج : كنت قد نقيت خروجاً فيما يستقبل . وإذا كان الأمر كذلك استحال أن يكون المعنى في البيت أو الآية على أن الفعل قد كان لأنه يؤدي إلى أن يجيء بلم أفعال ماضياً صريحاً في جواب الشرط فتقول : إذا خرجت لم أخرج أمس ، وذلك محال . ومما يتضح فيه هذا المعنى قول الشاعر :

ديار لجممة بالبحنى سقاهن مرتجز باكر^(١)
وراح عليهن ذو هيدب ضعيف القوى ماؤه زاخر^(٢)

(١) ارتجز الرعد تدارك صوته وتابع والزراد السحاب ويقال لرجل السحاب إذا تحرك بطيئاً لكثرة مائه . والياكر صاحب البكور ومن يأتي غدوة . (٢) الهيدب ذئب السحاب المتدل - زخر تبعثر كعظمها وتخلأ وتوانى مدجداً وارنقع - هامن المدرس .

إذا رام نهضاً بها^(١) لم يكده كذى الساق أخطأها الجابر
— وأعود إلى الفرض — فإذا بلغ من دقة هذه المعاني أن يشبه الأمر
فيها على مثل خلف الأحمر وابن شبرمة وحتى يشبهه على ذى الرمة في
صواب^(٢) قاله فيرى أنه غير صواب فاظنك بغيرهم وما تعجبك من أن
يكثر التخايط فيه . ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا ككُلِّه لم أصنع

قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع « كل » في شيء إنما يجوز
عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة قالوا لأنه ليس في نصب
« كل » ما يكسر له وزناً أو ينعمة من معنى أراده . وإذا تأمات وجدته
لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا الحاجة له إلى ذلك وإلا لأنه رأى النصب
ينعمه ما يريد ، وذلك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً ألبتة
لأقايلا ولا كثيراً ، ولا بعضاً ولا كلاً . والنصب يمنع من هذا المعنى
ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذى ادّعت به بعضه ، وذلك أنا إذا
تأملنا وجدنا إعمال الفعل في « كل » والفعل منى لا يصلح أن يكون
إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن . نقول : لم أتق كل القوم
ولم آخذ كل الدراهم ، فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق
الجميع وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي ، ولا يكون تريد أنك لم
تلق واحداً من القوم ولم تأخذ شيئاً من الدراهم . وتعرف ذلك بأن تنظر
إلى « كل » في الإثبات وتعرف فائدته فيه .

(١) بها أى بقواه أى إذا أراد أن ينهض بقواه لم يكده بنهضه من هادش نسخة الدرر .

(٢) وفي نسخة « صواب ما » .

وإذا نظرت وجدته قد اجتلب لأن يفيد الشمول في الفعل الذي
تسنده إلى الجملة^(١) أو توقعه بها . تفسير ذلك أنك إذا قلت : جاءني القوم
كلهم ، لأنك لو قلت : جاءني القوم : وسكت لكان يجوز أن يتوهم السامع
نه قد تخلف عنك بعضهم إلا أنك لم تمتد بهم أو إنك جمعت الفعل إذا
وقع من بعض القوم فكأنما وقع من الجميع لسكونهم في حكم الشخص
الواحد كما يقال للقبيلة : فعلتم وصنعتهم ، يراد فعل قد كان من بعضهم أو واحد
منهم وهكذا الحكم أبداً ، فإذا قلت : رأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم
كلهم كنت قد جئت بكل اثنان يتوهم أنه قد بقي عليك من لم تره ولم تمر
به . وينبغي أن يعلم أنا لا نعني بقولنا يفيد الشمول أن سبيله في ذلك سبيل
الشيء . يوجب المعنى من أصله وأنه لولا مكان « كل » لما عقل الشمول
ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه . كيف ولو كان كذلك لم يكن
يسمى تأكيداً فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملاً
على خلاف ظاهره ، ومتجاوزاً فيه .

وإذا قد عرفت ذلك فهامنا أصل وهو أنه من حكم النفي إذا دخل
على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييداً على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى
ذلك التقييد وأن يقع له خصوصاً . تفسير ذلك أنك إذا قلت : أتاني القوم
مجتمعين ، فقال قائل : لم يأتك القوم مجتمعين ، كان نفيه ذلك متوجهاً إلى
الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه حتى أنه إن أراد
أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول إنهم لم يأتوك أصلاً فامعنى
قولك « مجتمعين » . هذا مما لا يشك فيه عاقل . وإذا كان هذا حكم النفي

(١) الجملة بمعنى الجماعة اهـ من مباحث نسخة الدرس

إذا دخل على كلام فيه تقييد فإن التأكيذ ضرب من التقييد فتى تقيت كلاماً فيه تأكيذ فإن تقيت ذلك يتوجه إلى التأكيذ خصوصاً ويقع له . فإذا قلت : لم أر القوم كلهم أو لم يأتنى القوم كلهم أو لم يأتنى كل القوم أو لم أر كل القوم : كنت عمدت بتقييدك إلى معنى « كل » خاصة وكان حكمه حكم « مجتمعين » فى قولك : لم يأتنى القوم مجتمعين . وإذا كان الذى يقع لكل خصوصاً فواجب إذا قلت : لم يأتنى القوم كلهم أو لم يأتنى كل القوم أن يكون قد أتاك بعضهم ، كما يجب إذا قلت : لم يأتنى القوم مجتمعين : أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً . وكما يستحيل أن تقول : لم يأتنى القوم مجتمعين : وأنت تريد أنهم يأتوك أصلاً لا مجتمعين ولا منفردين ، كذلك محال أن تقول : لم يأتنى القوم كلهم : وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً فاعرفه .

واعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك ووجدت النفي قد احتذاه فيه وتبعه وذلك أنك إذا قلت : جاءنى القوم كلهم . كان « كل » فائدة خيرك هذا والذى يتوجه إليه إثباتك بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع فى نفس المحيىء أنه كان من القوم على الجملة وإنما وقع فى شموله الكل وذلك الذى عناك أمره من كلامك .

وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشئء إلا كان الغرض الخاص من الكلام والذى يقصد إليه ويرجى القول فيه . فإذا قلت : جاءنى زيد راكباً وما جاءنى زيد راكباً . كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت محيئه راكباً أو نفي ذلك لا لأن تثبت المحيىء وتنفية مطلقاً . هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه .

واعلم أنه يلزم من شك في هذا فتوهم أنه يجوز أن تقول : لم أر القوم
كلهم . على معنى أنك لم تر واحداً منهم ، أن يجرى النهى هذا المجرى فتقول :
لا تضرب القوم كلهم : على معنى لا تضرب واحداً منهم ، وأن تقول :
لا تضرب الرجلين كلهما . على معنى لا تضرب واحداً منهما . فإذا قال ذلك
لزمه أن يختل قول الناس : لا تضربهما معاً ولكن اضرب أحدهما ولا
تأخذهما جميعاً ولكن واحداً منهما . وكفى بذلك فساداً .

وإذ قد بان لك من حال النصب أنه يقتضى أن يكون المعنى على أنه
قد صنع من الذنوب بعضاً وترك بعضاً فاعلم أن الرفع على خلاف ذلك وأنه
يقتضى نفي أن يكون قد صنع منه شيئاً وأتى منه قليلاً أو كثيراً وأنت إذ
قلت : كلهم لا يأتيك ، وكل ذلك لا يكون ، وكل هذا لا يحسن : كنت
نفيت أن يأتيه واحد منهم وأبيت أن يكون أو يحسن شيء مما أشرت إليه .
ومما يشهد لك بذلك من الشعر قوله :

فكيف وكلٌ ليس يعدو حمامه ولا لأمري عما قضى الله زحل
المدنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه بلا شبهة . ولو قلت : فكيف
وليس يعدو كل حمامه . فأخرت كلاً لأفسدت المعنى وصرت كأنك تقول :
إن من الناس من يسلم من الحمام ويبقى خالداً لا يموت . ومثله قول دعبل :
فوالله ما أدرى بأى سهام — رمتنى وكل عندنا ليس بالمكدي^(١)
أبالجيد أم يجرى الوشاح وإننى لأتهم عينيهما مع الفاحم الجمعد^(٢)

(١) المكدي الذي يجفر ولا يجد الماء أى وليس من سهامها ما يخطئ .

(٢) الوشاح كرسان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما معلوف أحدهما على الآخر
وضبه فلادة يسج من آدم مريض برصع بالجوهر تشبه المرأة بين فانها وكشحيها والكرس =

المعنى على نفي أن يكون في سهامها مكده على وجه من الوجوه . ومن البين في ذلك ما جاء في حديث ذي اليمين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أقصرت الصلاة أم نسيئت يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « كل ذلك لم يكن » فقال ذو اليمين : بعض ذلك قد كان : المعنى لا محالة على نفي الأمرين جميعاً . وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان . ولو قيل : لم يكن كل ذلك لكان للمعنى أنه قد كان بعضه .

واعلم أنه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفي في « كل » نحو : لم يأتني القوم كلهم ولم أر القوم كلهم ، على أن الفعل قد كان من البعض ووقع على البعض قلت : لم يأتني القوم كلهم واسكن أتاني بعضهم ، ولم أر القوم كلهم ولكن رأيت بعضهم ، فأثبت بعد^(١) ما نقيت ، ولا يكون ذلك مع رفع « كل » بالابتداء ، فلرقت : كلهم لم يأتني ولكن أتاني بعضهم وكل ذلك لم يكن ولكن كان بعض ذلك ، لم يجوز لأنه يؤدي إلى التناقض وهو أن تقول : لم يأتني واحد منهم ولكن أتاني بعضهم .

واعلم أنه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله على الحقيقة وإنما التأثير لأمر آخر وهو دخول « كل » في حيز النفي وأن لا يدخل فيه وإنما علقنا الحكم في البيت وسائر ما مضى بإعمال الفعل وترك إعماله من حيث كان إعماله فيه يقتضي دخوله في حيز النفي وترك إعماله يوجب خروجه منه من حيث كان الحرف النافي في البيت حرفاً لا يفصل

المسرف الواحد في السلك . وأنهم الرجل وأثمهم وأوهم أدخل عليه أي مايتهم عليه وأنهم الرجل

عن أنبل إذ صارت به تهمة أهكلنا ما من هاشم نسخة الدرس .

(١) وفي نسخة « بنى » .

عن الفعل وهو «لم» لا أن كونه معمولاً للفعل وغير معمول يقتضى ما رأيت من الفرق . أفلا ترى أنك لو جئت بحرف نفي يتصور انفصاله عن الفعل لرأيت المعنى في «كل» مع ترك إعمال الفعل مثله مع إعماله . ومثال ذلك قوله : * ما كل ما يتمنى المرء يدركه ^(١) * وقول الآخر : * ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد *

« كل » كما ترى غير معمول فيه الفعل ومرفوع إما بالأبتداء وإما بأنه اسم « ما » ثم إن المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أصحلت فيه الفعل فقلت : ما يدرك المرء كل ما يتمناه ، وما يدعو كل رأى الفتى إلى رشد ، وذلك أن التأخير لوقوعه في حيز النفي وذلك حاصل في الحالين . ولو قدمت كلاً في هذا فقلت : كل ما يتمنى المرء لا يدركه ، وكل رأى الفتى لا يدعو إلى رشد ، لتغير المعنى ولصار بمنزلة أن يقال : إن المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه ولا يكون في رأى الفتى ما يدعو إلى رشد بوجه من الوجوه .

واعلم أنك إذا أدخلت كلاً في حيز النفي وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديرًا فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه . وإذا أخرجت كلاً من حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديرًا كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً . والعلة في أن كان ذلك كذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت السكينة على النفي وأعملتها فيه ، وإعمال معنى السكينة في النفي يقتضى أن لا يشذ شيء عن النفي فأعرفه .

واعلم أن من شأن الوجود والفرق أن لا يزال يحدث بسببها وعلى

(١) تمة البيت * تجرى الرياح بما لا يشتهي السفن * وفي رواية * تشتهي السفن * .

حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا إلى حد ونهاية وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا ينتبه لأكثرها ولا يعلم أنها هي وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو فيه^(١) وحتى إنه ليقصد إلى الصواب فيقنع في أثناء كلامه ما يورم الخطأ وكل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض .

(فصل)

واعلم أنه إذا كان يتنا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر ثم رأيت النفس تنبوع عن ذلك الوجه الآخر ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني . ومثال ذلك قوله تعالى : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » ليس بخافٍ أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت : وجعلوا الجن شركاء لله . وأنت ترى حالك حال من نقل عن الصورة المهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الذُّقل الذي لا تحلّى منه بكثير طائلي ، ولا تصير النفس به إلى حاصل ، والسبب في أن كان ذلك كذلك هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير . بيانه أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه

(١) وفي نسخة : فيها .

معنى آخر وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن . وإذا أخر فقيل : جعلوا الجن شركاء لله . لم يفد ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه . وذلك أن التقدير يكون مع التقديم أن « شركاء » مفعول أول لجعل و « لله » في موضع المفعول الثاني ويكون « الجن » على كلام ثان وعلى تقدير أنه كأنه قيل : فمن جعلوا شركاء لله تعالى ؟ فقيل : الجن . وإذا كان التقدير في « شركاء » أنه مفعول أول و « لله » في موضع المفعول الثاني وقع الإنكار على كون شركاء الله تعالى على الإطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار دخول اتخاذ من الجن لأن الصفة إذا ذكرت مجرّة غير مجرّاة على شيء كان الذي يعاقب بها من النقي عامّاً في كل ما يجوز أن تكون له الصفة . فإذا قلت : ما في الدار كريم . كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له . وحكم الإنكار أبدأ حكم النقي . وإذا أخر فقيل : وجعلوا الجن شركاء لله . كان « الجن » مفعولاً أولاً والشركاء مفعولاً ثانياً . وإذا كان كذلك كان الشركاء مخصوصاً غير مطلق من حيث كان محالاً أن يجري خبراً على الجن ثم يكون عامّاً فيهم وفي غيرهم . وإذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجن خصوصاً أن يكونوا شركاء دون غيرهم ، جل الله وتعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال .

فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم الشركاء واعتبره

فإنه ينهك لكثير من الأمور ويدلك على عظم شأن النظم ، وأعلم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته وكيف يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً نحو أن تقول : وجعلوا الجن شركاء لله وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم : ثم لا يكون له إذا عقل من كلامين من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع في النفس ما تجده له الآن وقد عقل من هذا الكلام الواحد .

ومما ينظر إلى مثل ذلك قوله تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ » إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك وجدت لهذا التشكير وأن قيل « على حياة » ولم يقل : على الحياة : حسناً وروعة واطف موقع لا يُقَادَرُ قدره وتجذك تعمد ذلك مع التعريف وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما . والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها وذلك لا يحرص عليه إلا الحي ، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها ، وإذا كان كذلك صار كأنه قيل : ولتجدنهم أحرص الناس ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضى الوقت وراهنه حياة في الذى يستقبل ، فكما أنك لا تقول ههنا أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة بالتعريف وإنما تقول حياة إذ كان التعريف يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق كقولنا : كل أحد يحب الحياة ويكره الموت ، كذلك الحكم في الآية .

والذي ينبغي^(١) أن يراعى أين المعنى الذي يوصف الإنسان بالحرص عليه إذا كان موجوداً حال وصفك له بالحرص عليه لم يتصور أن يجعله حريصاً عليه من أصله . كيف ولا يحرص على الراهن ولا الماضي . وإنما يكون الحرص على ما لم يوجد بعد .

وشبيهه بتكثير الحياة في هذه الآية تنكيرها في قوله عز وجل : « وَالْكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوَةٌ » وذلك أن السبب في حسن التنكير وأن لم يحسن التعريف أن ليس المعنى على الحياة نفسها ولكن على أنه لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قتل قُتِلَ ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه صارت حياة هذا المهوم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص وصار كأنه قد حي في باقي عمره به أى بالقصاص ، وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته وجب التنكير وامتنع التعريف من حيث كان التعريف يقتضى أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها ، وأن يكون القصاص قد كان سبباً في كونها في كافة الأوقات ، وذلك خلاف المعنى وغير ما هو المقصود . ويُبين ذلك أنك تقول : لك في هذا غنى ، فتتكبر إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به . فإن قلت : لك فيه الغنى كان الظاهر أنك جعلت كل غناه به .

وأمر آخر ، وهو أنه لا يكون ارتداع حتى يكون ثم وإرادة وليس بواجب أن لا يكون إنسان في الدنيا إلا وله عدو يهجم بقتله ثم يردعه خوف القصاص ، وإذا لم يجب ذلك فن لم يهجم بقتله فكفى ذلك الهمم لخوف القصاص فليس هو ممن حَيَّ بالقصاص . وإذا دخل الحصص فقد وجب

(١) وفي نسخة « يجب » .

أن يقال حياة ولا يقال الحياة ، كما وجب أن يقال شفاء ولا يقال الشفاء
في قوله تعالى : « يُخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ
لِلنَّاسِ » حيث لم يكن شفاء للجميع .

واعلم أنه لا يتصور أن يكون الذي هم بالقتل فلم يقتل خوف القصاص
داخلا في الجملة وأن يكون القصاص أفاده حياة كما أفاد المقصود قتله .
وذلك أن هذه الحياة إنما هي لمن كان يقتل لولا القصاص ، وذلك محال
في صفة القاصد للقتل فإنما يصح في وصفه ما هو كالضد لهذا ، وهو أن
يقال : إنه كان لا يخاف عليه القتل لولا القصاص ، وإذا كان هذا كذلك
كان وجهاً ثالثاً في وجوب التنكير .

(فصل)

واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقفاً من السامع ولا يجد
لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، وحتى يكون ممن تحدثه
نفسه بأن لما يؤمى إليه من الحسن واللفظ أصلا ، وحتى يختلف الحال
عليه عند تأمل الكلام فيجد الأريحية تارة ويمرى منها أخرى ، وحتى إذا
تججته عجب ، وإذا نهته لموضع المزية انتبه ، فأما من كانت الخالان والوجهان
عنده أبداً على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطابقة
وإلا إعراباً ظاهراً ، فما أقل ما يُجدى الكلام معه ، فليكن من هذه صفته
عندك بمنزلة من عدم الإحساس بوزن الشعر والذوق الذي يقيمه به ،
والطبيع الذي يميز صحيحه من مكسوره ، ومزاحفه من ساليه ؛ وما خرج
من البحر مما لم يخرج منه ، في أنك لا تصدى له ، ولا تتكلف تعريفه

لعلك أنه قد عدم الأداة التي معها تعرف ، والحاسة التي بها تجدد ، فليكن قدْحُك في زندي وارٍ ، والحك في عود أنت تطمع منه في نار .

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب ، فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لاسبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية فيه وكثيره ، وأن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التنكير أو هذا العطف أو هذا الفصل حسن ، وأن له موقعا من النفس وحظاً من القبول فاما أن تعلم : لم كان كذلك وما السبب ؟ فمما لاسبيل إليه ، ولا مطمع في الاطلاع عليه ، فهو بتوانيه والكسل فيه في حكم من قال ذلك .

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل ، وأن تعرف العلة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قل فتجمله شاهداً فيما لم تعرف أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتأخذها عن الفهم والتفهم وتعودها الكسل والهوينتا قال الجاحظ : وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة وثمرة مرة ، فن أضر ذلك قولهم : لم يدع الأول للآخر شيئاً (قال) : فلو أن علماء كل عصر مذجرت هذه الكامة في أسماعهم تركوا الاستنباط لِمَا لَمْ يَنْتَه إِلَيْهِمْ عَمَّنْ قَبْلِهِمْ لِرَأْيَتِ الْعِلْمِ مُخْتَلًا . واعلم أن العلم إنما هو معدن ، فكما أنه لا يملك أن ترى ألف وقر^(١) قد أخرجت من معدن يثير أن تطالب فيه وأن تأخذ ما تجد ولو كقدر ثومة^(٢) كذلك ينبغي أن يكون رأيك في طلب العلم ومن الله تعالى نسأل التوفيق .

(١) الموتر بالكسر الحمل .

(٢) التومة الأثولة الجمع نوم (كعرف) واقطر فيه حبة كبيرة .

(فصل)

هذا فن من المجاز لم نذكره فيما تقدم

اعلم أن طريق المجاز والانساع في الذي ذكرناه قبل أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيهه فتجاوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه . وإذا قد عرفت ذلك فاعلم أن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل وهو أن يكون التجويز في حكم يحرى على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصوداً في نفسه ومراداً من غير تورية ولا أمرىض . والمثال فيه قولهم : نهارك صائم وليك قائم ونام ليلى وتجلّى همى : وقوله تعالى : « فَأَرْبَحَتْ بِتِجَارَتِهِمْ » وقول الفرزدق :

سقاها خروق في السامع لم تكن علاطاً ولا منبوطة في الملاغم^(١)
أنت ترمى مجازاً في هذا كله ولكن لا في ذوات الكلام وأنفس الألفاظ
ولكن في أحكام أجريت عليها أفلا ترى أنك لم تتجاوز في قولك : نهارك
صائم وليك قائم : في نفس صائم وقائم ولكن في أن أجريتهما خبرين
على النهار والليل . وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة « ربحت » نفسها
ولكن في إسنادها إلى التجارة . وهكذا الحكم في قوله : سقاها خروق :

(١) قوله سقاها الخ يصف ابل اشراف صالة فيعرفها الناس فيدونها لأن عابها ستمهم وكى من الشهرة بالخروق التي في السامع وقال إن هذه الخروق التي في السامع ليست علاطاً ولا منبوطة بلع والطلا سمة الإبل في أعناقها والحياط ستمها في ملاغمها أى في جوانب أفواهما . ومثل ذلك قول بعضهم .

قد سفت آياهم بالنسار والنار قد تشى من الأوار

« كنية الأستاذ الإمام »

ليس التجوز في نفس « سقاها » ولكن في أن أسندها إلى الخروق
أفلا ترى أنك لا ترى شيئاً منها إلا وقد أريد به معناه الذي وضع له
على وجهه وحقيقته ؟ فلم يرد بصائم غير الصوم ولا بقائم غير القيام
ولا بريحت غير الريح ولا بسقت غير السقي ، كما أريد بسالت في قوله :
« وسالت بأعناق المطى الأباطح » غير السيل .

واعلم أن الذي ذكرت لك في المجاز هناك من أن من شأنه أن
يضم عليه المعنى وتحدث فيه النباهة قائم لك مثله ههنا فليس يشبهه على
عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه في قوله « فنام ليلى وتجلى همي »^(١)
كحاله وموقعه إذا أنت تركت المجاز وقلت : فتمت في ليلى وتجلى همي :
كالم يكن الحال في قولك : رأيت أسداً : كالحال في « رأيت رجلاً كالأسد »
ومن الذي يخفى عليه مكان العلو وموضع المزية وصورة الفرقان^(٢) بين قوله
تعالى : « فما ربحت تجارتهم » وبين أن يقال : فما ربحوا في تجارتهم :
وإن أردت أن ترداد للأمر تبييناً فانظر إلى بيت الفرزدق :

يحمى إذا اخترط السيوف نساءنا ضرب تطير له السواعد أرعل^(٣)
وإلى رونقه ومائه وإلى ما عليه من الطلاوة ثم ارجع إلى الذي هو الحقيقة
وقل : نحى إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل :
ثم اسبر حالك هل ترى مما كنت تراه شيئاً وهذا الضرب من المجاز
على حدته كنز من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المفاق والكاتب البليغ في

(١) قوله « وتجلى همي » ليس بداخل في المجاز بل المشاهد في « نام ليلى » فقط .
(٢) أي الفرق وفي نسخة الفرق .
(٣) أي ضرب يقطع اللحم فيدعه مدلى ويقال أرعله إذا طننه طناً شديداً ، ريماً .

الإبداع والإحسان ، والاتساع في طرق البيان ، وأن يجيئ بالكلام مطبوعاً مصنوعاً ، وأن يضعه بعيد المرام ، قريباً من الأفهام ، ولا يفرّثك من أمره أنك ترى الرجل يقول : أتى بي الشوق إلى لقائك ، وسار بي الحزين إلى رؤيتك ، وأقدمني بذلك حق لي على إنسان : وأشبه ذلك مما تجده اسمته وشهرته يجرى مجرى الحقيقة التي لا يشكّل أمرها ، فليس هو كذلك أبداً بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلح ، والكتاب البليغ ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها ، والنادرة تأتي لها^(١) .

وجملة الأمر أن سبيله سبيل الضرب الأول الذي هو مجاز في نفس اللفظ وذات الكلمة ، فكما أن من الاستعارة والتشيل عامياً مثل : رأيت أسداً ، ووردت بحراً ، وشاهدت بدرأ ، وسلّ من رأيه سيفاً : وخاصياً لا يكمل له كل أحد مثل قوله : * وسالت بأعناق المطى الأباطح * كذلك الأمر في هذا المجاز الحكيم . واعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقات^(٢) الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أنك تقول في « ربحت تجارتهم » : ربحوا في تجارتهم : وفي « يحمي نساءنا ضرب » نحى نساءنا بضرب : فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك : أقدمني بذلك حق لي على إنسان : فاعلاً سوى الحق ، وكذلك لا نستطيع في قوله :

وصيرني هواك وبني ليحيني يضرب المثل

وقوله : يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

(٢) وفي نسخة * أسندت *

(١) أي تعجب .

أن تزعم أن لصيّرني فاعلاً قد نُقِلَ عنه الفعل فجعل للهوى كما فعل ذلك في « ربحت تجارتهم ، ويحوى نساءنا ضرب » ولا نستطيع كذلك أن تقدر يزيد في قوله : يزيدك وجهه : فاعلاً غير الوجه ، فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته . معنى ذلك أن القدر في قولك : أقدمني بلدك حق لي على إتيان : موجود على الحقيقة ، وكذلك الصيرورة في قوله : وصيّرني هواك : والزيادة في قوله : يزيدك وجهه ، موجودتان على الحقيقة ، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه ، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم ، فاعرف هذه الجملة وأحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الأمر .

ومن اللطيف في ذلك قول حاجز بن عوف :

أبي عبر الفوارس يومٍ داحٍ وعمى مالك وضع السهاماً^(١)

(١) عبر الفوارس أي وزنها وعرف عددها وقوتها واحتمال بد ذلك بالفرجة عند معرفة العدو حتى رجح إلى قومه وكانوا كامينين فباروا على أعدائهم وتلوهم و (يوم داح) من إضافة الموصوف إلى المصفة وكان يومًا مظلمًا بالاحباب . كتبه الأستاذ الإمام وزاد في هامش نسخة الدرس ما نصه : الواقعة كانت لعوف بن الحارث مع بني هلال بن عامر بن صعصعة — أعر عوف عليهم في يوم داح مظلم فقال لأصحابه انزلوا حتى أعير لكم ، فانطلق حتى أتى حرمان بن هلال وقد عصب على يد فرسه عصابةً ليطعم فيطعموا فيه فلما أشرف عليهم استرابو به فركبوا في طلبهم وانهمز بين أيديهم فصفوا فيه فجهم بهم على أصحابه بنى سليمان فأصيب يومئذ بنو هلال .

وأما قضية وضع السهام فذلك أن الحارث بن عبد الله بن بكر بن بشكر كان يأخذ من جميع الأزدي إذا غنموا الربع لأن الرياسة كانت لقومه في الأزدي وكان يقال لهم القطاريف ، وكانوا يأخذون دينهم المقتول منهم ، ففزعهم بنو قهم بن عدى فظفرت بهم فاستفتوا بنى سليمان فأغانروهم حتى هزموهم وأخذوا منهم الغنائم وسابوهم فأراد الحارث أخذ الربع فنصه مالك بن ذهل وهو عم حاجز وقال له : ترك الربع غدوة ، فأرسلها مثلاً .

فَلَوْ صَاخَبْتِنَا لَرَضَيْتِ عَنَّا إِذَا لَمْ تَغْبُقِ الْمَائَةَ الْغَلَامَا^(١)
 يريد إذا كان العام عام جذب وجفت ضروع الإبل وانقطع الدر
 حتى إن حلب منها مائة لم يحصل من لبنها ما يكون غبوق غلام واحد .
 فالفعل الذي هو غبق مستعمل في نفسه على حقيقته غير مخرج عن معناه
 وأصله إلى معنى شيء آخر فيكون قد دخله مجاز في نفسه وإنما المجاز في
 أن أسند إلى الإبل وجعل فعلا لها وإسناد الفعل إلى الشيء حكم في
 الفعل وليس هو نفس معنى الفعل فأعرفه .

واعلم أن من سبب اللطف في ذلك أنه ليس كل شيء يصلح لأن
 يتعاطى فيه هذا المجاز الحكيم بسهولة بل تجدك في كثير من الأمور
 وأنت تحتاج إلى أن تهيب الشيء وتصلحه لذلك بشيء تتوخاه في النظم
 وإن أردت مثالا في ذلك فانظر إلى قوله :

تناس طلاب العامرية إذ نأت بأسجج مرقال الضحى قلق الضفر^(٢)
 إذا ما أحسسته الأفاعى تحيزت شواة الأفاعى من مثلمة سم^(٣)
 تجوب له الظماء عين ككأنها زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر^(٤)
 يصف جملا ويريد أن يهتدى بنور عينه في الظماء ويمكنه بها أن يخرجها
 ويمضي فيها ولولاها لكانت الظماء كالأسد والحاجز الذي لا يجد شيئا يفرجه
 به ويجعل لنفسه فيه سبيلا . فأنت الآن تعلم أنه لولا أنه قال : تجوب له :

(١) أي إذا لم يكف لبن مائة ناقة لقوى غلام واحد أي عند الجذب له منه أيضا .
 (٢) الأسجج من الإبل هو الرقيق الشعر ومن غيرها الحسن المتدل ومرقال الضحى أي
 يسرع السير في الضحى وهو وقت الحر والضفر الحزام وثقله من الضمور
 (٣) يقول إذا مشى إيلا والأفاعى خارجة عن جعورها وأحست به تحيزت شواتها أي جلودها
 واقبضت من طريقه ، والمثلمة السم هي الاخفاف تلمها السير على الحجارة والسم منها أنواعها .
 كتبه الأستاذ الإمام . (٤) الضرب جماعة الشارين ، وصفر خالية .

فعلق « له » بتجوب لما صاحمت العين لأن يُسند « تجوب » إليها ولو كان لا تَبَيِّن جهة التجوز في جعل « تجوب » فعلا للعين كما ينبغي وكذلك^(١) تعلم أنه لو قال مثلا: تجوب له الظاء عينه : لم يكن له هذا الموقع ولاضطرب عليه معناه وانقطع السلك من حيث كان يعيبه حيث أن يصف العين بما وصفها به الآن فتأمل هذا واعتبره فهذه التهيئة وهذا الاستعداد في هذا المجاز الحكيم نظير أنك تراك في الاستمارة التي هي مجاز في نفس الكلمة وأنت تحتاج في الأمر الأكثر إلى أن تهملها وتقدم أو تؤخر ما يعلم به أنك مستعير ومشبه ويفتح طريق المجاز إلى الكلمة ، ألا ترى إلى قوله : وصاعقة من نصله ينكفي بها على أروس الأقران خمس سحائب عني بخمس السحائب أنامله ولو كان لم يأت بهذه الاستمارة دفعة ، ولم يرمها إليك بغتة ، بل ذكر ما يُنبئ عنها ، ويستدل به عليها ، فذكر أن هناك صاعقة وقال : من نصله : فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال : أروس الأقران : ثم قال : خمس : فذكر الخمس التي هي عدد أنامل اليد ، فإن من مجموع هذه الأمور غرضه وأنشدوا لبعض العرب :

فإن تعافوا العدل والإيماناً فإنت في أيماننا نيرانا
يريد في أيماننا سيوفاً نضربكم بها ، ولولا قوله أولاً : فإن تعافوا العدل والإيمان : وأن في ذلك دلالة على أن جوابه أنهم يُحَارِبُونَ وَيُقَسِّمُونَ على الطاعة بالسيف ، ثم قوله : فإن في أيماننا : لما عقل مراده ، ولما جازله أن يستعير النيران للسيف لأنه كان لا يعقل الذي يريد ، لانا وإن كنا نقول :

(١) وفي نسخة وكذلك ؟

في أيديهم سيوف تلمع كأنها شُمل الثيران ، كما قال :

ناهضتهم والبارقات كأنها شُملٌ على أيديهم تتلَهَّب

فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يعرف مع الإطلاق كعرفتنا إذا قال :
رأيت أسداً : انه يريد الشجاعة^(١) وإذا قال : لقيت شمساً وبدراً : انه
يريد الحسن ، ولا يقوى تلك القوة فأعرفه .

ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتّع مارتعت حتى إذا أدكرت فإنما هي إقبال وإدبار^(٢)
وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجاوزت
في نفس الكلمة وإنما تجاوزت في أن جملتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة
ذاك عليها واتصاله بها وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسّمت من
الإقبال والإدبار . وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها كانت
قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعا له في اللغة ،
ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء .

واعلم أن ليس بالوجه أن يمد هذا على الإطلاق ممدّ ما حذف منه
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله عز وجل « وأسأل القرية »
ومثل قول النابغة الجعدي :

(١) وفي نسخة الشجاع .

(٢) وفي رواية : ترتع ماغفلت ، الخ والكلام في النافذة وهو تمثيل يحكى عن نفسها وحالها
في حزنها على أخيها وأنها تقبل وتدبر من الولة وقبل البيت :
وما مجول على بوتحين له لها حنينان إعلان واسرار
المعجول الشكل والواله والبوجلد السخلة يعدى تبتاً لحن الشكل له فندر

وكيف تواصل من أصبحت خُلاته كَأبي مرحب^(١)
وقول الأعرابي :

حَسِبْتُ بُنَامَ راحتي عناقاً وماهى وَيَبَ شيرك بالعناق^(٢)
وإن كنا نرام يذكر ونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنه
في تقدير « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ذلك لأن المضاف المحذوف من
نحو الآية والبيتين في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى كمثل أن
يحذف خبر المبتدا أو المبتدا إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف
كان في حكم المنطوق به وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء لأننا إذا جمانا
المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : فإنما هي ذات إقبال وإدبار : أفسدنا
الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء منسول^(٣) ، وإلى كلام عامي مردول
وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي :

بدت قرأ ومالت خوطاً بانٍ وفاحت عنبراً ورنت غزالاً

إنه في تقدير محذوفٍ وأن معناه الآن كالمعنى إذا قالت : بدت مثل
قر ومالت مثل خوط بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال : في أننا
نخرج إلى العناية وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها ، ويخفض من شأنها ،
ويصدأ وجهها عن محاسنها ، ويسدُّ باب المعرفة بها وباطائفها علينا ، فالوجه
أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جرى به

(١) الخلالة بتأنيث الهاء المعجمة الخلة والصدافة أي كخلالة أبي مرحب وأبو مرحب المطل .
(٢) أناخ راحته بالليل فبغت لواء القاب يظن أنها عناق أي ممزى ويقول الشاعر حسبت
بنامها صوت عناق . ووب مثل ويل وزنا ومعنى واستعمالاً .
(٣) منسول عار عن ملاوة الجدة وقد يلفظ بالقاء وليسكنه لا يقال إلا في الناس بمعنى مردول
كتبه الأستاذ الإمام .

على ظاهره ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع وأن تجعل
الناقاة كأنها قد صارت يجملتها إقبالا وإدبارا حتى كأنها قد تجسمت منها
لكان حقه حينئذ أن يحاء فيه بلفظ الذات فيقال : إنما هي ذات إقبال
وإدبار : فأما أن يكون الشمر الآن موضوعا على إرادة ذلك وعلى تنزيله منزلة
المنطوق به حتى يكون الحال فيه كالحال في « حسبت بعام راحتي عناقا »
حين كان المعنى والقصد أن يقول : حسبت بعام راحتي بعام عناق . فما
لا مسمع له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة نَسَابَة المعالي .

(فصل — ل)

هذه مسألة قد كنت عماتها قديما وقد كتبتها ههنا لأن لها اتصالا
بهذا الذي صار بنا القول إليه قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ
كَانَ لَهُ قَلْبٌ » أي لمن كان أعمل قلبه فيما خلق القلب له من التدبر
والتفكير والنظر فيما ينبغي أن ينظر فيه ، فهذا على أن يجعل الذي لا يسمع
ولا يسمع ولا ينظر ولا يتفكر كأنه قد عدم القلب من حيث عدم الانتفاع
به وفاته الذي هو فائدة القلب والمطلوب منه كما جعل الذي لا ينتفع ببصره
وسمعه ، ولا يفكر فيما يؤديان إليه ، ولا يحصل من رؤية ما يرى وسماع
ما يسمع على فائدة بمنزلة من لا يسمع له ولا يبصر . فأما تفسير من يفسره
على أنه بمعنى « من كان له عقل » فإنه إنما يصح على أن يكون قد أراد
الدلالة على الغرض على الجملة فأما أن يؤخذ به على هذا الظاهر حتى كأن القلب
اسم للعقل كما يتوهمه أهل الحشو ومن لا يعرف مخارج الكلام فحال
باطل لأنه يؤدي إلى إبطال الغرض من الآية وإلى تحريف الكلام عن
سورته وإزالة المعنى عن جهته . وذلك أن المراد به الحث على النظر والتقريع

على تركه وذم من يُجِلُّ به ويفعل عنه ولا يحصل ذلك إلا بالطريق الذي
 قدمته وإلا بأن يكون قد جعل من لا يفقه بقلبه ولا ينظر ولا يفكر كأنه ليس
 بذى قلب كما يجعل كأنه جاد وكأنه ميت لا يشعر ولا يحس وليس سبيل من
 فسر القلب ههنا على العقل إلا سبيل من فسر عليه العين والسمع في قول الناس:
 هذا بين ابن كانت له عين ولبن كان له سمع: وفسر العمى والصمم والموت في
 صفة من يوصف بالجهالة على مجرد الجهل وأجرى جميع ذلك على الظاهر فأعرفه
 ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم أن توهموا أبدأ في الألفاظ
 الموضوعية على المجاز والتشثيل أنها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك
 ويبتلوا الغرض ويعنوا أنفسهم والسماع منهم العلم بموضع البلاغة وبمكان
 الشرف وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه وجعلوا يكثرون في
 غير طائل! هناك ترى ماشئت من باب جهل قد فتجوه ، وزند ضلالة قد
 قدحوا به ، ونسال الله تعالى العصمة والتوفيق

خف على قول
 عبد القاهر
 في المصنوع

(فصل)

هذا فن من القول دقيق المسلك ، لطيف المآخذ ، وهو انا نراهم كما
 يصنعون في نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض كذلك
 يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب وإذا فعلوا ذلك بدت هناك محاسن
 تلاءم الطرف ، ودقائق تمجز الوصف ، ورأيت هناك شعراً شاعرا ، وسجراً
 ساحرا ، وبلاغة لا يكمل لها إلا الشاعر المفلق ، والخطيب المصنوع ، وكأ أن
 الصفة إذا لم تأتكم مصرحاً بذكرها ، مكشوفاً عن وجهها ، ولكن مدلولاً
 عليها بغيرها ، كان ذلك أنغم لشأنها ، وألطف لمكانها ، كذلك إثباتك الصفة

للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً وجئت إليه من جانب التعريض والكناية ، والرمز والإشارة ، كان له من الفضل والمزية ، ومن الحسن والرواق ، ما لا يقلُّ قليله ، ولا يجهل موضع الفضيلة فيه .
وتفسير هذه الجملة وشرحها أنهم يرومون وصف الرجل ومدحه وإثبات معنى من المعاني الشريفة له فيدعون التصريح بذلك ويكتفون عن جعلها فيه يجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات لا من الجهة الظاهرة المعروفة بل من طريق يخفى ، ومسلك يدق ومثاله قول زياد الأعجم :

إن الساحة والمروءة والتسدى في قبة ضربت على ابن الحشرج
أراد كما لا يخفى أن يثبت هذه المعاني والأوصاف خيلاً للممدوح
وضرائب^(١) فيه فترك أن يصرح فيقول : إن الساحة والمروءة والتسدى
لمجموعه في ابن الحشرج أو مقصورة عليه أو مختصة به : وما شاكل ذلك
مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها ، وعدل إلى ما ترى من
الكناية والتلويح فجعل كونها في القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها فيه
وإشارة إليه فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر فيه
ما أنت ترى من الفخامة ، ولو أنه أسقط هذه الوساطة من البين لما كان
إلا كلاماً عُفلاً ، وحديثاً ساذجاً ، فهذه الصنعة في طريق الإثبات هي
نظير الصنعة في المعاني إذ جاءت كنايةات عن معانٍ آخر نحو قوله :

وما يكُ في من عيبٍ فإني جبانُ الكلب مهزول الفصيل
فكما أنه إنما كان من فخر الشعر ومما يقع في الاختيار لأجل أن أراد

(١) وفي نسخة : وسفان ، وفي نسخة : وسفان ، وفي نسخة : وسفان .

أن يذكر نفسه بالقرى والضيافة فكنتي عن ذلك يجنب السكاب وهزال
الفصيل وترك أن يصرح فيقول : قد عرف أن جنابي مألوف وكلي مؤدب
لا يهر في وجوه من يمشاني من الأضياف وإني أنحر العتالي^(١) من إيلي
وأدع فصالحها هزلي : كذلك إعمارافك بيت زياد لأنه كنى عن إثباته
السماحة والمروءة والندى كائنة في الممدوح يجعلها كائنة في القبة المضروبة
عليه . هذا - وكان من شأن السكناية الواقعة في نفس الصفة أن تجيء
على صور مختلفة كذلك من شأنها إذا وقعت في طريق إثبات الصفة أن
تجيء على هذا الخدم يكون في ذلك ما يتناسب كما كان ذلك في السكناية
عن الصفة نفسها . تفسير هذا أنك تنظر إلى قول يزيد بن الحكم مدح به
يزيد بن المهلب وهو في حبس الحجاج :

أصبح في قيدك السماحة والمجيدُ وفضلُ الصلاح والحسب
فتراه نظير ألبيت زياد وتعلم أن مكان القيد ههنا هو مكان القبة هناك كما
أنك تنظر إلى قوله : جبان السكاب : فتعلم أنه نظير لقوله :

* زجرت كلابي أن يهر عقورها * من حيث لم يكن ذلك الجبن
إلا لأن دام منه الزجر واستمر حتى أخرج السكاب بذلك عما هو عادته من
الهرير والنبع في وجه من يدنو من داره هو مرصد لأن يعسّ دونها .
وتنظر إلى قوله : هزول الفصيل : فتعلم أنه نظير قول ابن هرمة :
لا أمتنع المؤذبالفصال : وتنظر إلى قول نصيب :

لعبد العزيز على قومه وغسيرهم مئن ظاهره
فيا بك أسهل أبوابهم ودارك ماهولة عامره

(١) أثبت النفاة صارها ولداه من هاشم نسخة للدرس .

وكليتك آتسُ بالزائرين م من الأم بالابنة الزائرة

فتعلم أنه من قول الآخر :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلا يكلمه من حبه وهو أعجم
وان بينهما قرابة شديدة ونسباً لاصقاً وأن صورتها في فرط التناسب
صورة بيتي زياد وزيد .

ومما هو إثبات للصفة على طريق الكناية والتعريض قولهم : المجد بين
ثوبيه ، والكرم في برديه ، : وذلك أن قائل هذا يتوصل إلى إثبات المجد
والكرم للمدوح بأن يجعلهما في ثوبه الذي يلبسه كما يتوصل زياد إلى إثبات
السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج بأن جعلها في القبة التي هو جالس فيها .
ومن ذلك قوله : * حيثما بك أمر صالح تكن * وما جاء في معناه من قوله :
يصير ابانُ قرين السما ح والمكرمات معاً حيث صارا
ر قول أبي نواس :

فما جازه جود ولا حلّ دونه ولكن يصير الجواد حيث يصير
كل ذلك توصل إثبات الصفة في المدوح بإثباتها في المكان الذي
يكون فيه وإلى لزومها له بلزومها الموضع الذي يحله . وهكذا إن اعتبرت
قول الشنفرى يصف امرأة بالمفة .

بيتٌ بمنجاة من اللوم بيتها إذا ما بيوت باللامة حلت

وجدته يدخل في معنى بيت زياد وذلك أنه توصل إلى نفي اللوم عنها
وإبعادها عنه بأن نفاه عن بيتها وباعد بينه وبينه وكان مذهبه في ذلك مذهب
زياد في التوصل إلى جعل السماحة والمروءة والندى في ابن الحشرج بأن

جعلها في القبة المضروبة عليه . وإنما الفرق أن هذا ينفي وذلك يثبت
 وذلك فرق لاني موضع الجمع فهو لا يمنع أن يكونا من نصاب واحد .
 وما هو في حكم المناسب لبنت زياد وأمثلة التي ذكرت وإن كان
 قد أخرج في صورة أعرب وأبدع قول حسان رضى الله عنه :
 بَنَى الْمَجْدَ يَتَنَا فَاسْتَفَرَّتْ بِمَادِهِ عَيْنَا فَأَعْيَى النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا
 وقول البحتري :

أوما رأيت المجد أتى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول
 ذلك لأن مدار الأمر على أنه جعل المجد والمدوح في مكان وجمله
 يكون حيث يكون
 واعلم أنه ليس كل ما جاء كناية في إثبات الصفة بصاح أن يحكم عليه
 بالتناسب . معنى هذا أن جمعهم الجود والكرم والمجد يمرض بمرض
 المدوح كما قال البحتري :

ظللنا نعود الجود من وعيك الذي وجدت وقتنا اعتل عضو من المجد^(١)
 وإن كان يكون القصد منه إثبات الجود والمجد المدوح فإنه لا يصح أن
 يقال إنه نظير لبنت زياد كما قلنا ذلك في بيت أبي نواس :

* ولكن يصير الجود حيث يصير * وغيره مما ذكرنا أنه نظيره كما
 أنه لا يجوز أن يجعل قوله : * وكابك أراف بالزأرين * مثلاً نظيراً
 لقوله : مهزول الفصيل : وإن كان الغرض منهما جميعاً الوصف بالقري
 والضيافة وكانا جميعاً كنايةين عن معنى واحد لأن تعاقب السكنايات على

(١) الوعد أذى الحمى ووجعها ومثها في البدن والم من شدة التعب . من هاشم نسخة الدرس

المعنى الواحد لا يوجب تناسبها لأنه في عَرُوض^(١) ان تتفق الأشعار
الكثيرة في كونها مدحاً بالشجاعة مثلاً أو بالجود أو ما أشبه ذلك . وقد
يجتمع في البيت الواحد كنايةتان المغزى منهما شيء واحد ثم لا تكون
إحدهما في حكم النظير الأخرى . مثال ذلك أنه لا يكون قواه : جبان
الكلب : نظيراً لقوله : مهزول الفصيل : بل كل واحدة من هاتين
الكنايتين أصل بنفسه وجنس على حدة . وكذلك قول ابن هرمة :
لا أمتع العوذ بالفصال ولا أبتاع إلا قرية الأجيل
ليس إحدى كنايةيه^(٢) في حكم النظير الأخرى وإن كان الممكني بهما عنه
واحداً فاعرفه .

وليس لشُعَبِ هذا الأصل وفروعه وأمثله وصوره وطرقه ومسالكه
حد ونهاية . ومن لطيف ذلك ونادره قول أبي تمام :
أَبِينَ فَمَا يَزُرُّنَّ سَوَى كَرِيمٍ وحسبك ان يَزُرُّنَّ أبا سعيد
ومثله وان لم يبلغ مبلغه قول الآخر :
مَتَى تَخْلُو تَمِيمَ مِنْ كَرِيمٍ ومَسْأَلَةَ بَنِ عَمْرٍو مِنْ تَمِيمٍ
وكذلك قول بعض العرب :
إِذَا اللَّهُ لَمْ يَسُقْ إِلَّا الْكِرَامَ فسقى وجوه بني حنبل
وسقى ديارهم باكر من الغيث في الزمن المعطل
وفن منه غريب قول بعضهم في البرامكة :

(١) أي في جانب وناحية أو طريق .
(٢) لأن الأولى كناية بحرمان الوالدات من أولادها والثانية بدماء ما يقرب أجلها أي بالدماء
لذبح وفرق ما بين الأمرين ١ هـ من هامش نسخة درس .

سألت الكندي والجود مالي أراكما تبيداتما ذلاً بعز مؤاب
وما بال ركن المجد أمسى مهتماً فقلا اصبنا بان يحيي محمد
فقلت فهنا مُتَمَّأً عند موته فقد كنتا عبديه في كل مشهد
فقلا أقتنا كي نُعزِّي بفقده مسافة يوم ثم نلوه في غد

(فصل)

واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أن ههنا فروقاً خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس انهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر بل لا يدرون انها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل . روى عن ابن الانباري أنه قال : ركب الكندي^(١) المتفلسف إلى أبي العباس^(٢) وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا ، فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم : ثم يقولون إن عبد الله قائم : ثم يقولون : إن عبد الله لقائم : فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم : إخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم : جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إن عبد الله لقائم : جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال فإ أبحار المتفلسف جواباً . وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم

(١) هو يعقوب بن إسحاق الكندي المترجم من نسل الأشعث بن قيس رضي الله عنه وكان عظيم المنزلة عند المؤمن وابنه أحمد وله نحو مائتي تأليف مابين كتاب ورسالة في جميع العلوم اه من عايش نسخة الدرس .

(٢) هو إما ثعلب أو المراد وكانا متعاصرين وثقفين في الكيفية .

أومعترض فما ظنك بالعامّة ومن هو في عداد العامّة ممن لا يحظر شبه هذا بياله .
واعلم أن ههنا دقائق لو أن السكندى استقرى وتصفح وتتبع مواقع
« إن » ثم أطف النظر وأكثر التدبّر لعلم علم ضرورة أن ليس سواء
دخولها وان لا تدخل فأول ذلك وأعجبه ما قدّمت لك ذكره في بيت بشار :
بكرًا صاحبي قبل الهجير ان ذلك النجاح في التبكير
وما أنشدته معه من قول بعض العرب :

فَمَنْهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ ان غناء الإبل الحداء
وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة وأدلّ على أن ليس سواء دخولها وأن
لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتتألف معه
وتتحد به حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغًا واحدًا وكأن أحدهما قد
سبك في الآخر ؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى « ان » فأسقطتها
رأيت الثاني منهما قد نجا عن الأول وتجا في معناه عن معناه ورأيت لا يتصل
به ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول : بكرًا صاحبي قبل الهجير
فذلك النجاح في التبكير : و : غنها وهي لك الفداء فغناء الإبل الحداء : ثم
لا ترى الفاء تعيد الجملة إلى ما كانتا عليه من الالفة وترد عليك الذي
كنت تجد إن من المعنى .

وهذا الضرب كثير في التنزيل جداً من ذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » . وقوله عز اسمه :
« يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى
مَا أَصَابَكَ ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » . وقوله سبحانه : « خُذْ مِنْ

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهَّرُهُمْ وَتُرْزَقُ بِهِمْ كَثِيرًا بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ «
ومن أبين ذلك قوله تعالى : «وَلَا تَحْطَبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَجُونَ»
وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه : « وَمَا أُرْسِي عَنْفُسِي أَنْ
النَّفْسَ لِأَمَّارَةٍ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ » . وهي على
الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء .

ومن خصائصها انك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن
واللطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه بل تراه لا يصلح حيث يصلح إلا بها
وذلك في مثل قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
الْمُحْسِنِينَ » . وقوله : « أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ »^(١)
وقوله : « إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِثْمَكُمْ سِوَاهَا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ » ، وقوله « إِنَّهُ لَا يُلَاقِحُ
الْكُفَّارُونَ » ومن ذلك قوله « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ » وأجاز أبو الحسن^(٢)
فيها وجهاً آخر وهو ان يكون الضمير في « إنها » للابصار أضمرت قبل
الذكر على شريطة التفسير والحاجة في هذا الوجه أيضاً إلى « إِنَّ » فاعمة
كما كانت في الوجه الأول فإنه لا يقال : هي لا تعمي الابصار : كما لا يقال :
هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع : فان قلت : أو ليس قد جاء ضمير الأمر
مبتدأ به مرثى من العوامل في قوله تعالى « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ؟ قيل : هو وان
جاء ههنا فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء بل تراه لا يجيء إلا
بان . على أنهم قد أجازوا في « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » أن لا يكون الضمير للأمر
ومن لطيف ما جاء في هذا الباب ونادره ما تجده في آخر هذه الآيات

(١) الشاهد في (فان) على قرأته من قرأ بالكسر . (٢) هو الأخفش تلميذ سيبويه .

التي أنشدها الجاحظ لبعض الحجازيين :

إذا طمع يوماً عَرَاني قَرَيْتُهُ كتابَ يَأْسِ كَرَّها وطرادها
 اكْتُدُ نِمَادِي والمِيَاهُ كَثِيرَةٌ أعالج منها حفرها واكتدادها^(١)
 وأرضي بها من بحر آخر إنه هو الرِّئُ أن ترضى النفوس نِمَادها
 المقصود قوله : إنه هو الرِّئُ ، وذلك أن الهاء في إنه تحتل أمرين :
 أحدهما أن تكون ضمير الأمر ويكون قوله « هو » ضمير « أن ترضى »
 وقد أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير . الأصل : ان الأمر أن ترضى
 النفوس نِمَادها الرِّئُ ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت الأبخار في « فإنها
 لا تسمى الأبخار » على مذهب أبي الحسن ثم أتى بالمفسر مصرحاً به في آخر
 الكلام فلم بذلك أن الضمير السابق له وأنه المراد به . والثاني أن تكون
 الهاء في « إنه » ضمير أن ترضى قبل الذكر ويكون « هو » فصلاً ويكون
 أصل الكلام : إن أن ترضى النفوس نِمَادها هو الرِّئُ ، ثم أضمر على شريطة
 التفسير . وأى الأمرين كان فإنه لا بد فيه من « إن » ولا سبيل إلى إسقاطها
 لأنك ان أسقطتها أفضى ذلك بك إلى شيء شذيع وهو أن تقول : وأرضى
 بها من بحر آخر هو هو الرِّئُ أن ترضى النفوس نِمَادها :

هذا وفي « إن » هذه^(٢) شيء آخر يوجب الحاجة إليها وهو أنها تتولى
 من ربط الجملة بما قبلها نحو أمما ذكرت لك في بيت بشار . ألا ترى أنك

(١) نِمَاد جمع نَمَد وهو الماء القليل . وفي هامش نسخة الدرس : كد الذي يكده واكندته
 نزعاً بيده . يكون ذلك في الجماد والمائل أنشد نعلب : أمس نِمَادِي والمِيَاهُ كَثِيرَةٌ * أحاول منها الخ
 والنماد كالنمذ (بالفتح والضمير بك) والنمذ الماء القليل الذي لا ماله وقد يستعمل جما كما ذكر
 في الهامش اه .

(٢) أى التي في الأبيات التي نحن بسعد الكلام فيها .

لو أسقطت «إن» والضميرين معاً واقتصرت على ذكر ما يبقى من الكلام لم تقله إلا بالفاء كقولك : وأرضى بها من بحر آخر فالرى أن ترضى النفوس ثمادها ، فلو أن الفيلسوف قد كان تتبع هذه المواضع لما ظن الذي ظن —

هذا . وإذا كان خاف الأحر وهو القدوة ومن يؤخذ عنه ومن هو بحيث يقول الشعر فينقله الفحول الجاهلين فيخفى ذلك له ^(١) يجوز أن يشبه ما نحن فيه عليه حتى يقع له أن ينتقد على بشار فلا غرو أن تدخل للشبهة في ذلك على الكندي .

ومما تصنمه «إن» في الكلام أنك تراها تهبي النكرة وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ أعني أن تكون محدثاً عنها بحديث من بعدها ومثال ذلك قوله : ان شواء ونشوة وخبب البازل الأمون ^(٢)

قد ترى حسنهما وصحة المعنى معهما ثم انك ان جئت بها من غير «إن» فقلت : شواء ونشوة وخبب البازل الامون ، لم يكن كلاماً ، فإن كانت النكرة موصوفة وكانت لذلك تصاح أن يبتدأ بها فإنك تراها مع «إن» أحسن ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن ، أفلا ترى إلى قوله :
إن دهر آيلف شملى بسمدى ازمان يهيم بالإحسان ^(٣)

ليس بخفى — وان كان يستقيم أن تقول : دهر يلف شملى بسمدى دهر صالح — أن ليس الحالان على سواء . وكذلك ليس بخفى انك لو صمدت إلى قوله :

إن أمراً فادحاً عن جوابي شملك

فأسقطت منه «إن» لمدمت منه الحسن والطلاوة والتمكن الذي أنت

(١) أي إذا ظن شعراً ونسه إلى جاهل خفى على الناس لسكاه من القوة .

(٢) الأمون العلية المونة الخلق الأمونة النار . (٣) بروى • بجبل • و بروى • بهند •

واجده الآن ووجدت منعقاً وفتوراً .

ومن تأثير « ان » في الجملة أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر^(١) في بعض الكلام ، ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال : هذا باب ما يحسن عليه السكوت في الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموصفاً لو أظهرته . وايس هذا المضمحل بنفس المظهر^(٢) ، وذلك « ان مالا وان ولدا وان عددا » أي : ان لهم مالا ، فالذي أضمرت هو « لهم » ويقول الرجل الرجل للرجل : هل لكم أحد إن الناس ألب^(٣) عليكم ؟ فتقول : إن زيدا وإن عمرا : أي لنا وقال :

إن سخلاً وإن مرتحلاً وان في النفس ان مضوا مهلاً^(٤)

ويقول : إن غيرها إبلاً وشاء ، كأنه قال : ان لنا أو عندنا غيرها : (قال) وانتصب الإبل والشاء كالتصائب الفارس إذا قلت : ما في الناس مثله فارساً : و (قال) ومثل ذلك قوله : * يا ليت أيام الصبا رواجما * (قال) فهذا كقولهم : ألا ما^(٥) بارداً : كأنه قال : ألا ماء لنا بارداً : وكأنه قال : « يا ليت أيام الصبا أقبات رواجما »

فقد أراك في هذا كانه أن الخبر محذوف ، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به ثم إنك إن عمدت الى « إن » فأسقطتها

(١) وفي نسخة : أنها قد كانت معها حذف الخبر .

(٢) أي ليس المصدر قد أسدر في عين المظهر كما ساء الثاني في تأخره بل لا بل هو محذوف بالمرءة

(٣) أي ألب أي حمر .

(٤) الرواية : وان في غير بعض مهلاً ، وعلى ماها يكون الثاني . ان في أنفسنا الضى الماسين مهلاً أي سبعة أحرار . مهلاً أي مهلاً ولا يثبت إليه . أما على رواية الكتاب فالذي أن في رجلين مهلاً أي لا يجمع وروى مثلاً .

(٥) عصب جوي من ماء . هذه هي التي في نسخة من نسخة لدرس .

وجدت الذي كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ فلو قلت :
مال وعدد ومحل ومرتحل وغيرها إبلاً وشاء : لم يكن شيئاً . وذلك أن
« إن » كانت السبب في أن حُسن حذف الذي حُدِفَ من الخبر وأنها^(١)
حاصِنتُهُ والمترجم عنه والمتكفل بشأنه .

واعلم أن الذي قلنا في « إن » من أنها تدخل على الجملة من شأنها إذا
هي أسقطت منها ان يحتاج فيها الى الفاء لا يطرده في كل شيء وكل موضع
بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها
قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضى الفاء ، وذلك فيما لا يحصى كقوله
تعالى « إِنَّ الْمُسْتَقِيمِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ . فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » وذلك أن قبله :
« إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ » ومعلوم أنك لو قلت : إن هذا ما كنتم
به تمترون فالتقون في جنات وعيون : لم يكن كلاماً ، وكذلك قوله « إِنَّ
الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ » لأنك لو قلت : لهم
فيها زفير وهم فيها لا يسمعون ، فالذين سبق لهم منا الحسنى : لم تجد لإدخالك
الفاء فيه وجهاً . وكذا قوله : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ
وَالصَّارِي وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »
جملة في موضع الخبر ، ودخول الفاء فيها محال لأن الخبر لا يمطف على ابتدا
ومثله سواء « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ
مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا » فإذا ناعما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء
الفاء إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله ويحتاج له وبين وجه
الفائدة فيه . ألا ترى أن الغرض من قوله : إن ذلك النجاح في التكبير :

جمله أن يبين للمعنى في قوله لصاحبيه « بكرا » وان يحتاج لنفسه الأمر بالتبكير ويبين وجه الفائدة فيه . وكذلك الحكم في الآي التي تلونها بقوله « إن زلزلة الساعة شيء عظيم » بيان للمعنى في قوله تعالى « يا أيها الناس اتقوا ربكم » ولم أمروا^(١) بأن يتقوا وكذلك قوله « إن صلاتك سكن لهم » بيان للمعنى في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة أي بالدعاء لهم وهذا سبيل كل ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها إلى الفاء . فاعرف ذلك فأما الذي ذكر عن أبي العباس من جعله لها جواب سائل إذا كانت وحدها وجواب منكر إذا كان معها اللام فالذي يدل على أن لها أصلا في الجواب أنا رأيناهم قد أزموها الجملة من المبتدا والخبر إذا كانت جوابا للتسم نحو « والله إن زيدا منطلق » وامتنعوا من أن يقولوا : والله زيد منطلق : ثم أنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيننا في الكثير من مواقعها انه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى : « ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا كنا كنا له في الأوض » وكقوله عز وجل في أول السورة « نحن نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةٌ آتَنُوا بِرَبِّهِمْ » وكقوله تعالى « فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرَبِّكُمْ بِمَعْمَلُونَ » وقوله تعالى « قُلْ إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ » وقوله « وقل إني أنا النذير المبين » وأشبه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظر وا فيه ،

(١) عطفت على المعنى أي وبيان لم أمروا أي للجواب عن هذا السؤال اه من هامش

وعلى ذلك قوله تعالى « فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وذاك أنه يعلم ان المعنى فَأْتِيَا فإذا قال لكما ما شأنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وكذا قوله « وقال موسى يا فرعون انى رسول من رب العالمين » هذا سبيله .

ومن البين في ذلك قوله تعالى في قصة السحرة « قالوا انا الى ربنا منقلبون » وذلك لأنه عَيَانٌ أنه جواب فرعون عن قوله « آمَنتُمْ له قبل أن آذن لكم » فهذا هو وجه القول في نصرة هذه الحكاية .

ثم ان الأصل الذى ينبغى أن يكون عليه البناء هو الذى دون في الكتب من أنها للتأكيد وإذا كان قد ثبت ذلك فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتة ولا يكون قد عقد في نفسه ان الذى تزعم انه كائن غير كائن وان الذى تزعم انه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج هناك إلى « إن » وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفي ما تُثبت أو اثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه كقول أبي نُوَاس :

عليك باليأس من الناس ان غنى نفسك في اليأس

فقد ترى حسن موقعها ، وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس انهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ولا يدعون الرجاء والطمع ولا يعترف كل أحد ولا يسلم ان الغنى في اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضع موضع فقرٍ إلى التأكيد فلذلك كان من حسنها ما ترى .
ومثله سواء قول محمد بن وهيب :

أجارتنا ان التعفف بالياس وصبر على استدرار دنيا بإيساس^(١)
 حريان أن لا يقذف^(٢) بمذلة كريماً وأن لا يجوزاه إلى الناس
 أجارتنا ان القداح كواذب^(٣) وأكثر أسباب النجاح مع الياس
 هو كما لا يخفى كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال بل ينكره ويعتقد خلافه
 ومعلوم أنه لم يقله الا والمرأة تحدوه وتبعثه على التمرض للناس وعلى الطلب
 ومن لطيف مواقفها أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه ولكن يراد
 التهميم به وان يقال ان حالك والذي صنعت يقتضى أن تكون قد ظننت
 ذلك ومثال ذلك قول لأول :

جاء شقيقٌ عارضاً ربحه إن بنى سمك فيهم رماح
 يقول ان محبته هكذا مُدلاً بنفسه وبشجاعته قد وضع ربحه عرضاً
 ليل على اعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأن ليس
 مع أحد منا ربح يدفعه به وكأننا كلنا عزّل . واذا كان كذلك وجب اذا
 قيل إنها جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسئول
 عنه على خلاف ما أنت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا،
 لأنه يؤدي أن لا يستقيم لنا اذا قال الرجل : كيف زيد ؟ أن تقول : صالح
 واذا قال أين هو ؟ أن تقول : في الدار : وان لا يصح حتى تقول : إنه صالح
 وإنه في الدار : وذلك ما لا يقوله أحد . وأما جعلها اذا جمع بينها وبين
 اللام نحو : ان عبد الله لقائم : للكلام مع المنكر تجيّد لأنه اذا كان الكلام

(١) الإيساس هو التصويت عند الحلب ليستدر أين النافذة وبأنتها .

(٢) أي اليأس والصبر حريان الخ ١٠١ من هاتين نسخة للدرس وكان الفناهر أن ينصب « وصبره »

(٣) القداح جمع قذح بالكسر فهما وهي الأزلام التي ينقسمون بها في الجمالية البيت .

مع المنكر^(١) كانت الحاجة الى التأكيد أشد وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته إلا أنه ينبغي أن يعلم أنه كما يكون للإنكار قد كان من السامع فإنه يكون للإنكار يعلم أو يرى أنه يكون من السامعين . وجلة الأمر أنك لا تقول : إنه كذلك : حتى تريد أن تضع كلامك وضع من يزعم فيه عن الإنكار . واعلم أنها قد تدخل للدلالة على ان الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون وذلك قولك للشيء هو برأى من المخاطب ومسمع : إنه كان من الأمر ما ترى وكان منى الى فلان إحسان ومعرفة ثم انه جعل جزأى ما رأيت ، فتجعلك كأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت ، وتبين الخطأ الذي توهمت وعلى ذلك والله أعلم قوله تعالى حكاية عن أم مريم رضى الله عنها « قَالَتْ رَبِّ انِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ » وكذلك قوله عز وجل حكاية عن نوح عليه السلام « قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّابُونَ » وليس الذي يمرض بسبب هذا الحرف من الدقائق والامور الخفية بالشيء يدرك بالهويناء ونحن نقتصر الآن على ما ذكرنا وتأخذ في القول عليها اذا اتصلت بها (ما) .

(فصل في مسائل « إعماء »)

قال الشيخ أبو علي^(٢) في الشيرازيات : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ » ان المعنى : ما حرّم ربى إلا الفواحش : (قال) وأصبت ما يدل

(١) وفي نسخة « -مه » . (٢) هو أبو علي الفارسي .

على صحة قولهم في هذا وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحاسي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيًا فلو كان المراد به
الإيجاب لم يستقم . ألا ترى أنك لا تقول : يدافع أنا ولا يقاتل أنا : وإنما
تقول أدافع وأقاتل ، إلا ان المعنى لما كان : ما يدافع إلا أنا : فصلت الضمير
كما تفصله مع النفي إذا ألحقت منه « إلا » حملا على المعنى . وقال أبو إسحق
الزجاج في قوله تعالى : (أنا حرم عليكم الميتة والدم) النصب في الميتة هو
القراءة ويجوز : إنما حُرِّمَ عليكم : قال أبو إسحق : والذي أختاره أن تكون
(ما) هي التي تمنع إن من العمل ويكون المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة :
لأن (أنا) تأتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه ، وقول الشاعر :
* وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي * المعنى ما يدافع عن أحسابهم
إلا أنا أو مثلي . انتهى كلام أبي علي .

اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبت لك فإنهم لم يعنوا بذلك
ان المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وان سبيلهما سبيل اللفظين بوضمان
لمعنى واحد . وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وبين أن يكون
الشيء الشيء على الإطلاق . يبين لك انهما لا يكونان سواء أنه ليس كل
كلام يصلح فيه (ما) و (إلا) يصلح فيه (أنا) ألا ترى انها لا تصلح في
مثل قوله تعالى (وما من إله إلا الله) ولا في نحو قولنا : ما أحد إلا وهو
يقول ذلك : إذ لو قلت : إنما من إله الله ، وإنما أحد وهو يقول ذلك :
قلت ما لا يكون له معنى . فإن قلت : إن سبب ذلك أن (أحدًا) لا يقع
إلا في النفي وما يجرى مجرى النفي من النهي والاستفهام وأن (من) المزيدة

في (ما من إله إلا الله) كذلك لا تكون إلا في النفي قيل : ففي هذا كفاية فإنه اعتراف بأن ليسا سواء لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغي أن يكون في (انما) من النفي مثل ما يكون في ما وإلا . وكما وجدت (انما) لاتصاح فيما ذكرنا تجمد ما وإلا لا تصاح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه (انما) وذلك في مثل قولك : انما هو درهم لا دينار : لو قلت : ما هو إلا درهم لا دينار : لم يكن شيئاً . وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا انما في معنى ما وإلا لم يعلموا أن المعنى فيهما واحد على الإطلاق وأن بسقوط الفرق ، فإنى أبين لك أمرها وما هو أصل في كل واحد منهما بعون الله وتوفيقه . اعلم أن موضوع (انما) على أن تجيء خبر لا يجمله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة . تفسير ذلك أنك تقول للرجل : انما هو أخوك وانما هو صاحبك القديم : لا تقوله لمن يجمل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقرّه به إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ومثله قول الآخر :

انما أنت والد والأب القا طع أخى من واصل الأولاد

لم يرد أن يعلم كافوراً أنه والد ولا ذلك مما يحتاج كافور فيه إلى الإعلام ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليذنب عليه استدعاه ما يوجب^(١) كونه بمنزلة الوالد . ومثل ذلك قولهم : انما يعجل من يخشى القوت وذلك ان من المعلوم الثابت في النفوس ان من لم يخش القوت لم يعجل ومثاله من التنزيل قوله تعالى (انما يستجيب الذين يسمعون) وقوله تعالى (انما تنذرو من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) وقوله تعالى (انما أنت منذر

(١) وفي نسخة « ليستدعى ما يوجب » .

مَنْ يَخْشَاهَا) كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم . وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة الايمن يسمع ويمقل بما يقال له ويُدعى اليه وان من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب ، وكذلك معلوم ان الإنذار انما يكون انذارا ويكون له تأثير اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأما الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله :

انما مُصْعَبٌ شهابٌ من الالاه تجلت عن وجهه الظلماء^(١)
ادعى في كون المدح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها المدحوحين أنها ثابتة لهم وأنهم قد شهرروا بها وأنهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد كما قال :

وتعدّلتى أفناء سعد عليهم وماقلت الا بالذي علمت سعد^(٢)
وكما قال البحتري :

لأدعى لأن الملاء فضيلة حتى يسلمها اليه عداه
ومثله قولهم : انما هو أسد وانما هو نار وانما هو سيف صارم ، اذا أدخلوا (انما) جعلوا ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى .
وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو « ما هذا الا كذا وان هو الا كذا »

(١) البيت لابن قيس الرقيات وكان في حرب آل الزبير وبعد البيت .
ملك ملك رافة ليس فيه * جيوت منه ولا كبرياء

ينق الله في الأمور وقد أفلح من كان معه الاتقاء
(٢) قاله المصطفى في مدح بغيض من بني سعد والافاء العامة من الناس .

فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه فإذا قلت : ما هو المصيب :
أو : ما هو الاخطى : قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ماقلته وإذا رأيت
شخصاً من بعيد فقلت : ما هو الأزيد : لم تقله الا وصاحبك يتوهم أنه ليس
زيد وأنه إنسان آخر ويحد في الإنكار أن يكون زيداً . وإذا كان الأمر
ظاهراً كالذي مضى لم تقله كذلك فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتتابه
للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التجاب : ما هو الا أخوك :
وكذلك لا يصلح في « إنما أنت والد » : ما أنت الا والد : فأما نحو :
إنما مصعب شهاب « فيصلح فيه أن تقول : ما مصعب الا شهاب :
لأنه ليس من المعلوم على الصحة وإنما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك . وإذا كان
هذا هكذا جاز أن تقوله بالنقي والإثبات الا أنك تخرج المدح حينئذ عن
أن يكون على حد المبالغة من حيث لا يكون قد ادعيت فيه أنه معلوم
وأنه بحيث لا ينكره منكر ولا يخالف فيه مخالف

قوله تعالى « إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد
آبائنا » إنما جاء والله أعلم بإن وإلا دون إنما فلم يقل : إنما أنتم بشر
مثلنا ، لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم
عن أن يكونوا بشراً مثلهم وادّعوا أمراً لا يجوز أن يكون لمن هو بشر
ولما كان الأمر كذلك أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه
المخاطب ويدعى خلافه ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى
« قالت لهم رُسُلهم إن نحن إلا بشرٌ مثلكم » كذلك إن وإلا دون إنما
لأن من حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن
يعيد كلام الخصم على وجهه ويحیی به على هيئته ويحكيه كما هو فإذا قلت

للرجل : أنت من شأنك كيت وكيت ، قال نعم : أنا من شأنى كيت وكيت ولكن لا ضير على ولا يلزمى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم ، فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا ، إن ما فتم من أنا بشرٌ مثلكم كما قلم لستنا تنكر ذلك ولا نجوهه ولكن ذلك لا ينعمنا من أن يكون الله تعالى قد منّ علينا وأكرمنا بالرسالة . وأما قوله تعالى « قل إنا أناس بشرٌ مثلكم » فجاءنا يائسا لأنه ابتداء كلام قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يبلغه إياهم ويقوله معهم وليس هو جوابا لكلام سابق قد قيل فيه : إن أنت إلا بشر مثلنا : فيجب أن يأتى به على وفق ذلك الكلام ويراعى فيه حذوه كما كان ذلك في الآية الأولى .

وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئا هو من المعلوم الذى لا يشك فيه قد جاء بالنفى فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه ، فن ذلك قوله تعالى « وما أنت بمسمع من في القبور » ، إن أنت إلا نذير » إنما جاء والله أعلم بالنفى والإثبات لأنه لما قال تعالى « وما أنت بمسمع من في القبور » وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك إن تستطيع أن تحوّل قلوبهم عما هي عليه من الإباء ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم ، مع إصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم على جهاهم ، وصدّهم باسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم ، كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي صلى الله عليه وسلم حال من قد ظن أنه يملك ذلك ومن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر ، فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشك فقول « إن أنت إلا نذير » ويبين ذلك أنك تقول

للرجل يطيل مناظرة الجاهل ومقارنته : انك لا تستطيع أن تسمع الميت وأن تفهم الجراد وأن تحوّل الأعمى بصيرا ، وليس بيدك إلا أن تبين وتحتج ولست تملك أكثر من ذلك . لا تقول ههنا : فإنما لدى بيدك أن تبين وتحتج ، ذلك لأنك لم تقل له : انك لا تستطيع أن تسمع الميت حتى جعلته بمثابة من يظن أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئا وهذا واضح فاعرفه ومثل هذا في أن الذي تقدم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه من كونه إن وإلا قوله ^(١) تعالى « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبُ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ، إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ »

(فصل)

(هذا بيان آخر في إعمال)

اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء وتقيه عن غيره فإذا قلت : إنما جاءني زيد : عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجاني غيره فعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك : جاءني زيد لا عمرو ، إلا أن لها مزية وهي أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء وتقيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة وليس كذلك الأمر في : جاءني زيد لا عمرو ، فإنك تعقلهما في حالين . ومزية ثانية وهي أنها تجعل الأمر ظاهراً في أن الجاني زيد ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام بلا قلت : جاءني زيد لا عمرو .

ثم اعلم أن قولنا في (لا) الماطفة : إنها تنفي عن الثاني ماوجب الأول

(١) خير مثل ما من هاشم نسخة الدرس .

ليس المراد به انها تنفى عن الثانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعل بل أنها تنفى أن يكون الفعل الذى قلت إنه كان من الأول قد كان من الثانى دون الأول . ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو : انه لم يكن من عمرو مجيء إليك مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك : جاءنى زيد وعمرو . بل المعنى أن الجأئى هو زيد لا عمرو فهو كلام تقوله مع من يناط فى الفعل قد كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك . والنكتة أنه لاشبهة فى أن ليس ههنا جائيان وأنه ليس إلا جاء واحد وإنما الشبهة فى أن ذلك الجأئى زيد أم عمرو فأنت تحقق على المخاطب بقولك : جاءنى زيد لا عمرو . أنه زيد وليس بعمرو . ونكتة أخرى وهى أنك لا تقول : جاءنى زيد لا عمرو . حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء إلا أنه ظن أنه كان من عمرو فأعلمته أنه لم يكن من عمرو ولكن من زيد . وإذا قد عرفت هذه المعانى فى الكلام بلا العاطفة فاعلم أنها يجمتها قائمة لك فى الكلام وإنما فإذا قلت : إنما جاءنى زيد . لم يكن غرضك أن تنفى أن يكون قد جاء مع زيد غيره ولكن ان تنفى أن يكون المجيء الذى قلت إنه كان منه كان من عمرو ، وكذلك تكون الشبهة مرتفعة فى ان ليس ههنا جائيان وان ليس إلا جاء واحد ، وإنما تكون الشبهة فى ان ذلك الجأئى زيد أم عمرو ، فإذا قلت : إنما جاءنى زيد حققت الأمر فى أنه زيد . وكذلك لا تقول : إنما جاءنى زيد . حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء ولكنه ظن أنه عمرو مثلاً فأعلمته أنه زيد . فإن قلت فإنه قد يصح أن تقول : إنما جاءنى من بين القوم زيد وحده وإنما أتانى من جاتهم عمرو

فقط : فإن ذلك شيء كالتكليف والكلام هو الأول . ثم الاعتبار به إذا أطلق فلم يقيد بوحده وما في معناه . ومعلوم أنك إذا قلت : إنما جاءني زيد : ولم ترد على ذلك أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدمنا شرحه من أنك أردت النص على زيد أنه الجائي وأن تبطل ظن المخاطب أن الجيء لم يكن منه ولكن كان من عمرو ، حسب ما يكون إذا قلت : جاءني زيد لا عمرو : فأعرفه .

وإذا قد عرفت هذه الجملة فإنا نذكر جملة من القول في ما وإلا وما يكون من حكمهما . اعلم أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيد : احتمل أمرين أحدهما أن تريد اختصاص زيد بالجيء وأن تنفيه عن غيره ، وأن يكون كلاماً تقوله لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيدا قد جاءك ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره . والثاني أن تريد الذي ذكرناه في (إنما) ويكون كلاماً تقوله ليعلم أن الجائي زيد لا غيره . فن ذلك قولك للرجل يدعي أنك قلت قولاً ثم قلت خلافة : ما قلت اليوم إلا ما قلته أمس بعينه : ويقول : لم تر زيدا وإنما رأيت فلاناً : فتقول : بل لم أر إلا زيدا : وعلى ذلك قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) لأنه ليس المعنى أني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً ، ولكن المعنى أني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلت خلافة ومثال ما جاء في الشعر من ذلك قوله :

قد علمت سلمى وجاراتها ما فطر الفارس إلا أنا^(١)

(١) قال الأبي : إذا صرعت الرجل صرعة شديدة قلت فطرتك وأنت البيت ١

المعنى أنا الذى قطّر الفارس وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انقرو
 بأن قطره وأنه لم يشركه فيه غيره
 وههنا كلام ينبغى أن تعلمه إلا أنى أكتب لك من قبله مسألة لأن
 فيها عوناً عليه قوله تعالى « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » فى تقديم
 اسم الله عزّ وجل معنى خلاف ما يكون لو آخر ، وإنا بين لك ذلك اذا
 اعتبرت الحكم فى ما وإلا وحصلت الفرق بين أن تقول : ماضرب زيداً
 إلا عمرو ، وبين قولك : ما ضرب عمرو إلا زيداً . والفرق بينهما أنك اذا
 قلت : ماضرب زيداً إلا عمرو فقدمت المنصوب كان الغرض بيان الضارب
 من هو والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره . واذا قلت : ماضرب عمرو
 إلا زيداً ، فقدمت المرفوع كان الغرض بيان المضروب من هو والإخبار
 بأنه زيد خاصة دون غيره .

وإذ قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية وإذا اعتبرتها به علمت أن تقديم
 اسم الله تعالى انما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشعون من هم ، ويخبر
 بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم ، ولو آخر ذكر اسم الله وقدم العلماء فقليل :
 إنا يخشى العلماء الله ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ولصار الغرض
 بيان الخشى من هو والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن
 تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين
 بها كما هو الغرض فى الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله
 تعالى أيضاً إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره والعلماء لا يخشون
 غير الله تعالى ، وهذا المعنى وإن كان قد جاء فى التنزيل فى غير هذه الآية
 كقوله تعالى « وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ » فليس هو الغرض فى الآية

ولا اللفظ بمحتمل له البتة ومن أجاز حملها عليه كان قد أبطل فائدة التقديم وسوى بين قوله تعالى « إنا نخشى الله من عباده العلماء » وبين أن يقال : إنا نخشى العلماء الله : وإذا سوى بينهما لزمه أن يسوى بين قولنا : ماضرب زيدا إلا عمرو . وبين : ماضرب عمرو إلا زيدا . وذلك ما لا شبهة في امتناعه فهذه هي المسألة . وإذا قد عرفت هذا فالأمر فيها بين أن الكلام بما وإلا قد يكون في معنى الكلام بإعنا ، ألا ترى إلى وضوح الصورة في قولك : ماضرب زيدا إلا عمرو ، وماضرب عمرو إلا زيدا . أنه في الأول لبيان من الضارب وفي الثاني لبيان من المضروب ، وإن كان تكافؤ أن تحمله على نفي الشركة فتريد بماضرب زيدا إلا عمرو أنه لم يضربه اثنان وبماضرب عمرو إلا زيدا أنه لم يضرب اثنين .

ثم اعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره ولم يكن « ماضرب زيدا إلا عمرو وماضرب عمرو إلا زيدا » سواء في المعنى أن الاختصاص^(١) يقع في واحد من الفاعل والمفعول ولا يقع فيهما جميعاً ثم أنه يقع في الذي يكون بعد « إلا » منهما دون الذي قبلها ، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يحى الحرف . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفترق الحال بين أن تقدم المفعول على (إلا) فتقول : ماضرب زيدا إلا عمرو وبين أن تقدم الفاعل فتقول : ماضرب عمرو إلا زيدا ، لأننا إن زعمنا أن الحال لا يفترق جعلنا المتقدم كالتأخر في جواز حدوثه فيه وذلك يقتضى الحال الذي هو أن يحدث معنى (إلا) في الاسم من قبل أن تحيى بها فاعرفه . وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع (إلا) يقع في الذي تؤخره من الفاعل

(١) هذا خبر قوله : إن السبب .

والمفعول فكذلك يقع مع (انما) في المؤخر منهما دون المقدم . فإذا قلت :
انما ضرب زيد عمرو . كان الاختصاص في الضارب . وإذا قلت : انما
ضرب عمرو زيدا . كان الاختصاص في المضروب ، وكما لا يجوز أن
يستوى الحال بين التقديم والتأخير مع (الا) كذلك لا يجوز مع (انما)
وإذا استبنت هذه الجملة عرفت منها أن الذي صنعه الفرزدق في قوله :
* وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى * شيء لو لم يصنعه لم يصح له
المعنى . ذاك لأن غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه وانه لا يزعم أن
المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم كما يكون إذا قال :
وما أدافع الا عن أحسابهم . وليس ذلك معناه انما معناه أن يزعم أن المدافع
هو لا غيره فاعرف ذلك فإن الغلط كما أظن يدخل على كثير ممن تسمعونهم
يقولون انه فصل الضمير للحمل على المعنى . فيرى انه لو لم يفصله لكان
يكون معناه مثله الآن . هذا ولا يجوز أن ينسب فيه الى الضرورة
فيجمل مثلاً نظير قول الآخر :

كأننا يوم قرئى اذ ما تقتل إيانا^(١)

لأنه ليس به ضرورة الى ذلك من حيث ان أدافع ويدافع واحد في الوزن
فاعرف هذا أيضاً .

وجملة الأمر أن الواجب أن يكون اللفظ على وجه يجعل الاختصاص

(١) القرى الشعبة الواقعة بعد نواحيها وموضع أو واد من بلاد الحارث بن كعب ويقال له قرى
سجبل وكانت هناك واقعة عرفت بيوم قرى . والشعر لذى الأصبح وبعد البيت :
* قلنا منهم كل فن أبيض حسانا * وزاد الأستاذ الإمام في هامش نسخة درس مايلي : والحسان
بالضم والتشديد مبالغة في الحسن وهو منصوب صفة لسكك على رأى - بيوبه . ويصح أن يكون
مجروراً صفة لفتى كأيض ممنوعاً من الصرف .

فيه للفرزدق ، وذلك لا يكون إلا بأن يقدم الأحساب على ضميره وهو لو قال : وإنما أدافع عن أحسابهم : استكن ضميره في الفعل فلم يتصور تقديم الأحساب عليه ولم يقع الأحساب إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق وإذا تأخرت انصرف الاختصاص إليها لا محالة .

فإن قلت : إنه كان عليه أن يقول « وإنما أدافع عن أحسابهم أنا » فيقدم الأحساب على (أنا) . قيل : انه إذا قال : ادافع : كان الفاعل الضمير المستكن في الفعل وكان (أنا) الظاهر تأكيداً له أعني للمستكن والحكم يتعلق بالمتوكدون التأكيد لأن التأكيد كالتكرير فهو يجرى من بعد نفوذ الحكم ولا يكون تقديم الجار مع الجور الذي هو قوله عن أحسابهم على الضمير الذي هو تأكيداً له على الفاعل لأن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ولا يكون لك إذا قلت : وإنما ادافع عن أحسابهم : سبيل إلى أن تذكر المفعول قبل أن تذكر الفاعل لأن ذكر الفاعل ههنا هو ذكر الفعل من حيث أن الفاعل مستكن في الفعل فكيف يتصور تقديم شيء عليه ؟ فأعرفه .

واعلم أنك إن عمدت إلى الفاعل والمفعول فأخترتهما جميعاً إلى ما بعد إلا فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي «إلا» منهما ، فإذا قلت : ماضرب إلا عمرو زيداً : كان الاختصاص في الفاعل وكان المعنى أنك قلت : ان الضارب عمرو لا غيره ، وان قلت : ماضرب إلا زيداً عمرو . كان الاختصاص في المفعول وكان المعنى أنك قلت : ان المضروب زيد لا من سواه . وحكم المفعولين حكم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك . تقول : لم يكس إلا زيداً جبة فيكون المعنى أنه خص زيداً من بين الناس بكسوة الجبة فإن قلت : لم يكس

إلا جبة زيداً : كان المعنى أنه خص الجبة من أصناف الكسوة . وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المقمولين جار ومجرور كقول السيد الحميري :
 لو خَيْرَ المنبرُ فرسانه ما اختار الا منكم فارساً
 الاختصاص في « منكم » دون « فارساً » ولوقلت : ما اختار الا فارساً منكم :
 صار الاختصاص في « فارساً » .

واعلم أن الأمر في المبتدا والخبر ان كانا بـ « إنما » على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول إذا أنت قدمت أحدهما على الآخر ، معنى ذلك انك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدا كان الاختصاص فيه ، وإن قدمته على المبتدا صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدا تفسير هذا انك تقول : إنما هذا لك : فيكون الاختصاص في « لك » بدلالة انك تقول : إنما هذا لك لا لغيرك : وتقول : إنما لك هذا : فيكون الاختصاص في « هذا » بدلالة أنك تقول : إنما لك هذا لاذاك : والاختصاص يكون أبدأ في الذي اذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه . وإن أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحاً فانظر الى قوله تعالى « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ » وقوله عز وعل « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ » فانك ترى الأمر ظاهر أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدا الذي هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا ، وانه في الآية الثانية في الخبر الذي هو « عَلَى الَّذِينَ » دون المبتدا الذي هو « السَّبِيلُ » واعلم انه اذا كان الكلام بما والا كان الذي ذكرته من ان الاختصاص يكون في الخبر ان لم تقدمه وفي المبتدا ان قدمت الخبر أو وضع وأبين : تقول

: ما زيد إلا قائم : فيكون المعنى أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجمله صفة له . وتقول : ما قائم الا زيد : فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة وفي الثاني الصفة على الموصوف .

واعلم ان قولنا في الخبر إذا أخر نحو «ما زيد الا قائم» : أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ماعدا القيام عنه فإنما نفي أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام نحو ان يكون جالسا أو مضطجعا أو متكئا أو ماشا كل ذلك ، ولم ترد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل اذا لسنا ننفي عنه بقولنا : ما هو الا قائم : أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيرا أو عالما أو جاهلا ، كما انا إذا قلنا : ما قائم الا زيد : لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما نفي ما قائم حيث نحن وبحضر تناووا أشبه ذلك واعلم أن الأمر بين قولنا : ما زيد الا قائم : أن ليس المعنى على نفي الشركة ولكن على نفي أن لا يكون المذكور ويكون بدله شيء آخر ألا ترى أن ليس المعنى أنه ليس له مع القيام صفة أخرى بل المعنى ان ليس له بدل القيام صفة ليست بالقيام وأن ليس القيام منفياً عنه وكائناً مكانه فيه القعود أو الاضطجاع أو نحوهما . فإن قلت : فصورة المعنى إذا صورته إذا وضعت الكلام يأتيما قلت : انما هو قائم : ونحن نرى أنه يجوز في هذا أن تعطف بلا فتقول : انما هو قائم لا قاعد : ولا نرى ذلك جائزاً مع ما والا إذ ليس من^(١) كلام الناس ان يقولوا : ما زيد الا قائم لا قاعد : فان ذلك إنما لم يحز من حيث أنك إذا قلت : ما زيد الا قائم : فقد نفيت

(١) وفي نسخة وفي * بدل من .

عنه كل صفة تنافي القيام وصرت كأنك قلت « ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ » وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من القيام . فإذا قلت من بعد ذلك « لا قاعد » كنت قد نقيت بلا العاطفة شيئاً قد بدأت فنفيته وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته لا لأن نفيها بها النبي في شيء قد نفيته . ومن ثم لم يجوز أن تقول : ما جاءني أحد لا زيد على أن تتمد إلى بعض ما دخل في النبي بعموم أحد فنفيه على الخصوص بل كان الواجب إذا أردت ذلك أن تقول : ما جاءني أحد ولا زيد : فتجيب بالواو من قبل (لا) حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة فاعرف ذلك . وإذا قد عرفت فساد أن تقول : ما زيد الا قائم لا قاعد : فإنك تعرف بذلك امتناع أن تقول : ما جاءني الا زيد لا عمرو ، وما ضربت إلا زيداً لا عمرأ : وما شاكل ذلك . وذلك أنك إذا قلت : ما جاءني الا زيد : فقد نقيت أن يكون قد جاءك أحد غيره فإذا قلت : لا عمرو : كنت قد طلبت أن تنفي بلا العاطفة شيئاً قد تقدمت فنفيته وذلك — كما عرفتك — خروج بها عن المعنى الذي وضعت له إلى خلافه . فإن قيل : فإنك إذا قلت : إنما جاءني زيد : فقد نقيت فيه أيضاً أن يكون المجيء قد كان من غيره فكان ينبغي أن لا يجوز فيه أيضاً أن تعطف بلا فتقول : إنما جاءني زيد لا عمرو : قيل إن الذي قلته من إنك إذا قلت « إنما جاءني زيد » فقد نقيت فيه أيضاً المجيء عن غيره غير مسلم لك على حقيقته ، وذلك أنه ليس معك الا قولك : جاءني زيد : وهو كلام كما تراه مثبت ليس فيه نفي البتة كما كان في قولك : ما جاءني الا زيد : وإنما فيه أنك وضعت يدك على زيد فجعلته الجائي وذلك وان أوجب انتفاء المجيء عن غيره فليس يوجب من أجل

ان كان ذلك إعمال نفي في شيء وإنما أوجبه من حيث كان المجهى الذى أخبرت به بحيثاً مخصوصاً إذا كان لزيد لم يكن لغيره ، والذى أيدناه ان تنفى بلا العاطفة الفعل عن شيء وقد نفيت عنه لفظاً .

ونظير هذا انا نعقل من قولنا : زيد هو الجائى . ان هذا المجهى لم يكن من غيره ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة فتقول : زيد هو الجائى لا عمرو . لأننا لم نعقل ما عقلناه من انتفاء المجهى عن غيره بنفى أو قمناء على شيء ولكن بأنه لما كان المجهى المقصود بحيثاً واحداً كان النص على زيد بأنه فاعله وإثباته له نفيًا له عن غيره ولكن من طريق المعقول لا من طريق أن كان في الكلام نفي كما كان ثم فاعرفه . فإن قيل : فانك إذا قلت : ما جاءنى الا زيد . ولم يكن غرضك أن تنفى أن يكون قد جاء معه واحد آخر كان المجهى أيضاً بحيثاً واحداً . قيل إنه وإن كان واحداً فانك إنما بينت ان زيدا الفاعل له بأن نفيت المجهى عن كل من سوى زيد كما تصنع إذا أردت أن تنفى أن يكون قد جاء معه جاء آخر . وإذا كان كذلك كان ما قلناه من انك إن جئت بلا العاطفة فقلت : ما جاءنى الا زيد لا عمرو . كنت قد نفيت الفعل عن شيء قد نفيت عنه مرة صحيحاً ثابتاً كما قلنا فاعرفه . واعلم أن حكم (غير) في جميع ما ذكرنا حكم (الا) فإذا قلت : ما جاءنى غير زيد . احتمال أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان آخر وان تريد نفي أن لا يكون قد جاء وجاء مكانه واحد آخر^(١) ولا يصح أن تقول : ما جاءنى غير زيد لا عمرو . كما لم يجوز : ما جاءنى الا زيد لا عمرو .

(١) وفي نسخة « نفي أن يكون قد جاء مكانه واحد آخر » .

(فصل)

« في نكتة تتصل بالكلام الذي نضعه بما والا »

اعلم أن الذي ذكرناه من أنك تقول : ماضرب الامرو زيدا فتوقع
الفاعل والمفعول جميعاً بعد الا ليس بأكثر الكلام وإنما الأكثر ان تقدم
المفعول على (الا) نحو : ماضرب زيدا الامرو . حتى انهم ذهبوا فيه أعني
في قولك : ما ضرب الا عمرو زيدا . إلى أنه على كلامين وان زيدا
منصوب بفعل مضمر حتى كأن المتكلم بذلك أبهم في أول أمره فقال :
ما ضرب الامرو . ثم قيل له : من ضرب ؟ فقال : ضرب زيدا .

وهنا — إذا تأملت — معنى لطيف يوجب ذلك وهو انك إذا
قلت : ماضرب زيدا الامرو . كان غرضك أن تختص عمراً بضرب زيد
لأب الضرب على الإطلاق وإذا كان كذلك وجب أن تمدى الفعل إلى المفعول
من قبل أن تذكر عمراً الذي هو الفاعل لأن السامع لا يعقل عنك انك
اختصته بالفعل . معدى حتى تكون قد بدأت فعديته ، أعني لا يفهم عنك
أنك أردت أن تختص عمراً بضرب زيد حتى تذكره له معدى الى زيد
فأما إذا ذكرته غير معدى فقلت : ما ضرب الامرو . فإن الذي يقع في
نفسه أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير عمرو ضرب ، وأنه ليس
هنا مضروب الا وضاربه عمرو ، فاعرفه أصلاً في شأن التقديم والتأخير

(فصل)

ان قيل مضيت في كلامك كله على أن « إنما » للخبر لا يجمله المخاطب
ولا يكرن ذكرك له لأن تفيده إياه وانا لنداها في كثير من الكلام والقصد
بالخبر بعدها ان تعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة واحتياج إلى معرفته

كمثل ما ذكرت في أول الفصل الثاني من قولك : انما جاءني زيد لا عمرو .
وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة
المتعلم منها على ما لا يعلم . قيل : أما ما يجيء في الكلام من نحو : انما جاء زيد
لا عمرو : فانه وإن كان يكون إعلالاً لأمر لا يعلمه السامع فانه لا بد مع
ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في أن الأمر كالذي ذكر
وقد قسمت في أول ما افتتحت القول فيها فقلت إنها تجيء للخبر لا ليحمله
السامع ولا يشكر صحته أو لما تنزل هذه المنزلة وأما ما ذكرت من انها
تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه فانك إذا تأملت مواضعها وجدتها
في الأمر الأكثر قد جاءت لأمر قد وقع العلم بموجبه وشيء يدل عليه .
مثال ذلك ان صاحب الكتاب قال في باب كان : « إذا قلت : كان زيد : فقد
ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك وانما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حلماً :
فقد أعلمته ما علمت ، وإذا قلت : كان حلماً : فانما ينتظر أن تعرفه
صاحب الصفة »^(١) وذلك انه إذا كان معلوماً انه لا يكون مبتدأ من
غير خبر ولا خبر من غير مبتدأ كان معلوماً انك إذا قلت : كان زيد :
فالمخاطب ينتظر الخبر وإذا قلت : كان حلماً : أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع
إذن بعد « انما » الا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه .
ومما الأمر فيه بين قوله في باب ظننت : وانما تحكي بعد « قلت »
ما كان كلاماً لا قولاً :^(٢) وذلك انه معلوم انك لا تحكي بعد « قلت » اذا
كنت تنحو نحو العنى الا ما كان جملة مفيدة فلا تقول : قال فلان « زيد »
وتسكت اللهم الا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة كأنك تريد أنه

(١) انهم كلام سيويوه هنا . (٢) أي لا كلمة مفردة أو لفظاً مركباً غير مفيد .

ذكره مرفوعاً. ومثل ذلك قولهم: إنما يحذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه. إلى أشباه ذلك مما لا يحصى فإن رأيتها قد دخلت على كلام هو ابتداء اعلام بشيء لم يعلمه السامع فلأن الدليل عليه حاضر معه والشيء بحيث يقع العلم به عن كُتِّب. واعلم أنه ليس يكاد ينتهي ما يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق.

ومما يجب أن يعلم أنه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلا من المذكور ولا يكون من غيره كالتذكر الذي يعلم أنه لا يكون إلا من أولى الأبواب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره. تفسير هذا أنه لا يحسن أن تقول: إنما يتذكر أولو الأبواب لا الجهال. كما يحسن أن تقول: إنما يحيى زيد لا عمرو. ثم إن النفي فيما يحيى فيه النفي يتقدم تارة ويتأخر أخرى فمثال التأخير ما تراه في قولك: إنما يحيى زيد لا عمرو وكقوله تعالى «إنما أنت مذكر كأنهم بسيطر» وكقول لبيد * إنما يجزي الفتى لبس الجمل^(١) * ومثال التقديم قولك: ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو. وهذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها وذلك أنك تعلم ضرورة أنك لو لم تدخلها وقلت: ما جاءني زيد وجاءني عمرو، لكان الكلام مع من ظن أنهما جاآك جميعاً وأن المعنى الآن مع دخولها إن الكلام مع من غلط في عين الجأى فظن أنه كان زيدا لا عمرا.

وأمر آخر وهو ليس ببعيد أن يظن الظان أنه ليس في انضمام «ما» إلى «إن» فائدة أكثر من أنها تبطل عملها حتى ترى النحويين لا يزيدون

(١) أراد من الجمل البليد الذي هو على ضد الفتى كما فسره بعضهم ولولا هذا لكان من قبيل «إنما يتذكر أولو الأبواب». كعبه الأستاذ الإمام.

في أكثر كلامهم على أنها كافة . ومكانها ههنا يزيد هذا الظن ويبطله ، وذلك أنك ترى أنك لو قلت : ما جاءني زيد وإن عمرا جاءني : لم يعقل منه أنك أردت أن الجائي عمرو لا زيد ، بل يكون دخول إن كالشيء الذي لا يحتاج إليه ووجدت المعنى ينبو عنه .

ثم اعلم أنك إذا استقرت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ » أن يعلم السامعون ظاهر معناه ، ولكن أن يذم الكفار وأن يقال أنهم من فرط العناد ومن غابة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل وإنكم إن طعمتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولى الألباب وكذلك قوله « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّحْشَاهَا » وقوله عز اسمه : « إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَّحْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ » المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فهو كإنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فالإنذار معه كالأذار . ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أرزق محبتها إنما للعبد ما رزقا

الغرض أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه ويعلم أنه ينبغي له أن يقطع الطمع من وصلها ويبتأس من أن يكون منها اسعاف . ومن ذلك قوله * وإنما يعذر العشاق من عشقا * يقول إنه ليس ينبغي للعاشق أن يلوم من يلومه في عشقه وأنه ينبغي أن لا يشكر ذلك منه فإنه لا يعلم كنه البلوى في العشق ولو كان ابتلى به لعرف ما هو فيه فمذره . وقوله (١)

(١) في نسخة المدينة : هذا النمر للباخرى .

ما أنت بالسبب الضعيف وإنعما نُحجُّ الأمور بقوة الأسباب
فاليوم حاجتنا إليك وإنعما يدعى الطيب لساعة الأوصاب
يقول في البيت الأول : إنه ينبغي أن أنجح في أمرى حين جعلتك
السبب إليه . ويقول في الثانى : إنا قد وضعنا الشيء في موضعه وطلبنا
الأمر من جهته^(١) حين استعنا بك فيما عرض من الحاجة وعولنا على
فضلك كما أن من عول على الطيب فيما يمرض به من السقم كان قد أصاب
بالتعويل موضعه وطلب الشيء من معدنه .

ثم إن العجب في أن هذا التعريض الذى ذكرت لك لا يحصل من
دون «إنعما» فاو قلت : يتذكر أولو الألباب لم يدل على ما دل عليه في الآية
وان كان الكلام لم يتغير في نفسه وليس الا أنه ليس فيه «إنعما» والسبب
في ذلك ان هذا التعريض إنعما وقع بأن كان من شأن إنعما أن تضمن الكلام
معنى النفي من بعد الإثبات والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل وإذا
أسقطت من الكلام فقيل : يتذكر أولو الألباب . كان مجرد وصف لأولى
الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر ممن ليس منهم ،
ومحال أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه ،
فالتعريض بمثل هذا أعنى بأن يقول : يتذكر أولو الألباب . بإسقاط «إنعما»
يقع إذن ان وقع بمدح إنسان بالتيقظ وبأنه فعل ما فعل وتنبه لما تنبه له
لمقله ولحسن تمييزه كما يقال : كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم .
وهذا موضع فيه دقة وعموض وهو مما لا يكاد يقع في نفس أحد أنه ينبغي

(١) وفي نسخة «وجه»

أن يتعرف سببه ويبحث عن حقيقة الأمر فيه .
 ومما يجب لك أن تجعله على ذكر منك من معاني « إنما » ما عرفتك
 أولاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يجيل فيه المتكلم أنه معلوم ويدعى
 أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع كقوله * إنما مصعب شهاب بن الله *
 ومن اللطيف في ذلك قول قس قس بن حصن :

ألا أيها الناهي فزاره بعد ما اجذت لغزو إنما أنت حالم
 ومن ذلك قوله (تعالى) حكاية عن اليهود « وإذا قيل لهم لا تفسدوا
 في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون » دخلت إنما لتدل على أنهم حين
 ادّبعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً
 معلوماً ولذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم بجمع بين « ألا » الذي
 هو للتنبيه وبين « إن » الذي هو للتأكيد فقيل « ألا إنهم هم المفسدون
 واسكن لا يشعرون »

(فصل (١))

اعلم أنه لا يصلح تقدير الحكاية في النظم والترتيب بل إن تعدد
 الحكاية الألفاظ وأجرام الحروف وذلك إن الحماكي هو من يأتي بمثل
 ما أتى به المحكي عنه ، ولا بد من أن تكون حكايته فعلاً له وإن يكون بها
 عاملاً عملاً مثل عمل المحكي عنه ، نحو إن يصوغ إنسان خاتماً فيبدع فيه صنعة
 ويأتي في صناعته بخاتمة تستغرب ، فيعمد واحد آخر فيعمل خاتماً على تلك
 الصورة والهيئة ويحىء بمثل صنعته فيه ويؤديها كما هي فيقال عند ذلك :

(١) في هذا الباب نكتة أن غاري القرآن لا يكون آتياً بمثل القرآن وإنما هو حاكم أنما
 مها كان فهمه لغناه من هامش نسخة الدرر .

إنه قد حكى عمل فلان وصنعة فلان . والنظم والترتيب في الكلام كما بينا
عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلام لا في ألفاظها وهو بما يصنع
في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب
من النقش والوشى . وإذا كان الأمر كذلك فإننا إن تمسدينا بالحكاية
الألفاظ إلى النظم والترتيب أدى ذلك إلى الجمال وهو أن يكون المنشد
شعراً مرئ القيس قد عمل في المعاني وترتيبها واستخراج التأنج والفوائد
مثل عمل امرئ القيس ، وأن يكون حاله إذا أنشد قوله :

فقلت له لما تغطى بصدبه^(١) وأردف أعجازاً وناه بكل كل

حالة الصائغ ينظر الى صورة قد عملها صائغ من ذهب له أو فضة
فيجىء بعثها من ذهبه وفضته ، وذلك يخرج بمرتكب إن ارتكبه الى أن
يكون الراوى مستحقاً لأن يوصف بأنه استعار وشبه وأن يجعل كالشاعر
في كل ما يكون به ناظماً ، فيقال إنه جعل هذا فاعلاً وذلك مفعولاً وهذا
مبتدأً وذلك خبراً وجعل هذا حالاً وذلك صفة وأن يقال نفي كذا وأثبت
كذا وأبدل كذا من كذا وأضاف كذا الى كذا — وعلى هذا السبيل ، كما
يقال ذاك في الشاعر . وإذا قيل ذاك لزم منه أن يقال فيه : صدق وكذب .
كما يقال في المحكى عنه وكفى بهذا بعداً وإحالة . ويجمع هذا كله أنه
يلزم منه أن يقال انه قال شعراً كما يقال فيمن حكى صنعة الصائغ من خاتم
قد عمله : إنه قد صاغ خاتماً .

(١) في رواية الجهرة « بجزء » والجوز الوسط وتعمل تمدد ومال وأجازة أو آخره وأردفها
استنابها وولاهها وناه بكل كل نهض بصدرة أو ثقل به صدره كما من هامش نسخة الدرس .

وجملة الحديث أننا نعلم ضرورة أنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلاماً من غير روية وبمكر ، فإن كان راوي الشعر ومنشده يحكى نظم الشاعر على حقيقته فينبغي أن لا يتأتى له رواية شعره إلا بروية والابأن ينظر في جميع ما نظر فيه الشاعر من أمر النظم ، وهذا ما لا يبقى معه موضع عذر للشاك .

هذا . وسبب دخول الشبهة على من دخلت عليه انه لما رأى المعاني لا تتجلى للسامع إلا من الألفاظ وكان لا يوقف على الأمور التي بتوخيها يكون النظم إلا بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبة على الأنحاء التي يوجهها ترتيب المعاني في النفس وجرت العادة بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فيقال : قد نظم ألفاظاً فأحسن نظمها ، وألف كلاً فأجاد تأليفها — جعل الألفاظ^(١) الأصل في النظم وجعله يتوخي فيها أنفسها ، وترك أن يفكر في الذي يبناه من أن النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلام وان توخيها في متون الألفاظ محال . فلما جعل هذا في نفسه ونسب هذا الاعتقاد به خرج له من ذلك أن الحامي اذا أدّى ألفاظ الشعر على النسق الذي سمعها عليه كان قد حكى نظم الشاعر كما حكى لفظه ، وهذه شبهة قد ملكت قلوب الناس ، وعششت في صدورهم ، وتشربتها نفوسهم ، حتى انك لترى كثيراً منهم وهي من حلولها عندهم محل العلم الضروري بحيث إن أوامأت له إلى شيء مما ذكرناه اشماز لك ، وسكَّ سمعه دونك ، وأظهر التعجب منك ، وتلك جريرة ترك النظر وأخذ الشيء من غير معدنه ، ومن الله التوفيق .

(فصل)

اعلم انا اذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله

(١) جواب قوله لا رأى المعاني الخ .

لم تكن اضافتنا له من حيث هو كالم وأوضاع لغة ولكن من حيث أوخى
 فيها النظم الذى بينا أنه عبارة عن توخى معانى النحو فى معانى الكلام
 وذلك ان من شأن 'الإضافة الاختصاص' فهى تناول الشيء من الجهة التى
 يختص منها بالمضاف إليه . فإذا قلت : غلام زيد . تناولت الإضافة الغلام
 من الجهة التى يختص منها بزيد وهو كونه مملوكا . وإذا كان الأمر كذلك
 فينبغى لنا أن ننظر فى الجهة التى يختص منها الشعر بقائله وإذا نظرنا وجدناه
 يختص به من جهة توخيه فى معانى الكلام التى ألفه منها ما توخاه من معانى
 النحو ، ورأينا أنفس الكلام بعزل عن الاختصاص ، ورأينا حالها معه حال
 البرسم مع الذى ينسج منه الديباج ، وحال^(١) للفضة والذهب مع من
 يصوغ منهما الخلى ، فكما لا يشبه الأمر فى أن الديباج لا يختص بنسجه
 من حيث البرسم والخلى بصانعهما من حيث الفضة والذهب ولكن من
 جهة العمل والصنعة ، كذلك ينبغى أن لا يشبه ان الشعر لا يختص بقائله من
 جهة أنفس الكلام وأوضاع اللغة . ويزداد تبيهاً لذلك بأن ينظر فى القائل
 إذا أضفته إلى الشعر فقلت : امرؤ القيس قائل هذا الشعر : من أين جماعته
 قائله ؟ أم من حيث نطق بالكلم وسمعت ألفاظها من فيه أم من حيث صنع
 فى معانيها ما صنع وتوخى فيها ما توخى ؟ فإن زعمت أنك جماعته قائله من
 حيث انه نطق بالكلم وسمعت ألفاظها من فيه على النسق المخصوص فاجعل
 راوى الشعر قائله فإنه ينطق بها ويخرجها من فيه على الهيئة والصورة
 التى نطق بها الشاعر ، وذلك ما لا سبيل لك إليه . فإن قلت : إن الراوى
 وإن كان قد نطق بألفاظ الشعر على الهيئة والصورة التى نطق بها الشاعر

(١) وفى نسخة « أو حال » .

فإنه هو لم يبتدىء فيها النسق والترتيب وإنما ذلك شيء ابتداءه الشاعر
فلذلك جماعته القائل له دون الراوى : قيل لك : خبرنا عما أترى أنه
يتصور أن يجب في ألفاظ الكلام التي تراها في قوله :
« ففا نيك من ذكرى حبيب ومنزل »

هذا الترتيب من غير أن يتوخى في معانيها ما تعلم أن امرأ القيس توخاه
من كون « نيك » جواباً للأمر وكون من ممدية له إلى « ذكرى » وكون
« ذكرى » مضافة إلى « حبيب » وكون « منزل » معطوفاً على « حبيب » أم ذلك
محال ؟ فإن شككت في استحالاته لم تكلم ، وإن قلت : نعم هو محال . قيل
لك . فإذا كان محالاً أن يجب في الألفاظ ترتيب من غير أن يتوخى في معانيها
معانى النحو كان قولك « ان الشاعر ابتداء فيها ترتيباً » قولاً بما لا يتحصل :
وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى
صورة وصنعة ان لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر وبدى بالذى تُنتج
به أو نتي بالذى تلت به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة . وإذا
كان كذلك فينبغى أن ينظر إلى الذى يقصد واضع الكلام أن يحصل له من
الصورة والصنعة فى الألفاظ يحصل له ذلك أم من معانى الألفاظ ؟ وليس فى
الإمكان أن يشك عاقل إذا نظر أن ليس ذلك فى الألفاظ وإنما الذى يتصور
أن يكون مقصوداً فى الألفاظ هو الوزن وليس هو من كلامنا فى شيء
لأننا نحن فيما لا يكون الكلام كلاماً الا به وليس للوزن مدخل فى ذلك .

(فصل)

واعلم أنى على طول ما أعدت وأبدأت وقلت وشرحت فى هذا

الذي قام في أوهام الناس من حديث اللفظ لربما ظننت أني لم أصنع شيئاً
وذلك أنك ترى الناس كأنهم قد قضى عليهم أن يكونوا في هذا الذي نحن
بصدده على التقليد البحت وعلى التوهم والتخيل . وإطلاق اللفظ من غير
معرفة بالمعنى قد صار ذلك الدأب والديدن واستحكّم الداء منه الاستحكام
الشديد وهذا الذي يبتاه وأوضحناه كأنك ترى أبدأً حجاباً بينهم وبين
أن يعرفوه ، وكأنك تسممهم منه شيئاً تافظه أسماعهم ، وتنكره نفوسهم ،
وحتى كأنه كلما كان الأمر أبين كانوا عن العلم به أبعد ، وفي توهم خلافه
أقعد ، وذلك لأن الاعتقاد الأول قد نشب في قلوبهم وتأسبب فيها ، ودخل
بمروقه في نواحيها ، وصار كالتببات السوء الذي كلما قلته عاد فبت . والذي
له صاروا كذلك أنهم حين رأوهم يفردون اللفظ عن المعنى ويجعلون له حسناً
على حدة ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا إن منه ما حسن لفظه ومعناه ، ومنه
ما حسن لفظه دون معناه ، ومنه ما حسن معناه دون لفظه ، ورأوهم يصفون
اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى ظنوا أن اللفظ من حيث هو لفظ
حسناً ومزية ونبلاً وشرفاً ، وأن الأوصاف التي نحلوها إياها هي أوصافه على
الصحة ، وذهبوا عما قدمنا شرحه من أن لهم في ذلك رأياً وتدبيراً وهو
أن يفصلوا بين المعنى الذي هو الغرض وبين الصورة التي يخرج فيها ،
فنسبوا ما كان من الحسن والمزية في صورة المعنى إلى اللفظ ووصفوه
في ذلك بأوصاف هي تخبر عن أنفسها أنها ليست له كقولهم إنه حلّى المعنى
وإنه كالوشى عليه ، وإنه قد كسب المعنى دلاً وشكلاً ، وإنه رشيق أنيق ،
وإنه متمكن ، وإنه على قدر المعنى لافضل ولا مقعر — إلى أشباه ذلك مما

لا يشك انه لا يكون وعمقاً له من حيث هو لفظ وصدى صوت ، الا انهم كأنهم رأوا بسلاً^(١) حراماً أن يكون لهم في ذلك فكر وروية وأن يميزوا فيه قبلاً من دبير .

ومما الصفة فيه للمعنى وإن جرى في ظاهر المعاملة على اللفظ الا انه يبعد عند الناس كل البعد أن يكون الأمر فيه كذلك وأن لا يكون من صفة اللفظ بالصحة والحقيقة وصفنا اللفظ بأنه مجاز^(٢) وذلك أن العادة قد جرت بأن يقال في الفرق بين الحقيقة والمجاز إن الحقيقة إن يُقر اللفظ على أصله في اللغة ، والمجاز أن يزال عن موضعه ويستعمل في غير ما وضع له فيقال أسد ویراد شجاع ويحمر ویراد جواد وهو وإن كان شيئاً قد استحكم في النفوس حتى أنك ترى الخاصة فيه كالعامة ، فإن الأمر بعد فيه على خلافه . وذلك اننا إذا حققنا لم نجد لفظ أسد قد استعمل على القطع واللبث في غير ما وضع له . ذلك لأنه لم يجعل في معنى شجاع على الإطلاق ، ولكن جعل الرجل بشجاعته أسداً فالتجوز في أن ادعت للرجل انه في معنى الأسد وانه كأنه هو في قوة قلبه وشدة بطشه وفي أن الخوف لا يحارمه والتدعير لا يعرض له ، وهذا - ان أنت حصت - تجوز منك في معنى اللفظ

(١) تبطل الحرام لا ماله تفسيره احتجج اليه لأنه ورد أيضاً بمعنى الخلال أو سائر ما فقتوا هو من الامتداد . ومن معانيه الخس والتلوم والتجس . ويصح هنا ويكون الذي ان هنا عندهم كالحرام الذي يلامون ويلجون عليه .

(٢) أي لا يميزون شيئاً ويقولون ما يعرف قبلة من دبيره أي لا يعرف شيئاً . قبل التقبل مثل تقطن والدبير مثل السكوت والصوف أو التقبل ما أقبل من العسل إلى حنقه والدبير ما أدبر إلى ركبته أي العسل إلى الأنعام وإلى الوراء ونحو ذلك قال بعضهم التقبل ما وليك والدبير ما خالفك فهذان قولان يتضمانان المولى الأول . وقيل التقبل قول انتفاع في الفجار والدبير خيبتها ولعله مجاز عن الأول كأن الأول أقبل عليه بالرجح والثاني أدبره عنه . وجمعه بعضهم بمعنى الخلال والحرام وهو تجوز أيضاً .

لا اللفظ ، وإنما يكون اللفظ من الألباحقيقة عن موضعه ومنقولاً عما وضع له أن لو كنت تجد عاقلاً يقول : هو أسد : وهو لا يضر في نفسه تشبيهاً له بالأسد ولا يريد إلا ما يريد إذا قال هو شجاع . وذلك ما لا يشك في بطلانه وليس العجب إلا أن لا يذكرون شيئاً من المجاز إلا قالوا : انه أبلغ من الحقيقة : فليت شعري إن كان لفظ أسد قد نقل عما وضع له في اللغة وأزيل عنه وجعل يراد به الشجاع هكذا غفلاً ساذجاً فمن أين يجب أن يكون قولنا أسد أبلغ من قولنا شجاع . وهكذا الحكم في الاستعارة هي وإن كانت في ظاهر المعاملة من صفة اللفظ وكنا نقول : هذه لفظه مستعارة وقد استعير له اسم الأسد : فإن مآل الأمر إلى أن القصد بها إلى المعنى . يدلك على ذلك أنا نقول : جعله أسداً وجعله بدراً وجعله بحراً : فلو لم يكن القصد بها إلى المعنى لم يكن لهذا الكلام وجه لأن « جعل » لا تصلح إلا حيث يراد إثبات صفة لشيء كقولنا : جعلته أميراً وجعلته واحد دهره : تريد أثبت لك ذلك . وحكم « جعل » إذا تمدى إلى مفعولين حكم « صير » فكما لا نقول : صيرته أميراً . إلا على معنى أنك أثبت له صفة الامارة كذلك لا يصح أن نقول جعلته أسداً إلا على معنى أنك جعلته في معنى الأسد ولا يقال : جعلته زيدا بمعنى سميته زيدا ، ولا يقال للرجل : اجعل ابنك زيدا ، بمعنى سمّه زيدا ، وولد لفلان ابن جملته زيدا . وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يحصل .

فأما قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » فإنما جاء على الحقيقة التي وصفها ، وذلك أن المعنى على أنهم أثبتوا للملائكة صفة

الإناث^(١) واعتقدوا وجودها فيهم وعن هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر من الاسم، أعنى إطلاق اسم النبات، وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث أو لفظ البنات اسما من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة هذا حال لا يقوله عاقل، أما تسمع قول الله تعالى: «أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم وَيَسْأَلُونَ» فإن كانوا لم يزيدوا على أن أجروا الاسم: إلى الملائكة ولم يمتقدوا إثبات صفة ومعنى بإجرائه عليهم فأى معنى لأن يقال: أشهدوا خلقهم: هذا ولو كانوا، يقصدوا إثبات صفة ولم يزيدوا على أن وضعوه اسما لما استحقوا إلا اليسير من الذم، ولما كان هذا القول منهم كفرا، والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى.

وجملة الأمر أنه ان قيل: انه ليس في الدنيا علم قد عرض للناس فيه من فحش الغلط ومن قبيل التورط ومن الذهاب مع الظنون الفاسدة ما عرض لهم في هذا الشأن: فليفت أن لا يخشى على من يقوله الكذب. وهل عجب أعجب من قوم عقلاء يتلون قول الله تعالى «قُلْ لئن أجمعتم الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا»: ويؤمنون به ويدينون بأن القرآن معجز، ثم يصدون بأوجههم عن برهان الإعجاز ودليله، ويسلكون غير سبيله، ولقد جنوا لو دروا ذلك عظيما.

(فصل)

واعلم انه وان كانت الصورة في الذى أجدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غير توخى معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور

(١) وفي نسخة: الأوثان.

والانكشاف إلى أقصى الغاية وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكاف لما لا يحتاج إليه فإن النفس تنازع إلى تابع كل ضرب من الشبهة يرى انه يمرض للمسلم نفسه عند اعتراض الشك وأنا لئرى ان في الناس من إذا رأى انه يجري في القياس وضرب المثل أن تشبه الكلام في ضم بعضها إلى بعض بضم غزل الأبريسم بعضه إلى بعض ورأى ان الذي ينسج الديباج ويسمل النقش والوشى لا يصنع بالأبريسم الذي ينسج منه شيئاً غير ان يضم بعضه إلى بعض ويختير للأصباغ المختلفة المواقع التي يعلم انه إذا أوقفها فيها حدث له في نسجه ما يريد من النقش والصورة — جرى في ذهنه ان حال الكلام في ضم بعضها إلى بعض وفي تخيير المواقع لها حال خيوط الأبريسم سواء ورأيت كلامه كلام من لا يعلم انه لا يكون الضم فيها ضمّاً ولا الموقع موقِعاً حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو ، وانك إن عمدت إلى ألفاظ فجملت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً ، وتشبه معه بن عمل نسجاً أو صنع على الجملة صنيعاً ، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع .

وفساد هذا وشبهه من الظن وإن كان معلوماً ظاهراً فإن ههنا استدلالاً لطيفاً تكثر بسببه الفائدة وهو انه يتصور أن يعمد عامداً إلى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه من غير أن يحول منه لفظاً عن موضعه أو يبدله بشيره أو يغير شيئاً من ظاهر أمره على حال مثال ذلك أنك إن قدرت في بيت أبي تمام :

لعاب الأفاعي القاتلات نعايه وأرى الجنى اشثارته أيد عواصل^(١)

(١) كتب الأستاذ في هوامش : أرى معنوف على لعاب الأفاعي أي ان مداده يش. لعاب =

ان « لعاب الأفاعى » مبتدأ و « لعابه » خبر كما يوهمه الظاهر ، أفسدت عليه كلامه وأبطلت الصورة التي أرادها فيه ، وذلك أن الغرض أن يشبه مداده بأرى الجنى على معنى انه إذا كتب في المطايا والصلوات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وأدخل السرور واللذة عليها ، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان لعابه مبتدأ ولعاب الأفاعى خبرا ، فأما تقديره أن يكون « لعاب الأفاعى » مبتدأ و « لعابه » خبرا فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبى تمام وهو أن يكون أراد أن يشبه لعاب الأفاعى بالمداد ويشبه كذلك الأرى به ، فلو كان حال الكلم في ضم بعضها إلى بعض كحال غزل الأبريسم لكان ينبغي أن لا تتغير الصورة الحاصلة من نظم كلم حتى تزال عن مواقعها كما لا تتغير الصورة الحادثة عن ضم غزل الأبريسم بعضه إلى بعض حتى تزال الخيوط عن مواضعها واعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيل قوله : لعاب الأفاعى القاتلات لعابه . سبيل قولهم : عتابك السيف وذلك أن المعنى في بيت أبى تمام على أنك تشبه شيئاً بشيء لجامع بينهما في وصف وليس المعنى في : عتابك

== الأفاعى في السم و يشبه الأرى « العسل » في النعم ، وفي هامش نسخة الدرر الأرى ما لزم بأسفل الدرر والعسل أو ما نحمه النحل في أجوافها ثم تلتفه وما لزم من العسل في جوف العسالة والعسالة شوارة النحل والشورة موضع العسل والبنى العسل والعاسل مشارة العسل من موضعه ، والبيت من قصيدة يمدح بها محمد بن عبد الملك الزيات . وقبل البيت :

لك العسل الأمل الذى يشبته تصاب من الأمر السكى والفاصل

والشبانة ليرة الثوب وحد كل شيء ، وبعده :

له ريقة طل ولسكن وقمها بأغاره في الصرق والقرب وابل

فصيح إذا استقطفه وهو راكب وانجم أن خاطبته وهو راجل

السيف : على انك تشبهه عتابه بالسيف ولكن على ان ترعم انه يجعل
السيف بدلا من العتاب . أفلا ترى انه يصح أن تقول : مداد قلعه قاتل
كسم الأفاعى : ولا يصح أن تقول : عتابك كالسيف : اللهم إلا ان تخرج
الى باب آخر وشئ ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه قد عاتب
عتابا خشنا مؤلما . ثم انك ان قلت : السيف عتابك : خرجت به الى
معنى ثالث وهو ان ترعم ان عتابه قد بلغ في إيلاجه وسدده تأثيره مبلغا
صار له السيف كأنه ليس بسيف .

واعلم انه ان نظر ناظر في شأن المعاني والألفاظ الى حال السامع فإذا
رأى المعانى تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه ظن لذلك أن
المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها فإن هذا الذي يبناء يريه فساد هذا الظن .
وذلك انه لو كانت المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً
أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزُل عن ترتيبها ، فلما رأينا المعاني قد
جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن
الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة .

واعلم انه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ
وخبر اتم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه فلم تعلم ان القدم
خبر حتى ترجع الى المعنى وتحسن التدبر . أنشد الشيخ أبو علي في التذكرة^(١)
* نم وان لم أنم كراى كرا كا * ثم قال : ينبغي أن يكون « كراى »
خبراً مقمدا ويكون الأصل « كراك كراى » أى نم وان لم أنم فنومك

(١) هو أبو علي الفارسي والتذكرة في علوم القرآن .

نومي ، كما تقول : قم ، وإن جلستَ فقيامك قيامي^(١) . هذا هو عرف الاستعمال في نحوه (ثم قال) وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً ، (قال) فهو كبيت الحماسة :
بنونا بنو أباننا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد
فقدم خبر المبتدأ^(٢) وهو معرفة وانما دل على انه ينوي التأخير المعنى ولولا ذلك لكانت المعرفة اذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها فافهم ذلك :
- هذا كله لفظه .

واعلم أن الفائدة معظم في هذا الضرب من الكلام اذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من انك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير ان تغير من لفظه شيئاً أو تحول كلمة عن مكانها الى مكان آخر وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير وهو على ذلك الطريق المزره الذي ورط كثير من الناس في الهلكة ، وهو مما يعلم به العاقل شدة الحاجة الى هذا العلم وينكشف معه عوار^(٣) الجاهل به ويفتضح عنده المظهر^(٤) الغني عنه . ذلك لأنه قد يدفع الى الشيء لا يصح إلا بتقدير غير ما يربطه الظاهر ثم لا يكون له سبيل الى معرفة ذلك التقدير اذا كان جاهلاً بهذا العلم فيتسكع^(٥) عند ذلك في العمى ويقع في

(١) أي قيامي قيامك لأن المعنى أن قيامي ينوب عن قيامك إن كان منك جلوس .

(٢) في قوله بنونا ا هـ . وهاتان من هامش نسخة المدرس .

(٣) العوار مثلثة العين العيب والخرق والشق في النوب . فله في القاموس والثاني هو معناه

الأسفل ثم أطلق على كل عيب . (٤) المظهر فاعل به : فصح .

(٥) سكع = كنع = ورجح ، وتسكع منى مشياً متسكفاً لا يدري أين يأخذ من بلاد ا هـ «قاموس»

لا يدري أين يذهب .

الضلال مثال ذلك أن من نظر الى قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ثم لم يعلم ان ليس المعنى في (ادعوا) الدعاء ولكن الذكر بالاسم كقولك : هو يُدعى زيداً ويدعى الأمير : وان في الكلام محذوفاً ، وان التقدير : قل ادعوه الله أو ادعوه الرحمن أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى : كان يمرض ان يقع في الشرك من حيث انه إن جرى في خاطره ان الكلام على ظاهره خرج ذلك به والعياذ بالله تعالى إلى إثبات مدعويين ، تعالى الله عن أن يكون له شريك . وذلك من حيث كان محالاً ان تمم إلى اسمين كلاهما اسم شيء ، واحد فتعطف أحدهما على الآخر فتقول مثلاً : ادع لي زيداً أو الأمير : — والأمير هو زيد — وكذلك محال أن تقول « أيا ما تدعوا » وليس هناك إلا مدعو واحد لأن من شأن (أى) ان تكون أبداً واحداً من اثنين أو جماعة ومن ثم لم يكن له بد من الإضافة إما لفظاً وإما تقديراً :

وهناك باب واسع ومن المشكل فيه قراءة من قرأ « وقالت اليهود عزير ابن الله » بتفسير تنوين وذلك انهم قد حملوها على وجهين أحدهما أن يكون القارى له أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ولم يحركه كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بترك التنوين من (أحد) وكما حكى عن عمارة بن عقيل انه قرأ « ولا الليل سابق النهار » بالنصب فقيل له : ما تريد ؟ فقال : أريد سابق النهار : قيل : فهلا قلته : فقال : فلو قلته لكان أوزن وكما جاء في الشعر من قوله :

فألفيته غير مستعجب ولا ذا كر الله إلا قليلاً^(١)

(١) كتب الأستاذ في تفسيره غير مستعجب غير مستقبل ولا مستنفر من ذنبه اهـ . وأصل =

الى نظائر ذلك فيكون المعنى في هذه القراءة مثله في القراءة الأخرى سواء . والوجه الثاني ان يكون الابن صفة ويكون التنوين قد سقط على حد سقوطه في قولنا : جاءني زيد بن عمرو : ويكون في الكلام محذوف ثم اختلفوا في المحذوف فمنهم من جملة^(١) مبتدأ فقدر « وقالت اليهود هو عزير ابن الله » ومنهم من جملة خبرا فقدر « وقالت اليهود عزير ابن الله معبودنا » وفي هذا أمر عظيم وذلك انك اذا حكيت عن قائل كلاماً أنت تريد أن تكذبه فيه فإن التكذيب ينصرف الى ما كان فيه خبر ادون ما كان صفة . تفسير هذا انك اذا حكيت عن انسان أنه قال : زيد بن عمرو سيد : ثم كذبت فيه لم تكن قد أنكرت بذلك أن يكون زيد بن عمرو ولكن ان يكون سيدا . وكذلك اذا قال : زيد الفقيه قد قدم فقلت له : كذبت أو غاطت : لم تكن قد أنكرت أن يكون زيدا فقيها ولكن أن يكون قد قدم . هذا ما لا شبهة فيه وذلك انك اذا كذبت قائلا في كلام أو صدقته فإنما ينصرف التكذيب منك والتصديق الى إثباته ونفيه والإثبات والنفي يتناولان الخبر دون الصفة يدلك على ذلك انك تجد الصفة ثابتة في حال النفي كثبوتها في حال الإثبات . فإذا قلت : ما جاءني زيد الظريف : كأن الظرف ثابتاً لزيد كثبوتها اذا قلت : جاءني زيد الظريف : وذلك أن ليس ثبوت الصفة للذي هي صفة له بالتكلم وإثباتها لها فتنتفي بنفيه وإثباتها

الاستماع طلب المعنى وهي بالضم الرضا ويتوسل إليه بالاستعانة والاستعانة . قال تعالى : وإن يستعبوا فاعلم من المعتبين • أى أن يطأوا رضاهم ويستقبلوه من ذنبهم ، لا يعلمهم ما طلبوا من المعنى ، ولا يرجعهم كما يرجعون الى الدنيا .
(١) أى المحذوف .

بنفسها ويتقرر الوجود فيها عند المخاطب مثله عند المتكلم لأنه إذا وقعت الحاجة في العلم إلى الصفة كان الاحتياج إليها من أجل خيفة اللبس على المخاطب . تفسير ذلك أنك إذا قلت جاءني زيد الظريف فإنك إنما تحتاج إلى أن تصفه بالظريف إذا كان فيمن يجيء إليك واحد آخر يسمى زيدا فأنت تخشى أن قلت : جاءني زيد : ولم تقل الظريف أن يلبس على المخاطب فلا يدري أهذا عنيت أم ذلك . وإذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة اللبس والتبيين كان محالاً أن تكون غير معلومة عند المخاطب وغير ثابتة لأنه يؤدي إلى أن تروم تبين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه في ذلك الشيء وذلك مالاغاية وراهه في الفساد : وإذا كان الأمر كذلك كان جعل الابن صفة في الآية مؤدياً إلى الأمر العظيم وهو إخراجه عن موضع النفي والانكار ، إلى موضع الثبوت والاستقرار ، جلّ الله وتعالى عن شبه المخلوقين وعن جميع ما يقول الظالمون علواً كبيراً

فإن قيل : إن هذه قراءة معروفة والقول يجواز الوصفية في الابن كذلك معروف ومدون في الكتب وذلك يقتضى أن يكونوا قد عرفوا في الآية تأويلاً يدخل به الابن في الانكار مع تقدير الوصفية فيه : قيل إن القراءة كما ذكرت معروفة والقول يجواز أن يكون الابن صفة مثبت مسطور في الكتب كما قلت ولكن الأصل الذي قدمناه من أن الإنكار إذا لحق لحق الخبر دون الصفة ليس بالشيء الذي يعترض فيه شك أو تناسط عليه شبهة فليس ينجه أن يكون الابن صفة ثم يلحقه الإنكار مع ذلك إلا على تأويل ضامض وهو ان يقال : ان الغرض الدلالة على ان اليهود

قد كان بلغ من جهاهم ورسوخهم في هذا الشرك أنهم كانوا يذكرون
عزيراً هذا الذكر : كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بأنهم قد استهلكوا
في أمر صاحبهم وغلوا في تعظيمه : انى أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً فهم
يقولون أبداً زيد الأمير : تريد أنه كذلك يكون ذكرهم إذا ذكروه ، إلا أنه
إنما يستقيم هذا التأويل فيه إذ أنت لم تقدر له خيراً معيناً ولكن تريد أنهم
كانوا لا يخبرون عنه بخبر إلا كان ذكرهم له هكذا .

ومما هو من هذا الذي نحن فيه قوله تعالى « ولا تقوا ثلاثة انتهوا
خيراً لكم » وذلك أنهم قد ذهبوا في رفع ثلاثة إلى أنها خبر مبتدا محذوف
وقالوا : إن التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » وليس ذلك بمستقيم وذلك
إنا إذا قلنا : ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة : كان ذلك والمعياذ بالله شبه الإثبات
إن ههنا آلهة من حيث أنك إذا نفيت فإنما تنفي المعنى المستفاد من الخبر
عن المبتدا ولا تنفي معنى المبتدا . فإذا قلت : ما زيد منطلقاً : كنت نفيت
الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد ولم تنف معنى زيد ولم توجب
عدمه . وإذا كان ذلك فإذا قلنا (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة) كنا قد نفينا
أن تكون عدة الآلهة ثلاثة ولم نف أن تكون آلهة — جل الله تعالى عن
الشريك والنظير — كما أنك إذا قلت : ليس أمراً وثلاثة : كنت قد نفيت
أن تكون عدة الأمراء ثلاثة ولم تنف أن يكون لكم أمراء ، هذا مالا
شبهة فيه . وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد وجب أن يعدل عنه إلى
غيره والوجه — والله أعلم — أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدا ويكون التقدير
(ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة) ثم حذف الخبر الذي
هو لنا أو في الوجود كما حذف من (لا إله إلا الله) و (ما من إله إلا الله)

فبقي : ولا تقولوا آلهة : ثلاثة ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة فبقي (ولا تقولوا ثلاثة) وليس في حذف ما قدرنا حذفه ما يتوقف في صحته . أما حذف الخبر الذي قلنا انه (لنا) أو (في الوجود) فمطرد في كل ما معناه التوحيد ونفى أن يكون مع الله - تعالى عن ذلك - إله

وأما حذف الموصوف بالعدد فكذلك شائع وذلك انه كما يسوغ أن تقول : عندي ثلاثة : وأنت تريد ثلاثة أثواب ثم تحذف لعلك أن السامع يعلم ما تريد كذلك يسوغ أن تقول : عندي ثلاثة : وأنت تريد (أثواب ثلاثة) لأنه لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد ميمزاً وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد في أنه يحسن حذفه إذا علم المراد . وبين ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد ترك ذكره ثم لا تستطيع أن تقدره إلا موصوفاً وذلك في قولك : عندي اثنان وعندي واحد : يكون المحذوف ههنا موصوفاً لا محالة نحو : عندي رجلان اثنان وعندي درهم واحد : ولا يكون ميمزاً البتة من حيث كانوا قد رفضوا إضافة الواحد والاثنين الى الجنس فتركوا ان يقولوا : واحد رجال واثنان رجال : على حد « ثلاثة رجال » ولذلك كان قول الشاعر : * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل *^(١) شاذاً هذا ولا يمتنع ان تجعل المحذوف من الآية في موضع التمييز دون موضع الموصوف فتجعل التقدير « ولا تقولوا ثلاثة آلهة » ثم يكون الحكم في الخبر على ما مضى^(٢) ويكون المعنى والله أعلم « ولا تقولوا لنا أو في الوجود ثلاثة آلهة »

(١) صدر البيت * كان خصيه من التذلل * وخصيه بضم الخاء .

(٢) قوله : على ما مضى : أي من التقدير كما فسره بعد قوله : ويكون المعنى الخ .

فان قلت : فلم صار لا يلزم على هذا التقدير ما يلزم على قول من قدر
« ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ؟ فذلك لأننا اذا جملنا التقدير : ولا تقولوا لنا
أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة : كنا قد نفينا الوجود عن الآلهة
كما نفينا في « لا إله الا الله ، وما من إله الا الله » واذا زعموا ان التقدير
« ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » كانوا قد نفوا ان تكون عدة الآلهة ثلاثة
ولم ينفوا وجود الآلهة . فان قيل : فانه يلزم على تقديرك الفساد من
وجه آخر وذلك أنه يجوز اذا قلت « ليس لنا أمراء ثلاثة » أن يكون
المعنى ليس لنا أمراء ثلاثة ولكن لنا أميران اثنين واذا كان كذلك كان
تقديرك وتقديرهم جميعاً خطأ : قيل ان ههنا أمراً قد أغفلته وهو ان قولهم
: آلهتنا : يوجب ثبوت آلهة ، جل الله وتعالى عما يقول الظالمون علواً
كبيراً . وقولنا : ليس لنا آلهة ثلاثة : لا يوجب ثبوت اثنين البتة . فان
قلت : ان كان لا يوجبه فانه لا ينفيه . قيل ينفيه ما بعده من قوله تعالى
« إنما الله إله واحد » فإن قيل : فانه كما ينفي الإلهين كذلك ينفي الآلهة
واذا كان كذلك وجب أن يكون تقديرهم صحيحاً كتقديرك : قيل هو
كما قلت ينفي الآلهة ولكنهم اذا زعموا ان التقدير « ولا تقولوا آلهتنا
ثلاثة » وكان ذلك والعباد بالله من الشرك يقتضى إثبات آلهة كانوا قد
دفعوا هذا النبي وخالفوه وأخرجوه الى المناقضة . فاذا كان كذلك كان
محالاً ان يكون للصحة سبيل الى ما قالوه وليس كذلك الحال فيما قدرناه
لأننا لم نقدر شيئاً يقتضى إثبات الهين - تعالى الله - حتى يكون حالنا حال
من يدفع ما يوجبه هذا الكلام من نفيهما . يبين لك ذلك انه يصح لنا ان
نتبع ما قدرناه نفي الاثنين ولا يصح لهم . تفسير ذلك انه يصح أن تقول :

ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان ؛ لأن ذلك يجرى مجرى أن تقول :
ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان ؛ وهذا صحيح . ولا يصح لهم أن يقولوا :
ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا إلهان ، لأن ذلك يجرى مجرى أن يقولوا :
ولا تقولوا آلهتنا إلهان ؛ وذلك فاسد فاعرفه وأحسن تأمله .

ثم إن ههنا طريقاً آخر وهو ان تقدر : ولا تقولوا الله والمسيح وأمه
ثلاثة . أي نمبدها كما نعبد الله . يبين ذلك قوله تعالى (لقد كفر الذين
قالوا إن الله ثالث ثلاثة) وقد استقر في العرف أنهم إذا أرادوا إلحاق
اثنين بواحد في وصف من الأوصاف وأن يجعلوهما شبيهين له قالوا : هم
ثلاثة : كما يقولون إذا أرادوا إلحاق واحد بآخر وجعله في معناه : هما
اثنان : وعلى هذا السبيل كأنهم يقولون هم يمدون معناه واحداً ويوجب
لهم التساوي والنشارك في الصفة والرتبة وما شا كل ذلك .

واعلم أنه لا معنى لأن يقال : إن القول حكاية وأنه إذا كان حكاية لم
يلزم منه إثبات الآلهة لأنه يجرى مجرى أن تقول (إن من دين الكفار
أن يقولوا الآلهة ثلاثة) : وذلك لأن الخطاب في الآية للنصارى أنفسهم
ألا ترى إلى قوله تعالى (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا
على الله إلا الحق إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته ألقاها إلى
مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم)
وإذا كان الخطاب للنصارى كان تقدير الحكاية محالاً فـ (لا تقولوا) اذن
في معنى : لا تعتقدوا ؛ وإذا كان في معنى الاعتقاد لزم إذا قدر (ولا
تقولوا آلهتنا ثلاثة) ما قلنا انه يلزم من إثبات الآلهة وذلك لأن الاعتقاد
يشاعق بالخبر لا بالخبر عنه . فإذا قلت : لا تعتقد أن الأمراء ثلاثة : كنت

نهيته عن أن يعتقد كون الأمراء على هذه العدة لاعتقاده أن يعتقد ان ههنا أمراء . هذا ما لا يشك فيه عاقل ، وإنما يكون النهي عن ذلك إذا قلت : لا تعتقد ان ههنا أمراء . لأنك حينئذ تصير كأنك قلت : لا تعتقد وجود أمراء . هذا ولو كان الخطاب مع المؤمنين لكان تقدير الحكاية لا يصح أيضاً . ذلك لأنه لا يجوز أن يقال : ان المؤمنين نهوا عن أن يحكوا عن النصارى مقاتلهم ويخبروا عنهم بأنهم يقولوا كيت وكيت : كيف وقد قال الله تعالى : (وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله) ومن أين يصح النهي عن حكاية قول المبطل وفي ترك حكايته ترك له وكفره وامتناع من النعي عليه والانكار لقوله والاحتجاج عليه وإقامة الدليل على بطلانه ، لأنه لا سبيل إلى شيء من ذلك إلا من بعد حكاية القول والافصاح به فأعرفه

بسم الله الرحمن الرحيم

قد أردنا أن نستأنف تقريراً تزيد به الناس تبصيراً أنهم في عمياء من أمرهم حتى يسلكوا المسلك الذي سلكناه ، ويفرغوا خواطرهم لتأمل ما أسخر جنائهم ، وانهم ما لم يأخذوا أنفسهم بذلك ولم يجردوا عنانياتهم له في غرور ، كمن يعد نفسه الرى من السراب اللامع ، ويخادعها بأكاذيب المطامع ، يقال لهم انكم تتلون قول الله تعالى (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله) وقوله عز وجل (قل فاتوا بعشر سور مثله) وقوله (بسورة من مثله) فقولوا الآن أيحوز أن يكون تعالى قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يتحدى العرب إلى أن

يعارضوا القرآن بمثله من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذي إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف كانوا قد أتوا بمثله ؟ ولا بد من « لا » لأنهم إن قالوا : يجوز : أبطلوا التحدى من حيث أن التحدى كما لا يخفى مطالبة بأن يأتيوا بكلام على وصف ، ولا تصح المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوماً للمطالب ويبطل بذلك دعوى الإعجاز أيضاً ، وذلك لأنه لا يتصور أن يقال : إنه كان عجز حتى يثبت معجوز عنه معلوم ، فلا يقوم في عقل عاقل أن يقول لخصم له : قد أعجزك أن تفعل مثل فعلى : وهو لا يشير له الى وصف يعلمه في فعله ويراه قد وقع عليه . أفلا ترى انه لو قال رجل لآخر : إني قد أحدثت في خاتم عملته صنعة أنت لا تستطيع مثلها : لم تتجه له عليه حجة ولم يثبت به أنه قد أتى بما يعجزه الا من بعد أن يريه الخاتم ويشير له الى ما زعم انه أبدعه فيه من الصنعة ، لأنه لا يصح وصف الإنسان بأنه قد عجز عن شيء حتى يريد ذلك الشيء ويقصد اليه ثم لا يتأتى له . وليس يتصور أن يقصد الى شيء لا يعلمه وان تكون منه إرادة لامر لم يعلمه في جملة ولا تفصيل

ثم ان هذا الوصف ينبغي أن يكون وصفاً قد تجدد بالقرآن وأمرأ لم يوجد في غيره ولم يعرف قبل نزوله . وإذا كان كذلك فقد وجب أن يعلم انه لا يجوز أن يكون في الكلم المفردة لان تقدير كونه فيها يؤدي الى المحال وهو ان تكون الالفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدثت في حذافة^(١) حروفها وأصداها أوصاف لم تكن لتكون تلك الاوصاف

(١) وفي نسخة «مذافة» والمذافة المهارة في العمل يقال حذق الشيء (كضرب وعلم) «فتنج الماء وبكسرهما في الكلم» أتقه ومهر فيه وبسبب اليوم الذي يجتم فيه النلام القرآن يوم حذافة =

فيها قبل نزول القرآن وتكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات
يسمها السامعون عليها إذا كانت متلوّة في القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات
والصفات خارج القرآن ، ولا يجوز أن تكون في معاني الكلم المفردة التي
هي لها بوضع اللغة لأنه يؤدي إلى أن يكون قد تجدد في معنى الحمد
والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وهكذا وصف لم يكن قبل
نزول القرآن . وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشنع لكان إياه .
ولا يجوز أن يكون هذا الوصف في تركيب الحركات والسكنات حتى
كأنهم تحدّوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليها في زنة كلمات
القرآن وحتى كأن الذي بان به القرآن من الوصف ، في سبيل بينونة بحور
الشعر بعضها من بعض ، لأنه يخرج الى ما تعاطاه مسيامة من الجمامة في:
إنا أعطيناك الجاهر ، فصل لربك وجاهر ، - والطاحنات طاحناً

وكذلك الحكم ان زعم زاعم أن الوصف الذي تحدوا اليه هو ان يأتوا
بكلام يجمالون له مقاطع وفواصل كالذي تراه في القرآن لأنه أيضاً ليس
بأكثر من التعويل على مراعاة وزن ، وانما الفواصل في الآي كالتقوافي في
الشعر وقد علمنا اقتدارهم على التقوافي كيف هو فلو لم يكن التجدي الا إلى
فصول من الكلام يكون لها أواخر أشباه التقوافي لم يعوزهم ذلك ولم يتعذر

والحذافة بالضم الشيء من الطعام أو بقاياها . وكتب الأستاذ في هامش نسخة الدرس : حذقه حذاقة
يحذقه قطعه أو مده ليقطعه بالمنجل وما عنده حذاقة (أي) شيء من طعام ، والحذاق الرجل
الفصيح . والحذافة من الذوق يقال ذاق ذوقاً ومذاقاً والمذاق الطعم الذي يذاق ، والمعنى على
هذا أظهر .

عليهم وقد خيل الى بعضهم - إن كانت الحكاية صحيحة - شيء من هذا حتى وضع على ما زعموا فصول الكلام أو آخرها كأواخر الآي مثل يعلمون ويؤمنون وأشياء ذلك . ولا يجوز أن يكون الاعجاز بأن لم يلتق في حروفه ما يشغل على اللسان

وجملة الأمر أنه لن يعرض هذا وشبهه من الظنون لمن يعرض له الا من سوء المعرفة بهذا الشأن أو للخذلان أو لشهوة الإغراب في القول ، ومن هذا الذي يرضى من نفسه أن يزعم أن البرهان الذي بان لهم ، والأمر الذي بهرهم ، والهيئة^(١) التي ملأت صدورهم ، والروعة^(٢) التي دخلت عليهم فأزعجتهم ، حتى قالوا « إن له لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفله لمندق^(٣) ، وإن أعلاه لمثمر^(٤) » إنما كان شيء راعهم من مواقع حركاته ، ومن ترتيب بينها وبين مسكناته ، أو لفواصل في أواخر آياته ، ؟ من أين تليق هذه الصفة وهذا التشبيه بذلك ؟ أم ترى أن ابن مسعود حين قال في صفة

(١) لعل الأصل « الهيئة » .

(٢) الروعة ما يروعك من جمال الشيء أو كثرة أو عظمته أي يزعرك أو يكبر تأثيره في نفسك وكتب الأستاذ هنا : الروعة المسحة من الجمال ، وما قلناه أظهر .

(٣) أمندق المطر كثر قطره وأسفله أول ما يكون منه ، وأعلاه ما ينهي إليه منه . والمراد أن بدايته يتبعها كثير ، وينتهي من مثلها خير غزير ، وأن ثمرته بعد استنائه لا ريب فيها . أو أراد من أسفله دونه وأعلاه ، ومن أعلاه أرفعه وأسماه ، وهو مشرك لا يبالي بالتمبير . اهـ من هامش نسخة الدرس .

(٤) زاد في الشفاء وقبره : ما يقول هذا بشر : قال ذلك الوليد بن المغيرة لما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » الآية .

القرآن : لا يُتفه ولا يتشأن :^(١) وقال : اذا وقعت في آل حم وقعت في روضات دمشق^(٢) أتأتق فيهن : - أي أتبع محاسنهن - قال ذلك من أجل أوزان الكلمات ، ومن أجل الفواصل في أواخر الآيات ، أم ترى أنهم لذلك قالوا لا تقنى عجائبه ، ولا يخلق على كثرة الرد ؟^(٣) أم ترى الجاحظ حين قال في كتاب النبوة : ولو ان رجلاً قرأ على رجل من خطباءهم وبلغناهم سورة واحداً لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها ، انه عاجز عن مثلها ، ولو تحدى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها لغماً^(٤) ولفظاً : نظر إلى مثل ذلك^(٥) فليس كلامه هذا مما ذهبوا اليه في شيء . وينبغي أن تكون موازتهم بين بعض الآي وبين ما قاله الناس في معناها كموازتهم بين « ولكم في القصاص حياة » وبين : قتل البعض إحياء للجميع : خطأ منهم لأننا لا نعلم لحديث التحريك والتسكين وحديث الفاصلة مذهباً في هذه الموازنة ، ولا نعلمهم أرادوا غير ما يريد الناس اذا وازنوا بين كلام وكلام في الفصاحة والبلاغة ودقة النظم وزيادة الفائدة . ولولا أن الشيطان قد استحوذ على كثير من الناس في هذا الشأن وأنهم

(١) تفه الشيء . قل وحسن . والأعامة التفهية التي ليس لها علم حلاوة أو حوضه أو غيرها فهي ناعمة ، وتشأن المله يس وتشنج ، وما هنا محازان ظاهران ، وزاد الأستاذ في هامش نسخة الدرس : جملة صاحب القاموس من تفه الشيء . كتنصر وحسم . بمعنى غت فقال : أي لا يفت ولا يخلق ، ويقال تشانت القرية أخنقت .
(٢) دمت المسكان وغيره سهل .
(٣) خلق الشيء . منتزعت اللام مخلوقاً ومخلوقة وخلاقة وأخلق واحلواني بلى من طول النهي ، وشيء خلق بالتحريك بل يقال للمذكر والمؤنث كنوب خلق ولحفة خلق . والرد التردد أي أنه يبق جديداً مهما كرره الثاني وردده .
(٤) هو من اني به « كرضي » لغا إذا لمع به .
(٥) هذه الجملة في محل المفعول الثاني لقوله : أم ترى الجاحظ .

بترك النظر وإهمال التدبر وضعف الذية وقصر الهمة قد طرقتوا له^(١) حتى جعل يلتقى في نفوسهم كل محال وكل باطل ، وجعلواهم^(٢) يعطون الذى يلقى به حظاً من قبولهم ، ويؤوؤونه مكاناً من قلوبهم ، لما بلغ من قدر هذه الأقوال الفاسدة أن تدخل في تصنيف وبعاد ويبدأ في تبين لوجه الفساد فيها وتعريف ثم إن هذه الشناعات التي تقدم ذكرها تلزم أصحاب الصرفة أيضاً وذلك أنه لو لم يكن عجزم عن معارضة القرآن وعن أن يأتوا بمثله لأنه ممجز في نفسه ، لكن لأن أدخل عليهم العجز عنه ، وصرفت همهم وخواطرم عن تأليف كلام مثله ، وكان حالهم على الجملة حال من أعدم العلم بشيء قد كان يعلمه ، وحيل بينه وبين أمر قد كان يتسع له ، لكان ينبغي أن لا يتعاضدهم : ولا يكون منهم ما يدل على إكبارهم أمره وتعجبهم منه ، وعلى أنه قد بهرهم ، وعظم كل العظم عندهم ، وكان التعجب للذى دخل من العجز عليهم ، ولما رأوه من تغير حالهم ، ومن أن حيل بينهم وبين شيء قد كان عليهم سهلاً ، وأن سُد دونه باب كان لهم مفتوحاً ، رأيت لو أن نبياً قال لقومه « إن آيتي أن أضع يدي على رأسى هذه الساعة وتمنون كلكم من أن تستطيخوا وضع أيديكم على رؤوسكم » وكان الأمر كما قال — م يكون تعجب القوم ؟ أمن وضعه يده على رأسه أم من عجزم أن يضعوا أيديهم على رؤوسهم ؟

ونعود إلى النسق فنقول : فإذا بطل أن يكون الوصف الذى أعجزهم من القرآن في شيء مما عددناه لم يبق إلا أن يكون الاستعارة ، ولا يمكن أن تجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز وإن يقصد إليها ، لأن ذلك

(١) أى جعلوا له طريقاً . (٢) هم : تأكيد لضمير الواو في جعلوا .

يؤدى إلى أن يكون الإعجاز فى أى معدودة ، فى مواضع من السور الطوال مخصوصة ، وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون فى النظم والتأليف لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم . وإذا ثبت أنه فى النظم والتأليف وكذا قد علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، وأنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً ينظمها وجامعاً يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخى معانى النحو وأحكامه فيها — طلبنا ما كل محال دونه . فقد بان وظهر أن المتعاطى القول فى النظم والزاعم أنه يحاول بيان المزية فيه وهو لا يعرض فيما يعيده ويبيده للقوانين والأصول التى قدمنا ذكرها ، ولا يسلك إليه المسالك التى نهجناها ، فى عمياء^(١) من أمره ، وفى غرور من نفسه ، وفى خداع من الأمانى والأضاليل . ذلك لأنه إذا كان لا يكون النظم شيئاً غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزية فى النظم ثم لا يطلبها فى معانى النحو وأحكامه التى النظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم .

فإن قيل : قولك إلا النظم يقتضى إخراج ما فى القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو به معجز ، وذلك مالا مساغ له : قيل ليس الأمر كما ظننت بل ذلك يقتضى دخول الاستعارة ونظائرهما فيما هو به معجز ، وذلك لأن هذه المعانى التى هى الاستعارة والكتابة والتشيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون ، لأنه لا يتصور أن يدخل شئ منها فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم

(١) فى عمياء خبر د لأن المتعاطى ، الخ .

من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستمارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره . أفلا ترى انه ان قدر في اشتعل من قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » أن لا يكون الرأس فاعلا له ويكون شيباً منصوباً عنه على التمييز لم يتصور أن يكون مستماراً . وهكذا السبيل في نظائر الاستمارة فاعرف ذلك .

واعلم ان السبب في أن لم يقع النظر منهم موقعه انهم حين قالوا نطلب المزية ظنوا ان موضعها اللفظ ، بناء على ان النظم نظم الألفاظ ، وانه يلحقها دون المعاني ، وحين ظنوا أن موضعها ذلك واعتقدوه وقفوا على اللفظ وجعلوا لا يرمون بأوهامهم إلى شيء سواه . الا انهم على ذلك لم يستطيعوا أن ينطقوا في تصحيح هذا الذي ظنوه بحرف ، بل لم يتكلموا بشيء الا كان ذلك تقضاً وابطالاً لأن يكون اللفظ من حيث هو لفظ موضعاً للمزية ، والا رأيتهم قد اعترفوا من حيث لم يدروا بأن ليس للمزية التي طلبوها موضع ومكان تكون فيه الا معاني النحو وأحكامه . وذلك انهم قالوا : إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات وانما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة : فقولهم (بالضم) لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنيهما ، لأنه لو جاز أن يكون مجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل « ضحكك خرج » أن يحدث من ضم (خرج) إلى (ضحك) فصاحة ، وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما . وقولهم : على طريقة مخصوصة : يوجب ذلك أيضاً ، وذلك انه لا يكون للطريقة - إذا أنت أردت مجرد اللفظ - معنى . وهذا سبيل كل ما قالوه

إذا أنت تأملت ، تراهم في الجميع قد دفعوا الى جعل المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا ، ذلك لأنه أمر ضروري لا يمكن الخروج منه ومما تجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم : ان المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ ؛ وهذا كلام إذا تأمته لم تجد له معنى يصح عليه غير ان تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان محال .

ثم انا نعلم ان المزية المطلوبة في هذا الباب مزية فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة ، ومحال أن يكون اللفظ له صفة تستنبط بالفكر ، ويستعان عليها بالروية ، اللهم إلا أن تريد تأليف النغم وليس ذلك مما نحن فيه بسبيل . ومن ههنا لم يجز إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الاعراب وذلك ان العلم بالاعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية ، فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب والمضاف إليه الجر باعلم من غيره ، ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر ، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز كقوله تعالى « فاربحت تجارتهم » وكقول الفرزدق « سقتها خروق في المسامع » وأشياء ذلك مما يجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يصدق ، ومن طريق تल्पف ، وليس يكون هذا علما بالاعراب والسكن بالوصف الموجب للاعراب . ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتد في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل من الالغتين في الشيء ما يقال انه أفصحهما ، وبأن يكون

قد تحفظ مما تخطى فيه العامة ، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب ، لأن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علماً باللغة وبأنفس الكلم المفردة ، وبما طريقه طريق الحفظ ، دون ما يستعان عليه بالنظر ، ويوصل إليه بإعمال الفكر . ولئن كانت العامة وأشياء العامة لا يكادون يعرفون الفصاحة غير ذلك فإن من ضعف النجيزة^(١) إخطار مثله في الفكر ، واجراؤه في الذكر وأنت تزعم أنك ناظر في دلائل الإعجاز ، أتري أن العرب تحدوا أن يختاروا الفتح في الميم من الشمع^(٢) والهاء من النهر على الإسكان ، وأن يحفظوا من تحايظ العامة في مثل « هذا يسوى الفا »^(٣) ، أو إلى أن يأتوا بالغريب الوحشى في الكلام^(٤) يعارضون به القرآن ؟ كيف وأنت تقرأ السورة من السور الطوال فلا تجد فيها من الغريب شيئاً . وتأمل ما جمعه العلماء في غريب القرآن فتري الغريب منه إلا في القليل إنما كان غريباً من أجل استعمارة هي فيه كمثل « وأشربوا في قلوبهم العجل » ومثل « خَلَصُوا نَجِيًّا »^(٥) ومثل « فاصدع بما تؤمر » دون أن تكون اللفظة غريبة في نفسها إنما ترى ذلك في كلمات معدودة كمثل « مَجَلُّ لَنَا قِطْنَا »^(٦) « وذات ألواح

(١) النجيزة : الطبيعة .

(٢) تسكين الميم موله .

(٣) الكثير التامع « لا يسوى » و « لا يسوى » كبرى لغة قليلة .

(٤) وفي نسخة « كلام » .

(٥) أى انفردوا عن الناس متاجين ، والتجى المتاحى يطلق على الواحد والمتى والمج والجمع والتناجى

والتناجاة المسارة .

(٦) القط بالسكسر النوى المقطوع عرضاً كما أن القد هو المقطوع طولاً ، ويطلق على النصب المقروز من النوى كأنه قطع منه وأفرز لصاحبه وهو المراد في الآية كما روى عن ابن عباس . وقيل القط هنا الصحيفة وهو اسم للكتوب أو المكتوب فيه ، وكتب الأستاذ في هامش نسخة الدرس قطعاً فسطاناً من العذاب الذى نوعنا به أو الجنة التى تعد للؤمنين وهو من قطع إذا قطعه .

ودُسِّر^(١) » و « جعلَ رَبِّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا »^(٢) .

ثم انه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريباً لكان محالاً أن يدخل ذلك في الإعجاز وأن يصح التحدى به . ذلك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدى به من أن يتحدى من له علم بأمثاله من الغريب أو من لا علم له بذلك ، فلو تحدى به من يعلم أمثاله لم يتعذر عليه أن يمارضه بمثله . ألا ترى أنه لا يتعذر عليك إذا أنت عرفت ما جاء من الغريب في معنى الطويل أن تعارض من يقول « الشوقب » بأن تقول « أنت الشوذب » وإذا قال « الامق » أن تقول « الاشق » وعلى هذا السبيل . ولو تحدى به من لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب كان ذلك بمنزلة أن يتحدى العرب إلى أن يتكلموا بلسان الترك . هذا — وكيف بأن يدخل الغريب في باب الفضيلة وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يرون الفضيلة في ترك استعماله وتجنبه . أفلا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه في زهير : انه كان لا يماطل بين القول ولا يتبع حوشى الكلام :^(٣)

(١) الدرر جمع دسار « ككتاب وكتب » وهو المامير ونحوها مما يؤدي عملها وأصل الدرر الدفغ الشديد .

(٢) السرى الرجل الرفيع القدر من السرور وهو الرفعة والمراد به ولدها عيسى عليه السلام لأن الخطاب لأنه مريم ، وروى تفسيره بالنهر أو الجدول من الماء نهراً يسرى ويجرى .

(٣) رواه في تاج المروس لم يعاظم الخ . وقال في تفسيره : أى لم يحمل بعضه على بعض ولم يتكلم بالرجيع من القول ولم يكرر اللفظ والمعنى ، وحوشى الكلام وحشيه وغريبه . وقيل لا يعقده ولا يوال بعضه فوق بعض ، وكل شئ ركب شيئاً فقد طافله ، قاله الأمدى في الموازنة ، وفي الصاب : يريد أنه فصل القول وأوضحه ولم يعقده ، وقال أبو حبان طافل الشاعر إذا ضمن في شعره أى جعل بعض آياته مفتقراً في بيان معناه إلى غيره ا هـ وأصل المعاظلة مساندة الكلاب فشبها بها الكلام المعقد المتداخل بعضه في بعض . وفي القاموس : الحوشى بالضم النامض من القول والمخلم من اللبالي . والوسمى من الإبل وغيرها منسوبة إلى الحوش وهو بلاد الجبل أو لغول جن ضربت في نم مهرة فنبت إليها ا هـ . وهو من خرافات الجاهلية .

فقرن تتبع الحوشى وهو الغريب من غير شبهة إلى المماثلة التي هي
التعقيد

وقال الجاحظ في كتاب البيان والتبيين : ورأيت الناس يتداولون
رسالة يحيى بن يعمر عن لسان يزيد بن المهلب إلى الحجاج^(١) « إنا لقينا
المدو فقتلنا طائفة بمراعر الأودية وأهضام النيطان وبتنا بمرعرة الجبل
وبات المدو بمحضيه^(٢) » فقال الحجاج : ما يزيد بأبي عذر هذا الكلام :
فحمل إليه^(٣) فقال : أين ولدت ؟ فقال : بالأهواز : فقال : فأنت لك هذه
الفصاحة ؟ قال : أخذتها عن أبي : قال ورأيتهم يديرون^(٤) في كتبهم أن
امرأة خاصمت زوجها إلى يحيى بن يعمر فاتهمها مراراً فقال له يحيى : ان
سألتك عن شكرها وشبرك أنشأت تظلمها وتضلمها^(٥) : ثم قال : وان

(١) الذى فى البيان والتبيين : إنا لقينا المدو فقتلنا طائفة وأسرتنا طائفة ولقت طائفة بمرائر
الأودية وأهضام النيطان وبتنا بمرعرة الجبل وبات المدو بمحضيه : قال فقال الحجاج : ما يزيد
بأبي عذرة هذا الكلام : فقيل له إن معه يحيى بن يعمر فحمل إليه فلما أنه قال أين ولدت ؟ قال
بالأهواز ، قال فأنت لك هذه الفصاحة ؟ قال أخذتها عن أبي اله ورواية الأسمى أنه لما قال له :
أنت لك هذه الفصاحة ؟ قال : رزق . والصحيح أن يحيى بن يعمر ولد بالبصرة لا بالأهواز ولذلك
يذكر فى نسيه البصرى لا الأهوازى .

(٢) فى رواية بدلًا تلك طائفة بمراعر الأودية الخ فلحقت طائفة بقرن الأودية . والذى فى ابن
خلسكان عن الأسمى « إنا لقينا المدو فاضطررنا ثم إلى مرعرة الجبل ونحن بالحضين » فقال
الحجاج : ما لآبن المهلب ولهذا الكلام ؟ فقيل له : إن ابن يعمر عنده . فقال فذاك إذا ه . وقد
جاءت نسخة بغداد موافقة لنسختنا هذه فجاء لفظ (حمل إليه) عقيب قوله : (بأبي عذر هذا
الكلام) مع أن الواجب أن تم العبارة بمثل ما جاء فى ابن خلسكان من ذكر ابن يعمر للحجاج
ويظهر أن ذلك سقط من نسخة المؤلف

(٣) أى يحيى بن يعمر .

(٤) الرواية بزبرون أى يكتبون .

(٥) الشكر بالفتح وبكسر المر أو لمها وضهل فلاناً سته كح قصه إياه وأبطه عليه وتعلمها
كتمدها تعلمها وبكسر حق النكاح والنكاح نفسه ، كتب هذا وما قبله الأستاذ الإمام .

كانوا قد رووا هذا الكلام لكي يدل على فصاحة وبلاغة فقد باعده الله من صفة البلاغة .

واعلم انك كلما نظرت وجدت سبب الفساد واحداً وهو ظنهم الذي ظنوه في اللفظ وجمالهم الأوصاف التي تجرى عليه كلها أوصافاً له في نفسه ومن حيث هو لفظ وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له في نفسه وبين ما كانوا قد أكسبوه إياه من أجل أمر عرض في معناه .

ولما كان هذا دأبهم ثم رأوا الناس وأظهروا شيئاً عندهم في معنى الفصاحة تقويم الإعراب والتحفظ من اللحن لم يشكروا أنه ينبغي أن يعتمد به في جملة المزاي التي يفاضل بها بين كلام وكلام في الفصاحة ، وذهب عنهم أن ليس هو من الفصاحة التي يعيننا أمرها في شيء ، وان كلامنا في فصاحة يجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق ؛ ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم ، وانا نعتبر في شأننا هذا فضيلة يجب لأحد الكلامين على الآخر من بعد أن يكونا قد برئنا من اللحن ، وسلما في ألفاظهما من الخطأ ومن العجب أنا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالاً لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر ، وإنما الذي يتصور أن يكون ههنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل ثم كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر ، وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستر الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب ولكن تركا له في شيء واستعمالاً له في آخر ، فاعرف ذلك

وجملة الأمر انك لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه عن أن يصح له

كلام ، أو يستمر له نظام ، أو تثبت له قدم ، أو ينطق منه إلا بالمحال فم ، من ظنهم^(١) هذا الذي حام بهم حول اللفظ وجماعهم لا يعدونه ، ولا يرون للمزية مكاناً دونه

واعلم أنه قد يجري في العبارة مناشيء هو بعيد الشبهة جذعة عليهم^(٢) وهو أنه يقع في كلامنا أن الفصاحة تكون في المعنى دون اللفظ فإذا سمعوا ذلك قالوا : كيف يكون هذا ونحن نراها لا تصلح صفة إلا للفظ ، ونراها لا تدخل في صفة المعنى البتة ، لأننا نرى الناس قاطبة يقولون « هذا لفظ فصيح وهذه ألقاظ فصيحة : ولا نرى عاقلاً يقول : هذا معنى فصيح وهذه معان فصاح : ولو كانت الفصاحة تكون في المعنى لكان ينبغي أن يقال ذلك كما أنه لما كان الحسن يكون فيه قيل « هذا معنى حسن وهذه معان حسنة » . وهذا شيء يأخذ من الغير مأخذاً . والجواب عنه أن يقال إن غرضنا من قولنا أن الفصاحة تكون في المعنى أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح حائدة في الحقيقة إلى معناه^(٣) ولو قيل إنها تكون فيه بدون معناه لكان ينبغي إذا قلنا في اللفظة أنها فصيحة أن تكون تلك الفصاحة واجبة لها بكل حال . ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك فإنا نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع ونراها بعينها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير ، وإنما كان كذلك لأن المزية التي من أجلها نصف اللفظ في شأننا هذا بأنه

(١) الجار والمجرور متعلق بأن أي . (٢) أي يبدها إلى قوتها وشبهها كالجنح من الأسماء .
 (٣) قوله حائدة الخ الذي في نسخة بغداد أن المزية التي من أجلها يستحق اللفظ الوصف بأنه فصيح هي في المعنى دون اللفظ لأنه لو كانت المزية التي من أجلها يستحق اللفظ الوصف بأنه فصيح تكون فيه الخ وهي التي يجب أن تكون عبارة المصنف

فصيح ، مزية تحدث من بعد أن لا تكون ، وتظهر في الكلام من بعد أن يدخلها النظم ، وهذا شيء إن أنت طلبته فيها^(١) وقد جئت بها أفراداً لم ترم فيها نظماً ، ولم تحدث لها تأليفاً ، طلبت محالاً

وإذا كان كذلك وجب أن تعلم قطعاً وضرورة أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ . وعبارة أخرى في هذا بعينه وهي أن يقال : قد علمنا علماء لا تعترض معه شبهة أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يحمل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة . وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً ، ولا أن يحدث فيه وصفاً ، كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلماً ، لأنه لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت هي عليه . وإذا ثبت من حاله أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها في اللغة وكنا قد اجتمعنا على أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتة ، وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا الفصاحة في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه ومن حيث هو صدى صوت ونطق لسان ، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولما لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى .

وجلة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من

(١) التفسير للكلام .

الكلام الذى هي فيه ، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها فإذا قلنا فى لفظة اشتمل من قوله تعالى « واشتمل الرأس شيئا » : انها فى أعلى المرتبة من الفصاحة ، لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها ، ولكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف واللام ومقرونا اليهما الشيب منكرأ منصوبا .

هذا وأنا يقع ذلك فى الوهم لمن يقع له - أعنى أن توجب الفصاحة للفظه وحدها - فيما كان استمارة فاما ما خلا من الاستمارة من الكلام الفصيح البليغ فلا يعرض توهم ذلك فيه لعاقل أصلا . أفلا ترى انه لا يقع فى نفس من يعقل أدنى شئ إذا هو نظر الى قوله عز وجل « يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم » وإلى اكبار الناس شأن هذه الآية فى الفصاحة أن يضع يده على كلمة كلمة منها فيقول انها فصيحة ؟ كيف وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل فى أنها معنوية (أولها) أن كانت «على» فيها متممة بحذوف فى موضع المفعول الثانى (والثانى) ان كانت الجملة التى هى « هم العدو » بعدها عازية من حرف عطف (والثالث) التمرير فى العدو وأن لم يقل : هم عدو . ولو انك عاقت « على » بظاهر ، وأدخلت على الجملة التى هى « هم العدو » حرف عطف ، وأسقطت الألف واللام من العدو ، فقلت : يحسبون كل صيحة واقمة عليهم وهم عدو : لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها . ولو انك أخطرت ببالك أن يكون « عليهم » متعلقا بنفس الصيحة ويكون حاله معها كحالها اذا قلت : صمت عليه : لأخرجته عن أن يكون كلاما فضلا عن أن يكون فصيحاً . وهذا هو القبول لمن عقل . ومن العجيب فى هذا ما روى عن أمير المؤمنين على ، رضوان الله

عليه أنه قال : ما سمعت كلمة عربية من العرب الا وسمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعته يقول « مات حتمف أنفه » وما سمعتها من عربي قبله : لا شبهة في أن وصف اللفظ بالعربي في مثل هذا يكون في معنى الوصف بأنه فصيح . واذا كان الأمر كذلك فانظر هل يقع في وهم متوهم أن يكون رضى الله عنه قد جعلها عربية من أجل ألفاظها ؟ واذا نظرت لم تشك في ذلك .

واعلم انك تجده هؤلاء الذين يشكون فيما قلناه تجري على ألسنتهم ألفاظ وعبارات لا يصح لها معنى سوى توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ثم تراهم لا يعلمون ذلك . فمن ذلك ما يقوله الناس قاطبة من أن العاقل يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به . واذا رجعنا إلى أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى انه يقصد الى قولك ضرب فيجعله خبراً عن زيد ويجعل الضرب الذي أخبر بوقوعه منه واقعاً على عمرو ويجعل يوم الجمعة زمانه الذي وقع فيه ويجعل التأديب غرضه الذي فعل الضرب من أجله فيقول : ضرب زيد عمراً يوم الجمعة تأديباً له : وهذا كما ترى هو توخي معاني النحو فيما بين معاني هذه الكلم . ولو انك فرضت أن لا تتوخي في ضرب أن يجعله خبراً عن زيد ، وفي عمرو أن يجعله مفعولاً به لضرب ، وفي يوم الجمعة أن يجعله زماناً لهذا الضرب ، وفي التأديب أن يجعله زماناً لهذا الضرب ، وفي التأديب أن يجعله غرض زيد من فعل الضرب ، ما تصور في عقل ولا وقع في وهم أن تكون مرتباً لهذه الكلم . واذا قد عرفت ذلك فهو العبرة في الكلام كله ، فمن ظن ظناً يؤدي الى خلافه ظن ما يخرج به عن المعقول .

ومن ذلك إثباتهم التعلق والاتصال فيما بين الكلم وصوابها تارة
ونقيض لهما أخرى ومعلوم علم الضرورة أن لن يتصور أن يكون للفظ
تعلق بالفظه أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ، ويراعى
هنالك أمر يصل إحداها بالأخرى ، كمرعاة كون « نبلت » جواباً للأمر
في قوله : ففا نبتك : وكيف بالشك في ذلك ولو كانت الألفاظ يتعلق بعضها
ببعض من حيث هي ألفاظ ومع اطراح النظر في معانيها لأدنى ذلك إلى
أن يكون الناس حين ضحكوا مما يصنعه المَجَّان من قراء أنصاف
الكتب^(١) ضحكوا عن جهالة ، وأن يكون أبو تمام قد أخطأ حين قال :
عذلاً شـبـهـا بالجنون كأنما قرأت به الورّهاء شطر كتاب^(٢)
لأنهم لم يضحكوا إلا من عدم التعلق ولم يجعله أبو تمام جنوناً إلا لذلك ،
فانظر إلى ما يلزم هؤلاء القوم من طرائف الأمور

(فصل)

وهذا فن من الاستدلال لطيف على بطلان أن تكون الفصاحة
صفة للفظ من حيث هو لفظ : لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة
في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ،
فحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لسكان ينبغي
أن يستوى السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً ، وإذا بطل أن
تكون محسوسة ، وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة ، وإذا وجب

(١) كتب الأستاذ في هامش نسخة الدرس : « من قراء » بيان المَجَّان أى مما يصنعه قراء
أنصاف الكتب ، والذي يصنونه هو ذلك القراءه .

(٢) امرأة ورهاه خرفاء (حفاء) بالعدل ، وقيل البيت :

أرضكت عليك شهاب ناز في الحما بالعدل وهنسا أخت آل شهاب

الحكم بكونها صفة معقولة فإننا لانعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس إلا دلالاته على معناه ، وإذا كان كذلك لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة وصفناه من جهة معناه ؛ لامن جهة نفسه ، وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عذر في الشك والله الموفق للصواب

(فصل)

وبيان آخر ، وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى : « واشتمل الرأسُ شيباً » فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره . فلو كانت الفصاحة صفة للفظ « اشتمل » لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه حال نطقه به ، فحال أن تكون للشيء صفة ثم لا يصح العلم بتلك الصفة إلا من بعد عدمه . ومن ذا رأى صفة يمرى موصوفها عنها في حال وجوده حتى إذا عدم صارت موجودة فيه ؟ وهل سمع السامعون في قديم الدهر وحديثه بصفة شرط حصولها الموصوفها أن يعدم الموصوف ؟ فإن قالوا إن الفصاحة التي ادعيناها للفظ « اشتمل » تكون فيه في حال نطقنا به ، إلا انا لانعلم في تلك الحال أنها فيه ، فإذا بلغنا آخر الكلام علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين نطقنا : قيل هذا فن آخر من العجب وهو أن تكون ههنا صفة « موجودة » في شيء ثم لا يكون في الإمكان ولا يسع في الجواز أن نعلم وجود تلك الصفة في ذلك الشيء إلا بعد أن يعدم ويكون العلم بها وبكونها فيه محجوباً عنا حتى يعدم ، فإذا عدم علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين كان .

ثم انه لا شبهة في أن هذه الفصاحة التي يدعونها للفظ هي مُدعاة لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها ، إذ ليس يبلغ بهم تهافت الرأي إلى أن

يدعو لكل واحد من حروف (اشتمل) فصاحة فيجبوا الشين على حدته فصيحاً وكذلك التاء والعين واللام ، وإذا كانت الفصاحة مدعاة لمجموع الكلمة لم يتصور حصولها لها لا من بعد أن تعدم كلها وينقضى أمر النطق بها ذلك لأنه لا يتصور أن تدخل الحروف يجمتها في النطق دفعة واحدة حتى تجعل الفصاحة موجودة فيها في حال وجودها . وما بعد هذا الا ان نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق ، فقد بلغ الأمر في الشناعة الى حد اذا انتبه العاقل لف رأسه حياء من العقل حين يراه قد قال قولاً هذا مؤذاه ، وسلك مسلكاً في هذا مقضاه ، وما مثل من يزعم أن الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان يزعم أنه يدعيها لمجموع حروفه دون آحادها ، الا مثل من يزعم أن هاهنا غزلا اذا نسج منه ثوب كان أحمر واذا فرق ونظر اليه خيطاً خيطاً لم تسكن فيه حمرة أصلاً .

ومن طريف أمرهم انك ترى كافتهم لا ينكرون ان اللفظ المستعار اذا كان فصيحاً كانت فصاحته تلك من أجل استعارته ومن أجل لطف وغرابة كانا فيها ، وترام مع ذلك لا يشكون في ان الاستعارة لا تحدث في حروف اللفظ صفة ولا تغير أجزائها عما تكون عليه اذا لم يكن مستعاراً وكان متروكاً على حقيقته ، وان التأثير من الاستعارة انما يكون في المعنى . كيف وهم يعتقدون أن اللفظ اذا استعير لشيء نقل عن معناه الذي وضع له بالكافية ، وإذا كان الأمر كذلك فلولا إهمالهم أنفسهم وتركهم النظر لقد كان يكون في هذا ما يوقظهم من غفلتهم ، ويكشف الغطاء عن أعينهم .

فصل

ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويحماه على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جملة مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعلم أني أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضماها وضماً ينتج معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في * فقا نبيك من ذكوري حبيب ومنزل * : من نبيك فقا حبيب ذكوري منزل : ثم انظر هل يتعلق منك ففكر بمعنى كلمة منها ؟

واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكنني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها كالذي أريتك، والافانك اذا فكرت في الفعلين أو الاسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه وأشبه بفرضك مثل ان تنظر أيهما أمدح وأذم وفكرت في الشئيين تريد أن تشبه الشيء بأحدهما أيهما أشبه به كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم، الا أن فكرتك ذلك لم يكن إلا من بعد ان توخيت فيها معنى من معاني النحو، وهو ان أردت جعل الاسم الذي فكرت فيه خبراً عن شيء أردت فيه مدحاً أو ذمماً أو تشبيهاً أو غير ذلك من الأغراض ولم تجيء الى فعل أو اسم فكفركت فيه فرداً ومن

غير أن كان لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبر فاعرف ذلك وإن أردت
مثلاً نخذ بيت بشار :

كأنّ مَنّار النّقع فوق رهوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بياله
أفراداً عاربية من معاني النحو التي تراها فيها ، وأن يكون قد وقع « كأنّ »
في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء ، وأن يكون
فكر في « مَنّار النّقع » من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني ، وفكر
في « فوق رهوسنا » من غير أن يكون قد أراد أن يضيف « فوق » إلى
الرهوس ، وفي الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على « مَنّار »
وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكر
في « الليل » من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً لكأن ، وفي « تهاوى
كواكبها » من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب ثم
يجعل الجملة صفة لليل ليم الذي أراد من التشبيه ؟ أم لم تخطر هذه الأشياء
بياله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟ وليت شمري
كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها
بمعنى كلمة أخرى . ومعنى القصد إلى معاني الكلام أن تعلم السامع بها شيئاً
لا يعلمه ؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم
المفردة التي تكلمه بها ، فلا تقول : خرج زيد : لتعلمه معنى خرج في اللغة
ومعنى زيد ، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف ؟
ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون
اسم آخر أو فعل كلاماً ، وكنت لو قلت « خرج » ولم تأت باسم ولا قدرت

فيه ضمير الشيء ، أو قلت : زيد : ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك - كان ذلك وصوتاً نعتوته^(١) سواء فاعرفه
واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة . وذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له : فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محمول التعلق . وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكون يوم الجمعة زماناً للضرب وكون الضرب ضرباً شديداً وكون التأديب علة للضرب أيتصور فيها أن تفرد^(٢) عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة وهو إسناد ضرب إلى زيد وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون عمرو مفعولاً به وكون يوم الجمعة مفعولاً فيه وكون ضرباً شديداً مصدراً وكون التأديب مفعولاً له من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلاً للضرب ؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمراً مفعول لضرب وقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد وضرباً شديداً بيان لذلك الضرب كيف هو وماصفتة والتأديب علة له وبيان أنه كان الغرض منه . وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان وهو إثباتك زيداً .

(١) صان بصوت وبصان نادى كاصات وصوتت .

(٢) الضمير عائذ إلى المفعولية وما بعدها .

فاعلا ضرباً بأمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا وانعروض كذا ، ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد

وإذ قد عرفت هذا فهو العبارة أبداً ، فبيت بشار إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم ، ورأيت قد صنع في الكلام التي فيه ما يصنع الصانع حين يأخذ كراً من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً وإن أنت حاولت قطع بعض الألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار ، وذلك أنه لم يرد أن يشبه النقع بالليل على حدة والأسياف بالسكواكب على حدة ، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنكدر السكواكب^(١) وتهاوى فيه ، فالفهوم من الجميع مفهوم واحد والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد . فانظر الآن ما تقول في اتحاد هذه الكلام التي هي أجزاء البيت أتقول إن ألفاظها اتحدت فصارت لفظاً واحدة أم تقول إن معانيها اتحدت فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنها لفظة واحدة ؟ فإن كنت لا تشك أن الاتحاد الذي تراه هو في المعاني إذ كان من فساد العقل ومن الذهاب في الخليل أن يتوهم متوهم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لفظة واحدة ، فقد أراك ذلك^(٢) - إن لم تنكبر عقلك - أن النظم يكون في معاني الكلام دون ألفاظها ، وإن نظمها هو توخي معاني النحو فيها . وذلك أنه إذا ثبت الاتحاد وثبت أنه في المعاني فينبغي أن تنظر إلى الذي به اتحدت المعاني في بيت بشار ، وإذا نظرنا لم نجد ما اتحدت إلا بأن جعل مثار النقع اسم كأن وجعل الظرف الذي هو « فوق رؤوسنا »

(٢) الجملة جواب قوله « فإن كنت لا تشك » الخ .

(١) أي تساقط

معمولا لثار ومماقبا به ، وأشرك الاسياف في كأن بمطفه لها على مشار ، ثم
 بأن قال : ليل تهاوى كواكبه : فأتى بالليل نكرة وجعل جملة قوله : تهاوى
 كواكبه : له صفة ثم جعل مجموع : ليل تهاوى كواكبه : خبراً لكان .
 فانظر هل ترى شيئاً كان الاتحاد به غير ما عدّدناه ، وهل تعرف له موجباً
 سواء ، ؟ فلولا الإخلاق إلى الهويننا وترك النظر وغطاء ألقى على عيون
 أقوام لكان ينبغي أن يكون في هذا وحده الكفاية وما فوق الكفاية
 ونسأل الله تعالى التوفيق .

واعلم ان الذي هو آفة هؤلاء الذين لهجوا بالأباطيل في أمر اللفظ
 انهم قوم قد أسلموا أنفسهم إلى التخيل ، وألقوا مقاديرهم إلى الأوهام ،
 حتى عدلت بهم عن الصواب كل معدل ، ودخلت بهم من فحش الفاظ
 في كل مدخل ، وتمسفت بهم في كل مجهل ، وجعلتهم يرتكبون في نصره
 رأيهم الفاسد القول بكل محال ، ويقتحمون في كل جهالة ، حتى انك لو
 قلت لهم : إنه لا يتأتى للناظم نظمه إلا بالفكر والروية ، فإذا جعلتم النظم
 في الألفاظ لزمكم من ذلك أن تجعلوا فكر الإنسان إذا هو فكر في نظم
 الكلام فكراً في الألفاظ التي يريد أن ينطق بها دون المعاني : لم يباوا أن
 يرتكبوا ذلك وأن يتعلقوا فيه بما في العادة وعجري الجبلة من أن الإنسان
 يخيل إليه إذا هو فكر انه كان ينطق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في
 معانيها حتى يرى أنه يسمها سماعه لها حين يخرجها من فيه وحين يجري
 بها اللسان وهذا نجاهل لأن سبيل ذلك سبيل إنسان يتخيل دائماً في
 الشيء قدرآه وشاهده انه كان يراه وينظر إليه وان مثاله نصب عينيه ،
 فكما لا يوجب هذا ان يكون رائيآله ، وان يكون الشيء موجوداً في نفسه ،

كذلك لا يكون تخيله انه كان ينطق بالألفاظ موجبا أن يكون ناطقا بها ،
وأن تكون موجودة في نفسه حتى يحمل ذلك سببا الى جعل الفكر فيها ،
ثم إنا نعمل على أنه ينطق بالألفاظ في نفسه وانه يجدها فيها على الحقيقة
فن أين لنا انه اذا فكر كان الفكر منه فيها ؟ أم ماذا يروم ليت شعري
بذلك الفكر ومعلوم ان الفكر من الانسان يكون في أن يخبر عن شيء
بشيء أو يصف شيئا بشيء أو يضيف شيئا الى شيء أو يُشرك شيئا في
حكم شيء أو يخرج شيئا من حكم قد سبق منه لشيء أو يجعل وجود شيء
شرطاً في وجود شيء ، وعلى هذا السبيل ؟ وهذا كله فكر في أمور معلومة
معمولة زائدة على اللفظ

واذ كان هذا كذلك لم يخل هذا الذي يجعل في الألفاظ فكرا من
أحد أمرين - اما أن يخرج هذه المعاني من ان يكون لواضع الكلام فيها
فكر ويجعل الفكر كله في الألفاظ ، واما أن يجعل له فكرا في اللفظ
مفرداً عن الفكرة في هذه المعاني ، فان ذهب الى الاول لم يكلم ، وان
ذهب الى الثاني لزمه أن يجوز وقوع فكر من الاعجمي الذي لا يعرف
معاني ألفاظ العربية أصلا في الألفاظ^(١) وذلك مما لا يخفى مكان الشبهة
والفضيحة فيه .

وشبهه بهذا التوهم منهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع فاذا
رأى المعاني لا تترتب في نفسه الا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك

(١) كتب الأستاذ الإمام في هامش نسخة الدرر عند هذه العبارة ما نصه : لأنه معنى للفكر
في الألفاظ وهو يعرفها ويعرف معانيها المفردة فاذا فكر في الألفاظ مجردة فمناه أنه لا يعرفها
ويريد أن يفكر بعرفها وليس هذا هو معنى الفكر الذي صورته بتخييل الألفاظ كما سبق .

ان المعاني تتبع للالفاظ ، وان الترتب فيها مكتسب من الالفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم ، وهذا ظن فاسد ممن يظنه ، فان الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له ، والواجب أن ينظر الى حال المعاني معه لامع السامع ، واذا نظرنا علمنا ضرورة انه محال أن يكون الترتب فيها تبعاً لترتب الالفاظ ومكتسباً عنه لأن ذلك يقتضى أن تكون الالفاظ سابقة للمعاني وان تقع في نفس الانسان أو لا ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها بالعكس مما يعلمه كل عاقل اذا هو لم يؤخذ عن نفسه ، ولم يضرب حجاب بينه وبين عقله ، وليت شعري هل كانت الالفاظ الا من أجل المعاني ؟ وهل هي الا خدم لها ، ومصرفة على حكمها ؛ أولست هي سمات لها ، وأوضاعاً قد وضعت لتدل عليها ، ؟ فكيف يتصور أن تسبق المعاني وان تتقدمها في تصور النفس ؟ ان جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء وقبل أن كانت ، وما أدرى ما أقول في شيء يجر الذاهبين اليه الى أشياء هذا من فنون المحال ، وردى الأحوال

وهذا سؤال لهم من جنس آخر في النظم — قالوا : لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوى الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأني له نظم كلام ، وانا لراى يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو : قيل هذه شبهة من جنس ما عرض للذين عابوا المتكلمين فقالوا : إنا نعم أن الصحابة رضي الله عنهم والعلماء في الصدر الأول لم يكونوا يعرفون الجوهر والعرض وصفة النفس

وصفة المعنى وسائر المبارات التي وضعتوها ، فإن كان لا تتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحداية الله إلا بعرفة هذه الأشياء التي ابتدأتها فينبغي لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم : وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين وهو أن الاعتبار بعرفة مدلول المبارات لا بعرفة المبارات : فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول : جاءني زيد راكباً ، وبين قوله : جاءني زيد الراكب : لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال : راكباً كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في « راكب » إنه حال ، وإذا قال « الراكب » إنه صفة جارية على زيد ، وإذا عرف في قوله : زيد منطلق : أن زيداً مخبر عنه ومنطلق خبر لم يضره أن لا يعلم أنا نسمى زيداً مبتدأ . وإذا عرف في قولنا : ضربته تأديباً له : أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب وأن ضربه ليتأدب لم يضره أن لا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولاً له . ولو كان عدم العلم بهذه المبارات يمنع العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ينبغي أن لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه وأن لا يفصل فيما يتكلم به بين نفي وإثبات وبين « ما » إذا كان استفهاماً وبينه إذا كان بمعنى الذي وإذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمداً رسول الله : بالنصب فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ أنكر عن غير علم أن النصب يخرج عن أن يكون خبراً ويجعله والأول في حكم اسم واحد ، وأنه إذا صاروا الأول في حكم اسم واحد احتجج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً وحتى يكون قد ذكر ماله فائدة ؟

إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال : صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبرا .
ويكفيك أنه يلزم على ما قالوه أن يكون امرؤ القيس حين قال :
* قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * قاله وهو لا يعلم مانعنيه بقولنا :
إن « قفا » أمر و « نبك » جواب الأمر و « ذكرى » مضاف إلى « حبيب
ومنزل » معطوف على الحبيب ، وأن تكون هذه الألفاظ قد رتبته له من
غير قصد منه إلى هذه المعاني ، وذلك يوجب أن يكون قال نبك بالجزم من غير
أن يكون عرف معنى يوجب الجزم وأتى به مؤخر أعن قفا من غير أن عرف
لتأخيره موجبا سوى طلب الوزن ومن أفضت به الحال إلى أمثال هذه
الشناعات ثم لم يرتدع ولم يتبين أنه على خطأ فليس إلا تركه والإعراض عنه
ولولا أنا نحب أن لا ينبس أحد في معنى السؤال والاعتراض بحرف
إلا أريناه الذي استهواه لكان ترك النشغل بإيراد هذا وشبهه أولى .
ذاك لأننا قد علمنا علم ضرورة أنا لو بقينا الدهر الاطول نصمّد ونصوب
ونبحث وننقب ، نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها ، ولفظة قد انتظمت
مع أختها ، من غير أن نتوخى فيما بينهما معنى من معاني النحو ، طلبنا محتما ،
وثدينا مطايا الفكر ظلما^(١) ، فإن كان ههنا من يشك في ذلك بزعم أنه قد
علم لانصال الكلم بعضها ببعض وانتظام الألفاظ بعضها مع بعض معاني غير
معاني النحو فانا نقول : هات فين لنا تلك المعاني وأرنا مكانها واهدنا
لها ، فالملك قد أوتيت عاملا قد حجب عنا ، وفتح لك باب قد أغلق دوننا .
وذاك له إذا العناء صارت مَرْبِيَّةً وَشَبَّ ابْنُ الْخِصْيِ^(٢)

(١) جمع ظالم وهو الذي يغمز في مشيئة ، والظالم دون العرج .

(٢) صارت مربية أي صارت مما يربيه الناس ويقنونه كما يقنونه سائر الحيوان ويربونه يقال
ربى الصبي وربيه تربيا أي ربا حتى أحرك . وتربى بن العناء ككتاب ابن الخصى كلاهما محال أن
يوجد والماضي على الخيال محال .

(فـصـل)

قد أردت أن أعيد القول في شيء هو أصل الفساد ومعظم الآفة
والذي صار حجازاً بين القوم وبين التأمل ، وأخذ بهم عن طريق النظر ،
وحال بينهم وبين أن يصنعوا إلى ما يقال لهم ، وأن يفتحوا للمدى تبين أعينهم ،
وذلك قولهم : إن العقلاء قد اتفقوا على أنه يصح أن يعبر عن المعنى الواحد
بلفظين ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح : وذلك - قالوا - يقتضى
أن يكون للفظ نصيب في المزية ، لأنها لو كانت مقصورة على المعنى لكان
محالاً أن يحمل لأحد اللفظين فضل على الآخر مع أن المعبر عنه واحد .
وهذا شيء تراهم يعجبون به ويكثررون ترداده مع أنهم يؤكّدونه فيقولون :
لولا أن الأمر كذلك - كان ينبغى أن لا يكون للبيت من الشعر فضل على
تفسير المفسر له ، لأنه إن كان اللفظ انما يشرف من أجل معناه فإن لفظ
المفسر يأتي على المعنى ويؤديه لا محالة ، إذ لو كان لا يؤديه لكان لا يكون
تفسيراً له - ثم يقولون - وإذا لم ذلك في تفسير البيت من الشعر لزم مثله
في الآية من القرآن : وهم إذا اتهموا في الحجاج إلى هذا الموضع ظنوا أنهم
قد أتوا بما لا يجوز أن يسمع عليهم معه لعملة كلام ، وأنه نقض ليس بعده
إبرام ، وربما أخرجهم الإعجاب به إلى الضحك والتعجب ممن يرى أن إلى
الكلام عليه سبيلاً ، وأن يستطيع أن يقيم على بطلان ما قالوه دليلاً .
والجواب وبالله التوفيق أن يقال للمحتاج بذلك : قولك انه يصح أن
يعبر عن المعنى الواحد بلفظين بحتمل أرين (أحدهما) أن تريد باللفظين كلمتين
معناها واحد في اللمة مثل اللبث والأسد ومثل شحط وبعث وأشبه ذلك

مما وضع اللفظان فيه لمعنى (والثاني) أن تريد كلامين . فإن أردت الأول خرجت من المسألة لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف دون الفصاحة التي توصف بها اللفظة مفردة ومن غير أن يعتبر حالها مع غيرها ، وإن أردت الثاني ولا بد لك من أن تريده فإن ههنا أصلا من عرفه عرف سقوط هذا الاعتراض ، وهو أن يعلم أن سبيل المعاني سبيل أشكال الخلق كالخاتم والشنف والسوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غفلاً ساذجاً لم يعمل صانعه فيه شيئاً أكثر من أن يأتي بما يقع عليه اسم الخاتم إن كان خاتماً والشنف إن كان شنفاً ، وأن يكون مصنوعاً بديعاً قد أغرب صانعه فيه ، كذلك سبيل المعاني أن ترى الواحد منها غفلاً ساذجاً عامياً موجوداً في كلام الناس كلهم ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني فيصنع فيه ما يصنع الصانع الخاذق حتى يعرب في الصنعة ويدق في العمل ويبدع في الصياغة ، وشواهد ذلك حاضرة لك كيف شئت ، وأمثله نصب عينيك من أين نظرت ، تنظر إلى قول الناس : الطبع لا يتغير ولست تستطيع أن تخرج الإنسان عما جبل عليه : فتري معنى غفلاً عامياً معروفاً في كل جيل وأمة ، ثم تنظر إليه في قول المتنبي :

يُرَاد من القلب نسيانكم وتأثي الطباع على الناقل

فتجده قد خرج في أحسن صورة ، وتراه قد تحول جوهرة بعد أن كان خرزة ، وصار أعجب شيء بعد أن لم يكن شيئاً .

وإذ قد عرفت ذلك فإن القلاء إلى هذا قصدوا حين قالوا إنه يصح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير

فصحيح : كأنهم قالوا انه يصح ان تكون ما هنا عبارتان أصل المعنى فيهما واحد ثم يكون لأحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه وإحداث خصوصية فيه تأثير لا يكون للآخرى .

واعلم ان المخالف لا يخلو من ان ينكر ان يكون المعنى في احدى العبارتين حسن ومزية لا يكونان له في الأخرى وان تحدث فيه على الجملة صورة لم تكن أو يعرف ذلك . فان أنكر لم يكلم لأنه يؤديه الى أن لا يجعل المعنى في قوله * وتأبى الطباع على الناقل * مزية على الذى يعقل من قولهم : الطبع لا يتغير ولا يستطيع ان يخرج الانسان عما جبل عليه : وان لا يرى لقول أبي نواس :

ليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد

مزية على ان يقال : غير بديع في قدرة الله تعالى ان يجمع فضائل الخلق كلهم في رجل واحد : ومن آذاه قول يقوله الى مثل هذا كان الكلام معه محالاً ، وكنت إذا كلفته ان يعرف كمن يكاف أن يميز بحجور الشعر بعضها من بعض فيعرف المديد من الطويل والبسيط من السريع من^(١) ليس له ذوق يقيم به الشعر من أصله ، وان اعترف بأن ذلك يكون قلنا له : أخبرنا عنك أتقول في قوله * وتأبى الطباع على الناقل * انه غاية في الفصاحة ؟ فإذا قال نعم قيل له : أفكان كذلك عندك من أجل حروفه أم من أجل حسن ومزية حصل في المعنى ؟ فان قال : من أجل حروفه : دخل في الهديان ، وان قال : من أجل حسن ومزية حصل في المعنى : قيل

(١) هذا هو المفعول الأول لقوله * يكاف * قدم عليه المفعول الثاني وهو قوله : * أن يميز

له : فذاك ما أردناك عليه حين قلنا ان اللفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه ، لا من أجل جرسه وصداه

واعلم انه ليس شئ أبين وأوضح وأحرى ان يكشف الشبهة عن متأمله في صحة ما قلناه من التشبيه فانك تقول : زيد كالأسد أو مثل الأسد أو شبيه بالأسد : فتجد ذلك كله تشبيهاً غفلاً ساذجاً ، ثم تقول : كأن زيداً الأسد : فيكون تشبيهاً أيضاً ، الا انك ترى بينه وبين الأول بونا بعيداً لأنك ترى له صورة خاصة وتجذك قد نغمت المعنى وزدت فيه بأن أفدت انه من الشجاعة وشدة البطش وأن قلبه قلب لا يخامره الذعر ولا يدخله الروع بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه ثم تقول : لئن لقيته لياقينك منه الأسد : فتجده قد أفاد هذه المبالغة لكن في صورة أحسن وصفة أخص ، وذلك انك تجعله في « كأن » يتوهم انه الأسد ، وتعمله ها هنا يرى منه الأسد على القطع ، فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد اليقين . ثم ان نظرت الى قوله :

أأن أروعيت كفةً أليك وأصبحت يدالك يدي ليت فانك غالبه
وجدته قد بدالك في صورة آتق وأحسن . ثم ان نظرت الى قول
أرطاة بن سَهِيَّة :

ان تَلَقْنِي لا ترى غيري بناظرة تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد
وجدته قد فضل الجميع ، ورأيته قد أخرج في صورة غير تلك الصور كلها
واعلم ان من الباطل والمحال ما يعلم الانسان بطلانه واستحالاته بالرجوع
الى النفس حتى لا يشك ، ثم انه اذا أراد بيان ما يجد في نفسه والدلالة عليه
رأى المسلك اليه بغمض ويدق وهذه الشبهة — أعني قولهم : انه لو كان يجوز

أن يكون الأمر على خلاف ما قالوه من أن الفصاحة وصف للفظ من حيث هو لفظ لكان ينبغي أن لا يكون للبيت من الشعر فضل على تفسير المفسر إلى آخره — من ذلك ، وقد علقنا لذلك بالنفوس وقويت فيها حتى أنك لا تلتقي إلى أحد من المتعلقين بأمر اللفظ كلمة مما نحن فيه إلا كان هذا أول كلامه ، وإلا عجب وقال : إن التفسير بيان للمفسر فلا يجوز أن يبقى من معنى المفسر شيء لا يؤيد به التفسير ولا يأتي عليه لأن في تجويز ذلك القول بالمحال وهو أن لا يزال يبقى من معنى المفسر شيء لا يكون إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ثبت أن الصحيح ما قلناه من أنه لا يجوز أن يكون للفظ المفسر فضل من حيث المعنى على لفظ التفسير وإذا لم يجوز أن يكون الفضل من حيث المعنى لم يبقى إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه : فهذا جملة ما يمكنهم أن يقولوه في نصرة هذه الشبهة قد استقصيته لك ، وإذا قد عرفته فاسمع الجواب ، وإلى الله تعالى الرغبة في التوفيق للصواب .

اعلم أن قولهم : إن التفسير يجب أن يكون كالفسر : دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بيناه من أن من شأن المعاني أن تختلف بها الصور ويدفعوه أصلاً حتى يدعوا أنه لا فرق بين الكناية والتصريح وأن حال المعنى مع الاستمارة كحال مع ترك الاستمارة ، وحتى يبطلوا ما أطبق عليه العقلاء من أن المجاز يكون أبداً أبلغ من الحقيقة ، فيزعموا أن قولنا : طويل النجاد وطويل القامة : واحد ، وإن حال المعنى في بيت ابن هرمة * ولا^(١) أبتاع إلا قريبة الأجل * كحال في قولك : أنا مضياف : وانك إذا قلت : رأيت أسداً : لم يكن الأمر أقوى من أن تقول : رأيت

(١) أول البيت : لا أمتع العود بالفصال النخ وهرمة بفتح نون .

رجلاً هو من الشجاعة بحيث لا ينقص عن الأسد : ولم تكن قدرت
 في المعنى بأن ادّعت له أنه أسد بالحقيقة ولا بالفت فيه ، وحتى يزعموا
 أنه لا فضل ولا مزية لقولهم : ألقىت حبله على غاربه : على قولك في تفسيره :
 خليته وما يريد وتركته يفعل ما يشاء : وحتى لا يجعلوا للمعنى في قوله تعالى
 « وأشرّبوا في قلوبهم العجل » مزية على أن يقال : اشتدت محبتهم للعجل
 وغلبت على قلوبهم : وأن تكون صورة المعنى في قوله عز وجل « واشتمل
 الرأسُ شيباً » صورته في قول من يقول : وشاب رأسي كله وبيض رأسي
 كله : وحتى لا يروا فرقاً بين قوله تعالى : « فاربحت تجارتهم » وبين : فما
 ربحوا في تجارتهم : وحتى يرتكبوا جميع ما أريناك الشناعة فيه من أن
 لا يكون فرق بين قول المتنبي * وتأبى الطباع على الناقل * وبين قولهم :
 انك لا تقدر أن تغير طباع الإنسان : ويجعلوا حال المعنى في قول أبي تواس :
 ليس على الله يستنكر أن يجمع العالم في واحد

كحال في قولنا : انه ليس بيديع في قدرة الله أن يجمع فضائل الخلق
 كلهم في واحد : ويرتكبوا ذلك في الكلام كله حتى يزعموا أننا إذا قلنا
 في قوله تعالى « ولكم في القصاص حياة » : إن المعنى فيها أنه لما كان
 الإنسان إذا همّ بقتل آخر شيء غاظه منه فذكر أنه إن قتله قتل ارتدع^(١)
 صار^(٢) المهوم بقتله كأنه قد استفاد حياة فيما يستقبل بالقصاص ، كنا^(٣) قد
 أدبنا المعنى في تفسيرنا هذا على صورته التي هو عليها في الآية حتى لا نعرف
 فضلاً ، وحتى يكون حال الآية والتفسير حال اللفظتين : إحداهما غريبة
 والأخرى مشهورة فتفسر الغريبة بالمشهورة ، مثل أن تقول مثلاً في الشوقب

(١) جواب إذا همّ الخ . (٢) قوله ما الخ جواب لما . (٣) جواب إذا قلنا .

إنه الطويل وفي القَـط إنه الكتاب وفي الدُّسْر إنه المسامير . ومن صار
الأمر به إلى هذا كان الكلام معه محالاً .

واعلم أنه ليس عجيب أعجب من حال من يرى كلامين أجزاء أحدهما
مخالفة في معانيها لأجزاء الآخر ثم يرى أنه يسع في العقل أن يكون
معنى أحد الكلامين مثل معنى الآخر سواء حتى يتصدى فيقول : إنه
لو كان يكون الكلام فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه لكان
ينبغي أن توجد تلك المزية في تفسيره : ومثله في العجب أنه ينظر إلى قوله
تعالى « فما رحمت تجارتهم » فيرى إعراب الاسم الذي هو التجارة قد تغير
فصار مرفوعاً بعد أن كان مجروراً ، ويرى أنه قد حذف من اللفظ بعض
ما كان فيه وهو الواو في « ربحوا » و« في » من قولنا : في تجارتهم . ثم لا نعلم
أن ذلك يقتضى أن يكون المعنى قد تغير كما تغير اللفظ .

واعلم أنه ليس للحجج والدلائل في صحة ما نحن عليه حد ونهاية وكما
اتتهى منه باب انفتح فيه باب آخر . وقد أردت أن آخذ في نوع آخر من
الحجاج ومن البسط والشرح فتأمل ما أكتبه لك .

اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين قسم تعزى المزية والحسن
فيه إلى اللفظ وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم . فالقسم الأول الكناية
والاستمارة والتمثيل الكائن على حد الاستمارة وكل ما كان فيه على الجملة
مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر ، فما من ضرب من هذه الضروب
إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية ، فإذا

قلت : هو كثير رماد القدر : كان له موقع وحظ من القبول لا يكون إذا قلت : هو كثير القرى والضيافة . وكذا إذا قلت : هو طويل النجاد : كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت : هو طويل القامة . وكذا إذا قلت : رأيت أسداً . كان له مزية لا تكون إذا قلت : رأيت رجلاً يشبه الأسد ويساويه في الشجاعة . وكذلك إذا قلت : أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى . كان له موقع لا يكون إذا قلت : أراك تتردد في الذي دعوتك إليه كمن يقول أخرج ولا أخرج فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى . وكذلك إذا قلت : ألقى حبله على غاربه . كان له مأخذ من القاب لا يكون إذا قلت : هو كالبعير الذي يلتقي حبله على غاربه^(١) حتى يرعى كيف يشاء وينهب حيث يريد لا يجهل المزية فيه إلا عديم الحس ، ميت النفس ، وإلا من لا يكلم ، لأنه من مبادئ المعرفة التي من عندها لم يكن للكلام معه معنى وإذا قد عرفت هذه الجملة فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني واحداً واحداً وتعرف محصولها وحقائقها ، وأن تنظر أولاً إلى الكناية وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم : هو كثير رماد القدر : وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة ، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفتته بأن رجعت إلى نفسك فقلت : إنه كلام قد جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدر الكثيره ويطبخ فيها للقرى والضيافة ، وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدر

(١) الغارب الكامل من ذي الحنف وهو ما بين السنام والعنق .

كثير إحراق الحطب تحتمها وإذا كثير إحراق الحطب كثير الرماد لا بحالة .
وهكذا السبيل في كل مكان كناية فليس من لفظ الشعر عرفت أن ابن
هرمة أراد بقوله * ولا أبتاع إلا قريبة الأجل * التمدح بأنه مضياف
واسكنك عرفته بالنظر اللطيف وبأن علمت أنه لا معنى للتمدح بظاهر
ما يدل عليه اللفظ من قرب أجل ما يشتريه فطلبت له تأويلاً فعلمت أنه
أراد أنه يشتري ما يشتريه للأضياف ، فإذا اشترى شاة أو بعيراً كان قد
اشترى ما قد دنا أجله لأنه يذبح وينحر عن قريب

وإذ قد عرفت هذا في الكناية ، فالاستمارة في هذه القضية^(١) وذلك
أن موضوعها على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من
اللفظ ولكنه يعرفه من معنى اللفظ . بيان هذا أنا نعلم أنك لا تقول :
رأيت أسداً . إلا وغرضك أن تثبت للرجل أنه مساو للأسد في شجاعته
وجرأته وشدة بطشه وإقدامه وفي أن الذعر لا يخامره والخوف لا يعرض
له . ثم نعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ أسد ولسكنه
يعقله من معناه ، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله أسداً مع العلم بأنه رجل ،
إلا أنك أردت أنه بلغ من شدة مشابهته للأسد ومساواته إياه مبلغاً يتوهم
معه أنه أسد بالحقيقة ، فاعرف هذه الجملة وأحسن تأملها .

واعلم أنك ترى الناس وكأنهم يرون أنك إذا قلت : رأيت أسداً :
وأنت تريد التشبيه كنت تقلت لفظ أسد عما وضع له في اللغة واستعملته
في معنى غير معناه حتى كأن ليس الاستمارة إلا أن تعبد إلى اسم الشيء
فتجمله اسماً لشبيهه ، وحتى كأن لا فصل بين الاستمارة وبين تسمية المطر

(١) هذه الجملة تبدأ وخير .

سماء والنبت غيتاً والمزادة^(١) راوية وأشباه ذلك مما يقع فيه اسم الشيء على ما هو منه بسبب ، ويذهبون عما هو مركزوز في الطباع من أن المعنى فيها المبالغة ، وأن يدعى في الرجل أنه ليس برجل ولكنه أسد بالحقيقة ، وأنه إنما يعار اللفظ من بعد أن يعار المعنى ، وأنه لا يشرك في اسم الأسد إلا من بعد أن يدخل في جنس الأسد . لا ترى أحدا يعقل إلا وهو يعرف ذلك إذا رجع إلى نفسه أدنى رجوع . ومن أجل أن كان الأمر كذلك رأيت العقلاء كلهم يثبتون القول بأن من شأن الاستعارة أن تكون أبداً أبلغ من الحقيقة ، وإلا فإن كان ليس ههنا إلا نقل اسم من شيء إلى شيء فن أين يجب - ليت شعري - أن تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة؟ ويكون لقولنا: رأيت أسداً: منية على قولنا: رأيت شبيهاً بالأسد؟ وقد علمنا أنه محال أن يتغير الشيء في نفسه بأن ينقل إليه اسم قد وضع لغيره من بعد أن لا يراد من معنى ذلك الاسم فيه شيء بوجه من الوجوه بل يجعل كأنه لم يوضع لذلك المعنى الأصلي أصلاً ، وفي أي عقل يتصور أن يتغير معنى «شبيهاً بالأسد»^(٢) بأن يوضع لفظ أسد عليه وينقل إليه؟ واعلم أن العقلاء بنوا كلامهم إذ قاسوا وشبهوا على أن الأشياء تستحق الاسامي لخواص معان هي فيها دون ما عداها ، فإذا أثبتوا خاصة شيء لشيء أثبتوا له اسمه ، فإذا جماعوا الرجل بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيئاً قالوا: هو أسد: وإذا وصفوه بالتساهي في الخير والحصل الشريفة أو بالحسن الذي يهبر قالوا: هو ملك: وإذا

(١) المزادة القرية المزيد فيها بأن تجعل من جلدتين .

(٢) أي رأيت شبيهاً بالأسد في فؤادك : رأيت أسداً .

وصفوا الشيء بفاية الطيب قالوا : هو مسك : وكذلك الحكم أبدا . ثم انهم اذا استقصوا في ذلك نفوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا : ليس هو بانسان وانما هو أسد ، وليس هو آدميا وانما هو ملك : كما قال الله تعالى « ما هذا بشر إلا هذا الاملك كريم » ثم ان لم يريدوا أن يخرجوه عن جنسه جملة قالوا : هو أسد في صورة انسان وهو ملك في صورة آدمي : وقد خرج هذا الممتنبي في أحسن عبارة وذلك في قوله :

نحن ركب ملجنّ في زى ناس فوق طير لها شخوص الجبال^(١)

ففي هذه الجملة بيان لمن عقل ان ليست الاستعارة نقل اسم عن شيء الى شيء ولكنها ادعاء معنى الاسم لشيء اذ لو كانت نقل اسم وكان قولنا رأيت أسدا بمعنى رأيت شبيها بالأسد ولم يكن ادعاء انه أسد بالحقيقة لكان محالا أن يقال : ليس هو بانسان ولكنه أسد أو هو أسد في صورة انسان : كما انه محال أن يقال : ليس هو بانسان ولكنه شبيه بأسد : أو يقال : هو شبيه بأسد في صورة انسان :

واعلم انه قد كثر في كلام الناس استعمال لفظ النقل في الاستعارة فمن ذلك قولهم : ان الاستعارة تمليق العبارة على غير ما وضمت له في أصل اللغة على سبيل النقل : وقال القاضي أبو الحسن : الاستعارة ما اكتفى فيه بالاسم المستعار عن الأصلي ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها : ومن شأن ما غمض من المعاني ولطف أن يصعب تصويره على الوجه الذي هو عليه لعامة الناس فيقع لذلك في المبارات التي يعبر بها عنه ما يوهم الخطأ ،

(١) قوله : (ملجن) أصله «من الجن» وقد ترك الناس مثل هذا التخفيف في الكتاب وإن يتركوه في الخطاب .

واطلافيهم في الاستعارة أنها نقل للعبارة عما وضعت له من ذلك^(١) فلا يصح الأخذ به . وذلك انك اذا كنت لا تطلق اسم الأسد على الرجل الا من بعد أن تدخله في جنس الأسود من الجهة التي بينا لم تكن نقلت الاسم عما وضع له بالحقيقة لأنك انما تكون ناقلا اذا أنت أخرجت معناه الأصلي من أن يكون مقصودك ونقضت به يدك ، فلما أن تكون ناقلا له عن معناه مع إرادة معناه فحال متناقض .

واعلم ان في الاستعارة ما لا يتصور تقدير النقل فيه ألبتة وذلك مثل قول لبيد :

وغداة ريح قد كشف وقرّة اذا أصبحت بيد الشمال زمامها^(٢)
لا خلاف في أن اليد استعارة ، ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء ، وذلك أنه ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد فيمكنك أن تزعم أنه نقل لفظ اليد اليه ، وانما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال في تصرفها الغداة على طبيعتها شبهة الانسان قد أخذ الشيء^(٣) بيده يقلبه ويصرفه كيف يريد ، فلما أثبت لها مثل فعل الانسان باليد استعار لها اليد وكما لا يمكنك تقدير النقل في لفظ اليد كذلك لا يمكنك أن تجعل الاستعارة فيه من صفة اللفظ . ألا ترى انه محال أن تقول : انه استعار لفظ اليد للشمال ؛ وكذلك سبيل نظائره مما تجدهم قد أثبتوا فيه للشيء عضوا من أعضاء الانسان من أجل اثباتهم له المعنى الذي يكون في ذلك

(١) خبر اطلاقهم . (٢) القرّة بالكسر البرد وما يصيب الإنسان وغيره منه .

(٣) جمة (قد أخذ) حال من الإنسان .

المعضوم من الإنسان كبيت الحماسة :

إذا هزه في عظم قرن تهلت نواجذ أفواه المنايا الضواحك^(١)
فإنه لما جعل المنايا تضحك جعل لها الأفواه والنواجذ التي يكون الضحك
فيها ، وكبيت المتنبي :

خميس بشرق الأرض والغرب زحفه وفي أذن الجوزاء منه زمازم^(٢)
لما جعل الجوزاء تسمع على عادتهم في جعل النجوم تعقل ووصفهم لها
بما يوصف بها الاناسي أثبت لها الأذن التي بها يكون السمع من الاناسي ،
فأنت الآن لا تستطيع أن تزعم في بيت الحماسة أنه استعار لفظ النواجذ
ولفظ الأفواه لأن ذلك يوجب المحال ، وهو أن يكون في المنايا شيء قد
شبهه بالنواجذ وشيء قد شبهه بالأفواه ، فليس إلا أن تقول انه لما ادعى
أن المنايا تسرو وتستبشر إذا هوهز السيف وجعلها تسروها بذلك أضحك
أراد أن يبالغ في الأمر فجعلها في صورة من يضحك حتى تبدو نواجذه
من شدة السرور . وكذلك لا يستطيع أن تزعم أن المتنبي قد استعار لفظ
الأذن لأنه يوجب أن يكون في الجوزاء شيء قد أراد تشبيهه بالأذن
وذلك من شنيع المحال .

فقد تبين من غير وجه أن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء
لا نقل الاسم عن الشيء ، وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشيء
علمت أن الذي قالوه من أنها تعليق للمعبرة على غير ما وضعت له في اللغة
ونقل لها عما وضعت له ، كلام قد تسامحوا فيه لأنه إذا كانت الاستعارة ادعاء

(١) القرن بالكسر المثل الكاف ، وتهلت لاحت وظهرت من البهر والسرور . والبيت

لتأبط شراً . (٢) الزمازم جمع زمزمة ولها معان المراد بها هنا صوت الرعد .

معنى الاسم لم يكن الاسم نزالاً عما وضع له بل مقراً عليه .
واعلم انك تراهم لا يمتنعون إذا تكلموا في الاستمارة من أن يقولوا
إنه أراد المبالغة فجعله أسداً بل هم يلجأون إلى القول به وذلك صريح في
أن الأصل فيها المعنى وأنه المستعار في الحقيقة وأن قولنا : استمير له اسم
الأسد . إشارة إلى أنه استمير له معناه ، وأنه جعل إياه ، وذلك أننا لو لم
نقل ذلك لم يكن لحمل ههنا معنى ، لأن جعل لا يصلح إلا حيث يراد
إثبات صفة للشيء . كقولنا : جعلته أميراً وجعلته لصاً : تريد أنك أثبت له
الأمارة ونسبته إلى الخصوصية وادعيتها عليه ورميته بها . وحكم « جعل »
إذا تعدى إلى مفعولين حكم صير فكما لا تقول : صيرته أميراً . إلا على معنى
أنك أثبت له صفة الأمارة ، كذلك لا يصح أن تقول : جعلته أسداً : إلا على
معنى انك أثبت له معاني الأسد . وأما ما تجده في بعض كلامهم من
أن « جعل » يكون بمعنى « سمى » فما تسامعوا فيه أيضاً ، لأن المعنى
معلوم وهو مثل أن تجهد الرجل يقول : أنا لا أسميه إنساناً . وغرضه أن
يقول إنى لا أثبت له المعاني التي بها كان الإنسان إنساناً . فأما أن يكون
« جعل » في معنى « سمى » هكذا غفلاً فما لا يخفى فساده . ألا ترى انك لا تجهد
حافلاً يقول : جعلته زيداً . بمعنى سميته زيدا ، ولا يقال للرجل : اجعل ابنك
زيداً : بمعنى سمه زيدا ، و : ولد لفلان ابن فجعله عبد الله : أى سماه عبد الله .
هذا ما لا يشك فيه ذو عقل إذا نظر . وأكثر ما يكون منهم هذا
التسامح أعنى قولهم ان « جعل » يكون بمعنى « سمى » في قوله تعالى :
« وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا » فقد ترى في التفسير أن
جعل يكون بمعنى سمى وعلى ذلك فلا شبهة في أن ليس المعنى على مجرد

التسمية ولكن على الحقيقة التي وصفتها لك ، وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها فيهم ، وعن هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر من الاسم ، أعني إطلاق اسم البنات وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث وانقط البنات من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة . هذا محال أو لا ترى إلى قوله تعالى « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ » فلو كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة لما قال الله تعالى « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ » هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفة ولم يكن غير أن وضعوا اسماً لا يريدون به معنى لما استحقوا إلا اليسير من الذم ، ولما كان هذا القول منهم كفراً والتفسير الصحيح والعبارة المستقيمة ما قاله أبو إسحق الزجاج رحمه الله فإنه قال : إن الجمل ههنا في معنى القول والحكم على الشيء تقول « قد جعلت زيدا أعلم الناس » أي وصفته بذلك وحكمت به .

ونرجع إلى الغرض فنقول : فإذا ثبت أن ليست الاستعارة نقل الاسم ولكن ادعاء معنى الاسم ، وكنا إذا عقلنا من قول الرجل « رأيت أسداً » أنه أراد به المبالغة في وصفه بالشجاعة وأن يقول أنه من قوة القلب ومن فرط البسالة وشدة البطش وفي أن الخوف لا يخامرهم والذعر لا يمرض له بحيث لا ينقص عن الأسد ، لم نعقل ذلك^(١) من لفظ أسد ولكن من ادعائه معنى الأسد الذي رآه — ثبت بذلك^(٢) أن الاستعارة كالكناية في أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ

(١) جواب إذا عقلنا . (٢) جواب (فإذا ثبت أن ليست الاستعارة) .

وإذ قد عرفت أن طريق العلم بالمعنى في الاستعارة والكناية معاً
المعقول فاعلم أن حكم التمثيل في ذلك حكمها ، بل الأمر في التمثيل أظهر
وذلك أنه ليس من عاقل يشك إذا نظر في كتاب يزيد بن الوليد إلى مروان
ابن محمد حين بلغه أنه يتلكأ في بيعته : أما بعد فإني أراك تقدم رجلاً
وتؤخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت والسلام .
يعلم أن المعنى أنه يقول له : بلغني أنك في أمر البيعة بين رأيين مختلفين
ترى تارة أن تبائع وأخرى أن تمتنع من البيعة ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعمل
على أي الرأيين شئت : وانه لم يعرف ذلك من لفظ التقديم والتأخير أو من
لفظ الرجل ، ولسكن بأن علم أنه لا معنى لتقديم الرجل وتأخيرها في رجل
يدعى إلى البيعة ، وان المعنى على انه أراد ان يقول ان مثلك في ترددك
بين ان تبائع وبين أن تمتنع مثل رجل قائم ليذهب في أمر فجعلت نفسه
تريه تارة ان الصواب في ان يذهب وأخرى انه في ان لا يذهب فجعل
يقدم رجلاً تارة ويؤخر أخرى

وهكذا كل كلام كان ضرب مثل ، لا يخفى على من له ادنى تمييز ان
الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ولكن
تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد ،
ولو كان الذي يكون غرض المتكلم يعلم من اللفظ ما كان لقولهم : ضرب
كذا مثلاً كذا معنى ، فما اللفظ يضرب مثلاً ولكن المعنى فإذا قلنا
في قول النبي عليه السلام « إياكم وخضراء الدمن » إنه ضرب عليه السلام
خضراء الدمن مثلاً للمرأة الحسناء في منبت السوء ، لم يكن المعنى انه
صلى الله عليه وسلم ضرب لفظ خضراء الدمن مثلاً لها . هذا ما لا يظنه

من به مسٌ فضلاً عن العاقل . فقد زال الشك وارتفع في أن طريق العلم بما يراد لإبائته والخبر به في هذه الأجناس الثلاثة التي هي الكناية والاستعارة والتخييل المعقول^(١) دون اللفظ من حيث يكون القصد بالإبائات فيها إلى معنى ليس هو معنى اللفظ ولكنه معنى يستدل بمعنى اللفظ عليه ويستنبط منه ، كنجو ما ترى من أن القصد في قولهم : هو كثير رماذ القدر : إلى كثرة القرى ، وأنت لا تعرف ذلك من هذا اللفظ الذي تسممه ولكنك تعرفه بأن تستدل عليه بمعناه على ما مضى الشرح فيه .

وإذ قد عرفت ذلك فينبغي أن يقال لهؤلاء الذين اعترضوا علينا في قولنا إن الفصاحة وصف نجب للكلام من أجل مزية تكون في معناه وإنما لا تكون وصفاً له من حيث اللفظ مجرداً عن المعنى ، واحتجوا بأن قالوا : إنه لو كان الكلام إذا وصف بأنه فصيح كان ذلك من أجل مزية تكون في معناه لوجب أن يكون تفسيره فصيحاً مثله : - أخبرونا عنكم^(٢) أترون أن من شأن هذه الأجناس إذا كانت في الكلام أن تكون له بها مزية توجب له الفصاحة أم لا ترون ذلك ؟ فإن قالوا : لا نرى ذلك . لم يكلموا وإن قالوا : نرى للكلام إذا كانت فيه مزية توجب له الفصاحة . قيل لهم فاخبرونا عن تلك المزية أتكون في اللفظ أم في المعنى ؟ فإن قالوا : في اللفظ دخلوا في الجهالة من حيث يلزم من ذلك أن تكون الكناية والاستعارة والتخييل أوصافاً للفظ لأنه لا يتصور أن تكون مزيتها في اللفظ حتى تكون أوصافاً له ، وذلك محال من حيث يعلم كل

(١) خبر « إن طريق العلم » . (٢) هذه الجملة هي مقول قوله « فينبغي أن يقال » الخ .

عاقل انه لا يكتفى باللفظ عن اللفظ وانه انما يكتفى بالمعنى عن المعنى وكذلك يعلم انه لا يستعار اللفظ مجرداً عن المعنى ولكن يستعار المعنى ثم اللفظ. يكون تبع المعنى على ما قدمنا الشرح فيه . ويعلم كذلك انه محال أن يضرب المثل باللفظ. وأن يكون قد ضرب لفظ « أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى » مثلاً لتردده في أمر البيعة وإن قالوا : هي في المعنى قيل لهم فهو ما أردناكم عليه فدعوا الشك عنكم ، وانتبهوا من رقتكم ، فإنه علم ضروري قد أدى التقسيم إليه ، وكل علم كان كذلك فانه يجب القطع على كل سؤال يسئل فيه بأنه خطأ وان السائل ملبوس عليه . ثم ان الذي يعرف به وجه دخول اللفظ عليهم في قولهم : إنه لو كان الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه لوجب أن يكون تفسيره فصيحاً مثله : هو انك اذا نظرت إلى كلامهم هذا وجدتهم كأنهم قالوا إنه لو كان الكلام إذا كان فيه كناية أو استعارة أو تمثيل كان لذلك فصيحاً ، لوجب أن يكون إذا لم توجد فيه هذه المعاني فصيحاً أيضاً ، ذاك لأن تفسير الكناية أن تتركها ونصرح بالمكنى عنه فنقول إن المعنى في قولهم : هو كثير رماد القدر . أنه كثير القرى . وكذلك الحكم في الاستعارة فإن تفسيرها أن تتركها ونصرح بالتشبيه فنقول في « رأيت أسداً » : ان المعنى رأيت رجلا يساوى الأسد في الشجاعة . وكذلك الأمر في التمثيل لأن تفسيره ان نذكر الممثل له فنقول في قوله « أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى » إن المعنى انه قال أراك تتردد في أمر البيعة فنقول تارة أفعل وتارة لا أفعل كمن يريد الذهاب في وجه فتريه نفسه تارة ان الصواب في أن يذهب وأخرى انه في أن لا يذهب فيقدم رجلا

ويؤخر أخرى . وهذا خروج عن المعقول لأنه بمنزلة أن تقول لرجل قد نسب لوصفه علة : إن كان هذا الوصف يجب لهذه العلة فينبغي أن يجب مع عدمها .

ثم إن الذى استهواهم هو أنهم نظروا إلى تفسير ألفاظ اللغة بعضها ببعض فالما رأوا اللفظ إذا فسر بلفظ مثل أن يقال فى الشرحب إنه الطويل لم يحز أن يكون فى المفسر من حيث المعنى مزية لا تكون فى التفسير ، ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل ، وذلك غلط منهم ، لأنه إما كان للمفسر فيما نحن فيه الفضل والمزية على التفسير من حيث كانت الدلالة فى المفسر دلالة معنى على معنى وفى التفسير دلالة لفظ على معنى ، وكان من المركوز فى الطباع والراسخ فى غرائز العقول أنه متى أريد الدلالة على معنى فترك أن يصرح به ويذكر باللفظ الذى هو له فى اللغة وعمد إلى معنى آخر فأشير به إليه ، وجعل دليلاً عليه ، كان للكلام بذلك حسن ومزية لا يكونان إذا لم يصنع ذلك وذكر بلفظه صريحاً ولا يكون هذا الذى ذكرت أنه سبب فضل المفسر على التفسير من كون الدلالة فى المفسر دلالة معنى على معنى وفى التفسير دلالة لفظ على معنى حتى يكون للفظ المفسر معنى معلوم يعرفه السامع ، وهو غير معنى لفظ التفسير فى نفسه وحقيقته ، كما ترى من أن الذى هو معنى اللفظ فى قولهم هو كثير رماد القدرة غير الذى هو معنى اللفظ فى قولهم : هو كثير القرى : ولو لم يكن كذلك لم يتصور أن يكون ههنا دلالة معنى على معنى .

وإذ قد عرفت هذه الجملة فقد حصل لنا منها أن المفسر يكون له دلتان دلالة اللفظ على المعنى ودلالة المعنى الذى دل اللفظ عليه على معنى

لفظ آخر ، ولا يكون للتفسير إلا دلالة واحدة وهي دلالة اللفظ ، وهذا الفرق هو سبب أن كان للمفسر الفضل والمزية على التفسير ، ومحال أن يكون هذا قضية المفسر والتفسير في ألقاظ اللغة . ذلك لأن معنى المفسر يكون مجهولاً عند السامع ومحال أن يكون للمجهول دلالة . ثم إن معنى المفسر يكون هو معنى التفسير بعينه ، ومحال إذا كان المعنى واحداً أن يكون للمفسر فضل على التفسير لأن الفضل كان في مسألتنا بأن دل لفظ المفسر على معنى ثم دل معناه على معنى آخر . وذلك لا يكون مع كون المعنى واحداً ولا يتصور .

بيان هذا أنه محال أن يقال إن معنى الشرحب الذي هو المفسر يكون دليلاً على معنى تفسيره الذي هو الطويل على وزان قولنا إن معنى « كثير رماد القدر » يدل على معنى تفسيره الذي هو « كثير القرى » لأمرين (أحدهما) أنك لا تفسر الشرحب حتى يكون معناه مجهولاً عند السامع ومحال أن يكون للمجهول دلالة (والثاني) أن المعنى في تفسيرنا الشرحب بالطويل أن نعلم السامع أن معناه هو معنى الطويل بعينه . وإذا كان كذلك كان محالاً أن يقال أن معناه يدل على معنى الطويل ، والذي يعقل أن يقال أن معناه هو معنى الطويل . فاعرف ذلك ، وانظر إلى لعب الغفلة بالقوم ، وإلى مارأوا في منامهم من الأحلام الكاذبة ، ولو أنهم تركوا الاستنامة إلى التقليد والأخذ بالهويّة وترك النظر ، وأشعروا قلوبهم أن همنا كلاماً ينبغي أن يصنع إليه ، لعلموا وأعاد إعجابهم بأنفسهم في سؤا لهم هذا وفي سائر أقوالهم عجباً منها ومن تطويح الظنون بها .

وإذ قد بان سقوط ما اعترض به القوم وفش غلطهم فينبغي أن

تعلم ان ليست المزايا التي تجدها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تحسها في أنفس^(١) المعاني التي يقصد المتكلم بخبره إليها، ولكها في طريق إثباته لها، وتقريره إيها، وانك إذا سمعتهم يقولون إن من شأن هذه الأجناس أن تسكب المعاني مزية وفضلا، وتوجب لها شرفا ونبلا، وأن تفضحها في نفوس السامعين. فإنهم لا يعنون أنفس المعاني التي يقصد المتكلم بخبره إليها كالتقري والشجاعة والتردد في الرأي، وانما يعنون اثباتها لما ثبت له ويخبر بها عنه، فإذا جعلوا للكناية مزية على التصريح لم يجعلوا تلك المزية في المعنى المكنى عنه، ولكن في إثباته للذي ثبت له، وذلك اننا نعلم أن المعاني التي يقصد الخبر بها لا تتغير في أنفسها بأن يكفى عنها بعمان سواها، ويترك أن تذكر الألفاظ التي هي لها في اللغة، ومن هذا الذي يشك أن معنى طول القامة وكثرة القرى لا يتغيران بأن يكفى عنهما بطول النجاد وكثرة رماد القدر، وتقدير التغيير فيهما يؤدي إلى أن لا تكون الكناية عنهما ولكن عن غيرهما، وقد ذكرت هذا في صدر الكتاب، وذكرت أن السبب في ان كان يكون للإثبات إذا كان من طريق الكناية مزية لا تكون إذا كان من طريق التصريح انك إذا كنييت عن كثرة القرى بكثرة رماد القدر كنت قد أثبتت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليلها، وما هو علم على وجودها، وذلك لأعماله يكون أبلغ من إثباتها بنفسها، وذلك لأنه يكون سبيلها حينئذ سبيل الدعوى تكون مع شاهد، وذكرت ان السبب في ان كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة انك إذا ادعيت للرجل انه أسد بالحقيقة كان ذلك أبلغ وأشد

(١) قوله « في أنفس » خير ليست المزايا .

في تسويته بالأسد في الشجاعة . ذلك لأنه محال أن يكون من الأسود ثم لا تكون له شجاعة الأسود وكذلك الحكم في التمثيل فإذا قلت : أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى : كان أبلغ في إثبات التردد له من أن تقول : أنت كمن يقدم رجلاً ويؤخر أخرى .

واعلم أنه قد يهجنس في نفس الإنسان شيء يظن من أجله أنه ينبغي أن يكون الحكم في المزية التي تحدث بالاستعارة أنها تحدث في المثبت دون الإثبات ، وذلك أن تقول : إنا إذا نظرنا إلى الاستعارة وجدناها إنما كانت أبلغ من أجل أنها تدل على قوة الشبه وأنه قد تناهى إلى أن صار المشبه لا يتميز عن المشبه به في المعنى الذي من أجله شبه به ، وإذا كان كذلك كانت المزية الحادثة بها حادثة في الشبه ، وإذا كانت حادثة في الشبه كانت في المثبت دون الإثبات : والجواب عن ذلك أن يقال إن الاستعارة لعمري تقتضي قوة الشبه وكونه بحيث لا يتميز المشبه عن المشبه به ، ولكن ليس ذلك سبب المزية ، وذلك لأنه لو كان ذلك سبب المزية لكان ينبغي إذا جئت به صريحاً فقلت : رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة وبحيث لولا صورته لظننت أنك رأيت أسداً : وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة أن تجد^(١) لكلامك المزية التي تجدها لقولك : رأيت أسداً . وليس يخفى على صاقل أن ذلك لا يكون .

فإن قال قائل : إن المزية من أجل أن المساواة تعلم في « رأيت أسداً » من طريق المعنى وفي « رأيت رجلاً مساوياً للأسد » من طريق اللفظ : قيل قد قلنا فيما تقدم إنه محال أن يتغير حال المعنى في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى

(١) « أن تجد » الخ فاعل ينبغي .

آخر ، وأنه لا يتصور أن يتغير معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطول
النجاد ، ومعنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرماد وكما أن ذلك
لا يتصور فكذلك لا يتصور أن يتغير معنى مساواة الرجل الأسد في
الشجاعة بأن يكنى عن ذلك ويدل عليه بأن يجعله أسداً ، فأنت الآن
إذا نظرت إلى قوله :

فأسابت لؤلؤاً من نرجس وسقمت ورداً وعضت على العناب بالبرد^(١)

فرأيتَه قد أفادك أن الدمع كان لا يحرم من شبه اللؤلؤ والعين من
شبه النرجس شيئاً - فلا تحسبن أن سبب الحسن الذي تراه والأريحية
التي تجدها عنده^(٢) أنه أفادك ذلك لحسب ، وذلك أنك تستطيع أن تجيء
به صريحاً فتقول : فأسبت دمعاً كأنه اللؤلؤ بعينه من عين كأنها النرجس
حقيقة ، ثم لا ترى من ذلك الحسن شيئاً ، ولكن اعلم أن سبب أن
رافك^(٣) وأدخل الأريحية عليك ، انه أفادك في إثبات شدة الشبه مزية ،
وأوجدك فيه خاصة قد غرز في طبع الإنسان أن يرتاح لها ، ويجد في نفسه
هزة عندها ، وهكذا حكم نظائره كقول أبي نواس :

تبكى فتذرى الدرّ عن نرجس وتلطم الورد بعناب

وقول المتنبي :

بدت قرأ ومالت خطوط بان وفاحت عنبراً ورنّت غوالا

(١) وفي نسخة « فأطرت » بدل فأسبت وهي الرواية المشهورة .

(٢) أي عند البيت أو قوله السابق ذكره ، والضمير في أنه عائد إليه أيضاً .

(٣) الضمير فيه يعود إلى قوله السابق ذكره أو إلى البيت ١٥ من هامش نسخة الـدرس .

واعلم أن من شأن الاستعارة أنك كلما زدت إرادتك التشبيه إخفاء
ازدادت الاستعارة حسناً ، حتى أنك تراها أغرب ما تكون إذا كان
الكلام قد ألف تأليفاً إن أردت أن تفصح فيه بالتشبيه خرجت إلى شيء
تعافه النفس ، ويألفه السمع ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

أثمرت أغصان راحته يجنان الحسن عنابا

ألا ترى أنك لو حملت نفسك على أن تظهر التشبيه وتفصح به
احتجت إلى أن تقول : أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي
الحسن شبيه العناب من أطرافها المخضوبة . وهذا مالا تخفى غنائه من
أجل ذلك كان موقع العناب في هذا اليب أحسن منه في قوله : وعضت
على العناب بالبرد • وذلك لأن إظهار التشبيه فيه لا يقيح هذا القبح المفرط
لأنك لو قلت : وعضت على أطراف أصابع كالعناب بثر كالبرد . كان
شيئا يتكلم بمثله وإن كان مردولا . وهذا موضع لا يتبين سره إلا من
كان متهب الطبع حاذق القريحة ، وفي الاستعارة علم كثير ولطائف معان
ودقائق فروق وستقول فيها إن شاء الله في موضع آخر .

واعلم أنا حين أخذنا في الجواب عن قولهم : انه لو كان الكلام يكون
فصيحا من أجل مزية تكون في معناه لكان ينبغي أن يكون تفسيره
فصيحا مثله : فلنا إن الكلام الفصيح ينقسم قسمين - قسم تمزى المزية فيه
إلى اللفظ ، وقسم تمزى فيه إلى النظم . وقد ذكرنا في القسم الأول من
الحجج مالا يبق معه لما قل إذا هو تأملها شك في بطلان ما تعلقوا به من
انه يلزمنا في قولنا ان الكلام يكون فصيحا من أجل مزية تكون في

معناه أن يكون^(١) تفسير الكلام القصيح فصيحاً مثله ، وأنه تهوس منهم
وتفحم في المجادلات .

وأما القسم الذي نعزى فيه المزية الى النظم فإنهم ان ظنوا ان سؤالهم
الذي اغتروا به يتجه لهم فيه كأن أمرهم أعجب ، وكان جهلهم في ذلك أعرب ،
وذلك ان النظم كما بينا هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه ،
والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست معاني النحو معاني الألفاظ فيتصور أن
يكون لها تفسير وجلة الأمر أن النظم إنما هو أن الحمد من قوله تعالى « الحمد لله
رب العالمين الرحمن الرحيم » مبتدأ والله خبر ورب صفة لأسم الله تعالى
ومضاف الى العالمين والرحمن مضاف إليه ؛ والرحمن الرحيم صفتان كالرب ،
ومالك من قوله « مالك يوم الدين » صفة أيضا ومضاف الى يوم ويوم
مضاف الى الدين ، وإياك ضمير اسم الله تعالى مما هو ضمير يقع موقع الاسم
اذا كان الاسم منصوباً معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانه اقلت :
الله نمبد . ثم ان نمبد هو المقتضى معنى النسب فيه وكذلك حكم
« إياك نستعين » ثم ان جملة « إياك نستعين » مبطوف بالواو على جملة
« إياك نمبد » والصراط مفعول ، والمستقيم صفة للصراط ، « وصراط
الدين » بدل من الصراط المستقيم ، و « أنعمت عليهم » صلة الذين ، و « غير
المفضوب عليهم » صفة الذين ، « والضالين » معطوف على المفضوب عليهم .
فانظر الآن هل يتصور في شيء من هذه المعاني ان يكون معنى اللفظ ؟
وهل يكون كون الحمد مبتدأ معنى لفظ الحمد ؟ أم يكون كون رب صفة
وكونه مضافاً الى العالمين معنى لفظ الرب ؟

(١) فاعل يلزمنا .

فإن قيل : انه ان لم تكن هذه المعانى معانى الألفاظ فإنها تعلم على كل حال من ترتيب الألفاظ ومن الإعراب ، فبالرفع في الدال من الحمد يعلم انه مبتدا ، وبالجر في الباء من رب يعلم أنه صفة ، وبالياء في العالمين يعلم أنه مضاف إليه ، وعلى هذا قياس الكل : قيل ترتيب اللفظ لا يكون لفظا والإعراب وإن كان يكون لفظا فإنه لا يتصور أن يكون ههنا لفظان كلاهما علامة إعراب ثم يكون أحدهما تفسيرا للآخر . وزيادة القول في هذا من خطال الرأى فإنه مما يعلمه العاقل ببديهة النظر ، ومن لم يتنبه له في أول ما يسمع لم يكن أهلاً لأن يكلم ونعود إلى رأس الحديث فنقول :

قد بطل الآن من كل وجه وكل طريق أن تكون الفصاحة وصفاً للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان ، وإذا كان هذا صورة الحال وجملة الأمر ثم لم تر القوم تفكروا في شيء مما شرحناه بحال ، ولا أخطروه لهم بيال ، بان وظهر انهم لم يأتوا الأمر من بابه ، ولم يطلبوه من معدنه ، ولم يسألوا اليه طريقه ، وانهم لم يزيدوا على ان أو هموا أنفسهم ونها كاذبا انهم قد أبانوا الوجه الذى به كان القرآن معجزا ، والوصف الذى به بان من كلام المخلوقين ، من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قولا يشفى من شك غليلا ، ويكون على علم دليلا ، وإلى معرفة ما قصدوا اليه سبيلا

واعلم أنه إذا نظر العاقل إلى هذه الأدلة فرأى ظهورها استبعد أن يكون قد ظن ظان في الفصاحة أنها من صفة اللفظ صريحا ولعمري انه كذلك ينبغي ، إلا انا انما ننظر الى جدم وتشددم وبتهم الحكم بان المعانى لا تتزايد وانما تتزايد الألفاظ ، فأن كانوا قد قالوا الألفاظ وهم لا يريدونها

أنفسها وإنما يريدون لطائف معان تفهم منها ، لقد كان ينبغي أن يتبعوا ذلك من قولهم ما ينبغي عن غرضهم ، وأن يذكروا أنهم عنوا بالألفاظ ضرباً من المعنى ، وأن غرضهم مفهوم خاص .

هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخى معانى المحو فيما بين الكلم وأنك ترتب المعانى أولاً في نفسك ، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعانى لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب ، في غاية القوة والظهور^(١) ثم ترى الذين لهجوا بأمر اللفظ قد أبو الا أن يجعلوا النظم في الألفاظ ، فترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يحىء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعانى ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك ، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته ، وتراه ينظر إلى حال السامع فإذا رأى المعانى لا تقع مرتبة في نفسه ، إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه ، نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع منه . وسبب ذلك قصر الهمة وضعف العناية وترك النظر والانس بالتقليد ، وما يقنى وسوح الدلالة مع من لا ينظر فيها ، وإن الصبح ليلاً الأفق ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه ؟

واعلم أنك لا ترى في الدنيا علماً قد جرى الأمر فيه بديناً وأخيراً على ماجرى عليه في علم الفصاحة والبيان . أما البديء فهو أنك لا ترى نوعاً من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة ، والتصريح أغلب من التلويح ، والأمر في علم الفصاحة بالضد من هذا ، فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه وجدت

(١) قوله « في غاية القوة » خبر قوله « وأمر النظم » .

جله أو كانه رمزاً ووحياً وكنائية وتعريضاً، وإعناء إلى الغرض من وجه لا يفتن له إلا من غفل الفكر وأدق النظر، ومن يرجع من طبعه إلى الممية يقوى معها على الغامض، ويصل بها إلى الخفي حتى كان بسلا حراماً أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا نقاب لها، وبادية الصفحة لا حجاب دونها، وحتى كأن الإفصاح بها جرام، وذكرها إلا على سبيل السكناية والتعريض غير سائغ. وأما الأخير فهو انما لم نر العقلاء قد رضوا من انفسهم في شيء من العاوم ان يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ويكلم به بعضهم بعضاً من غير ان يعرفوا له معنى، ويقفوا منه على غرض صحيح، ويكون عندهم ان يسئلوا عنه بيان له وتفسير، إلا علم الفصاحة فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدمات وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً، أو يستطيعوا ان يسئلوا عنها أن يذكروا لها تفسيراً يصح

فن أقرب ذلك انك تراهم يقولون إذا هم تسكلموا في مزية كلام على كلام: ان ذلك يكون بجزالة اللفظ: وإذا تسكلموا في زيادة نظم على نظم ان ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة وعلى وجه دون وجه، ثم لا تجدهم يفسرون الجزالة بشيء ويقولون في المراد بالطريقة والوجه ما يحتمل منه السامع بطائل. ويقرأون في كتب البلاء ضروب كلام قد وصفوا اللفظ فيها بأوصاف تعلم ضرورة انها لا ترجع اليه من حيث هو لفظ ونطق لسان وصدى حرف كقولهم: لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه وأنه جيد السبك صحيح الطابع^(١)، وأنه ليس فيه فضل عن معناه:

(١) حكى العجاني «له طابع حسن» أي طيبة، والطابع بالفتح وبالكسر الحاتم اهـ من

وكتولهم : ان من حق اللفظ أن يكون طبقاً للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه : وكتقول بعض من وصف رجلاً من البلغاء : كانت ألقاظه قوالب لمانيه : هذا إذا مدحوه - وقولهم إذا ذموه : هو لفظ معتد ، وانه بتمقيده قد استهلك المعنى : وأشبه لهذا . ثم لا يخطر ببالهم انه يجب أن يطلب لما قالوه معنى وتعلم له فائدة ويحشم فيه فسكر ، وأن يعتقد على الجملة أقل ما في الباب انه كلام لا يصح حمله على ظاهره ، وأن يكون^(١) المراد باللفظ فيه نطق اللسان ، فالوصف بالتمكن والقلق في اللفظ محال فإنما يتمكن الشيء ويقلق اذا كان شيئاً ثبت في مكان ، والألقاظ حروف لا يوجد منها حرف حتى يعدم الذي كان قبله . وقولهم متمكن أو قلق وصف للكلمة بأسرها لا حرف منها ثم انه لو كان يصح في حروف الكلمة أن تكون باقية بمجموعها لسكان ذلك فيها محالاً أيضاً من حيث أن الشيء إنما يتمكن ويقلق في مكانه الذي يوجد ، فيه ومكان الحروف إنما هو الخلق والفم واللسان والشفتان ، فلو كان يصح عليها أن توصف بأنها تتمكن وتقلق لسكان يكون ذلك التمكن وذلك القلق منها في أما كتبها من الخلق والفم واللسان والشفتين . وكذلك قولهم : لفظ ليس فيه فضل عن معناه : محال أن يكون المراد به اللفظ لأنه ليس ههنا اسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص عنه . كيف وليس بالدرع وضعت الألقاظ على المعاني . وإن اعتبرنا المعاني الاستفادة من الجمل فكذلك ، وذلك انه ليس ههنا جملة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل يحصل بها الإثبات أو النفي أتم أو أنقص مما يحصل بأخرى ، وإنما فضل اللفظ عن المعنى ان تريد الدلالة بمعنى على معنى فتدخل

(١) « أن يكون » معطوف على « حله على ظاهره »

في أثناء ذلك شيئاً لاجابة بالمعنى المدلول عليه اليه . وكذلك السبيل في السبك والطابع وأشباههما لا يحتمل شيء من ذلك أن يكون المراد به اللفظ من حيث هو لفظ.

فإن أردت الصدق فإنك لا ترى في الدنيا شيئاً أعجب من شأن الناس مع اللفظ ، ولا فساد رأى مازج النفوس وخارها واسمحك فيها وصار كما جدى طبائعها ، أغرب من فساد رأيهم في اللفظ ، فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم ، أن تركهم وكأنهم إذا نظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغيبوا عن عقولهم ، وحيل بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونَه نظر ، ويرى لهم إيراد في الإصغاء وصَدْر^(١) ، فلست ترى إلا نفوساً قد جعلت ترك النظر دأبها ، ووهات بالهويتنا أسبابها ، فهي لغت بالاضاليل ، وتباعد عن التحصيل ، وتلقى بأيديها إلى الشبه ، وتسرع إلى القول المعوه . ولقد بلغ من قلة نظرهم ان قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن توصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ورأوا أبا العباس ثعلباً قد سمي كتابه (الفصيح) مع انه لم يذكر فيه إلا اللغة والألفاظ المفردة وكان محالاً إذا قيل إن الشمع بفتح الميم أفصح من الشمع بإسكانه ان يكون ذلك من أجل المعنى إذ ليس تقييد الفتحة في الميم شيئاً في الذي سمي به - سبق إلى قلوبهم^(٢) ان حكم الوصف بالفصاحة أينما كان وفي أي شيء كان ان لا يكون له مرجع إلى المعنى البتة ، وان يكون وصفاً للفظ في نفسه ومن حيث هو لفظ ونطق لسان ، ولم يعلموا ان المعنى في وصف

(١) هو في الأصل من إرارة إزبل الماء وصدورها عنه . وفسره الأستاذ بالإقبال والرجوع .

(٢) «جدة» سبق جواب قوله : لما رأوا الكتب . الخ

الألفاظ المفردة بالفصاحة أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر ، أو أنها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها ، وأن الذي هو معنى الفصاحة في أصل اللغة هو الإبانة عن المعنى بدلالة قولهم فصيح وأعمم : وقولهم : أفصح الأعمى ، وفصح اللحن ، وأفصح الرجل بكذا : إذا صرح به ، وأنه لو كان وصفهم الكلمات المفردة بالفصاحة من أجل وصف هولها من حيث هي ألفاظ ونطق لسان لوجب إذ وجدت كلمة يقال إنها كلمة فصيحة على صفة في اللفظ أن لا توجد كلمة على تلك الصفة إلا ووجب لها أن تكون فصيحة ، وحتى يجب إذا كان قد نفهت الحديث^(٢) بالكسر أفصح منه بالفتح أن يكون سبيل كل فعل مثله في الزنة أن يكون الكسر فيه أفصح من الفتح . ثم إن فيما أودعه ثعلب كتابه ما هو أفصح من أجل أن لم يكن فيه حرف كان فيما جعله أفصح منه . مثل إن ، وقفت ، أفصح من ، أوقفت ، أفترى أنه حدث في الواو والقاف والفاء بأن لم يكن معها الهمزة فضيلة ووجب لها أن تكون أفصح ؟ وكفى برأى هذا مؤذاه تهاقناً وخطلاً .

وجملة الأمر أنه لا بد لقولنا ، الفصاحة ، من معنى يعرف فإن كان ذلك المعنى وصفاً في ألفاظ الكلمات المفردة فيلبيح أن يشار لنا إليه ، وتوضع اليد عليه ، ومن أين ما يدل على قلة نظرم أنه لا شبهة على من نظر في كتاب تذكر فيه الفصاحة أن الاستعارة عنوان ما يجعل به اللفظ فصيحاً وأن المجاز جملة والإيجاز من معظم ما يوجب اللفظ الفصاحة . وأنت تراهم يذكرون

(١) نزه الحديث فهمه يقال فلان لا يتفه ولا يفقه .

ذلك ويعتمدونه ثم يذهب عنهم أن إيجابهم الفصاحة للفظ بهذه المعاني اعتراف بصحة ما نحن ندعوم إلى القول به من أنه يكون فصيحاً لمعناه .

أما الاستعارة فإنهم إن أغفلوا فيها الذي قلناه من أن المستعار بالحقيقة يكون معنى اللفظ واللفظ تبع من حيث أنا لا نقول : رأيت أسداً : ونحن نغنى رجلاً إلا على أنا ندعى أنا رأينا أسداً بالحقيقة من حيث نجعله لا يتميز عن الأسد في بأسه وبطشه وجرامة قلبه ، فإنهم (١) على كل حال لا يستطيعون أن يجعلوا الاستعارة وصفاً للفظ من حيث هو لفظ مع أن اعتقادهم أنك إذا قلت (٢) : رأيت أسداً : كنت نقلت اسم الأسد إلى الرجل أو جعلته هكذا غفلاً ساذجاً في معنى شجاع ، افترى أن لفظ الأسد لما نقل عن السبع إلى الرجل المشبه به أحدث هذا النقل في أجراس حروفه ومذاقتها وصفاً صار بذلك الوصف فصيحاً ؟

ثم إن من الاستعارة قبلاً لا يصح أن يكون المستعار فيه اللفظ البتة ولا يصح أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى وذلك ما كان مثل اليد في قول لبيد :

وغداة ربح قد كشفت ورقة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها (٣)

ذاك أنه ليس ها هنا شيء يزعم أنه شبهه باليد حتى يكون لفظ اليد مستعاراً له ، وكذلك ليس فيه شيء يتوهم أن يكون قد شبهه بالزمام ، وإنما المعنى على أنه شبه الشمال في تصرفها الغداة على طبيعتها بالإنسان يكون زمام البعير في يده فهو بصرفه على إرادته ، ولما أراد ذلك جعل للشمال بدأ وعلى الغداة زماماً وقد شرحت هذا قبل شرحاً شافياً .

(١) جملة فإنهم اللغ جواب الشرط في قوله « فإنهم إن غفلوا » . (٢) الجملة في أنك إذا قلت اللغ . خبران أي نادهم أي عقبتهم من أنك اللغ . (٣) وفي رواية « قد أصبحت » .

وليس هذا الضرب من الاستعارة بدون الضرب الأول في إيجاب وصف الفصاحة للكلام ، لا بل هو أقوى منه في اقتضاها ، والمحاسن التي تظهر به والصورة التي تحدث للعاني بسببه آتق وأعجب . وإن أردت أن تزداد علماً بالذي ذكرت لك من أمره فانظر إلى قوله « سقطه كف الليل أكؤس^(١) الكرى » ، وذلك أنه ليس يخفى على عاقل أنه لم يرد أن يشبه شيئاً بالكف ولا أراد ذلك في الأكؤس ولكن لما كان يقال : سكر الكرى وسكر النوم : استعار للكرى الأكؤس كما استعار الآخر الكأس في قوله « وقد سقى القوم كأس النعسة السهر » ثم إنه لما كان الكرى يكون في الليل جعل الليل ساقياً ، ولما جعله ساقياً ، جعل له كفاً إذ كان الساق يناول الكأس بالكف : ومن اللطيف النادر في ذلك ما تراه في آخر هذه الآيات وهي للحكم بن قنبر :^(٢)

ولو اعتصمى بالني كلما بدا لي اليأس منها لم يعم بالهوى صبري
ولولا انتظاري كل يوم جدّي غد لراح بنمشى الدافنون إلى قبوري
وقد رابني وهنّ المني وانقباضها وبسط جديد اليأس كفيه في صدري

ليس المعنى على أنه استعار لفظ الكفين لشيء ولكن على أنه أراد أن يصف اليأس بأنه قد غلب على نفسه ، وتمسك في صدره ، ولما أراد ذلك وصفه بما يصفون به^(٣) الرجل بفضل القدرة على الشيء وبأنه متمكن منه وأنه يفعل فيه كل ما يريد كقولهم : قد بسط يديه في المال ينفقه ويصنع فيه ما يشاء ، وقد بسط العامل يده في الناحية وفي ظلم الناس : فليس لك إلا أن تقول

(١) جمع الكأس أكؤس وكؤوس وكأسات وكئاس .

(٢) قنبر بالفتح .

(٣) وفي نسخة « فيه » .

أنه لما أراد ذلك جعل للباس كفين واستعارهما له فأما أن توقع الاستعارة فيه على اللفظ فما لا تخفى استحكاته على عاقل .

والقول في المجاز هو القول في الاستعارة لأنه ليس هو بشيء غيرها وإنما الفرق أن المجاز أعم من حيث أن كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة . وإذا نظرنا من المجاز فيما لا يطلق عليه أنه استعارة ازداد خطأ القوم فبحاً وشناعة وذلك أنه يلزم على قياس قولهم أن يكون إنما كان قوله تعالى ، وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً ، أفصح من أصله الذي هو قولنا : والنهار لتبصروا أتم فيه أو مبصراً ، أفصح من أصله الذي هو قولنا : والنهار لتبصروا أتم فيه أو مبصراً أتم فيه : من أجل أنه حدث في حروف مبصر - بأن جعل الفعل للنهار على سعة الكلام - وصف (١) لم يكن . وكذلك يلزم أن يكون السبب في أن كان قول الشاعر : فنام ليلي وتجلي همي ه أفصح من قولنا : فتمت في ليلي : أن كسب هذا المجاز لفظاً نام ولفظ الليل مذاقة لم تكن لها . وهذا مما ينبغي للعاقل أن يستحي منه ، وأن يأنف من أن يهمل النظر إهمالاً يؤديه إلى مثله ، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

وإذ قد عرفت ما لزمتهم في الاستعارة والمجاز فالذي يلزمهم في الإيجاز أعجب ، وذلك أنه يلزمهم إن كان اللفظ فصيحاً لأمر يرجع إليه نفسه دون معناه أن يكون كذلك موجزاً لأمر يرجع إلى نفسه وذلك من المجال الذي يضحك منه ، لأنه لا معنى للإيجاز إلا أن يدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى ، وإذا لم تجعله وصفاً للفظ من أجل معناه أبطلت معناه أعنى أبطلت معنى الإيجاز .

(١) وصفه فاعل حسن .

ثم إن هاهنا معنى شريفاً قد كان ينبغي أن نكون قد ذكرناه في أثناء ما مضى من كلامنا وهو أن العاقل إذا نظر على علم ضرورة أنه لا سبيل له إلى أن يكثر معاني الألفاظ أو يقللها ، لأن المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغير على الجملة عما أراده واضع اللغة ، وإذا ثبت ذلك ظهر منه أنه لا معنى لقولنا : كثرة المعنى مع قلة اللفظ : غير أن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير .



واعلم أن القول الفاسد والرأى المدخول^(١) إذا كان صدوره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته ، وفشا وظهر وكثر الناقلون له والمشيرون بذكره ، صار ترك النظر فيه سنة والتقليد ديناً ، ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم وخاصته والممارسون له والذين هم خلقاء أن يعرفوا وجه الغلط والخطأ فيه — لو أنهم نظروا فيه — كالأجانب^(٢) الذين ليسوا من أهله في قبوله والعمل به والركون إليه ، ووجدتهم قد أعطوه مقاديرهم ، وآلأوا له جانبهم ، وأوههم النظر إلى منتهاه ومنقبه ، ثم اشتهاره وانتشاره وإطباق الجمع بعد الجمع عليه ، أن الضن به^(٣) أصوب ، والمحاماة عليه أولى ، ولربما بل كلها^(٤) ظنوا أنه لم يشع ولم يتسع ، ولم يروه خلف عن

(١) المدخول على الفاسد والفساد . يقال دخل فلان بالبناء انهجهول (وكذب) في عقله أوجسه إذا داخله الفساد فهو مدخول عليه ، ودخل امرأة فلان فسد داخله ، ودخلت السلعة كسدت (٢) كالأجانب مفعول رأيت .

(٣) ان الضن به مفعول أوههم و « إلى منتهاه » متعلق بالنظر

(٤) بعد أن قال ربما بل كلها المني لفتة أشرب بكلمة المني لتتميم .

سلف وآخر عن أول ، إلا لأن له أصلاً صحيحاً وأنه أخذ من معدن صدق ، واشتق من نبتة كريمة ، وأنه لو كان مدخولاً لظهر الدخول الذي فيه على تقادم الزمان وكرور الأيام ، وكَم من خطأ ظاهر ورأى قاسد حظي بهذا السبب عند الناس حتى بوأوه في أخص موضع في قلوبهم ، ومنحوه المحبة الصادقة من نفوسهم ، وعطفوا عليه عطف الأم على واحدتها . وكَم من داء دوى قد استحکم بهذه العلة حتى أعيا علاجه ، وحتى بعل به الطبيب ^(١) ولولا سلطان هذا الذي وصفت على الناس وأن له أخذة تمنع القلوب عن التدبر ، ونقطع عنها دواعي التفكير ، لما كان لهذا الذي ذهب إليه القوم في أمر اللفظ هذا التمكن وهذه القوة ، ولا كان يرسخ في النعوس هذا الرسوخ ، وتتشعب عروقه هذا التشعب ، مع الذي بان من تهافته وسقوطه ، وخش الغلط فيه ، وانك لا ترى في أديمه من أين نظرت وكيف صرفت وقتك مصحاً ، ولا تراه باطلاً فيه شوب من الحق ، وزيفاً فيه شيء من الفضة ، ولكن ترى الغش بحتاً ، والغلط صرفاً ، ونسأل الله التوفيق

وكيف لا يكون في إيسار الأخذة ^(٢) وبحولاً بينه وبين الفكرة ، من

(١) بل بالأمر « كتب » دهن وفرق وسم لم يدرك ما يصنع . (٢) الإيسار بالكسر اللقد أي السبر من الجلد يشد به الشيء . وأسره شده بالإسار ومنه أسير الحرب وإن لم يشد . والأخذة بالضم الرقية تمنع بها الرجال عن النساء وهي نوع من الدعاء كانت في الجاهلية يقال أخذت المرأة زوجها تأخذ أي أخذت له تلك الرقية لئلا يفر عنها ، وأخذت منه الحجر : أثرت فيه ، وأخذت الفصيل « كتب » يد باضته أو عراه شبه الجنون ، والمراد منه أخذة بالفتح ، والمعنى أن هؤلاء الجنون قد قيدت عقولهم بإسار منعها من النظر والفهم بغير الجنون أو الدعاء أو السكر .

يسلم أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات وأنها إنما تكون فيها إذا ضم بعضها إلى بعض ، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضى أن تكون وصفا لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسها ومن حيث هي ألفاظ ونطق لسان ؟ ذلك لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض ، تعليق بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، لا أن ينطق ببعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينهما تعلق ، ويعلم كذلك ضرورة — إذا فكر — أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها ألا ترى أنا نوجهنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم نتصوره؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين مؤتلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم ، وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف . ولو كان اتعلق يكون بين الالفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف ، وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا وبصح أن يأتلفا لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ . وإذا كان كل واحد منهما قد أعطى يده بأن الفصاحة لا تكون في الكلم أفراداً ، وإنما إنما تكون إذا ضم بعضها إلى بعض . وكان يكون المراد بضم بعضها إلى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض . لا كون بعضها في النطق على أثر بعض ، وكان واجباً إذا علم ذلك أن يعلم أن الفصاحة يجب لها من أجل معانيها لا من أجل أنفسها ، لأنه محال أن يكون سبب ظهور الفصاحة فيما تعلق معانيها بعضها ببعض ثم تكون الفصاحة وصفاً يجب لها لا نفسها للمعانيها . وإذا كان العلم بهذا ضرورة ثم رأيتهم لا يعلمونه فليس إلا أن اعتزاهم على التقيد قد حال بينهم وبين المفكرة . وعرض لهم من شبه الأخذة .

وأعلم أنك إذا نظرت وجدت مثلهم مثل من يرى خيال الشيء فيحسبه الشيء ، وذلك أنهم قد اعتمدوا في كل أمرهم على النسق الذي يرونه في الألفاظ وجعلوا لا يحفيلون بغيره ولا يعولون في الفصاحة والبلاغة على شيء سواه ، حتى انتهوا إلى أن زعموا أن من عمد إلى شعر فصيح فقرأه ونطق بألفاظه على النسق الذي وضعها الشاعر عليه كان قد أتى بمثل ما أتى به الشاعر في فصاحته وبلاغته إلا أنهم زعموا أنه يكون في إتيانه به محتذياً لا مبتدئاً . ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء إنما يقع في النفس أنه نسق إذا اعتبرنا ما توخى من معاني الشعر في معانيها ، فأما سح ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يتصور بحال . أفلا ترى إنك لو فرضت في قوله « قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » أن لا يكون نبك جواباً للأمر ، ولا يكون معدى بمن إلى ذكرى ، ولا يكون ذكرى مضافة إلى حبيب ، ولا يكون منزل معطوفاً بالواو على حبيب ، لخرج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون نسقاً . ذلك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أو يجب أن يقدم هذا ويؤخر ذلك . فأما أن يكون مع عدم الموجب نسقاً فحال . لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب نسقاً لكان ينبغي أن يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجه كان نسقاً ، حتى أنك لو قلت : نبك قفا حبيب ذكرى من : لم تكن قد أعدمته النسق والنظم وإنما أعدمته الوزن فقط ، وقد تقدم هذا فيما مضى ولسنا أعدناه ههنا لأن الذي أخذنا فيه من إسلام القوم أنفسهم إلى التقليد اقتضى إعادته

واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدىء الشاعر في معنى له وغرض أسلوباً — والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه — فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجىء به في شعره فيشبهه بمن يقطع من أديته نعلًا على مثال نعل قد قطعها صاحبها فيقال قد احتذى على مثاله ، وذلك مثل أن الفرزدق قال :

أزجو ربيع أن نجى صغارها بخير وقد أعيأ ربيعا كبارها
واحتذاء البيت فقال :

أزجو كليب أن يجيء حديثها بخير وقد أعيأ كليبيا قديمها
وقالوا إن الفرزدق لما سمع هذا البيت قال :

إذا ما قلت قافية شرودا تنحلها ابن حمراء العجان^(١)
ومثل ذلك أن البيت قال في هذه القصيدة :

كليب لثام الناس قد يعلمونه وأنت إذا عدت كليب لثيها
وقال البحرى :

بنو هاشم في كل شرق ومغرب كرام بنى الدنيا وأنت كربها
وحكى العسكري في صنعة الشعر أن ابن الرومي قال قال لى البحرى :
قول أبي نواس :

ولم أدر من هم غير ما شهدت لهم بشرق ساباط الديار البساس^(٢)
مأخوذ من قول أبي خراش (الهلذلى) :

(١) أى ابن الأمة وحمراء العجان يراد بها الرومية أو الفارسية .

(٢) وفي رواية «مامم» بدل من هم و «به» بدل لهم والبساس الخالية .

ولم أدر من أتى عليه رداه . سوى أنه قد سُلَّ من ماجدٍ محض
قال فقلت قد اختلف المعنى فقال أما ترى حذو الكلام حذوا واحداً ؟ .
وهذا الذي كتبت من حلي^(١) الأخذ في الحذو . وبما هو في حد الحلي
قول البحرى :

ولن ينقل الحصاد مجدك بعد ما تمكن رضى واطمأن متاع
وقول أبى تمام :

ولقد جهّدتهم أن تزيلوا عزّه فإذا أبانَ قد رسا ويلهم^(٢)
قد احتذى كل واحد منهما على قول الفرزدق :

فادفع بكفك إن أردت بناءنا نهلانَ ذا المضيات هل يتحائل
وجلة الأمر أنهم لا يعملون الشاعر محتذياً إلا بما يجعلونه به آخذاً
ومسترقاً ، قال ذو الرمة :

وشعر قد أرقّت له غريب أجتبه المسانِدَ والحِمالا^(٣)
نمت أقيمه وأقد منه قوافي لا أريد لها مثالا
قال يقول : لا أحتذوها على شيء سمته : فأما أن يجعل إنشاء الشعر
وقراءته احتذاءً فلا يعملونه ، كيف وإذا عمد عامد إلى بيت شعر فوضع
مكان كل لفظة^(٤) لفظاً في معناه كمثل أن يقول في قوله :

دع المكّارم لا ترسل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطامع الكاسي

(١) قوله حلي كسنى أى يحلوى في اللفظ ، وفي نسخة بغداد جلى ومن الصحيحة كما يدل عليه
مقابلته بالحق . (٢) في نسخة « ولقد أرادوا أن تزيلوا الخ » ويلزم جيل والمعنى أن أباناً المدحوخ
قد رسا ونبت فهو والجبل سواء فلا يؤثر جهّدتكم في إزالة عزه . (٣) المسانِد « بصيغة اسم
المفعول » الذى فيه عيب المسانِد وهو اختلاف حركة ما قبل الزوى ، والمحال من الكلام (بالفهم)
ما عدل به عن وجهه وأحاله أفسده . وأحال أى بالمحال ويتعمّله المصنّف .
(٤) لعل الأصل « لفظ » .

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإليك أنت الآكل اللابس

لم يجعلوا ذلك احتذاء ولم يؤهلوا صاحبه لأن يسموه محتذيا ولكن يسمون هذا الصنيع سلخاً ويرذلونه ويسخفون المتعاطي له . فن أين يجوز لنا أن نقول في صبي يقرأ قصيدة امرئ القيس إنه احتذاء في قوله :

فقلت له لما تعلى بصاحبه وأردف أمجراً وتاه بكلكل

والعجب من أنهم لم ينظروا فيعلموا أنه لو كان منشد الشعر محتذيا لكان يكون قائل شعر ، كما أن الذي يحذو النعل بالنعل يكون قاطع نعل ، وهذا تقرير يصاح لأن يحفظ للمناظرة — ينبغي أن يقال لمن يزعم أن المنشد إذا أشد شعر امرئ القيس كان قد أتى بمثله على سبيل الاحتذاء : أخبرنا عنك لماذا زعمت أن المنشد قد أتى بمثل ما قاله امرؤ القيس . لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها ؟ أم لأنه راعى النسق الذي راعاه في النطق بها ؟ فإن قلت : إن ذلك لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها : أحلت ، لأنه إنما يصح أن يقال في الثاني أنه أتى بمثل ما أتى به الأول إذا كان الأول قد سبق إلى شيء فأحدثه ابتداءً وذلك في الألفاظ محال ، إذ ليس يمكن أن يقال إنه لم ينطبق بهذه الألفاظ التي هي في قوله ه قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل + قبل امرئ القيس أحد ، وإن قلت : إن ذلك لأنه قد راعى في نطقه بهذه الألفاظ النسق الذي راعاه امرؤ القيس : قيل إن كنت لهذا قضيت في المنشد أنه قد أتى بمثل شعره فأخبرنا عنك إذا قلت إن التحدى وقع في القرآن إلى أن يؤتى بمثله على جهة الابتداء ما تعنى به ؟ أتعنى أنه يأتي في ألفاظ غير ألفاظ القرآن بمثل الترتيب والنسق الذي تراه في ألفاظ القرآن ؟ فإن قال : ذلك أعنى : قيل له أعلمت أنه لا يكون

الإتيان بالأشياء بعضها في أثر بعض على التوالي نسقاً وترتيباً حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها ، ثم يكون للذي يحيى بها مضموماً بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود لا يتم ذلك الغرض وذلك المقصود إلا بأن يتخير لها مواضع فيجعل هذا أولاً وذلك ثانياً ؟ فإن هذا مالا شبهة فيه على عاقل . وإذا كان الأمر كذلك لزمك أن تبين الغرض الذي اقتضى أن تكون ألفاظ القرآن مسوقة للنسق الذي تراه . ولا مخلص له من هذه المطالبة لأنه إذا أُنْ بُدِئَ أن يكون المقتضى والموجب للذي تراه من النسق المعاني وجعله قد وجب لأمر يرجع إلى اللفظ لم تجد شيئاً يحيل الإعجاز^(١) في وجوبه عليه البتة ، اللهم إلا أن يجعل الإعجاز في الوزن ويذهب أن النسق الذي تراه في ألفاظ القرآن إنما كان معجزاً من أجل أن كان قد حدث عنه ضرب من الوزن يعجز الخلق عن أن يأتوا بمثله ، وإذا قال ذلك لم يمكنه أن يقول إن التحدى وقع إلى أن يأتوا بمثله ، في فصاحته وبلاغته ، لأن الوزن ليس هو من الفصاحة والبلاغة في شيء ، إذ لو كان له مدخل فيهما لكان يجب في كل قصيدتين اتفقتا في الوزن أن تتفقا في الفصاحة والبلاغة . فإن دعا بعض الناس طول الإلف لما سمع من أن الإعجاز في اللفظ إلى أن يجعله في مجرد الوزن كان قد دخل في أمر شنيع ، وهو أنه يكون قد جعل القرآن معجزاً لا من حيث هو كلام ولا بما به كان لكلام فضل على كلام ، فليس بالوزن ما كان الكلام كلاماً ولا به كان كلام خيراً من كلام .

وهكذا السبيل إن زعم زاعم أن الوصف المعجز هو الجريان والسهولة ثم يعنى بذلك سلامته من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان لأنه ليس

(١) أى لم تجد في اللفظ شيئاً يقول العاقل إن الإعجاز قد كان له ووجب لأجله .

بذلك كان الكلام كلاماً ولا هو بالذي يتناهى أمره إن عد في الفضيلة إلى أن يكون الأصل وإلى أن يكون المعول عليه في المقابلة بين كلام بكلام . فما به كان الشاعر مقلماً ، والخطيب مصقماً والكاتب بليغاً . . . ورأينا العقلاء حيث ذكروا بحجج العرب عن معارضة القرآن قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم تحدثم وفيهم الشعراء والخطباء والذين يدلون بفصاحة اللسان ، والبراعة والبيان ، وقوة القرائح والأذهان ، والذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب ، ولم نرمهم قالوا إن النبي عليه السلام تحدثم وهم العارفون بما ينبئ أن يصنع حتى يسلم الكلام من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان ، ولما ذكروا معجزات الأنبياء عليهم السلام ، وقالوا : إن الله تعالى قد جعل معجزة كل نبي فيما كان أغلب على الذين بعث فيهم : وفيما كانوا يتباهون به وكانت عوامهم تعظم به خواصهم : قالوا : إنه لما كان السحر الغالب على قوم فرعون ولم يكن قد استحکم في زمان استحكامه في زمانه جعل تعالى معجزة موسى عليه السلام في إبطائه وتوهميته . ولما كان الغالب على زمان عيسى عليه السلام الطب جعل الله تعالى معجزته في إبراء الأكمة والأبرص وإحياء الموتى : ولما انتهوا إلى ذكر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وذكر ما كان الغالب على زمانه لم يذكروا إلا البلاغة والبيان والتصرف في ضروب النظم^(١) . وقد ذكرت في الذي تقدم عين ما ذكرته ههنا بما يدل على سقوط هذا القول وما دعاني إلى إعادة ذكره إلا أنه ليس تهالك الناس

(١) هذه الكلمة مشهورة وهي إنما تصح في هذا الضرب من إعجاز القرآن ولإعجازه ضروب أخرى أعلاها : ١ - ما به من العلوم العالية إلهية واجتماعية وشريعة . ٢ - ما به من سلطان الهداية في النفوس من الطريق المنطوق . ٣ - موافقة أصوله لسكن زمان وكل مكان . ٤ - إخباره عن الغيب الماضي والمستقبل الخ .

في حديث اللفظ والمحاكاة على الاعتقاد الذي اعتقدوه فيه وظن أنفسهم به إلى حد (١) فأجبت لذلك أن لا أدع شيئاً مما يجوز أن يتعلق به متعلق وبلجاً إليه لاجيء ويقع منه في نفس سامع شك إلا استقصيت في الكشف عن بطلانه .

وها هنا أمر عجيب وهو أنه معلوم لكل من نظر أن الألفاظ من حيث هي ألفاظ وكلم ونطق لسان لا تختص بواحد دون آخر ، وأنها إنما تختص (٢) إذا توخى فيها النظم ، وإذا كان كذلك كان من رفع النظم من البين وجعل الإيجاز بجملة في سهولة الحروف وجريانها جاعلاً له فيما لا يصح إضافته إلى الله تعالى ، وكفى بهذا دليلاً على عدم التوفيق ، وشدة الضلال عن الطريق .

(فصل — ل)

قد بلغنا في مداواة الناس من دائهم ، وعلاج الفساد الذي عرض في آرائهم ، كل مبلغ ، وانتهينا إلى كل غاية ، وأخذنا بهم عن المجاهل التي كانوا يتعسفون فيها إلى السد من اللاحب (٣) ، ونقلناهم عن الآجن المطروق إلى النير (٤) ، الذي يشق غليل الشارب ، ولم ندع لباطلهم عرقاً ينبض الا كويناه ، ولا للخلاف لساناً ينطق إلا آخر سنه ، ولم نترك غطاء كان على بصر ذي عقل إلا حصرناه ، فيا أيها السامع لما قلناه ، والناظر فيما كتبناه ، والمتصفح لما دوناه ، إن كنت سمعت سماع صادق الرغبة في أن تكون

(١) إلى حد خبر ليس .

(٢) وفي نسخة . لا تختم إلا إذا توخى . الخ .

(٣) أي الطريق الواضح .

(٤) الآجن المنغير الطعم والماء المطروق الذي خوضه الإبل وبوت فيه . والنير من الماء المرأكي عذياً كان أو غير عذب .

في أمرِك على بصيرة ، ونظرت نظر تام العناية في أن يورد ويصدر عن معرفة ، وتصفحت تصفح من إذا مارس باباً من العلم لم يقنعه إلا أن يكون على ذروة السنّام ، ويضرب بالمعلّى من السهام ؛ فقد هدبت لضالتك ، وفتح لك الطريق إلى بيتك ، وهي لك الأداة التي تبلغها ، وأوتيت الآلة التي معها تصل ، نخذ لنفسك بالتي هي أملاً ليدريك ، وأعود بالخط عليك ، ووازن بين حالك الآن وقد تلبّيت من رقدتك ، وأفقت من غفلتك ، وصرت تعلم — إذا أنت خصت في أمر اللفظ والنظم — معنى ما تذكر ، وتعلم كيف تورد وتصدر ، وبينها (١) وأنت من أمرها في عمياء ، وخابط خبط عشواء ، قصارك أن تكرر ألفاظاً لا تعرف لشيء منها تفسيراً ، وضروب كلام للبلنّاء إن سئلت عن أغراضهم فيها لم تستطع لها تبييناً ، فانك تراك تطيل التعجب من غفلتك ، وتكثر الاعتذار إلى عقلك ، من الذي كنت عليه طول مدتك ، ونسأل الله تعالى أن يجعل كل ما نأنيه ، ونقصده ونتحبه ، لوجهه خالصاً ، وإلى رضاه عز وجل مؤدياً ، ولشوابه مقتضياً ، ولزلزلي عنده موجبا ، بئنه وفضله ورحمته .

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أنه لما كان الغلط الذي دخل على الناس في حديث اللفظ كاللذام الذي يسرى في العروق ، ويفسد مزاج البدن ، وجب أن يتوخى دائباً فيهم ما يتوخاه الطبيب في الناقه من تعهده بما يزيد في منيته (٢) ، ويبقيه على صحته ، ويؤمنه النكس في عائلته ، وقد علمنا أن أصل الفساد وسبب الآفة هو

(١) قوله : « وبينها » عطف على قوله : « بين حالك الآن » . (٢) قوله .

ذمهم عن أن من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور . وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون ، فإنك ترى الشاعر قد عمده إلى معنى مبتذل فسنع فيه ما يصنع الصانع الخاذق إذا هو أغرب في صنعة خاتم وعمل شتىف وغيرهما من أنصاف الخلق . فإن جهلهم بذلك من حفاظ هو الذي أغواهم واستهواهم . وورطهم فيما تورضوا فيه من الجهالات . وأخاطب إلى التعلق بالمحالات . وذلك أنهم شابهوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساساً وبنوا على قاعدة . فقالوا إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث . وإنه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر ثم كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة ، وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى من حيث أن ذلك زعموا يؤدي إلى التناقض وأن يكون معناهما متغيرا وغير متغير معا . ولما أقروا هذا في نفوسهم حملوا كلام العلماء في كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى اللفظ مثل قولهم : لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه : إلى سائر ما ذكرناه قبل فيعلموا أنهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ، ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه ، ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال :
وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحة وسط الطريق يعرفها العربي والعجمي والحضري والبدوي ، وإنما الشعر صياغة^(١) وضرب من

(١) وفي نسخة منامعة .

التصوير : وما يعنونه إذا قالوا إنه يأخذ الحديث فيشغفه ويقرطه ، ويأخذ المعنى خرزة فبرده جوهرة ، وعباءة فيجعله ديباجة ، ويأخذه عاطلاً فبرده حالياً ، وليس كون هذا مرادهم بحيث كان ينبغي أن يخفى هذا الخفاء ويشبهه هذا الاشتباه ، ولكن إذا تعاطى الشيء غير أهله . وتولى الأمر غير البصير به ، أعضل الداء . واشتد البلاء ، ولو لم يكن من الدليل على أنهم لم ينحلوا اللفظ الفضيلة وهم يريدونه نفسه وعلى تحقيقة إلا واحد وهو وصفهم له بأنه يزين المعنى وأنه حلى له لكان فيه الكفاية وذلك أن الألفاظ أدلة على المعاني وليس للدليل إلا أن يعلك الشيء على ما يكون عليه فأما أن يصير الشيء بالدليل على صفة لم يكن عليها فلا يقوم في عقل . ولا يتصور في وهم .

وما إذا تفكر فيه العاقل أطال التعجب من أسر الناس ومن شدة غفلتهم قول العلماء حيث ذكروا الأخذ والسرقه : إن من أخذ معنى عارياً فكساه لفظاً من عنده كان أحق به : وهو كلام مشهور متداول يقرأه الصبيان في أول كتاب عبد الرحمن^(١) ثم لا ترى أحداً من هؤلاء الذين طجوا بجعل الفضيلة في اللفظ يفكر في ذلك فيقول : من أين يتصور أن يكون هاهنا معنى عار من لفظ يدل عليه ؟ ثم من أين يعقل أن يعنى الواحد منا معنى من المعاني بلفظ من عنده إن كان المراد باللفظ نطق اللسان ؟ ثم هب أنه يصح له أن يفعل ذلك فن أين يجب إذا وضع لفظاً على معنى أن يصير أحق به من صاحبه الذي أخذه منه إن كان هو

(١) يعنى كتاب الألفاظ السكتانية لعبد الرحمن بن عيسى الفهماني وقد كان في ذلك العهد مما يقرأه الأئمة دون غيره لا يراجه إلا بعض كبار السكتان .

لا يصنع بالمعنى شيئاً ، ولا يحدث فيه صفة ، ولا يكسبه فضيلة ؟ وإذا كان كذلك فهل يكون لكلامهم هذا وجه سوى أن يكون اللفظ في قولهم : فكساه لفظاً من عنده عبارة عن صورة يحدثها الشاعر أو غير الشاعر للمعنى ؟ فإن قالوا : بلى يكون وهو أن يستعير للمعنى لفظاً : قيل الشأن في أنهم (١) قالوا : إذا أخذ معنى عارياً فكساه لفظاً من عنده كان أحق به ، والاستعارة عندكم مقصورة على مجرد اللفظ ولا ترون المستعير يصنع بالمعنى شيئاً ، وترون أنه لا يحدث فيه مزية على وجه من الوجوه ، وإذا كان كذلك فن أين - ليت شعري - يكون أحق به ؟ فاعرفه .

ثم إن أردت مثالا في ذلك فإن من أحسن شيء فيه ما صنع أبو تمام في بيت أبي نخيلة وذلك أن أبا نخيلة قال في مسلاة بن عبد الملك :

أمسلم إني يا ابن كل خليفة ويا جيل الدنيا ويا واحد الأرض
شكرتك إن الشكر حبل من النقي وما كل من أرنيتك صالحا يقضى
وأنبهتني ذكرى وما كان خاملا ولكن بعض الذكرا نيه من بعض (٢)

فعمد أبو تمام إلى هذا البيت الأخير فقال :

لقد زدت أوضاحي امتدادا ولم أكن بهيا ولا أرضي من الأرض مجعلا (٣)
ولكن أباد صادقها جسامها آخر فأوفت بي آخر مجعلا

وفي كتاب الشعر والشعراء للرزقاني فصل في هذا المعنى حسن قال : ومن الأمثال القديمة قولهم : حررا أخاف على جاني كجاة لا قيررا ، يضرب مثلا للذي يخاف من شيء فيسلم منه ويصيبه غيره بما لم يخفه ، فأخذ

(١) أي كلامنا الآن في أنهم الخ فالجمله مبدأ وسحر . (٢) وفي رواية : وتوهمت ل باسمي .

(٣) الأوضاح جمع وضع وهو البيان .

هذا المعنى بعض الشعراء فقال (١) :

وحذرت من أمر فرّ بجاني لم يُنكّني ولفوت ما لم أحذر
وقال ليبد :

أخشى على أربد الخوف ولا أهرب نوء الشك والأسد (٢)
قال وأخذه البحترى فأحسن وطنى اقتداراً على العبارة واتساعاً في
المعنى فقال :

لو أنى أوفى التجارب حقها فيما أرت رجوت ما أخشاه
وشديه بهذا الفصل فصل آخر من هذا الكتاب (٣) أيضاً . أنشد (٤) لإبراهيم
ابن المهدي :

يا من لقلب صبيغ من صخرة في جسد من لؤلؤ رطب
جرحت خديه بلحظى فما برّخت حتى أتمت من قلبى
ثم قال : قال على بن هارون أخذه أحمد بن أبي فتن معنى ولفظاً فقال (٥) :
أدعيت باللحظات وجنته ناقص . ناظره من القلب
قال : ولكنه بنقاء عبارته وحسن مأخذه قد صار أولى به : فبنى هذا دليل

(١) وابل في هذا المعنى :

ترى الشيء مما ينقى قهسابه وما لا ترى مما بقى الله أكثر
(٢) أربد هو أخو ليبد قتله الصاعقة بدعاء النبي صل الله عليه وسلم وكان مع عامر بن الطفيل
يريدان قتله عليه الصلاة والسلام . (٣) يريد كتاب الرزبانى . (٤) أرى الرزبانى .

(٥) قد أكثر الشعراء تجاذبه هذا الحديث وحسنه بعضهم بالاعتباس فقال :

إلى الله أشكو عشق ظلي موهوب رمانى وما لى من يديه خلاص
جرحت ببى خده وهو جارح ببنتيه فلى والحروح قصاص

وأورته في مورد الاحتجاج إحدى المسان فقالت :

ألمظنا تجرحكم في الحشا ولمظكم يجرحتنا في الحدود
جرح يجرح ناجموا ذا بذنا فما القى أوجب جرح الصدود

لمن عقل أنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ ولكن صورة وصفة وخصوصية تحدث في المعنى ، وشيئاً طريق معرفته على الجملة العقل دون السمع ، فإنه على كل حال لم يقل في البحترى إنه أحسن فظني اقتداراً على العبارة من أجل حروف ه لو أنى أو في التجارب حتما ه وكذلك لم يصف ابن أبي فتن بنقاء العبارة من أجل حروف ه آدميت باللحظات وجنته .

واعلم أنك إذا سبرت أحوال هؤلاء الذين زعموا أنه إذا كان المعبر عند واحداً والعبارة اثنتين ثم كانت إحدى العبارتين أفصح من الأخرى وأحسن فإنه ينبغي أن يكون السبب في كونها أفصح وأحسن اللفظ نفسه وجدتهم قد قالوا ذلك من حيث قاسوا الكلامين على الكلمتين ، فلما رأوا أنه إذا قيل في الكلمتين إن معناهما واحد لم يكن بينهما تفاوت ولم يكن للمعنى في أحدهما حال لا يكون له في الأخرى ، ظنوا أن سبيل الكلامين هذا السبيل ، ولقد غلطوا فأخشوا لأنه لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين أو البيتين مثل صورته في الآخر البتة اللهم إلا أن يعتمد عامد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منه لفظة في معناها ولا يعرض لتنظيمه وتأليفه كمثل أن يقول في بيت الحُطَيْبِيَّة :

دع المسكرم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
ذر المفاخر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

وما كان هذا سبيله كان بمنزلة من أن يكون به اعتداد ، وأن يدخل في قبيل ما يفاضل فيه بين عبارتين ، بل لا يصح أن يجعل ذلك عبارة ثانية ولا أن يجعل الذي يتعاطاه بمنزل من يوصف بأنه أخذ معنى . ذلك لأنه لا يكون بذلك صانعاً شيئاً يستحق أن يدعى من أجله واضع كلام ومستأنف

عبارة وقائل شعر . ذلك لأن بيت الخطيئة لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معاني الألفاظ المفردة التي تراها فيه مجردة معرأة من معاني النظم والتأليف بل منها متوخى فيها ما ترى من كون المسكارم مفعولاً لدع وكون قوله : لا ترحل لبخيتها ؛ جملة أكدت الجملة قبلها ، وكون « أقعد » معطوفاً بالواو على مجموع ما مضى ، وكون جملة : أنت الصائم الكاسى : معطوفة بالفاء على أقعد ، فالذى يجىء فلا يغير شيئاً من هذا الذى به كان كلاماً وشعراً لا يكون قد أتى بكلام ثان وعبارة ثانية ، بل لا يكون قد قال من عند نفسه شيئاً البتة .

وجملة الأمر أنه كما لا تكون الفضة خاتماً أو الذهب أو سواراً أو غيرهما من أصناف الحلى بأنفسهما ولكن بما يحدث فيهما من الصورة ، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذى حقيقته توخى معاني النحو وأحكامه . فإذا لم يتصدى لما ذكرنا من أن يعتمد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منها لفظة في معناها إلا أن يُستترك عقله ويستخف ، ويعد معه الذى حكى أنه قال :
إني قلت بيتاً هو أشعر من بيت حسان ، قال حسان :

يُشَوْنُ حَتَّى مَاتَهُرُ كَلَابِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
وَقُلْتُ :

يَشَوْنُ حَتَّى مَاتَهُرُ كَلَابِهِمْ أَبْدَأُ وَلَا يَسْأَلُونَ مِنْ ذَا الْمُقْبِلِ

فقيل هو بيت حسان ولكنك قد أفسدته .

واعلم أنه إنما أُتِيَ القوم من قفة نظرم في الكتب التي وضعها العلماء في اختلاف العبارتين على المعنى الواحد ، وفي كلامهم في أخذ الشاعر من الشاعر ، وفي أن يقول الشاعران على الجملة في معنى واحد وفي الأشعار التي

دونوها في هذا المعنى ولو أنهم كانوا أخذوا أنفسهم بالنظر في تلك الكتب
وتدبروا ما فيها حق التدبر لكان يكون ذلك قد أبطلهم من غفلتهم ،
وكشف الغطاء عن أعينهم .

وقد أردت أن أكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشاعرين
فيه قد قالوا في معنى واحد ، وهو ينقسم قسمين قسم أنت ترى أحد الشاعرين
فيه قد أتى بالمعنى غفلا ساذجا ، وترى الآخر قد أخرجه في صورة تروق
وتعجب ، وقسم أنت ترى كل واحد من الشاعرين قد صنع في المعنى
وصورًا . وأبدأ بالقسم الأول الذي يكون المعنى في أحد البيتين غفلا وفي
الآخر مصورا مصنوعاً ، ويكون ذلك إما لأن متأخرا قصر عن متقدم ،
وإما لأن هدى متأخر شيء لم يهتد إليه المتقدم ، ومثال ذلك قول المتلبي :

بئس الليالي سهبتُ من حربي شوقاً إلى من يبيت برقدّها
مع قول البحري :

ليلٌ يُصادفني ومراهقة الحشا صديني أسهره لها وتنامة
وقول البحري :

ولو ملكتُ زماناً ظلَّ يجذبني قوداً أكانَ كغيبك من هفلي^(١)
مع قول المتلبي :

وقيدتُ نفسي في ذراك حجةٍ ومَن وجدَ الإخسانَ قيذاً تقيداً
وقول المتلبي :

(١) أراد من الزمان الغزم على الرجوع إلى أهله وأصله القضاء في الأمر والغزم عليه .

إِذَا أُعْتَلَّ سَيْفُ الدَّوْلَةِ أُعْتَلَّتِ الْأَرْضُ
وَمَنْ فَوْقَهَا وَأَنْبَاسُ وَالسَّكْرَمُ الْمُخَضُّ

مع قول البحرى :

ظَلَمْنَا نَعُودَ الْجُودِ مَنْ وَعَسِكَكَ الَّذِي
وَجَدْتَ وَقَلْنَا أُعْتَلَّ عِضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ

وقول المتلبى :

يُعْطِيكَ مُبْتَدِنًا فَإِنْ أُعْجَلْتَهُ
أَعْطَاكَ مُتَبَدِّرًا كَمَنْ قَدْ أُجْرِمَا

مع قول أبي تمام .

أَخُو عَزَمَاتٍ فِعْلُهُ نِعْمَلُ مُخْصِينَ
إِلَيْنَا وَالسُّكْنُ عُدْرُهُ دُنُرُ مُذْنَبِ

وقول المتلبى :

كَرِيمٌ مَتَى اسْتَوْهَيْتَ مَا أَنْتَ رَاكِبٌ
وَقَدْ لَفِيحَتْ حَرْبٌ فَإِنَّكَ نَازِلٌ^(١)

مع قول البحرى :

مَاضٍ عَلَى عَزْمِهِ فِي الْجُودِ لَوْ وَهَبَ الشَّ
بَابَ يَوْمٍ إِقَاءَهُ الْبَيْضِ مَا تَدِمَا^(٢)

وقول المتلبى :

وَالَّذِي يَشْهَدُ الْوَفَى سَاكِنُ الْقَدْرِ
مَبِ كَأَنَّ الْقِتَالَ فِيهَا ذِمَامٌ^(٣)

(١) لفحت الحرب حاجت بعد سكون ، ويقال لفحت البدواة عمناء . (٢) ظاهر أنه يريد
بالبيض النساء الحسنات . وإن تخيل حية الشباب في ذلك اليوم لأبعد شوط وآخر غاية ينهى إليها
خياله الشاعر .

(٣) الذمام والمذمة المعنى والحرمه وجمه أذمة . والذمة المهمة والسكفالة وجهه ذمام .

مع قول البحترى :

لَقَدْ كَانَ ذَاكَ الْجَاشُ جَاشًا مَسْلَمًا
كَلَىٰ أُنْ ذَاكَ الرَّيُّ زِيٌّ مُّحَارِبٌ

وقول أبي تمام :

الصَّبِيحُ مَشْهُورٌ بِغَيْرِ دَلَائِلٍ مِنْ غَيْرِهِ ابْتِغَيْتَ وَلَا أَعْلَامٍ
مع قول المتنبى .

وَلَيْسَ يَصْحُحُ فِي الْأَذْعَانِ تَمِيٌّ إِذَا أُخْتِجَ التَّهَارُ إِلَى دَائِلٍ
وقول أبي تمام .

وَفِي تَرْفٍ أَتْلُدِيثِ دَلِيلُ صِدْقٍ
مِخْتَبِرٌ كَلَى تَرْفِ الْقَدِيمِ
مع قول المتنبى .

أَفْعَالُهُ نَسَبٌ لَوْ لَمْ يَقُلْ مَعَهَا
جَدَى الْأَصِيبُ عَرَفْنَا الْعِرْقَ بِالْفُصْنِ
وقول البحترى .

وَأَحْبَبُ آفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى فَنَى
أَرْضٌ يَنْأَلُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ
مع قول المتنبى :

وَكُلُّ أَمْرٍ يُبُولِي الْجَمِيلَ مُحِبُّ
وَكُلُّ مَكَانٍ يَذِيبُ الْعِزَّ طَيِّبٌ
وقول المتنبى :

يُقِرُّ لَهُ بِالْفَضْلِ مَنْ لَا يَوَدُّهُ
وَيَقْضِي لَهُ بِالسُّعْدِ مَنْ لَا يَنْجُمُ
مع قول البحترى :

لَا أَدْعِي لِأَبِي الْعَلَاءِ فَضْلَهُ
حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ
وقول خالد الكاتب :

رَقَدْتَ وَلَمْ تَرِثِ لِلسَّاهِرِ
وَأَمِلُ الْمُحِبِّ بِلَا آخِرِ

مع قول بشار :

يَلِدِيكَ مِنْ كَمَيْكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى أَنْ تَرَى صَوَاءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ
تَبِيْتُ تَرَاعَى اللَّيْلَ تَرُجُو نَفَادَهُ وَلَيْسَ لَلَّيْلِ الْعَاشِقِينَ نَفَادُ

وقول أبي تمام :

تَوَى بِالْمَشْرِقِينَ لَمْ ضَجَّاجُ أَطَار قُلُوبَ أَهْلِ الْمُتَغْرِبِينَ^(١)

وقول البحتري :

تَنَادَرَ أَهْلُ الشَّرْقِ مِنْهُ وَقَانِمًا أَطَاعَ لَهَا الْعَاصُونَ فِي بِلَادِ الْغَرْبِ^(٢)

مع قول مسلم :

لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى أَدْنَى دِرْيَارِمِ أَنَى إِلَيْكَ الْأَقَامِي بِالْمَقَائِدِ

وقول محمد بن بشير :

أَفْرُغْ لِحَاجَتِنَا مَا دَمَتْ شِفْوَلَا فَلَوْ فَرَّغْتَ لَكُنْتَ الْدَهْرَ مَبْدُولَا

مع قول أبي علي البصير :

فَلِ اسْمَيْدِ اسْمَدَ اللَّهُ جَدَّهُ لَقَدْ رَثَ حَقِي كَادَ بِنَصْرِمِ الْحَبْلِ
مَلَا تَمْتَدِرُ بِالشَّغْلِ عَنَّا فِإَعَا تُدَاخِ بِكَ الْأَمَالُ مَا اتَّصَلَ الشَّغْلُ

وقول البحتري :

مَنْ غَادَةَ مَنَعَتْ وَتَمَنَعَ وَصَلَهَا فَوَ أَنَهَا يُبْدَأَتْ لَنَا لَمْ تَبْدَلِ

مع قول ابن الرومي :

وَمِنَ الْبَلِيَّةِ أَنِّي عَاقَمْتُ مَنُوعًا مَنُوعًا

(١) المسجاج بالفتح وبالضم كالضجيج وهو سياح النزع مما يخاف منه .

(٢) تنادى الناس أشد بعضهم بعضاً أي خوفه ووثاقه مفعول به ومن وفاتح الحرب .

وقول أبي تمام :

لئن كان ذنبى أن أحسن مطلبي أساء فنى سوء القضاء لى العذر

مع قول البحتري :

إذا محاسنى اللاتي أدل بها كانت ذنوبى فقل لى كيف أعتذر

وقول أبي تمام :

• قد يُقدِّمُ العَبْرُ من دُعر على الأسد •

مع قول البحتري :

فجاء بحىء ألبير فادته حيرة إلى أهرت الشدقين تدعى أطافره^(١)

وقول ممن بن أوس :

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر تُقيلُ

مع قول العباس بن الأحنف :

تقل الجبال الرواسى من أمانها أخف من رد قلبه حين ينصرف^(٢)

وقول أمية بن أبى الصلت :

عطاؤك زين لامرئ إن أصبته بغير وما كل العطشاء بزین

مع قول أبي تمام :

تُدعى عطاياه وقرأ وهى إن شہرت كانت فخاراً لمن يعموه مؤانئنا^(٣)

مازلتُ منتظراً أمجوبة عَنَّا حتى رأيت سؤالاً يجتنى شرفنا^(٤)

وقول جرير :

(١) البير بالفتح الحار أهرت الشدقين واسمهما والمراد به الأسد ، ودعى كرشى ، يدعى فهو دم خرج منه الدم ولعل المعنى هنا يصيب أطافره دم الفرائس . (٢) فى رواية نفس بدل قلب وتنصرف بدل ينصرف . (٣) أى لمن يسأله مبتدئاً والأحسن جعل مؤانئاً اسم . مؤن صفة فانظار . كنبه الأستاذ الإمام . (٤) هنا أى منغصة تأتى بلا سبب .

بَعَثَ الْهَوَى نَمِ أَرْتَمَيْنِ فُلُوبِنَا بِأَسْمِ أَعْدَادِ وَهَنْ صَدِيقِ
مع قول أبي نواس :

إِذَا امْتَحَنَ الدُّنْيَا لِيَبَّ تَكَشَّفَتْ لَهُ مِنْ عَدُوِّ فِي ثِيَابِ صَدِيقِ
وقول كثير :

إِذَا مَا أَرَادَتْ خُلَّةٌ أَنْ تُزِيلَنَا أَيْتِنَا وَقَلْنَا الْحَاجِبِيَّةَ أَوَّلِ^(١)
مع قول أبي تمام :

تَقَلُّ فُؤَادِكَ حَيْثُ شَقَّتْ مِنَ الْهَوَى مَا الْحَبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ
وقول المتنبلي :

وَعِنْدَ مَنْ يَوْمَ الْوَفَاءِ لِمَا حَبَّ وَرَأْفٍ مِنْ تَرَى أَخْوَانِ^(٢)
مع قول أبي تمام :

فَلَا تَحْسَبْهَا هِنْدًا لِمَا الضُّرُّ وَحَدَّهَا سَجِيَّةَ نَفْسٍ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ
وقول البحترى :

وَلَمْ أَرِ فِي رَنْقِ الْقَسْرِ لِي مَوْرِدًا غَاوَاتُ وَرَدِ النَّيْلِ عِنْدَ احْتِفَالِهِ^(٣)
مع قول المتنبلي :

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارَكَ غَيْرِهِ وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقْلَّ السَّوَابِقِ
وقول المتنبلي :

كَأَنَّمَا يُولَدُ النَّسْدِيُّ مَعَهُمْ لَا صَيْقَرٌ غَاذِرٌ وَلَا هَرَمٌ

(١) يريد بالحاجبية هزة ، (٢) يريد أن شبيبا وأوفى الوري أخوان في الصدر إذا لا وقت عند أحد وه من استنهاية ، (٣) الرنق مصدر رنق لاء ، كقصر ، إذا كدر فهو رنق ، بكسر النون وفتحها وسكونها ، والمراد هنا الاسم أي السكندر سنة مذبذبة ، والصرى اسم نهر كتبه الأستاذ الإمام .

مع قول البحترى :

عريقون في الإفضال يؤتتفُ الندى لناشئهم من حيث يؤتتفُ العمرُ
وقول البحترى :

فلا تغليظي بالسيف كلَّ غلاظه ليمضي فإنَّ السكفَ لا السيفَ تقطعُ
مع قول المتنبى :

إذا الهددُ سَوَتْ بين سيفي كربة فسييفك في كنفِ زُرَيْلِ التساويا
وقول البحترى :

ساموك من حسدٍ فأفضلَ منهمُ غيرُ الجوادِ وجادِ غيرُ المفضلِ
فبذلتَ فينا ما بذلتَ سباحةً وتكرهنا ما بذلتَ ما لم تبدلِ^(١)
مع قول أبي تمام :

أرى الناسَ منهاجَ الندى بعد ما عنت مهايمهُ المثلُ وعنتَ لواجبهِ^(٢)
ففي كلِّ مجدٍ في البلادِ وغائرٍ مواهبُ ليست منه وهىَ مواهبهُ
وقول المتنبى :

بيضاءَ تطمعُ فبما تحتَ حاتمها وعزُّ ذلكَ مطلوباً إذا طُلِبَا
مع قول البحترى :

تبدو بهطفةً مطمئئحٍ حتى إذا شُنلَ الخليلُ أنتَ بصدفةٍ مؤيس^(٣)
وقول المتنبى :

(١) أراد أنهم من الحسد أخذوا باسمونه « قبل مشاركة من السوء » في العطاء قبلوا ولا جود عندهم فكان يذله بذلن بذل السباحة الصادر منه مباشرة وبذل هؤلاء الخلاء الذي صدر عنهم بسببه . (٢) عنت لواجبه بمعنى عفت مهايمه أى بليت طرقه الواضعة وطلمت وواحد الواجب لاجب . (٣) الصدفة المرة من الصدف وهو الإعراس عن الشيء .

إِذْ كَارُ مِثْلِكَ تَرَكُ إِذْ كَارِي لَهُ إِذْ لَا تَرِيدُ لِمَا أُرِيدُ مَرْتَجًا
مع قول أبي تمام :

وَإِذَا الْجَدُّ كَانَ عَوْنِي عَلَى الْمَرْءِ . تَقَضَيْتُهُ بِتَرَكِ التَّقَاضِي
وقول أبي تمام :

فَنَعَمْتَ مِنْ شَمْسٍ إِذَا حُجِبَتْ بَدَتْ مِنْ خِدْرِهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحَجَّبْ
مع قول قيس بن الخطيم :

قَضَى لَهَا اللَّهُ حِينَ صَوَّرَهَا مِ الْخَالِقِ أَلَّا تُنْكَبَهَا سُدْفٌ^(١)
وقول المتلي :

رَامِيَاتٍ بِأَنْسُهُمْ رَيْشَهَا الْهُدَى بُ نَشَقُّ الْقُلُوبَ قَبْلَ الْجُلُودِ
مع قول كثير :

رَمَعَنِي بِسَهْمِ رَيْشُهُ السَّكْحَلُ لَمْ يَجْزُ ظَوَاهِرَ جَدِي وَهُوَ فِي الْقَابِ جَارِحٌ^(٢)
وقول بعض شعراء الجاهلية ويعزى إلى ليبيد :

وَدَعَوْتُ رَبِّي بِالسَّلَامَةِ جَاهِدًا أَيُصِيحِّنِي فَإِذَا السَّلَامَةُ دَاهِ
مع قول أبي العتاهية :

أَسْرَعَ فِي نَفْسِي أَمْرِي نَمَامُهُ تُدْبِرُ فِي إِقْبَالِهَا أَيَامُهُ
وقوله : أَقِيلَ زِيَارَتِكَ الْحَبِيدَ بَ تَكُونُ كَالثُوبِ اسْتَجِدَّهُ
إِنَّ الْعَصْدِيقَ يُبْلَهُ أَنْ لَا يَزَالَ بِرَاكٍ عِنْدَهُ
مع قول أبي تمام :

(١) جمع سدنة بالضم وبالفتح وهي الظلمة أي لا تسرها الظلمة لبهاها .
(٢) وفي نسخة نصب بدل يميز ، وجاز الوضع يجوز سلكه وقطعه ، والهم إلى الصيد نند
إلى غير المقصد . وجاز عن الصيد أصابه وتقد منه وراه .

وطول مقام المرء في الحى الخلق^(١) ليدباجتبه فأغرب تنجّد
وقول الخري :
زاد معروفك حسدى عظما أنه عندك محمور صبر

تتأدا، كأن لم تأته وهو عند الناس مشهور كبير
مع قول المثلي :
تظن من فذلك اعتدادهم^(١) أنهم أنعموا وما عدوا

وقول البحري :
لم ترَ للنواب كيف نسمو إلى أهل النوازل والفصول

مع قول المثلي :
أفضل الناس أغراض لذا الزمن بخلو من المم أخلام من اليمآن

وقول المثلي :
تذل لها واخضع على الذرب والنوى فسا عاشق من لا يذل ويخضع

مع قول بعض المحدثين :
كن إذا أحببت عبداً للذى تهوى مطيماً

لن تسأل الوصل حتى تكريم النفس المفضوعا

وقول مضر بن ربيع :
لعمرك إنى بالليل الذى له على دلال واجب المنجع

مع قول المثلي :
وإنى بالمولى الذى ليس ناعى ولا ضارى فدادنه لمستمع

(١) عند اعتاد المتدوين بإحسانهم وانعامهم . عبارة عن عدم ذكره، والمث به كأنهم لا يدرونه شيئاً

أما تغلسط الأيامُ فيُّ بأن أرى بضيضاً تُشأني أو حبيياً تُقربُ
وقول المتلبي:

مظلومة القيد في تشبيهه غصناً مظلومة الريق في تشبيهه ضراباً^(١)
مع قوله:

إذا نحن شهنك بالبدر طالماً بحسنك حفظاً أنت أهبي وأجل
وتظلم إن قينك بالليث في الوغى لأنك أحمى للحريم وأبسل

ذكر ما أنت ترى فيه في كل واحد من البيتين صنعة وتصويراً وأستاذية
على الجملة^(٢) فمن ذلك وهو من النادر قول لبيد:

وأكذب النفسَ إذا حدتْها إن صدق النفس يُزرى بالأمل
مع قول نافع بن لقيط:

وإذا صدقت النفس لم تترك لها أملاً وبأمل ما اشتهى المسكنوب
وقول رجل من الخوارج أوتى به الحجاج في جماعة من أصحاب
قطري فقتلهم ومن عليه ليد كانت عنده، وعاد إلى قطري فقال له قطري:
عاود قتال عدو الله الحجاج: فأبى وقال:

القتل الحجاج عن سلطانة بيد تفر بأنها مولاة
ماذا أقولُ إذا وقتتُ إزاءه في الصف وأحتجت له قتلانهُ
ونحشت الأتوام أن صنانماً غرست هدي فتعظمت لخلانهُ^(٣)
مع قول أبي تمام:

(١) الضرب بالصبرك السلد.

(٢) هذا هو القسم الثاني من حفا السيات.

(٣) يقال حنطت الشجرة أي صار ثمرها مرًا، كالحنظل.

أَسْرَبِلُ هُجْرَ الْقَوْلِ مَنْ لَوْ هَجَوْتَهُ إِذَنْ لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي ^(١)

وقول النابغة :

إِذَا مَا غَدَا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُ عَصَابُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَابِ
جَوَائِحُ قَدْ أَيَّتْ أَنْ قَبِيلُهُ إِذَا مَا لَقِيَ الصَّفَانَ أَوْلُ غَالِبِ ^(٢)

مع قول أبي نواس :

وَإِذَا مَجَّ الْقَنَسَا عَلَقًا وَتَرَامَى الْمَوْتُ فِي صُورِهِ
رَاحَ فِي ثِيَابِي مُفَاضَةً أَسَدٌ يَدْمِي شَبَا ظَفْرُهُ ^(٣)
يَتَأَيُّ الطَّيْرُ غُدُوته تِقَّةً بِالشَّيْبَعِ مِنْ جَزْرِهِ ^(٤)

المقصود البيت الأخير « وحكى المرزباني قال حدثني عمرو الوراق :
رأيت أبا نواس ينشد قصيدته التي أولها « أيها المنتاب من عفره » ^(٥) فحسدته

(١) الكلام استفهام إنكاري حذف من « أسربل » همزة الاستفهام .

(٢) الرواية الجمعان بدل (الصفان) . (٣) المفاضة الدرغ الواسعة .

(٤) الطير جمع طائر ويطلق على الواحد وعليه الرواية هنا ولم يستعمل في القرآن إلا جمعاً وهو ما جرى عليه العصب هنا في تفسير البيت إذ أنت ضمير الطير . فالظاهر أنه يرويه « تتأبي » ولطه الصواب . ومعنى يتأبي : يتحري ويتربص والضرب في جزر ، للطير وجزر الطير وجزر السباع هو اللحم الذي تأكله . والذي تربص الطير التي تأكل اللحوم كالسور وتتوخى سيره للقتال غدوة أي صباحاً فتسير معه .

(٥) كتب الأستاذ في هامش نسخة الدرس ما نصه : العفر مصدر عفر الظلي صار أعفر وهو ما يعلو بياضه حمرة . والعفر أيضاً وجه الأرض تقول : ما على عفر الأرض مثله ، وأوله سفينة سفيها الزرع ، والسهم (بالضم) الذي يقال له يصابق الشيطان . واتباه أثناء مرة أخرى ، ووصلت إليه نوبته ، واتباب فلانا أمر أصابه . وأمكن اللفظ هنا العفر بالضم وهي الإبل السابعة والثامنة والتاسعة من الشهر ا هـ . أقول ومن معاني العفر بالضم الشجاع الجلد والبعد وثقة الزيارة ولكن الرواية لا بد أن تكون بضمين لأن لم تكن بفتحين لأجل الوزن والعفر بمعنى ثلة الزيارة وطول العهد والبعد ورد بضمة وبضمين وقالوا ما أتفاه إلا من عفر بهذا المعنى وهو المناسب لشيء المنتاب .

فلما بلغ إلى قوله :

بتأوى الطير غدوته ثقة بالشيع من جزره

قلت له ما تركت للتأبغة شيئاً حيث يقول : إذا ما غدا بالجيش : البيتين -
 فقال : اسكت فلئن كان سبق فما أسأت الاتباع : وهذا الكلام من أبي نواس
 دليل بين في أن المعنى ينقل من صورة إلى صورة : ذلك لأنه لو كان لا يكون
 قد نضع بالمعنى شيئاً لكان قوله : فما أسأت الاتباع : محالاً لأنه على كل
 حال لم يتبعه في اللفظ . ثم إن الأمر ظاهر لمن نظر في أنه قد نقل
 المعنى عن صورته التي هو عليها في شعر التأبغة إلى صورة أخرى ،
 وذلك أن مهنا معنيين أحدهما أصل وهو علم الطير بأن المدوح إذا غزا
 عدواً كان الظفر له وكان هو الغالب ، والآخر فرع وهو طمع الطير
 في أن تتسع عليها المطاعم من لحوم القتلى ، وقد عمد التأبغة إلى الأصل الذي
 هو علم الطير بأن المدوح يكون الغالب فذكره صريحاً وكشف عن وجهه ،
 واعتمد في الفرع الذي هو طمعها في لحوم القتلى وأنها لذلك تحلق فوقه
 على دلالة الفحوى . وعكس أبو نواس القصة فذكر الفرع الذي هو طمعها
 في لحوم القتلى صريحاً فقال كما ترى • ثقة بالشيع من جزره • وعول في الأصل
 الذي هو عليها بأن الظفر يكون للمدوح على الفحوى ، ودلالة الفحوى
 على عليها أن الظفر يكون للمدوح هي في أن قال ، من جزره ، وهي
 لا تنق بأن شعبها يكون من جزر المدوح حتى تعلم أن الظفر يكون له ،
 أفيكون شيء أظهر من هذا في النقل عن صورة إلى صورة ؟

أرجع إلى اللسق . ومن ذلك قول أبي العتاهية :

(٢٥ - دلائل الإجماز)

- شِيمٌ فَتَّحَتْ مِنَ الْمَدْحِ مَا قَدْ كَانَتْ مُسْتَعِينًا عَلَى الْمَدْحِ
مع قول أبي تمام :
- نَظَّمْتُ لَهُ خِرَزَمَ الْمَدِيحِ مَوَاهِبَ يَنْفَعُنِ فِي عَقْدِ الْإِسَانِ الْمُقَهَّمِ^(١)
وقول أبي وجزة :
- أَتَانِكَ الْجِدُّ مِنْ هَنَّا وَهَنَّا وَكَذَلِكَ كَجَمْعِ السِّيُولِ
مع قول منصور البصري :
- إِنَّ الْمَكَارِمَ وَالْمَعْرُوفَ أَوْدِيَةَ أَحْلَكَ اللَّهُ مِنْهَا حَيْثُ تَجْتَمِعُ
وقول بشار :
- الشَّيْبُ سَكْرَةٌ وَسَكْرَةٌ أَنْ يَفَارِقُنِي أَهْجَبُ بِشَيْءٍ عَلَى الْبَهْضَاءِ مَوْدُودِ
مع قول البحتري :
- تَعِيبَ الْغَائِيَاتِ عَلَى شَيْبِي وَمَنْ لِي أَنْ أَمْتَعَ بِالْمَعِيبِ
وقول أبي تمام :
- بِشْتَاقُهُ مِنْ كَالِهِ غَدُهُ وَيَكْثُرُ الْوَجْدَ نَحْوَهُ الْأَمْسُ
مع قول ابن الرومي :
- إِمَامٌ يَطَّلُ الْأَمْسَ يُعْمَلُ نَحْوَهُ تَأَكَّمَتْ هَوْفٍ وَيَشْتَاقُهُ الْغَدُ
لا تنظر إلى أنه قال : يشتاقه الغد : فأعاد لفظ أبي تمام ولكن انظر إلى
قوله : يعمل نحوه تلفت لهووف : وقرأ أبي تمام :
- لَنْ ذَمْتُ الْأَعْدَاءَ سِوَهُ صَبَاحَهَا فَلَيْسَ يُؤَدِّي شُكْرَهَا الذُّنْبُ وَالنَّسْرُ^(٢)
مع قول المتنبلي :
- وَأَثَبْتَ مِنْهُمْ ربيع السباعِ فَأَنْتَ يَا حَسَانِكَ الشَّامِلِ

(١) الضعيف .

(٢) أي لا يستطیع الذنب والنسر أن يفضي حتى شكرها لكثرة ما أكلاما قتلت .

وقول أبي تمام :

وردب نأى المغانى رُوْحَهُ أبداً أصيقتُ رُوحى ودانٍ ليس بالدانى
مع قول المتنبي :

لنا ولأهله أبداً قلوبٌ تلاقى في جـوم ما تلاقى^(١)
وقول أبي هفتمان :

أصبح الدهرُ مسيناً كلَّهُ ماله إلا ابنَ يحيى حسنة
مع قول المتنبي :

أزالت بك الأيام عتي كأنما بنوها لها ذنبٌ وأنت لها عذر
وقول علي بن جبلة :

وأرى الليالى ما طوت من قوتى رَدَّتْه في عِظتى وفي أفهامى
مع قول ابن المعتز

وما يُنتَصَنُ من شباب الرجال يزد في نُهائها وأبنايها
وقول بكر بن الطاح :

ولو لم يكن في كفته غيرُ روحه لجاد بها فليتنق الله سائله
مع قول المتنبي :

إنك من معشر إذا وهبوا مادون أعمارهم قد بخلوا
وقول البحرى :

وَمَنْ ذَا يَكُومُ البعْرَ إن بات زانرا بفيض وصوبَ المزن إن راح بهطلُ

(٣) أى لنا ولأهله قلوب تلاقى بالذكر والفكر والشوق وهى فى جـوم ما تلاقى ، وضمير لأهله راجع إلى الربع فى البيت قبله :
أهدرى الربع أى دم أراها وأى قلوب هذا الركب شافا

مع قول المتنبي :

وما ثناك كلامُ الناس عن كرمٍ ومن يسدُّ طريقَ المراضِ المهطلِ

وقول الكندي :

عزُّوا وعزُّ بعزِّهم من جاوروا فهم الذُّرى وجهاجهم الهاماتِ
إن يطالبوا بترانهم بُمطَّوا بها أو يطالبوا لا يدركوا بترتِ

مع قول المتنبي :

تُعيت لئالي كل شيء أخذته وهمنَّ لما يأخذن منك غوارمِ

وقول أبي تمام :

إذا سيفه أضحي على الهام حاكما غدا المغو منه وهو في السيف حاكمِ

مع قول المتنبي :

له من كريم الطبع في الحرب منتص ومن عادة الإحسان والصفح غامد

فانظر الآن نظر من نبي الغفلة عن نفسه فإنك ترى عيانا أن للبعنى في كل واحد من البيتين من جميع ذلك صورة وصفة غير صورته وصفته في البيت الآخر ، وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا : إن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك : أن الذي تعقل من هذا لا يخالف الذي تعقل من ذلك ، وأن المعنى عائد عليك في البيت الثاني على هيئته وصفته التي كان عليها في البيت الأول : وأن لا فرق ولا فصل ولا تباين بوجه من الوجوه ، وإن حكم البيتين مثلا حكم الاسمين قد وضعا في اللغة لشيء واحد كالليث والأسد . ولكن قالوا ذلك على حسب ما يقوله العقلاء في الشيتين بجمعها جنس واحد ثم يفترقان بخواص ومزايا وصفات كالحاتم والحاتم والشنف والشنف والسوار والسارو وسائر أصناف الخلى التي يجمعها جنس واحد ثم يكون بينها

الاختلاف الشديد في الصنعة والعمل . ومن هذا النى ينظر إلى بيت
الخارجي وبيت أبي تمام فلا يعلم أن صورة المعنى في ذلك غير صورته
في هذا ؟ كيف والخارجي يقول : واحتجت له فعلاته . ويقول أبو تمام
ه إذن لمجانى عنه معروفه عندى ه ومتى كان احتج وهما واحداً في
المعنى ؟ وكذلك الحكم في جميع ما ذكرناه فليس بتصور في نفس عاقل
أن يكون قول البحتري :

وأحب آفاق البلاد إلى الفقى أرض ينال بها كريم المطلب

وقول المتنبي ه وكل مكان ينبت العز طيب ه سواء

واعلم أن قولنا الصورة إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بصقولنا
على الذى نراه بأبصارنا ، فلما رأينا البينونة بين آحاد الأجناس تكون
من جهة الصورة فكان بين إنسان من إنسان وفرس من فرس بخصوصية
تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذلك . وكذلك كان الأمر
المصنوعات فكان بين خاتم من خاتم وسوار من سوار بذلك . ثم وجدنا
بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بينونة في عقولنا وفرقا عبرنا
عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا : للمعنى في هذا صورة غير صورته
في ذلك : وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحن ابتدأناه فينكره
منكر بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ :
وإنما الشعر صناعة وضرب من التصوير :

واعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته
في البيت الآخر وكان التالى من الشاعرين يبيئك به معادا على وجهه لم يحدث
فيه شيئاً ولم يغير له صفة لكان قول العلماء في شاعر : أنه أخذ المعنى من
صاحبه فأحسن وأجاد : وفي آخر : أنه أشاء وقصر : لغوا من القول من حيث

كان محالاً أن يحسن أو يعمى في شيء لا يصنع به شيئاً . وكذلك كان يكون جعلهم البيت نظيراً للبيت ومناسباً له خطأ منهم لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه وأن يكون نظيراً لنفسه . وأمر ثالث وهو أنهم يقولون في واحد : إنه أخذ المعنى فظهر أخذه : وفي آخر : إنه أخذه فأخني أخذه : ولو كان المعنى يكون معاداً على صورته وهيته ، وكان الأخذ له من صاحبه لا يصنع شيئاً غير أن يبدل لفظاً مكان لفظ لكان الإخفاء فيه محالاً لأن اللفظ لا يخفي المعنى وإنما يخفيه إخراجاً في صورة غير التي كان عليها . مثال ذلك إن القاضى أبا الحسن ذكر فيما ذكر فيه تناسب المعاني بيت أبي نواس :

خَلَيْتُ وَالْحَسَنَ تَأْخُذُهُ تَنْفَقُ مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ
وبيت عبد الله ابن مصعب :

كَأَنَّكَ جِئْتَ مُحْتَكماً عَلَيْهِمْ تَحْتَيِّرُ فِي الْإِبْرَةِ مَا تَشَاءُ
وذكر أنهما معاً من بيت بشار :

خَلَقْتُ عَلَى مَا فِى غَيْرِ تَحْتَيِّرُ هَوَاىَ وَلَوْ خَيْرْتُ كُنْتُ الْمُهْذَبَا
والأمر في تناسب هذه الثلاثة ظاهر . ثم إنه ذكر أن أبا تمام قد تناوله فأخفاه وقال .

فَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَزِدْهَا عَلَى مَا فِىكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَاعِ
ومن العجب في ذلك ما تراه إذا أنت تأملت قول أبي العتاهية :

جَزَيْتِ الْبَغِيلَ عَلَى صَالِحَةٍ عَنِ الْخَفْتِ عَلَى ظَهْرِي^(١)
أَعْلَى وَأَكْرَمَ عَنْ يَدِي يَدَى فَعَلَتْ وَزَرَهُ قَدْرَهُ قَدْرِي
ورزقت من جسدوا عافية أن لا يضيق بشكره صدرى^(٢)

(١) وفي نسخة بخفته بدل الخفته .

(٢) أن لا يضيق ، بدل من عافية .

وَعَنَيْتُ خَلَوًا مِنْ تَفَضُّلِهِ أَحْنُو عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ الْمَذْرِ
مَا فَاتَنِي خَيْرَ أَمْرٍ وَأَضَعَتْ عَنِي يَدَاهُ مَوْوِنَةَ الشُّكْرِ
ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى قَوْلِ الَّذِي يَقُولُ :

أَعَقَيْتَنِي سِوَهُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرِّقِّ مَ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كِبَدِي
فَعَرْتُ عَبْدًا لِلْسُّوَى فَيْكَ وَمَا أَحْسَنَ سِوَهُ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

وما هو في غاية الندرة من هذا الباب ما صنعه الجاحظ بقول نصيب
ه ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق ه حين نثره فقال وكتب به إلى ابن الزيات :
نحن أعزك الله نسحر بالبيان ، ونموه بالقول ، والناس ينظرون إلى الحال ،
ويقضون بالعيان ، فأثره في أمرنا أثرًا ينطق إذا سكتنا ، فإن المدعى بغير بيته
متعرض للتكذيب :

وهذه جملة من وصفهم الشعر وعمله وإدلالهم به — أبو حية التميمي :

إِن الْقَصَائِدُ قَدْ عَلِمَ بِأَنِّي صَمَّعَ اللِّسَانَ بَيْنَ لَا أَنْتَجِلُ^(١)
وَإِذَا ابْتَدَأْتُ عَرُوضَ نَسِجٍ رِيضٍ جَعَلَتْ تَذُلُّ لِمَا أُرِيدُ وَتَسْبِلُ^(٢)
حَتَّى تَطَاوَعَنِي وَلَوْ يَرْتَاضِيهَا غَيْرِي لِحَاوَلِ صَسْبَةِ لَا تَقْبَلُ
تَمِيمُ بْنُ مَقْبَلٍ :

إِذَا مَتَّعْتَنِي ذِكْرَ الْقَوَائِمِ فَلَنْ تُرَى لَهَا قَائِلًا بِمَدَى أَطْبَعِ وَأَشْمَرَا
وَأَكْثَرُ يَبْتَأُ سَائِرًا ضَرِبَتْ لَهُ حُزُونُ جِبَالِ الشُّعْرِ حَتَّى تَيْمَرَا

(١) يقال لمن مرق شعر غيره تنعله وانتهه .

(٢) العروض الناقلة التي لم ترس . وعروض الشعر معروف . والرئيس بتشديد الياء المكسور
الدابة أوله ما تراعى وهي صعبة يستوى فيه الذكر والمؤنث .

أغرَّ غريباً يمسح الناس وجهه كما تمسح الأيدي الأغرَّ المشهرا
عدي بن الرقاع :

وقصيدة قد بت أجمع بينها حتى أقوم ميلها وسيفادها
نظرَ اللثف في كموب فنانه حتى يقم يقافه مُنَادها^(١)
كعب بن زهير :

فن للقوافي شاتها من يموكها إذا ما توى كعب وفوز جَرو^(٢)
يقوئها حتى تلين متونها فيقصر عنها كلُّ ما يُتمثل
بشار :

حمتُ جبيننا والذكاء من العسى نجثت مجيب الظن لاسلم موئلا
وغاص ضياء العين للعلم رافداً لقلب إذا ما ضيع الناسُ حصلا
وشعرِ كثور الروض لامت بينه يقول إذا ما أحزن الشعر أسهلا^(٣)
وله :

زورُ ملكك عليه أبهة يُعرّف من شعره ومن خطبه^(٤)
فهُ ما راح في جوانحه من لؤلؤ لا ينام عن طلبه
يخرج من فيه للندى كما يخرج ضوء النهار من لُبه^(٥)

- (١) اللثف بكسر اللام المشددة معوم الرماح والثفاف بالكسر آله الحقيقية التي يلف بها
والنقاد المائل المعنى . والسناد في البيت الأول عيب الغافية قبل الروى .
(٢) شانها عابها وتوى هلك وفوز مات وجرو لاقب الحطيطة الشاعر الهجاء وجملة د شانها
من يموكها . دعاء .
(٣) أحزن صار في الحزن وهو بالفتح ضد السهل وأسهل أحزن .
(٤) الزور الزائر يشوى به المذكر والمؤنث والمفرد وغيره لأنه مصدر في الأصل .
(٥) الـدى كالنادى مجلس القوم لأحديت نهاراً .

أبو شريح العمير :

فإن أهيك فقد أقيمتُ بدي قوافٍ نجيب الثمانيات
فديذاتِ المقاطع محكمات لو أن الشعر يلبس لارتدينا
الفرزدق :

بأن الشمس حين تكون شرقاً ومسقطاً قرنبا من حيث غابا
بكل نفيضة وبكل ثفر غرائبهن تقصب انساباً^(١)
ابن مياده :

فجرنا ينابيع الكلام وبجره فأصبح فيه ذر الرواية بسبح
وما الشعر إلا شعر قيس وخندف وشعر سوام كلفة وتلح
وقال عقاب بن هشام القيني يرد عليه :

ألا بلغ الرملح نقضَ مقالة بها خطل الرماح أو كان تمزح
لقد خرقتُ ليلئ الجياون قلبهم بحور الكلام تُنحني وهي طمخ
وهم غلموا من بدم فنطخوا وهم أعربوا هذا الكلام وأوضروا
فلسابقين العضل لا تجدونه وليس مسبوقة عليهم تبيح

(١) التنية واحدة التنا وهو الأسنن الأريم ، وطريق العبة ، والشعر القم أو الأسنان في نهايتها . وكل فرجة في جبل أو بطن واد وطريق سلوك نهر . يقول أن قوائه طائفة الحافقين نيلت مطلع الشمس ومغربها ولم اجمع طريقاً في عذبة أو جبل إلا سلكته ، ولا وادياً إلا بعطته ، فأبى مكان أشرفت عذبة ، رأيتها فيه تنهد إليه ، أو يقول إن كل فم يشدعا ، وكل ثمر يخرن بالمثل بها ، ويريد من الشعر القم .

أبو تمام :

كشفتُ قنَاعَ الشعرِ عن حُرِّ وجهه وطيرتُه عن وَكرِه وهو واقع^(١)
 يَفِرُّ براها من براها بسمه ويدنو إليها ذو الحجبى وهو شاسع^(٢)
 بود وِداداً أن أعضاءَ جسمه إذا أنشدت شوقاً إليها مسامح
 وله :

حذاءً تملأ كل أذن حكمة وبلاغة وتُدِرُّ كلَّ وريد^(٣)
 كالقمر والمرجان ألفت نظمه بالشُّدْر في عتق الفتاة الرُود^(٤)
 كغشيقية اليريد المنتم وشيئ في أرض تَمرة أو بلاد تَرِيد^(٥)
 يُعطى بها البشري الكرم ويرتدى بردائها في الخيسل المشهود

(١) حر الوجه ما أبل عليك منه وقيل هو الوجنة . ومنه لعلم حر وجهه . وفي نسخ ديوانه
 الطلوع • إنكره • بدل وكره والواقع ضد العائر والضحية للشاعر في أوله لبل هذا البيت :
 فكيف شاعر قد راني فذمته بشعري فأسى وهو خزبان ضارع
 (٢) يفر من لقي بكشفته أى كشفت أنواع الشعر عن حر وجهه وهو أكرمه وأعلمه وطيرته
 من وكره فلك الشاعر وهو واقع لايقهر على الطيران في هذا الجو بقصائد غر صفتها كيت وكيت •
 (٣) حذاء بالشعبد صفة تقصيدة في البيت لبله وهو السيارة التي يتناقلها الناس والمنفعة التي
 لا يعب فيها . والوريد عرق في العنق وهو جبل الوريد وهما وربعمان وابن هو الودج وقيل بجهانه •
 ومعنى ندر كل وأيد تحمله بتأثيرها يتنخج كما كالأضريح إذا دَرَّ . وفي حديث النابال • بين عينيه
 عرق يدريه النقب •

(٤) الشعر قطع الذهب التي تلتقط من معدنه بدون إذابة الحجارة — وسنارة الأؤلؤ —
 وخرز يوصل به بين الجواهر في النظم ، والنظم التأليف بين الجواهر في عقد أو ثلاثة ، والرود
 بالنظم أصله بالهزرة (رؤد) وهو الشابة المحمئة الناعمة مأخوذ من رؤه التنصن كان أرطب ما يكون
 وأرخصه . والمعنى أن نظم كلامه كعظم الجوز من الدر والبرجان إذا كان في جيد النواجم
 الحيطان .

(٥) شقيقة العى ، وشقة بمائه ، والمبرد ضرب من ثياب ونعم الثوب ووشاه وشيازينه
 بالنقى والخزرف • وسرة بالفتح وتزيد من من عرب اليمن من قضاة تنسب إليهم الإبل الهرة

بُشْرَى النخى أبى البَقَات تنابعت بُشْرَاؤُهُ بالفارس المولود
وله :

جاءتكَ من نظم اللسان قلادة سمان فيها اللؤلؤ المكنون
أخذاكها صنَّع الضمير يَمُدُّه جَفْرٌ إِذَا نَصَّبَ الكلامُ مَعِينٌ^(١)
أخذ لفظ الصنع من قول أبى حية :

بأنى * صنع اللسان بهن لا أتفحل *

ونقله إلى الضمير وقد جعل حسان أيضاً اللسان صنعاً وذلك في قوله :
أهدى لم مدحا قلب مؤازرته فيما أحب لسان حائك صنع
ولأبى تمام :

إليك أرخنا عازب الشعر بعدما تهل في روض المعاني المعائب^(٢)
غرائب لاقت في فمائك أنتها من المجد فهي الآن غير غرائب
ولو كان يغنى الشعر أفناه ما قررت حياضك منه في السنين الذواهب^(٣)
ولكنه صوب العقول إذا انجملت سبحانه منه أعتبت به سبحانه
البحترى :

والبرود ذات المخطوط الجمر . قالوا مرة بن حيدان بن عمرو بن الحلاف بن قضاة ، وإليه نسب الإبل
المهاري ، وقالوا يزيد بن الحلاف بن قضاة وإليه نسب البرود التزبدي وغلط في التاموس فقال يزيد
ابن حلوان كما غلط من قال ابن حيدان ، فهو عم مرة لا أخوه .

(١) أخذنا كها أعطنا كها والجفر البئر والصنع بالتجريك وبالسكسر الماهر في صنعه .
(٢) العازب من الأتباع من البيدة المرعى لا تأوى إلى المعز إلا في القبل ، وأصل العازب
الكلام البيد المطالب فسمى ما رعاه عازباً ، وأراح الأتباع والمواشي ردها إلى المراح مساءً أى بعد
الزحى . يريد أنه رد إلى المدح الشعر ذا المعاني البيدة المرعى التي لا يمتدى إليها إلا الفحول من
الشعراء مثله . وقيل فككت وتأتى كأن شعره كان لا يفارق روض المعاني إلى المدح حين لأنه
لا يجد له أهلاً .

(٣) مرت جنت .

أستُ المُوَالِي فيك نظمَ قصائد هي الأبحمُ اقتادات مع الليل أنجما
تفاء كأنَّ الروضَ منه منورًا ضحى وكانَّ الوشى منه منمنًا^(١)
وله :

أحسن أبا حسن بالشعر إذ جعلت أحسبك أنجمه بالمدح تذهب
فقد أتتك القوافي غب فائدة كما تمتح غيب الوابل الزهر
وله :

إليك القوافي نازعات توأصد يسير ضاحي وشيها وينم^(٢)
ومشرفة في النظم غرَّ يزينا بهاء وحسنًا أنها لك تنظم^(٣)
وله :

بمقوشة نقش الدنانير يُنتقى لها اللفظ مختارًا كما ينتقى التبر
وله :

أينهب هذا الدهر لم ير موضعي ولم يدبر ما مقدار حتى ولا عقدي
ويكسب مثل وهو تاجر سودد يبيع ثمينات المكارم والحمد
سواثر شعر جامع يبدد العلى نملقن من قبلي وأنهم من بمدى^(٤)
يقدر فيها صانع متمثل لإحكامها تقدير داود في السرد

(١) منه خبر كان ومنورا حال من الضمير في مثله ، كذلك يقال في كان الوشى ا . ا . من هاتين نسخة المدرس وعلى هذا يكون ضحى ظرفاً متعلقاً بنورا . والدور اسم فاعل منناه مخرج النور وهو بالفتح الزهر .

(٢) يسير - يجعل كوشى السراء وهي بكسر فتحة ضرب من البرود اليابسة فيه خطوط سفرة من الحرير . والذهب الخالص .

(٣) وفي نسخة يزيد بها بدل يزينا .

(٤) المعنى الأصل الادة اليد المفارقة يقال جاءت الليل بددا بددا (بالتحريك وفيها لغات أخرى) أي متفرقة . وبدد بدداً (كفتح فرخا) وتبددوا تفرقوا ، والبددة بضم الباء من الشئ . قبل والسكر خطأ وليكن روى في الدعاء . وانها بدداً بالسكر . وقدر بالخصر =

وله :

لله يسهر في مديحك ليله متلئلا وتنام دون ثوابه
 يفتانَ يبتذل الكلام كأنه جيش لديه يريد أن يلقى به
 فأتى به كالسيف رَفَرَقَ صَيْقِلُ ما بين قائم منعه وذبابه^(١)
 ومن نادر وصفه للبلاغة قوله :

في نظام من البلاغة ما شك امرؤ أنه نظام فريد
 وبديع كأنه الزهر الضاحك في رونق الربيع الجسديد
 مشرق في جوانب السمع ما يحذ يلقه عوده على للمستعيد
 حجاج نحرس الأكد بالفا ظر فرادى كالجوهر الممدود
 ومعان لو فصلتها التوفى هجعت شعر جردل وآيد
 حزن مستعمل الكلام اختصارا وتجنين ظلمة التثويد
 وركبن اللفظ القويب فأدركا ن به غاية الراد الجعيد
 كالأندازى غدورن في الحلل الصفا ر إذا رحن في الخطوط السود

الفرض من كتب هذه الأبيات الاستظهار حتى إن حمل حامله
 على الغرر والتفحم على غير بصيرة فحزم أن الاجتهاد في مذاقة الحروف ، وفي

١١ وهو يدعى متفرق والمعن أن شعره جامع ما فرق من العلق ، والبدد بالضم تارة معها بدد ويمكن
 أن يراد هنا ولكن الفرق الذي يناسب الجسم ، وكانت ضبطت الكلمة في الطبعة الأولى بكسر
 ففتح نيماً للأصل الذي منهى وكتب الأمتد على ما يش نسخة الارس عند هذه الكلمة ، البدد
 ما يمكن أن ذال واصل البدد والدة العلاة يقال : ماله به يد : أي طافة ا هو هو غير ظاهر منهى .
 (١) رارق الماء صبه سباً رقيقاً والصيقل الذي يصل اليوف ويجلوها وفتح الصب والسكب
 بالسكس سبلانه واليدان بالسكس ما يدخل في القائم وهو المبيض ، وذبابه هذه الذي يضرب به
 يقول إن الصيقل جلاه كله فصار له برين ولعان كلن الماء يجري فيه .

سلامتها بما يشغل على اللسان ، علم بالنظر فيها فساد ظنه وقبح غلظه ، من حيث يرى عياناً أن ليس كلامهم كلام من خطر ذلك منه ببال ، ولا صفاتهم صفات تصلح له على حال ، إذ لا يخفى على عاقل أن لم يكن ضرب تميم لحزون جبال الشعر لأن تسلم ألفاظه من حروف تثقل على اللسان ، ولا كان تقويم عدى لشعره ولا تشبيهه نظره فيه بنظر المثقف في كعوب قناته لذلك ، وانه محال أن يكون له جعل بشار نور العين قد غاض فصار إلى قلبه . وأن يكون اللؤلؤ الذي كان لا ينام عن طلبه ، وأن ليس هو صوب العقول^(١) الذي إذا انجلت سحائب منه أعقبت بسحائب ، وأن ليس هو الدر والمرجان مؤلفاً بالشذر في العقد ، ولا الذي له كان البحترى مقدرأ تقدير داود في السرد ، كيف وهذه كلها عبارات عما يدرك بالعقل ويستنبط بالفكر ، وليس الفكر الطريق إلى تمييز ما يشغل على اللسان بما لا يشغل ، إنما الطريق إلى ذلك الحس ولو لا أن البلوى قد عظمت بهذا الرأي الفاسد وأن الذين قد استهلكوا فيه قد صاروا من فرط شغفهم به يصغون إلا كل شيء يسمعون ، حتى لو أن إنساناً قال : باقلى^(٢) حار : يريد نصرته مذهبهم لا قبلوا بأوجههم عليه فألقوا أسماعهم إليه ، لكان اطراحه وترك الاشتغال به أصوب ، لأنه قول لا يتصل منه بجانب بالصواب البتة :

ذلك لأنه أول شيء يؤدي إلى أن يكون القرآن معجزاً لا بما به كان قرآناً وكلام الله عز وجل لأنه على كل حال إنما كان قرآناً وكلام الله عز وجل بالنظم الذي هو عليه ، ومعلوم أن ليس النظم من مذاقة الحروف وسلامتها بما يشغل على اللسان في شيء . ثم إنه اتفاق من العقلاء أن الوصف

الذي به تنهى القرآن إلى حد عجز عنه المخلوقون هو الفصاحة والبلاغة وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً بأن لا يكون في حروفه ما يثقل على اللسان ، لأنه لو كان يصح ذلك لكان يجب أن يكون السوق الساقط من الكلام والسفاف الرديء من الشعر فصيحاً إذا خفت حروفه ، وأعجب من هذا أنه يلزم منه أنه لو عمد عامد إلى حركات الإعراب فجعل مكان كل ضمة وكسرة فتحة فقال : الحمد لله . بفتح الدال واللام والهاء وجرى على هذا في القرآن كله أن لا يسلبه ذلك الوصف الذي هو معجز به بل كان ينبغي أن يزيد فيه لأن الفتحة كما لا يخفى أخف من كل واحدة من الضمة والكسرة ، فإن قال إن ذلك يحيل المعنى قيل له إذا كان المعنى والمعنى في كونه معجزاً خفة اللفظ وسهولته فينبغي أن يكون مع إحالة المعنى معجزاً لأنه إذا كان معجز الوصف يخص لفظه دون معناه كان محالاً أن يخرج عن كونه معجزاً مع قيام ذلك الوصف فيه .

ودع هذا وهب أنه لا يلزم شيء منه فإنه يكفي في الدلالة على سقوطه وقلة تمييز القائل به أنه يقتضى إسقاط الكناية والاستعارة والتشبيه والمجاز والإيجاز جملة ، وأطراح جميعها رأساً ، مع أنها الأقطاب التي تدرر البلاغة عليها والأعضاء التي تستند الفصاحة إليها ، والطلبية^(١) التي يتنازعها المحسنون ، والرهان الذي تجرب فيه الجياد ، والنضال الذي تعرف به الأيدي الشداد ، وهي التي نوه بذكرها البلغاء ، ورفع من أقدارها العلماء وصنفوا فيها الكتب ، ووكلوا بها الحكم ، وصرفوا إليها الخواطر ، حتى صار الكلام فيها نوعاً من العلم مفرداً ، وصناعة على حدة ، ولم يتعاط أحد من الناس القول

(١) الطلبة بفتح وكسر ما طلبته من شيء .

في الإيجاز إلا ذكرها وجعلها الصمد والأركان فيما يوجب الفضل والمزية
وخصوصاً الاستعارة والإيجاز^(١) فإنك تراهم يعملونها عنوان ما يذكرون
وأول ما يوردون ، وتراهم يذكرون من الاستعارة قوله عز وجل ، واشتعل
الرأس شيباً ، وقوله : ، واشربوا في قلوبهم العجل ، وقوله عز وجل ، وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار ، وقوله عز وجل ، فاصدع بما تؤمر^(٢) ، وقوله ، فلما
استياسوا منه خلصوا نجياً ، وقوله تعالى : ، حتى تَضَع الحربُ أوزارها^(٣) .
وقوله ، فأرجعت تجارتهم ، ومن الإيجاز قوله تعالى ، وإما تخافن من قوم خيانة
فانبذ إليهم على سواء^(٤) ، وقوله تعالى ، ولا يثبتك مثل خبير ، وقوله ، فشردهم
هم من خلفهم^(٥) ، وتراهم على لسان واحد في أن المجازو الإيجاز ، من الأركان
في أمر الإيجاز .

وإذا كان الأمر كذلك عند كافة العلماء الذين تكلموا في المزايا
التي للقرآن فيلبي أن ينظر في أمر الذي يسلم نفسه إلى الغرور
فبزع أن الوصف الذي كان له القرآن معجزاً هو سلامة حروفه بما
يثقل على اللسان أيسر له القول بذلك إلا من بعد أن يدعى الغلط
على العقلاء قاطبة فيما قالوه ، والخطأ فيما أجمعوا عليه ، وإذا نظرنا
وجدناه لا يصح له ذلك إلا بأن يقتحم هذه الجهالة ، اللهم إلا أن يخرج إلى

(١) وفي نسخة المجاز ، قال الأستاذ الأول هي للصحيحة وهو ظاهر .

(٢) أصل الصمد الشق ويطلق على الابنة والتمييز والفرق لأنها من لوازم الشق .

(٣) أوزار الحرب أثقالها التي لا تقوم إلا بها كالسلاح والسكرام .

(٤) أي إن خفت خيانة من بعض المعركين المعاهدين فاطرح إليهم عهدهم ولا تنذر كما ينذرون

بل اجعل نفسك في حل من قتالهم

(٥) المنفرد بتفريق مع اضمحار أي بغير نظام لأنه بغير روية واختيار ، أي فسردهم بغير

هم من خلفهم من الأعداء .

العشمة^(١) فيزعم مثلاً أن من شأن الاستعارة والإيجاز إذا دخلا الكلام أن يحدث بهما في حروفه خفة ، ويتجدد فيها سهولة ، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

واعلم أنا لا نأبي أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها بما يشغل على اللسان داخلاً فيها بوجوب الفضيلة ، وأن تكون بما يؤكد أمر الإيجاز ، وإنما الذي ننكره ونُفِّيل^(٢) رأى من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل والعمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات .

ثم إن العجب كل العجب من يجعل كل الفضيلة في شيء هو إذا انفرد لم يجب به فضل ألبته ولم يدخل في اعتماد بحال وذلك أنه لا ينبغي على عاقل أنه لا يكون بسهولة الألفاظ وسلامتها بما يشغل على اللسان اعتماد حتى يكون قد ألف منها كلام ، ثم كان ذلك الكلام صحيحاً في نظمه والغرض الذي أريد به ، وأنه لو عمد عامد إلى ألفاظ مجملها من غير أن يراعى فيها معنى ويؤلف منها كلاماً ، لم تر عاقلاً يعتد السهولة فيها فضيلة ، لأن الألفاظ لا تراد لأنفسها وإنما تراد لتجعل أدلة على المعاني ، فإذا عدمت الذي له تراد أو اختل أمرها فيه لم يعتد بالأوصاف التي تكون في أنفسها عليها ، وكانت السهولة وغير السهولة فيها واحداً ، ومن ها هنا رأيت العلماء يذمون من يجعله تطلب السجع والتجنيس على أن يضم لها المعنى^(٣) ويدخل الخلل

(١) الضحكة [كثره] من يضحك منه الناس ، ويضم فتتح من يضحك من الناس .

(٢) قيل بالتشديد رأيه فجه وخطأ وقال رأى فلان ضيف وخطأ . ورجل قبل الرأي بالسكسر وبالفتح مع سكون المياء وتشديدها ضيفه .

(٣) يضم لها المعنى أي يجعله تابعاً لها لا متبوعاً وقد يكون اللفظ يضم من ضامه بضمه

أي ظله وقهره ١٠

عليه من أجلهما ، وعلى أن يتعسف في الاستعارة بسببهما ، ويركب الوعورة ،
ويسلك المسالك المجهول ، كالذي صنع أبو تمام في قوله :

سيف الإمام الذي سمته هيئته لما تحزّم أهل الأرض محترماً^(١)
قرّنت بقرّان عين الدين واشترت بالأشترين عيون الشرك فاصطأ^(٢)

وقوله

ذهبت بمذهبه السباحة والنوت فيه الظنون أمذهب أم مذهب^(٣)

ويصنعه المتكلفون في الإجماع ، وذلك أنه لا يتصور أن يجب بهما ومن حيث
هما أفضل ، ويقع بهما مع الخلو من المعنى اعتداد ، وإذا نظرت إلى تجنيس أبي
تمام : أمذهب أم مذهب : فاستضعته ، وإلى تجنيس القائل ه حتى نجا من خوفه
وما نجا ه وقول المحدث :

ناظراه فيما جرى ناظراه أودعاني أمت عما أودعاني^(٤)

فاستحسنته ، لم تشك بحال أن ذلك لم يكن لأمر يرجع إلى اللفظ ولكن
لأنك رأيت الفائدة ضعفت في الأول وقويت في الثاني ، وذلك أنك رأيت إتمام
لم يزدك بمذهب ومذهب على أن أسمك حروفاً مكررة لا تجد لها فائدة — إن
وجدت — إلا متكلفة متمحطة ، ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظة كأنه
يخدعك عن الفائدة وقد أعاها ، ويوهمك أنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ورفاها

(١) تحريم استأصلهم

(٢) إذا أطلق الأشترين فهما مالك بن الحارث النخعي الشاعر التابعي وابنه إبراهيم ، وقران
اسم لعدة مواضع أخرى هنا قصة نذريجان واسطلمه استأمله ا ه من هامش نسخة درس ،
(٣) لبنت من أصيده في مدح الحسن بن وهب ،

(٤) المصنف يستحسن هذا الجناس هنا وفي أسرار البلاغة ومن الناس من ينده في الضمير
وما الضمير إلا بيت بل هنا البيت فأخذوا الجار بذهب الجار وهو

قلت للصاب ما ذهبك أجبت قال لي باع القراني قراني

ولهذه النكتة كان التجنيس وخصوصاً المستوفى منه مثل «نجا ونجا» من حلى الشعر ، والقول فيما يحسن وفيما لا يحسن من التجنيس والسجع بطول ، ولم يكن غرضنا من ذكرهما شرح أمرهما ولكن توكيد ما انتهى بنا القول إليه من استحالة أن يكون الإيجاز في مجرد التسهيل وسلامة الألفاظ بما يتقل على اللسان

وجملة الأمر أننا ما رأينا في الدنيا عاقلاً اطرح النظم والمحاسن التي هو السبب فيها من الاستعارة والسكنية والتمثيل وضروب المجاز والإيجاز وصد بوجهه عن جميعها وجعل الفضل كله والمزية أجمعها في سلامة الحروف بما يتقل . كيف وهو يؤدي إلى السخف والخروج من العقل كما بينا .

واعلم أنه قد آن لنا أن نمود إلى ما هو الأمر الأعظم والغرض الأهم ، والذي كأنه هو الطلبيّة وكل ما عداه ذرائع إليه ، وهو المرام وما سواه أسباب للتسلق عليه . وهو بيان العلل التي لها وجب أن يكون لنظم مزية على نظم ، وأن يعم أمر التفاضل فيه ويتناهى إلى الغايات البعيدة ، ونحن نسأل الله تعالى العون على ذلك والتوفيق له والهداية إليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

ما أظن بك أيها القارىء لكتابنا إن كنت وفيته حقه من النظر ، وهدبرته حق التدبر ، إلا أنك قد عدت علينا أبي أن يكون للشك فيه نصيب ، وللتوقف نحوك مذهب ، أن ليس النظم شيئاً إلا^(١) توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني السكلم ، وأنت قد تبينت أنه إذا

(١) وى نسخة غير .

رُفِعَ معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تتراد فيها في جملة ولا تفصيل ،
 خرجت الكلم المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر والفصل من
 الأثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى .
 وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها ، ومتعلقة بها
 وكاتبة بسبب منها ، وإن حسن تصورك لذلك قد ثبتت فيه قدمك ، وملاً من
 نفسك ، وباعدك من أن تحن إلى الذي كنت عليه ، وأن يحرك الإلف والاعتاد
 إليه ، وأنتك جعلت ما قلناه نقشا في صدرك ، وأثبتته في سويداء قلبك ، وصادقت
 بينه وبين نفسك ، فإن كان الأمر كما ظنناه رجونا أن يصادف الذي نريد أن
 نستأنفه بعون الله تعالى منك نية حسنة تقيك الملل ، ورغبة صادقة تدفع عنك
 السأم ، وأريحية يخفف معها عليك تعب الفكر وكد النظر ، والله تعالى ولي
 توفيقك وتوفيقنا بمنه وفضله ، ونبدأ فنقول :

فإذا ثبت الآن أن لاشك ولا مريبة في أن ليس النظم شيئاً غير توخي
 معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، ثبت من ذلك أن طالب دليل
 الاعمجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه
 وفروقه ، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه ^(١) ، وموضعه ومكانه ، وأنه لا مستنبط
 له سواها ، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها ، غار نفسه بالكاذب من الطمع ،
 ومسلم لها إلى الخدع ، وأنه إن أبي أن يكون فيها كان قد أبي أن يكون
 القرآن معجزاً بنظمه ، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به وأن ^(٢)
 يلحق بأصحاب الصرفة فيدفع الاعمجاز من أصله ، وهذا تقرير لا يدفعه

(١) المدان بالفتح الباءة والمنزل .

(٢) لعل الصواب « أو أن » .

ألا معاند يعد الرجوع عن باطل قد اعتقده مجزأ ، والثبات عليه من بعد لزوم الحجة جلدأ ، ومن وضع نفسه في هذه المنزلة كان قد باعدها من الإنسانية ، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

وهذه أصول يحتاج إلى معرفتها قبل الذي عمدنا له . إعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين ، والأصل والأول^(١) هو الخبر ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع . ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي ، والاثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له ، والنفي يقتضى منقياً ومنقياً عنه فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل ، ولا يقع في وهم . ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد أسناده إلى شيء مظهر أو مقدر مضمر ، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت^٢ تصوته^(٢) سواء .

وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر إليك إذا قيل لك : ما فعل زيد ؟ فقلت : خرج : هل يتصور أن يقع في خلدك من « خرج ، معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد ؟ وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك إلا مخرجاً نفسك إلى الهديان ؟ وكذلك فانظر إذا قيل لك : كيف زيد ؟ فقلت صالح : هل يكون لقولك « صالح ، أثر في نفسك من دون أن تريد « هو صالح ، أم هل يعقل السامع منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك ؟ فإنه بما لا يهتق معه لعاقل شك أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون

(١) وفي نسخة « الأصل الأول » يقال مات وصوت أي أحدث صوتاً .

أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له ، أو يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه ،
 وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ومنفي من دون منفي عنه . ولما كان
 الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا :
 خرج زيد ؛ أو اسم واسم كقولنا : زيد منطلق ؛ فليس في الدنيا خبر يعرف من
 غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل ، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل
 وأمة ، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة .

وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه ،
 فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث ، وذلك أنه كما لا يتصور أن
 يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ، كذلك لا يتصور أن يكون خبر
 حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ، ويكون له نسبة إليه ، وتعود
 التسمية فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً وبالكذب
 إن كان كذباً . أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون
 مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المراد حتى لهما ، والمبرم
 والناقض فيهما ، ويكون هما موافقاً ومخالفاً ، ومصيباً ، ومخطئاً
 ومحسناً ومسيئاً .

وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشأها الإنسان في نفسه ،
 ويصرفها في فكره ، ويناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها
 مقاصد وأغراض ، وأعظمها شأنها الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة ،
 وتقع فيه الصناعات العجيبة ، وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها
 يقع التفاضل في الفصاحة ، كما شرحنا فيما تقدم ونشرحه فيما نقول من بعد
 إن شاء الله تعالى .

واعلم أنك إذا فتشت أصحاب اللفظ عما في نفوسهم وجسدتهم قد توهموا في الخبر أنه صفة للفظ ، وأن المعنى في كونه إثباتاً أنه لفظ يدل على وجود المعنى من الشيء . أو فيه ، وفي كونه نفيّاً أنه لفظ يدل على عدمه وانتفائه عن الشيء . وهو شيء قد لزمتهم وسرى في عروقهم وامتزج بطباعتهم . حتى صار الظن بأكثرهم أن القول لا ينجع فيهم والدليل على بطلان ما اعتقدوه أنه محال أن يكون اللفظ قد نصب دليلاً على شيء ثم لا يحصل منه العلم بذلك الشيء ، إذ لا معنى لكون الشيء دليلاً إلا إفادته إياك العلم بما هو دليل عليه . وإذا كان هذا كذلك علم منه أن ليس الأمر على ما قالوه من أن المعنى في وصفنا اللفظ بأنه خبر أنه قد وضع لأن يدل على وجود المعنى أو عدمه ، لأنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن لا يقع من سامع شك في خبر يسمعه ، وأن لا تسمع الرجل يثبت وينفي إلا علست وجوه ما أثبتت وانتفاء ما نفي . وذلك مما لا يشك في بطلانه ، وإذا لم يكن ذلك مما يشك في بطلانه وجب أن يعلم أن مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، وإن ذلك أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر . إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمى إثباتاً ، وإذا كان بعدم المعنى و انتفائه عن الشيء يسمى نفيّاً ، ومن الدليل على فساد ما زعموه أنه لو كان معنى الإثبات الدلالة على وجود المعنى وإعلامه السامع أيضاً وكان معنى النفي الدلالة على عدمه وإعلامه السامع أيضاً ، لكان ينبغي إذا قال واحد . زيد عالم : وقال آخر : زيد ليس بعالم : أن يكون قد دل هذا على وجود العلم وهذا على عدمه . وإذا قال الموحد : العالم محدث .: وقال الملحد : هو قديم : أن يكون

قد دل الموحد على حدوثه والمحدد على قدمه ، وذلك ما لا يقوله عاقل .
 (تقرير لذلك بعبارة أخرى) لا يتصور أن تفتقر المعاني المدلول
 عليها بالمثل المؤلفه إلى دليل يدل عليها زائد على اللفظ ، كيف وقد أجمع
 العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة ، ومن ذهب
 مذهباً يقتضى أن لا يكون الخبر معنى في نفس المتكلم ولكن يكون وصفاً
 للفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشيء أو فيه أو انتفاء وجوده
 عنه ، كان قد نقض منه الأصل الذى قدمناه من حيث يكون قد جعل
 المعنى المدلول عليه باللفظ لا يعرف إلا بدليل سوى اللفظ ، ذلك لانا لا نعرف
 وجود المعنى المثبت وانتفاء المنسب باللفظ ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا
 زائد على اللفظ وما من عاقل إلا وهو يعلم ببديهية النظر أن المعلوم بغير
 اللفظ لا يكون مدلول اللفظ .

(طريقة أخرى) الدلالة على الشيء هي لاحالة إعلامك السامع إياه ،
 وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه ، وإذا كان كذلك وكان بما
 يعلم ببديته المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض
 المتكلم ومقصوده ، فينبغى أن ينظر إلى مقصود الخبر من خبره وما هو ؟
 أهو أن يعلم السامع وجود الخبر به من الخبر عنه ؟ أم أن يعلمه إثبات
 المعنى الخبر به للخبر عنه ؟ فإن قيل : إن المقصود إعلامه السامع وجود
 المعنى من الخبر عنه فإذا قال : ضرب زيد : كان مقصوده أن يعلم السامع
 وجود الضرب من زيد وليس الإثبات إلا إعلامه السامع وجود المعنى :
 قيل له فالكافر إذا أثبت مع الله - تعالى عما يقول الظالمون - إلهاً
 آخر يكون قاصداً أن يعلم - نعوذ بالله تعالى - أن مع الله تعالى إلهاً
 آخر ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وكفى بهذا فضيحة .

وجملة الأمر أنه ينبغي أن يقال لم أتشكون في أنه لا بد من أن يكون
 الخبر المخبر معنى يعلمه السامع علماً لا يكون معه شك ويكون ذلك معنى
 اللفظ وحقيقته ؟ فإذا قالوا : لانشك : قيل لم فما ذلك المعنى ؟ فإن قالوا :
 هو وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتاً
 وانتفاؤه عنه إذا كان نفيًا : لم يمكنهم أن يقولوا ذلك إلا من بعد أن
 يكابروا فيدعوا أنهم إذا سمعوا الرجل يقول : خرج زيد : علموا علماً
 لاشك معه وجود الخروج من زيد . وكيف يدعون ذلك وهو يقتضى
 أن يكون الخبر على وفق المخبر عنه أبدأ ؟ وأن لا يجوز فيه أن يقع على
 خلاف المخبر عنه ، وأن يكون العقلاء قد غلطوا حين جعلوا من خاص
 وصفه أنه يحتمل الصدق والكذب ، وأن يكون الذى قانونه فى أخبار
 الأحاد وأخبار التواتر من أن العلم يقع بالتواتر دون الأحاد سهواً منهم ،
 ويقتضى الغنى عن المعجزة لأنه إنما احتجج إليها ليحصل العلم بكون الخبر
 على وفق المخبر عنه ، فإذا كان لا يكون إلا على وفق المخبر عنه لم تقع
 الحاجة إلى دليل يدل على كونه كذلك فاعرفه .

واعلم أنه إنما لزمهم ما قلناه من أن يكون الخبر على وفق المخبر عنه أبدأ
 من حيث أنه إذا كان معنى الخبر عندهم إذا كان إثباتاً أنه لفظ موضوع ليدل
 على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه وجب أن يكون كذلك أبدأ .
 وأن لا يصح أن يقال : ضرب زيد : إلا إذا كان الضرب قد وجد من زيد .
 وكذلك يجب فى النفي أن لا يصح أن يقال : ما ضرب زيد : إلا إذا كان الضرب

لم يوجد منه ، لأن تجوزان يقال : ضرب زيد : من غير أن يكون قد كان منه ضرب وأن يقال : ماضرب زيد . وقد كان منه ضرب يوجب على أصلهم إخلاء اللفظ من معناه الذى وضع ايدل عليه ، وذلك مالايشك فى فساده ، ولا يلزمنا على أصلنا لأن معنى اللفظ عندنا هو الحكم بوجود الخبر به من الخبر عنه أوفيه إذا كان الخبر إثباتا والحكم بعدمه إذا كان نفيًا ، واللفظ عندنا لا ينفك من ذلك ولا يخلو منه . وذلك لأن قولنا . ضرب وماضرب . يدل من قول الكاذب على نفس مايدل عليه من قول الصادق ، لأننا إن لم نقل ذلك لم يخل من أن يزعم أن الكاذب يخلى اللفظ من المعنى ، أو يزعم أنه يجعل للفظ معنى غير ماوضع له ، وكلاهما باطل .

ومعلوم أنه لا يزال يدور فى كلام العقلاء فى وصف الكاذب أنه يثبت ما ليس بثابت وينتفى ما ليس بمنتفى ، والقول بما قالوه يؤدي إلى أن يكون العقلاء قد قالوا المحال من حيث يجب على أصلهم أن يكونوا قد قالوا أن الكاذب يدل على وجود ما ليس بوجود وعلى عدم ما ليس بعدم ، وكفى بهذا تهافتاً وخطلاً ، ودخولاً فى اللغو من القول . وإذا اعتبرنا أصلنا كان تفسيره أن الكاذب يحكم بالوجود فيما ليس بوجود وبالعدم فيما ليس بعدم . وهو أسدّ كلام وأحسنه . والدليل على أن اللفظ من قول الكاذب يدل على نفس مايدل عليه من قول الصادق أنهم جعلوا خاص وصف الخبر أنه يحتمل الصدق والكذب ، فلولاً أن حقيقته فيها حقيقة واحدة لما كان لخدم هذا معنى ، ولا يجوز أن يقال أن الكاذب يأتي بالعبارة على خلاف المعبر عنه ، لأن ذلك إنما يقال فيمن أراد شيئاً ثم أتى بلفظ لا يصلح للذى أراد ، ولا يمكننا أن نزعم فى الكاذب أنه أراد أمراً ثم

أقى جبارة لا يصلح لما أراد .

ومما ينبغى أن يحصل فى هذا الباب أنهم قد أصلوا فى المفعول وكل ما زاد على جزئى الجملة أنه يكون زيادة فى الفائدة ، وقد يشخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئى الجملة فائدة أخرى ، وينبى عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة ، وهو ما لا يعقل ، إذ لا يتصور فى زيد من قولك . ضربت زيدا . أن يكون شيئاً برأسه حتى تكون بتعديتك . ضربت ، إليه قد تنحمت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يعلم أن الحقيقة فى هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذى كان ، وأن وزان الفعل قد عدى إلى مفعول معه وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، كقولك جاءنى رجل ظريف . مع قولك . جاءنى رجل . فى أنك لست فى ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة ، ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر فإذا قلت . ضربت زيدا . كان المعنى غيره إذا قلت . ضربت . ولم ترد زيدا^(١) وهكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذى كان ، ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقاً فى الشرط ومعدى إلى شىء فى الجزاء كقوله تعالى . إن أحستم أحستم لأنفسكم ، وقوله عز وجل . وإذا بطشتم بطشتم جبارين ، مع العلم بأن الشرط ينبغى أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً ، وأنه محال أن يكون الشىء سبباً لنفسه ، فلولا أن المعنى فى أحستم الثانية غير المعنى فى

(١) وفى نسخة ولم تنصد إلى مضروب محروس .

الأولى وإنما في حكم فعل ثان لما ساع ذلك ، كما لا يسوغ أن تقول . إن قمت قمت وإن خرجت خرجت : ومثله من الكلام قوله^(١) . المرء بأصغريه إن قال قال بيان ، وإن صال صال بجنان ، ويجرى ذلك في الفعلين قد عديا جميعاً إلا أن الثاني منهما قد تعدى إلى شيء زائد على ماتعدى إليه الأول ومثاله قولك . إن أنك زيد أنك الحاجة : وهو أصل كبير والأدلة على ذلك كثيرة ، ومن أولها بأن يحفظ أنك ترى البيت قد استحسنته الناس وقضوا لقاتله بالفضل فيه وبأنه الذي غاص على معناه بفكره ، وأنه أبو عذرة^(٢) ، ثم لا ترى ذلك الحسن وتلك الغرابة كانا إلا لما بناه على الجملة^(٣) دون نفس الجملة . ومثال ذلك قول الفرزدق .

وما حلت أم امرئ في ضلوعها أعق^(٤) من الجاني عليها هجائياً^(٥)

فلولا أن معنى الجملة يصير بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان ويتغير في ذاته لكان محالاً أن يكون البيت بحيث تراه من الحسن والمزية ، وأن يكون معناه خاصاً بالفرزدق ، وأن يقضى له بالسبق إليه ، إذ ليس في الجملة التي بني عليها ما يوجب شيئاً من ذلك ، فأعرفه .

والنكتة التي يجب أن تراعى في هذا أنه لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت ، حتى إن قطعت عنه قوله هجائياً بل الياء التي هي ضمير الفرزدق لم يكن الذي تعقله منه

(١) أي صخرة بن ضمرة قال : ليس أمر الرجال يجزر إذا المرء الخ ، والجزر هنا (محركة) الشياخ السميثة .

(٢) أبو عذرة وأبو عذرة واحد وهو مخزعه ومبتكره ، والمذرة الابتكارة الجارية .

(٣) أراد بالجملة ما قد يحسن السكون عليه من أركان الكلام ، وبما بني عليها ما زاد على ذلك أي من هاشم نسخة الدرس .

(٤) يقول إن من يهجو يكون أعق الناس لأنه وأشدم جناية عليها لتعرضها إلى هجوه الذي لا يطاق .

ما أرادَه الفرزدق بسبيل ، لأن غرضه تهويل أمر هجائه والتحذير منه وأن من عرض أمه له كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر . وكذلك حكم نظائره من الشعر . فإذا نظرت إلى قول القطامي .

فَهوَ يَبْئِذَنْ مِنْ قَوْلِ بَصِينِ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعَلَةِ الْعَادِي
وجدتكَ لا تحصل على معنى يصح أن يقال إنه غرض الشاعر ومعناه الا عند قوله ذى العلة . ويزيدك استبصاراً فيما قلناه إن تنظر فيما كان من الشعر جملاً قد عطف بعضها على بعض بالواو كقوله .

النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْوَجُوهُ دَنَا نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَمَمٌ
وذلك أنك ترى الذى تمقله من قوله . النشر مسك . لا يصير بانضمام قوله . والوجوه دنانير . اليه شيئاً غير الذى كان بل تراه باقياً على حاله . كذلك ترى ماتمقل من قوله . والوجوه دنانير . لا يلحقه تغيير بانضمام قوله : واطراف الاكف عمم : إليه .

وإذا قد عرفت ما قررناه من أن من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء عليها شيئاً غير الذى كان وأنه يتغير في ذاته فاعلم أن ما كان من الشعر مثل بيت بشار .

كَأَنَّ مَثَارَ التَّمَعِ فَوْقَ رَمُوسِنَا وَاسِيَا فَنَّا لَيْلَ تَهَادَى كَوَاكِبِهِ
وقول امرئ القيس :

كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْمُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
وقول زياد :

وَإِنَّا وَمَا تَلَقَى لَنَا إِنْ هَجَوْنَا لِكَالْبَحْرِ مِمَّا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَفْرَقُ
كان له مزية على قول الفرزدق^(١) فيما ذكرنا لأنك تجد في صدر بيت

(١) وفي نسخة : على مثل بيت الفرزدق .

الفرزدق جملة تؤدي معنى وإن لم يكن معنى يصح أن يقال : إنه معنى فلان : ولا نجد في صدر هذه الأبيات ما يصح أن يعد جملة تؤدي معنى فضلاً عن أن تؤدي معنى يقال إنه معنى فلان . ذلك لأن قوله : كان مثار النقع - إلى - وأسيافنا : جزء واحدو : ليل تهاوى كواكب : يحملته الجزء الذي ما لم تأت به لم تكن قد أتيت بكلام . وهكذا سبيل البيتين الأخيرين . فقوله : كان قلوب الطير رطباً وبأساً لدى وكرهاً : جزء : وقوله : العناب والحشف البالي : الجزء الثاني . وقوله : هـ وإنا وما تلقى لنا أن هجرتنا هـ جزؤ ، وقوله : لكالبحر : الجزء الثاني . وقوله : مهما تلقى في البحر يغرق : وإن كان جملة مستأنفة ليس لها في الظاهر تعلق بقوله : لكالبحر : فإنها لما كانت مبينة لخال هذا التشبيه صارت كأنها متعلقة بهذا التشبيه وجرى مجرى أن تقول : لكالبحر في أنه لا يلقي فيه شيء إلا غرق .

(فصل)

وإذا ثبت أن الجملة إذا بنى عليها حصل منها ومن الذي بنى عليها في الكثير معنى يجب فيه أن ينسب إلى واحد مخصوص ، فإن ذلك يقتضى لا محالة أن يكون الخبر في نفسه معنى هو غير المخبر به والمخبر عنه . ذلك لعلنا باستحالة أن يكون للمعنى المخبر به نسبة إلى المخبر ، وأن يكون المستنبط والمستخرج والمستعان على تصويره بالفكر ، فليس يشك عاقل أنه محال أن يكون للحمل في قوله هـ وما حملت أم امرئ في تلوعها هـ نسبة إلى الفرزدق وأن يكون الفكر منه كان فيه نفسه ، وأن يكون معناه الذي قيل أنه استنبطه واستخرجه وخاص عليه .

وهكذا السبيل أبداً لا يتصور أن يكون للمعنى المخبر به نسبة إلى الشاعر وأن يبلغ من أمره أن يصير خاصاً به ، فأعرفه .

ومن الدليل القاطع فيه ما بيناه في الكناية والاستعارة والتمثيل وشرحناه من أن من شأن هذه الأجناس أن توجب الحسن والمزية ، وأن المعاني تتصور من أجلها بالصور المختلفة ، وأن العلم بإيجابها ذلك ثابت في العقول ، ومركوز في غراتز النفوس ، وبيننا كذلك أنه محال أن تكون المزايا التي تحدث بها حادثة في المعنى المخبر به المثبت أو المنفي لعلنا باستحالة أن تكون المزية التي تجدها لقولنا : هو طويل النجاد : على قولنا : طويل القامة : في الطول ، والتي تجدها لقولنا : هو كثير رماد القدر : على قولنا : هو كثير القرى والضيافة : في كثرة القرى . وإذا كان ذلك محالاً ثبت أن المزية والحسن يكونان في إثبات ما براد أن يوصف به المذكور والإخبار به عنه . وإذا ثبت ذلك ثبت أن الإثبات معنى لأن حصول المزية والحسن فيما يس بمعنى محال .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقى وعليه اعتمادى

إعلم أن هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ، وهذا علم شريف ، وأصل عظيم . والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليُعرف بها معانيها في أنفسها ، لادى ذلك إلى مالا يشك عاقل في استحالته ، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا

قالوا : رجل وفرس ودار : لما كان يكون لنا علم بمعانيها ، وحتى لو لم يكونوا قالوا : فعل ويفعل : لما كنا نعرف الخير في نفسه ومن أصله ، ولو لم يكونوا قد قالوا : افعال : لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا ، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكننا نجعل معانيها فلا نعقل نفيها ولا نهيها ولا استفهاماً ولا استثناء . وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ، فحال أن يوضع إسم أو غير اسم لغير معلوم ، ولأن المواضعة كالإشارة فكما أنك إذا قلت : خذ ذلك : لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها ، كذلك حكم اللفظ مع ماوضع له . ومَن هذا الذي يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميها ؟ لو كان لذلك مساع في العقل لكان ينبغي إذا قيل : زيد : أن تعرف المسمى بهذا الإسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة .

وإذا قلنا في العلم واللغات من مبتدأ الأمر أنه كان إلهاماً فإن الإلهام في ذلك إنما يكون بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له أو يكون أحدهما منفيماً والآخر منفيماً عنه ، وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ومنق من غير منق عنه . فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : خرج زيد : أو اسم واسم كقولنا : زيد خارج : فاعقلناه منه وهو نسبة الخروج إلى زيد لا يرجع إلى معاني اللغات ، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى وكونها مرادة بها . أفلا ترى إلى قوله تعالى : « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » . أفترى أنه قيل لهم : أنبئوني بأسماء هؤلاء : وهم لا يعرفون المشار إليهم هؤلاء ؟

(*) ثم إننا إذا نظرنا في المعاني التي يصفها العقلاء بأنها معان مستنبطة ، ولطائف مستخرجة ، ويحملون لها اختصاصاً بقائل دون قائل ، كمثل قولهم في معان من الشعر : إنه معنى لم يسبق إليه فلان ، وأنه الذي فطن له واستخرجه ، وأنه الذي غاص عليه بفكره ، وأنه أبو عذره : لم تجد تلك المعاني في الأمر الأعم شيئاً غير الخبر الذي هو إثبات المعنى للشيء ونفيه عنه . يدلك على ذلك أنا لا ننظر إلى شيء من المعاني الغريبة التي تختص بقائل دون قائل إلا وجدت^(١) الأصل فيه والأساس الإثبات والتبني وإن أردت في ذلك مثالا فانظر إلى بيت الفرزدق :

وما حملت أم امرئ في ضلوعها أعق من الجاني عليها هجانيا

فإنك إذا نظرت لم تشك في أن الأصل والأساس هو قوله : وما حملت أم امرئ ، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستند^(٢) ومبني عليه ، وأنتك إن رفعتَه لم تجد لشيء منها بياناً ، ولا رأيت لذكرها معنى ، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هدياناً ، والسبب الذي من أجله كان كذلك أن من حكم كل ماعدا جزئى الجملة — الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر — أن يكون

(*) قد حذفنا من الأصل المطبوع ٣٣ سطراً ، وضدناها قبل هذا السياق قد سبقت بينها مع زيادة إيضاح قريباً وأولها قوله « اعلم أن معاني الكلام كلها » في السطر الرابع من ص ٤٠٥ ، وآخرها قوله « يقع التفاضل في النفاضة » في آخر ص ٤٠٦ ، وقد مهدنا حذف من هنا ، وإذا قد عرفت هذه الجملة فاعلم أن معاني الكلام كلها الخ وقد وضع الأستاذ خطأ على هذا المكرر في نسخة العرس .

(١) المناسب لقوله إننا لا ننظر أن يقول هنا وجدنا بدل وجدت ، ويحتمل أن يكون هذا ما حرقه النساخ وقد سبق مثل هذه الطائفة من الكلام والتبديل لها بيت الفرزدق قريباً (راجع ص ٤١٢) .

(٢) اعلمه مستفند إليه .

تحقيقاً للمعنى المثبت والمتقن ، فقوله : في ضلوعها : يفيد أولاً أنه لم يرد نفي الحمل على الاطلاق ولكن الحمل في الضلوع وقوله : أعق : يفيد أنه لم يرد هذا الحمل الذي هو حمل في الضلوع أيضاً على الاطلاق ولكن حملاً في الضلوع محموله أعق من الجاني عليها هجاءه . وإذا كان ذلك كله تخصيصاً للحمل لم يتصور أن يُعقل من دون أن يعقل نفي الحمل لأنه لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي وإلا إثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه .

وإذا قد ثبت أن الخبر وسائر معاني كلام معان ينشئها الانسان في نفسه ، ويصرفها في فكره ، ويناجي بها قلبه ، ويرجع فيها إليه ، فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها ، صادرة عن القاصد إليها ، وإذا قلت في الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو ، ولكن المعنى أنه موضوع حتى إذا ضمته إلى اسم عقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذي شتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلم أنك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه الناس في أمر النظم ، وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وقد يعلم أن ههنا نظماً أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت أن تبصرهم ذلك تستندروا أعينهم^(١) ، وتضل عنهم أنفهامهم ، وسبب ذلك أنهم أول شيء عدموا العلم به نفسه^(٢) من حيث

(١) سندوا البصر نحو بصره .

(٢) أي أنهم عدموا العلم بالنظم نفسه قبل كل شيء .

حسبوه شيئاً غير توخى معاني النحو ، وجعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني ، فأنت تلقى الجهد^(١) حتى تميلهم عن رأيهم ، لأنك تعالج مرضاً مزمناً ، وداة متمكناً ، ثم إذا أنت قدتهم بالجزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير توخى معاني النحو عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم ، حتى بكادوا يعودون إلى رأس أمرهم ، وذلك أنهم يروننا ندعى المزية والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معاني النحو شيء يتصور أن يتفاضل الناس في العلم به ، ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من معاني النحو ووجوهه على شيء نزع أن من شأن هذا أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه ، بل يروننا ندعى المزية لكل ما ندعيا له من معاني النحو ووجوهه وفروقه في موضع دون موضع ، وفي كلام دون كلام ، وفي الأقل دون الأكثر ، وفي الواحد من الألف ، فإذا رأوا الأمر كذلك دخلتهم الشبهة ، وقالوا كيف يصير المعروف مجهولاً ، ومن أين يتصور أن يكون للشيء في كلام مزية عليه في كلام آخر بعد أن تكون حقيقته فيهما حقيقة واحدة ؟ فإذا رأوا التذكير يكون فيما لا يخص من المواضع ثم لا يقتضى فضلاً ، ولا يوجب مزية ، اتهمونا في دعوانا ما ادعينا لتذكير الحياة في قوله تعالى ، ولكم في القصاص حياة ، من أن له حسناً ومزية ، وأن فيه بلاغة مجيبة ، وشنوه وهما منا وتخيلاً ، ولنا نستطيع في كشف الشبهة في هذا عنهم ، وتصوير الذي هو الحق عندهم ، ما استطعناه في نفس النظم لأننا ملكنا في ذلك أن نضطرهم إلى أن يعلموا صحة ما نقول ، وليس الأمر في هذا كذلك ، فليس الداء فيه بالهين ، ولا هو بحيث إذا رمت العلاج منه

٤٢٠ بيان أن العمدة في إدراك البلاغة الذوق والاحساس الروحاني

وجدت الامكان فيه مع كل أحد مسعفا ، والسعي منجحا ، لأن المرآيا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها ، وتصور لهم شأنها ، أمور خفية ، ومعان روحانية ، أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها ، وتحدث له علما بها ، حتى يكون مهيباً لإدراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ، ويكون له ذوق وقريحة يجد لها في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة ، ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر فرق بين موقع شيء منها وشيء ، ومن إذا أنشدته قوله :

لى منك ما لاناس كلهم نظرٌ ونسائم على الطرق
وقول البحرى :

وسأستقبل لك الدموع صباية ولو أن دجلة لى عليك دموع
وقوله :

رأت مسكيات الشيب فابتسمت لها وقالت نجوم لو طلعن بأبعد^(١)
وقول أبي نواس :

ركبٌ نَسَاقُوا على الأكوار بينهم

كأس الكرى فانتشى انسقى والساق^(٢)

(١) المسكيات بيض الجراد والفضية شبه به الشيب في البياض مع السكثرة والاتصال ، وفسر الأستاذ عجز البيت في نسخة الدرر بقوله : نجوم يوتق بهاؤها لو طلعن بطالع أسعد من طلعن به ، لها وهي نذير الموت فلا بهاء لها ولا لألاء لها ، وأقول إن النساء يكرهن شيب الرجيل لأنه نذير الضعف وسبب الاعراض عن اللهو ، لأنه نذير الموت .

(٢) شبه تأثير النوم وتثوره بنشوة السكر ، وما يكون من سرعان التماس بين الراكب بتدافعهم كؤوس الحجر ، ومن المهور أن النوم يمدى ، فسكان الذي يصيبه أولا هو الذي سقاه لمن يتم بعده .

كأن أعناقهم والنوم واضعها على المناكب لم تُعمدًا بأعناق^(١)
وقله :

يا صاحبي عصيت مُصطبَحًا وغدوتُ للذات مُطرِحًا^(٢)
فتزودوا منى محاداة تحذرُ العصا لم يُبقِ لي مَرَحًا^(٣)
وقول إسماعيل بن يسار :

حتى إذا الصبح بدا ضوءه وثابت الجوزاء والمرزم^(٤)
خرجتُ والوطء خفيًّا كما ينساب من مكنته الأرقم

أتق لها ، وأخذته الأريحية عندها . وعرف لطف موقع الحذف والتشكير في قوله « نظر وتسليم على الطرق » وما في قول البحري : « لي عليك دموع : من شبه السحر ، وإن ذلك من أجل تقديم « لي » على « عليك » ، ثم تشكير الدموع ، وعرف كذلك شرف قوله « وقالت نجوم لو طلبن بأسعد » وعلو صبقته ، ودقة صنعته ، والبلاء : والنداء العياء . إن هذا الاحساس^(٥) ، قليل في الناس ، حتى إنه ليكون أن يقع للرجل الشيء من هذه الفروق وأنوجوه في شعر بقوله أو رسالته يكتبها الموقع الحسن ثم لا يعلم أنه قد أحسن ، فأما الجهل يمكن الإساءة فلا تعدمه . فليست تملك إذاً من أمرك شيئاً حتى تظفر

(١) وجد بهامش الأصل « لم تدل » بإراء لم تعدد . وعند السقف ونحوه بمعنى دعمه أي أضافه بعباد ودعامة .

(٢) إذا كان المصطبح بالفتح تعني عصبائه أنه لم يقربه بل تركه ولم يصطبغ وهذا هو الأظهر . فإذا قرئ بالسكون ففي ذلك أن صاحبه الذي يصطبغ منه أغراه بالقرص فلم يشرب منه من هادئ نسخة الدرر ومعلوم أن الاصطباح هو الشرب سباحاً والمصطبغ بالفتح مصدر ميمي واسم مكان .

(٣) الذي في القديوان : تزودوا منى صحابة

(٤) المرزم واحد المرزبين وهما نجمان مع الشعرين .

(٥) أي المشهور بهذه الذوق ، وقله في عصر المؤلف دليل على أن ذوق البلاغة قد ضمف =

من له طبع إذا قدحته وري ، ^(١) وقلب إذا أريته رأى ، فأما وصاحبك من لا يرى ماتريه ، ولا يهتدى للذي تهديه ، فأنت رام معه في غير مرمى ، ممنون نفسك في غير جدوى ، وكذا لا تقيم الشعر في نفس من لا ذوق له ، كذلك لا تفهم هذا الشأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم ، إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنه أوتىها ، وأنه ممن يكمل للحكم ، ويصح منه القضاء . فجعل يقول القول لو علم غيبه لاستحي منه ، فأما الذي يحس بالنقص من نفسه ، ويعلم أنه قد علم علماً ^(٢) قد أوتيه من سواه ، فأنت منه في راحة ، وهو رجل عاقل قد حماه عقله أن يمدو طوره ، وأن يتكلف ما ليس بأهل له .

وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة ، وقوانين مضبوطة ، قد اشترك الناس في العلم بها ، وانفقوا على أن البناء عليها ، إذا أخطأ فيه الخطى ^(٣) . ثم أعجب برأيه لم يستطع رده عن هواه ، وصرفه عن الرأي الذي رآه ، إلا بعد الجهد ، وإلا بعد أن يكون حصيماً عاقلاً ثبتاً إذا نبه انتبه ، وإذا قيل إن عليك بقية من النظر وقف وأصفي ، وخشى أن يكون قد غر فاحتياط باستماع ما يقال له ، وانف من أن يلج من غير بينة ، ويستطيل بغير حجة ، وكان من هذا وصفه يمز ويقل ، فكيف ^(٤) بأن ترد الناس عن رأيهم في هذا الشأن ، وأصلك الذي تردم إليه ، وتعمل في محاجتهم عليه ، استشهاد القرائح وسبر النفوس وفكليها ، وما يمرض فيها من الأريحية عند ما تسمع ،

منذ صبره لأن الناس صاروا يأخذون الفقه من كتب النور وأمثالها ولا يهتمون بكثرة مدارسة الكلام المار البليغ كالقرآن وكلام الأوائل .

(١) وري وأورى أخرج النار .

(٢) لعل الأصل : ويعلم أنه جاهل علماً الخ .

(٣) أي إذا أخطأ الخطى في البناء على تلك القواعد المضبوطة والتفريع على تلك الأصول

المرونة الخ من نسخة الدرس .

(٤) جواب : وإذا كانت .

وكان ذلك الذي يفتح لك سمعهم ، ويكشف الغطاء عن أعينهم ، ويصرف إليك أوجههم ، وهم لا يضعون أنفسهم موضع من يرى الرأى ويفتى ويقضى إلا وعندهم أنهم من صفت قريحته ، ووصح ذوقه وتمت أداته ، فإذا قلت لهم : إنكم قد أنتم من أنفسكم : ردوا عليك مثله وقالوا : لا ابن قرائنا أصح ، ونظرنا أصدق ، وحسنا أذكي ، وإنما الآفة فيكم لأنكم خيلتم إلى نفسكم أموراً لا حاصل لها . وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلاً على الآخر من غير أن يكون ذلك الفضل معقولا ، فتبقى في أيديهم حسيراً لا تملك غير التعجب ، فليس الكلام إذن بمن عنك ، ولا القول بنافع ، ولا الحجة مسموعة ، حتى تجد من فيه عون لك على نفسه . ومن إذا أتى عليك ، أتى ذاك طبعه فرده إليك ، وفتح سمعه لك ، ورفق الحجاب بينك وبينه ، وأخذ به إلى حيث أنت . وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أو مات ، فاستبدل بالنفار أنسا ، وأراك من بعد الأباء قبولاً ، ولم يكن الأمر على هذه الجملة إلا لأنه ليس في أصناف العلوم الخفية ، والأمور الغامضة الدقيقة ، أعجب طريقاً في الخفاء من هذا ، وإنك لتتعب في الشيء نفسك وتكدر فيه فكرك ، وتجهد فيه كل جهدك ، حتى إذا قلت قد قتلته علماً ، وأحكمته فهماً ، كنت الذي لا يزال يتراعى لك فيه شبهة ، ويعرض فيه شك ، كما قال أبو نواس :

إلا لا أرى مثل امتزائي في رسم تفحص به عيني ويلفظه وهي

أنت صور الأشياء بيني وبينه فظني كلاً ظن وعلمي كلاً علم

وإنك لتنتظر في البيت دهرأ طويلاً وتفسره ولا ترى أن فيه شيئاً لم نعلمه

ثم يبدو لك فيه أمر خفي لم تكن قد علمته ، مثال ذلك بيت المتنبي :

عجبا له حفظ العنان بأعمل ما حفظها الأشياء من عاداتها

مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئا ولا يقع لنا أن فيه خطأ ثم بان بأخيرة أنه قد أخطأ وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : ما حفظ الأشياء من عاداتها : فيضيف المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل ، ذاك لأن المعنى على أنه ينبنى الحفظ عن أنامله جملة ، وأنه يزعم أنه لا يكون منها أصلا ، وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله : ما حفظها الأشياء : يقتضى أن يكون قد أثبت لها حفظا . ونظير هذا أنك تقول : ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي : ولا تقول : ليس ذم الناس من شأني : ولا تقول ليس ذم الناس من شأني : لأن ذلك يوجب إثبات الذم ووجوده منك . ولا يصح قياس المصدر في هذا على الفعل أعني أنه لا ينبغي أن يظن أنه كما يجوز أن يقال : ما من عاداتها أن تحفظ الأشياء : كذلك ينبغي أن يجوز « ما من عاداتها حفظها الأشياء ، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضى وجوده وأنه قد كان منه . يبين ذلك أنك تقول : أمرت زيدا بأن يخرج غدا : ولا تقول : أمرته بخروجه غدا :

ومما فيه خطأ هو في غاية الخفاء قوله :

ولا تشكك إلى خاق فنشسته شكوى الجريح إلى الفرمان والرخم

وذلك أنك إذا قلت : لا تضجر ضجر زيد : كنت قد جعلت زيدا يضجر ضربا من الضجر مثل أن يجعله يفرط فيه أو يسرع إليه . هذا هو موجب العرف ، ثم إن لم تعتبر خصوص وصف فلا أقل من أن تجعل الضجر على الجملة من عاداته وأن يجعله قد كان منه . وإذا كان كذلك اقتضى قوله :

شكوى أخرج إلى الغربان والرخم . أن يكون ها هنا جريح قد عرف من حاله أنه يكون له شكوى إلى الغربان والرخم ، وذلك محال . وإنما العبارة الصحيحة في هذا أن يقال : لا تشكك^(١) إلى خلق فانك إن فعلت كان مثل ذلك مثل أن تصور في وهمك أن يعبراً ذبراً^(٢) كشف عن جرحه ثم تشكك إلى الغربان والرخم .

ومن ذلك أنك ترى من العلماء من قد تأول في الشيء تأويلاً وقضى فيه بأمر فتعتقده اتباعاً له ولا ترتاب أنه على ما قضى وتأول وتيق على ذلك الاعتقاد الزمان الطويل ثم يلوح لك ما تعلم به أن الأمر على خلاف ما قدر^(٣) ومثال ذلك أن أبا القاسم الأيمى ذكر بيت البحرى :

فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق وحاك ما حاك من وثى وديباج

ثم قال : صوغ الصيغ وحوك للنبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ولذلك لا يقال : هو صائغ ولا كأنه صائغ :^(٤) وكذلك لا يقال : هو حائك وكأنه حائك (قال) على أن لفظ حائك في غيابه الركافة إذا أخرج على ما أخرجه أبو تمام في قوله .

(١) البعير المدبر (ككشف) هو الذى أصابه الديرة ومى بالتحريك فرسة الدواب والجراحة من الرجل ونحوه والمفعول كتعب .

(٢) ليعبر بهذا القول من هذا الإمام الجليل الذى يرون أن كل ما يقوله العلماء المبتون يجب أن يؤخذ بالقبول وأن يحمل على الصواب إذا ظهر خطأه ولو بالتأمل والاحتمال .

(٣) لأنك لو قلت : كأنه صائغ . فرضت أن له عملاً يشبه الصياغة ، وليس العطر عمل بيته وبين الصياغة مشابهة ، فإن السقوط من أعلى إلى أسفل لا شبه بينه وبين عمل الصائغ وإنما اسناد الفعل لعلاقة السببية كما هو معروف . ولا دخل لهذا في إطلاق الوصف إلا إذا لوحظ الاسناد فيه إلى السبب وليسكن حينئذ لا يصح أن يقال كأنه صائغ . من هامش نسخة الدرس .

إذا الفيث غادى نسجه خلت أنه خلت حطب حرس له وهو حائك^(١)

قال وهذا قبيح جداً والذي قاله البحتري : خالك ما حالك : حسن استعمال . والسبب في هذا الذي قاله أنه ذهب إلى أن غرض أبي تمام أن يقصد بخلت إلى الحوك وأنه أراد أن يقول : خلت الفيث حائكاً : وذلك . هو منه لأنه لم يقصد بخلت إلى ذلك وإنما قصد أن يقول : إنه يظهر في غداة يوم من حوك الفيث ونسجه بالذي ترى العيون من بدائع الأنوار . وغرائب الأرهار ، ما يتوهم منه أن الفيث كان في فعل ذلك وفي نسجه وحوكه حقباً من الدهر ، فالحيولة واقعة على كون زمان الحوك حقبالا على كون ما فعله الفيث حوكاً فاعرفه .

وبما يدخل في ذلك ما حكى عن صاحب من أنه قال : كان الأستاذ أبو الفضل^(٢) يختار من شعر ابن الرومي وينقط عليه^(٣) قال فدفع إلى القصيدة التي أولها « أتحت ضلوعي جرة تتوقد » وقال تأملها فتأملها فكان قد ترك خير بيت فيها وهو :

بجهل كجهل السيف والسيف ، متنضي وحلم كحلم السيف والسيف مفعمد

فقلت : لم ترك الأستاذ هذا البيت ؟ فقال : لعن القلم تجاوزه : (قال) ثم رأيت من بعد فاعتذر بعذر كان شراً من تركه قال : إنما تركته لأنه أعاد السيف أربع مرات : قال صاحب « لو لم يعده أربع مرات فقال « بجهل كجهل السيف وهو متنضي وحلم كحلم السيف وهو مفعمد » لفسد البيت » .

(١) غاداه باكره أى جاء غدوة والمقرب بالضم وضمتين الدهر والغرس يفتح الملهمة الدهر فهو يقول مضى عليه مهر وهو حائك والمقرب أيضاً ثمانون سنة والمقربة بالكسر زمن معين جمه مقرب وحقوب . وفي الأمل « خرس » بالهاء المعجمة وهو تصحيف .

(٢) هو ابن العميد .

(٣) أى يضع علامة الاختيار .

والأمر كما قال الصاحب والسبب في ذلك أنك إذا حدثت عن اسم مضاف ثم أردت أن تذكر المضاف إليه فإن البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضره ، وتفسير هذا أن الذي هو الحسن الجميل أن تقول : جاءني غلام زيد وزيد ويقبح أن تقول : جاءني غلام زيد وهو : ومن الشاهد في ذلك قول دعيبين :

أضياف عمران في خضب وفي سمة وفي حياء وخير غير ممنوع^(١)
وضيف عمرو وعمرو يسهران معاً عمر لبطنته والضيف للجعوع
وقول الآخر :

وإن حُرْمَةً راقنك فانظر فربما أمر مذاق العود والعود أخضر^(٢)
وقول المتنبي :

بمن تضربُ الأمثال أم من نعبسه إليك وأهل الدهر دونك والدهر

ليس يعني على من له ذوق أنه لو أتى موضع الظاهر في ذلك كله بالضمير فقيل : وضيف عمرو وهو يسهران معاً : وربما أمر مذاق العود وهو أخضر ، وأهل الدهر دونك وهو : لعديمُ حُسن ومزية لإخفاء بأمرهما ، ليس لأن الشعر ينكسر ولكن تنكره النفس . وقد يرى في بادئ الرأي أن ذلك من أجل اللبس ، وأنتك إذا قلت : جاءني غلام زيد وهو : كان الذي يقع في نفس السامع أن الضمير للغلام ، وأنتك على أن نجيه له بغيره ، إلا أنه لا يهتم من حيث إنا نقول : جاءني غلمان زيد وهو : فتجد الاستنكار ونبو النفس مع أن لا لبس مثل الذي وجدناه . وإذا كان كذلك وجب أن يكون السبب غير ذلك . والذي يوجه التأمل^(٣) أن يرد إلى الأصل

(١) ثلاث مكسورات خبر من ثلاث مفتوحات : الحصب خبر من الجندب وأعلم خبر من الجهل والسلام خبر من الحرب . كتب الأستاذ الأمام .

(٢) صر وأمة الشيء صاوسماً .

(٣) الذي يوجه التأمل (هو) أن المضاف إليه لم يذكر في الكلام لالتفيد المضاف منزهة =

الذي ذكره الجاحظ من أن سائلاً سأل عن قول قيس بن خارجه «عندي قري كل نازل ، ورضي كل ساسط ، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب ، أمر فيها بالتواصل ، وأنهى فيها عن التقاطع ، فقال أليس الأمر بالصلة هو النهي عن التقاطع ؟ قال فقال أبو يعقوب : أما علمت أن الكتابة والتعريض ، لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف ، وذكرت هناك أن لهذا الذي ذكر من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكتابة^(١) كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ، وقوله « قل هو الله أحد » الله الصمد » ، عمل لولاها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً فهو حكم مسئلتنا . ومن البين الجلي في هذا المعنى — وهو كبيت ابن الرومي سواء لأنه تشبيهه مثله — بيت الحجابة :

شَدَدْنَا شَدَّةَ اللَّيْثِ غَدَا وَذَلَيْتُ غَضْبَانَ

ومن الباب قول النابغة :

نَفْسٌ عَصَامٌ سَوْدَتْ عَصَامًا وَعَلَّتْهُ الْكَرْمُ وَالْإِفْدَامَا

لا ينبغي على من له ذوق حسن هذا الإظهار ، وأن له موقفاً في النفس رباعياً للآرمنية لا يكون إذا قيل : نفس عصام سودته : شيء منه البتة

﴿ تم الكتاب ﴾

تتألف من الموصوف ، وليس من السائم أن نقول : جاءني زيد إذا قل — وهو من ينفذ فهمه في المعاني ، ويأثر نظره على اليبس من العواقب ، بل اللازم أن نقول : والمعاني هو كذا ، وذلك لأن ذلك التابع لا يستقل ، فلا يوجد عليه خبر المستقل . هـ من هامش نسخة الدرس .
(١) ذلك حيث يكون المقام مقام التبرير والتأكيد ، والكتابة مقام لا يصلح فيه الإفصاح والتكشيف . هـ من هامش نسخة الدرس الأستاذ الامام رحمه الله تعالى

